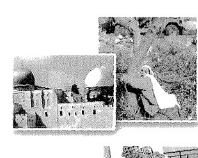
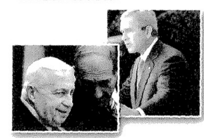
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

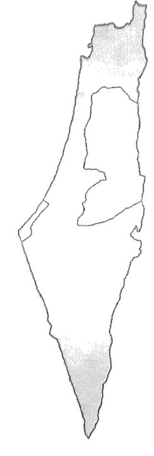
لسنة 2005

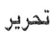












تحرير

د. محسن محمد صالح د. بشير موسى نافع

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre
For Studies & Consultations

إهــــــــداء ٢٠٠٦

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة ٢٠٠٥



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

The Palestinian Strategic Report for Year 2005

Editors:

Dr. Mohsen M. Saleh

Dr. Basheer Nafi

الطبعة الأولى

أيار/مايو ٢٠٠٦ – ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ

بيروت – لبنان

ISBN 9953-0-0706-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الطابق العاشر – بناية الريفيرا

كورنيش المزرعة – بيروت – لبنان

تلفون: ٠٠٩٦١ ١ ٣٠٣٦٤٤

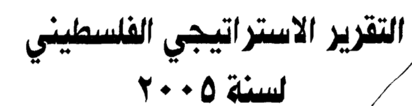
تليفاكس: ٠٠٩٦١ ١ ٣٠٣٦٤٣

بريد اليكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج وطباعة:

Golden Vision sarl – 00961 1 362987



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥

تحرير

د. محسن محمد صالح

د. بشير موسى نافع



مستشارو التقرير

أ.د. أنيس الصايغ

أ.د. عبد الوهاب المسيري

أ. منير شفيق

المشاركون

د. ابراهيم أبو جابر

أ.د. أحمد سعيد نوفل

د. بشير موسى نافع

د. رائد نعيرات

د. سلمان أبو ستة

د. عمرو سعداوي

د. محسن محمد صالح

د. محمد مقداد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥

المحتويات

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

الفصل السادس: المؤشرات السكانية الفلسطينية

الفصل السابع: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الفصل الثامن: التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

ملحق: وثائق مختارة

فهرس الجداول

المشاركون في كتابة التقرير الاستراتيجي

د. بشير موسى نافع:

محاضر في التاريخ الإسلامي والدراسات الإسلامية بكلية بيربك، جامعة لندن. وقد نشر العديد من الدراسات بالإنجليزية والعربية حول تاريخ القومية العربية والقضية الفلسطينية، وحول الإسلام المعاصر والتاريخ الفكري للإسلام، في عدد من الدوريات الأكاديمية، بما في ذلك: المنتقى، الإنسان، قراءات سياسية، الاجتهاد، مراصد،

The Arab Review, Islamic Studies, The Muslim World, Journal of Islamic Studies, Middle East Affairs Journal, The Arab Studies Quarterly, International Journal of Middle East Studies, Die Welt de Islams, Islamic Law and Society, Journal of Qur'anic Studies.

وصدر له: الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية؛ والعراق: سياقات الوحدة والانقسام؛ Arabism, Islamism and the Palestine Question: 1908 – 1941; The Rise and Decline of the Arab–Islamic Reform Movement; Islamic Thought in the Twentieth Century: Thematic Studies (co–editor).

كَتَب الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي.

د. محسن محمد صالح:

أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والمشرف العام على إصدار التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعَمَّان سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان من أكاديمية البحوث الإسلامية ببريطانيا سنة ١٩٩٧، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة ٢٠٠٢. صدرت له عدة كتب أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين ١٩١٧–١٩٤٨، الطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة في فلسطين ١٩١٧–١٩٣٩، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها، والحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

كَتَب الفصل الثاني: المشهد الفلسطيني – الاسرائيلي.

أ.د. أحمد سعيد نوفل:

يعمل حالياً بروفيسوراً في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك – الأردن. حاصلٌ على دكتوراه في السياسة الدولية من جامعة السوربون الفرنسية. وعلى دكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة. سبق له التدريس في المعهد الدبلوماسي الأردني، وجامعة رينيه ديكارت بباريس، وجامعة فرساي بفرنسا، وجامعة تورنتو بكندا، وجامعة الكويت. كتب وشارك في كتابة العديد من الكتب، كما نُشرت له الكثير الدراسات، مثل: مشاكل تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية، والوطن العربي والتحديات المعاصرة، ومصر والحل السياسي وآثاره، وتأثير خريطة الطريق والجدار الفاصل على التسوية السياسية، ومستقبل قضية القدس من المنظور الإسرائيلي، ونمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، واتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع اسرائيل.

كَتَب الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

د. عمرو عبد الكريم سعداوي:

باحث مصري في العلوم السياسية، وكاتب مستقل في العديد من المجلات والدوريات العربية مثل: السياسة الدولية (القاهرة)، والحياة (لندن)، والمنار الجديد (القاهرة)، والمجتمع المدني (القاهرة)، والقدس (القاهرة)، والمجتمع (الكويت)، ودرع الوطن (الإمارات). وله العديد من الكتب مثل: أمريكا والعالم بعد ١١ سبتمبر، والأزمة السياسية في الجزائر، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ورؤية نقدية في قضايا العولمة، وإشكالات قرنٍ قادم. وهو مدير النشر بشركة سفير الدولية للنشر، ورئيس تحرير Islamic Book review IBR.

كَتَب الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي.

د. رائد نعيرات:

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النجاح الوطنية – نابلس، كما يحاضر في جامعة القدس المفتوحة، حصل على الدكتوراه من جامعة كييف حول القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الأمريكية. نشر عدداً من الدراسات، مثل: انعكاسات خطة الفصل على الضفة الغربية. كما نشر أيضاً: Withdrawal from Gaza and Northern W.B: Response or Maneuver

كَتَب الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي.

د. سلمان أبو سته:

مؤسس ورئيس هيئة أرض فلسطين (لندن)، والمنسّق العام "لمؤتمر حق العودة". مؤسس وأول نائب رئيس للاتحاد العربي الكندي، عضو المجلس الوطني الفلسطيني (مستقل)، نشر ٤ كتب و١٥٠ بحثاً بالانجليزية والعربية، وألقى محاضرات في البلاد العربية وأوربا وامريكا عن الصراع العربي الاسرائيلي واللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وهو عضو في مجلس أمناء أكثر من عشرة مؤسسات أهلية عن اللاجئين وحقوق الانسان.

كَتَب الفصل السادس: المؤشرات السكانية الفلسطينية.

د. محمد ابراهيم مقداد:

أستاذ مشارك في الاقتصاد في الجامعة الإسلامية بغزة، يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة برادفورد في بريطانيا. عمل رئيساً لقسم الاقتصاد ومديراً لوحدة البحوث التجارية ومساعداً لعميد كلية التجارة، ورئيساً للجنة الجودة لقسم الاقتصاد، ومستشاراً اقتصادياً بوزارة التخطيط. ترأس فريق عمل للعديد من الدراسات حول تطوير الاقتصاد الفلسطيني لعدد من الجهات المحلية والدولية. له العديد من الكتب الأبحاث والدراسات والأوراق المنشورة في المجلات والمؤتمرات المحلية والدولية باللغة العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد ووضع الخطط الإقتصادية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في فلسطين. عضو مجلس أمناء معهد دراسات التنمية بغزة، وعضو هيئة تحرير المجلة العلمية بالجامعة، وعضو لجنة هارفرد لدراسة البطالة في غزة.

كَتَب الفصل السابع: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ابراهيم حسن أبو جابر:

مدير مركز الدراسات المعاصرة في أمّ الفحم. حصل على الدكتوراه من جامعة غوته بفرانكفورت عام ١٩٩٠، عمل لمدة ٤ سنوات في جامعة بن غوريون، ثم في كلية الدعوة في أمّ الفحم. يعمل أيضاً مرشداً في فرع جامعة ديربي في البلاد. أصدر العديد من الكتب والبحوث والدراسات منها القدس في دائرة الحدث، وموسوعة جرح النكبة، وانتفاضة القدس والأقصى، والجدار الفاصل، وخطة خارطة الطريق، ومستقبل القدس وسُبل إنقاذها من التهويد، وكُفر قاسم الماضي والحاضر، وخطة الانفصال عن غزة، والبطالة في المجتمع العربي في البلاد.

كَتَب الفصل الثامن: التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

كلمة مركز الزيتونة

نحمد الله سبحانه وتعالى أن أعاننا على إعداد التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، الذي يغطّي إصدارُه الأول سنة ٢٠٠٥.

إن مركز الزيتونة هو مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسست في بيروت، في منتصف عام ٢٠٠٤. وهو يُعنى بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل، ويُغطّي مجالُ عملِه العالمين العربي والإسلامي، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، وكل ما يرتبط بها من أوضاع عربية وإسلامية ودولية. ويسعى المركز إلى التعاون مع العلماء والخبراء والمتخصصين في إصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة. ويلتزم بالمنهجية العلمية والموضوعية، وتحري الدقة في جمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها، والتركيز على العمل النوعي الجاد. كما يهدف المركز إلى الانفتاح والتعاون والتكامل مع المراكز والمؤسسات ذات الطبيعة المشابهة لعمله، فضلاً عن الانفتاح على كافة الأفكار والمستجدات والتوجهات الفكرية والسياسية في العالم.

لقد كان إعداد التقرير الاستراتيجي ثمرةَ جهدٍ جماعي كبير لمجموعة من الباحثين والمتخصصين. ومركز الزيتونة يتقدّم بالشكر الجزيل للأخ الدكتور بشير نافع الذي أعطى من وقته الكثير للمشاركة في كتابة التقرير وتحريره، كما يشكر الزملاء الباحثين: أ.د. أحمد سعيد نوفل، ود. عمرو سعداوي، ود. رائد نعيرات، ود. سلمان أبو ستة، ود. محمد مقداد، ود. ابراهيم أبو جابر، الذين لولا مشاركتهم لما صدر هذا العمل.

والشكر موصولٌ بشكلٍ خاص لأساتذتنا الكبار مستشاري التحرير: أ.د. أنيس الصايغ، وأ.د. عبد الوهاب المسيري، والأستاذ منير شفيق، الذين كان لنصحهم وملاحظاتهم الأثر الكبير في الارتقاء بمستوى التقرير. كما نشكر الزميلين أحمد خليفة (مدير تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية)، ووليد محمد علي (مدير مركز باحث للدراسات) على الملاحظات التي أبدياها على بعض أجزاء التقرير. ولا بدّ في النهاية من الإشارة بالتقدير لفريق عمل مركز الزيتونة الذي أسهم في توفير كثير من البيانات والمعلومات، وتجهيز المادة في شكلها النهائي، ونخُصُّ بالذِّكر وائل سعد ومحمد قدورة وغنى جمال الدين.

نسأل الله أن يكون هذا التقرير خطوةً جادةً لمزيدٍ من الأعمال العلمية الرصينة في مجال الدراسات الفلسطينية.

والله الموفّق.

د. محسن صالح

المدير العام

والمشرف العام على التقرير

مقدمة التقرير

وُلدت فكرة هذا التقرير مباشرة بعد ولادة مركز الزيتونة، ولكنها لم تتبلور في شكلها العملي إلا في مطلع خريف العام الماضي. إن الهدف الرئيس من هذا العمل هو متابعة الشأن الفلسطيني في شكل دوري، ومن خلال النظر في أكثر عدد ممكن من جوانب القضية الفلسطينية وحياة الشعب الفلسطيني. هذا تقرير سنوي، يعالج بالرصد والاستقراء والتحليل الأوضاع الفلسطينية السياسية الداخلية، وجوانب الاقتصاد والتعليم والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والمواقف العربية والإسلامية والدولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والموقف الاسرائيلي. ولكن هذه مجرد بداية، ونحن على ثقة أن هيكل التقرير سيتعرض للتعديل، بالحذف أو الإضافة، في ضوء ردود الفعل على هذا الإصدار، وفي ضوء تطورات القضية الفلسطينية. إنَّ ما نسعى إليه هنا هو محاولةُ إطلاقِ المشروع، على أن ينمو وينضج من خلال العمل والتفاعل مع الأصداء والمتغيرات.

تحتل القضية الفلسطينية موقعاً مركزياً في الساحتين العربية والإسلامية، وتعدُّ أقدم مسائل الشأن الدولي على الإطلاق وأكثرها تعقيداً. ومن الصعب أن نقرأ الكثير من التطورات المتلاحقة في المشرق العربي – الإسلامي، من غزو العراق واحتلاله، إلى التأزم اللبناني – السوري، إلى الملف النووي الإيراني، بدون قراءة القضية الفلسطينية. ليس ذلك فحسب، بل إن القضية الفلسطينية تكاد تكون الخلفية المسيطرة على أحداث المشرق منذ انطلاقة مشروع الوطن القومي اليهودي، وبالتأكيد منذ تأسيس "اسرائيل". فعلى خلفية الصراع على فلسطين وبسببه، رُسمت حدود، ووقعت انقلابات، وعُقدت تحالفات، وشُنّت حروب، وأُقيمت أنظمة وأُسقطت أخرى. وقد تأثرت وتتأثر بالقضية الفلسطينية عملية التنمية في عدد كبير من الدول العربية، كما تتأثر بها مجمل العلاقات بين العالمين والعربي والإسلامي من جهة، والقوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، من جهة أخرى. وقبل ذلك كله، فإن القضية الفلسطينية تتعلق بحياة شعب بأكمله، أجيال من هذا الشعب، فقدت بلادها وبيوتها ومعاشها وهويتها. من هنا، تأتي أهمية هذا التقرير.

لقد حرصنا على أن يتعهد العمل متخصصون عرب، فلسطينيون وغير فلسطينيين. وقام كل من الزملاء المشاركين بكتابة أحد الفصول، ومن ثمّ عمل محرّرا التقرير وفريق الباحثين بالمركز على تحرير النصوص واستكمال جوانب النقص أو السهو في كل فصل من الفصول. وبالإضافة إلى محرري التقرير، فقد راجع المشاركات ثلاثةٌ من كبار المتخصصين في الشأن الفلسطيني، لتزويد المحررين بملاحظاتهم النقدية. ومن ذلك كله، ولد النص المنشور. ولكننا نُقرُّ هنا، وبكل تواضع وتقدير للمسؤولية، أنه قد تكون هناك بعض الثغرات، إذ فوق أن هذا هو الإصدار الأول، فإن

فترة الإعداد كانت محدودة. وسنحاول في الإصدارات القادمة بالتأكيد تفادي مثل هذه الثغرات.

إن أسماء الكتّاب المشاركين وعناوين الفصول التي كتبوها قد ذُكرت في صدر الكتاب عند التعريف بأشخاصهم، ولم يُشَر إليها في بداية كلّ فصلٍ، باعتبار التقرير عملاً جماعياً لكتابٍ واحد. وقد تعرّض عددٌ من الفصول لتعديلات وإضافات مهمّة من قِبل المحرّرَين، مما جعل مسئولية صدورها بالشكل النهائي الذي خرجت فيه مسئولية مشتركة.

يغطي هذا التقرير أحداث سنة ٢٠٠٥ وتطوراتها. ولكنه كأيٍّ إصدارٍ أول من تقرير سنوي، كان لا بد أن يعالج الخلفيات الأبعد لجوانب اهتمامه. وهذا ما جعل مقدمات بعض الفصول تبدو أطول من المتوقع، وأكثر تفصيلاً وتعاملاً مع الأصول التاريخية. وفي الإصدارات القادمة لن يكون هذا ضرورياً، إلا من حيث علاقته بأحداث العام محل القراءة ذاتها.

وبعد، فإن ما نحاوله هنا ليس فقط تقديم قراءة لتطورات القضية الفلسطينية خلال عام، بل أيضاً إرساء تقاليد عمل بحثي أكاديمي. ولعل اهتمامنا بالشكل لا يقلُّ عن اهتمامنا بالمضمون. فقد حرص محررا التقرير منذ البداية لفت انتباه المشاركين إلى ضرورة الاهتمام بالمصادر، كلما كان ذلك ضرورياً، وبدون تكلّفٍ غير مبرّر؛ إضافة إلى الاهتمام بتوثيق الأحداث والشخصيات والتواريخ. وكأي نصٍّ علمي، فهذا التقرير لا يقوم بالرصد وحسب، بل ويحاول تحليل الأحداث والتطورات والنصوص، كما يحاول قراءة السياق العام لهذه الأحداث والتطورات والنصوص.

ما نأمله أن نكون قد حققنا الحد الأدنى الذي يعطي لهذا التقرير شخصيته ويجعله إضافةً جادةً للساحة الفكرية والعلمية. وما نرجوه أن تساعدنا ملاحظات القراء المهتمين والمتخصصين في الارتفاع بمستوى الإصدارات القادمة.

والله الموفق

المحرران

بيروت، نيسان/ إبريل ٢٠٠٦

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي: التغيير والبحث عن الإجماع

الوضع الفلسطيني الداخلي: التغيير والبحث عن الإجماع

مقدمة

كان العام الخامس من القرن الحادي والعشرين عاماً فلسطينياً حافلاً. ليس فقط لأن المناخين الإقليمي والدولي شهدا عدة متغيرات من ناحية أثرهما على الانتفاضة ومجمل القضية الفلسطينية، ولكن أيضاً بسبب المتغيرات الهامة التي شهدها الوضع الفلسطيني الداخلي. بدأت هذه المتغيرات بوفاة الرئيس ياسر عرفات الغامضة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، ووصلت منعطفاً هاماً مع الانتخابات الفلسطينية التشريعية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وهو ما يجعل ٢٠٠٥ عاماً طويلاً وثقيلاً بلا ريب. ويمكن القول أن السمة الرئيسية للوضع الفلسطيني الداخلي خلال هذا العام الطويل كانت التوجه نحو استكشاف خيارات جديدة للعمل الوطني، والبحث المطرد عن الوحدة والإجماع.

وكان ٢٠٠٥ أيضاً عاماً من الترقب الإقليمي. فالاحتلال الأمريكي للعراق يواجه صعوبات جمة، سواء على صعيد القوى السياسية التي تتجه للسيطرة على نظام حكم ما بعد الاحتلال، أو على صعيد المقاومة العراقية وفشل الاحتلال في هزيمة المقاومة وفي تأمين وصول قوى موالية له إلى الحكم. من ناحية أخرى، تصاعد الضغط الأمريكي – الفرنسي على سوريا ولبنان، بينما تمضي أزمة الخلاف بين إيران والمجموعة الأوروبية – الأمريكية حول نشاطات إيران النووية نحو التصعيد. وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين هذه الملفات الثلاثة والمسألة الفلسطينية، فثمة ترقب مستتر في المناخ الفلسطيني السياسي للاتجاه الذي ستأخذه تطورات العراق، وسوريا، ولبنان، وإيران.

تتصف الساحة الفلسطينية السياسية بتعددية بالغة، قلّما شهدتها حركة تحرر وطني من قبل. وبالإضافة إلى الأثر الذي تتركه هذه التعددية، يتأثر الوضع الفلسطيني الداخلي بميراث القضية الوطنية، لا سيما ذلك المتعلق بتاريخ تكوّن القوى السياسية وعلاقاتها ببعضها البعض، والدور الذي لعبته كل منها في المسيرة الفلسطينية. ولكن هذا الصنف من التأثير هو في أغلبه تأثير مستبطن أكثر منه ظاهر ومصرح به. أما التأثيرات المباشرة فمرجعها عدد من التطورات الهامة التي شهدتها الساحة الوطنية والطريقة التي استجابت بها القوى السياسية المختلفة لهذه التطورات. ومن الصعب، في أغلب الأحوال، فصل أي من هذه التطورات والمؤثرات عن بعضها البعض، أو فصل نتائج حدث ما عن تجليات حدث آخر.

فتح وانهيار الإجماع الوطني

تقود فتح الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ١٩٦٨. ولكن عام ٢٠٠٥ سيُنظر له دائماً باعتباره عام التحديات الكبرى لقيادة فتح، سواء على الصعيد التنظيمي الداخلي أو على الصعيد الوطني. ليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها فتح مثل هذه التحديات، ولكن أياً من التحديات السابقة لم تكن بهذا الحجم ولا بهذا الثقل، ولا كانت فتح ذاتها بهذه الدرجة من التحلل والانقسام. وتعود أزمة فتح، التي تلقي بظلالها على الوضع الفلسطيني كله، إلى حالة انهيار الإجماع الوطني الناجمة عن اتفاقات أوسلو، وإلى الآثار الفادحة التي تركتها مؤسسة السلطة على بنية التنظيم الفلسطيني الحاكم؛ إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بخطها السياسي وعدم تحقيق أية إنجازات على الأرض، حتى أن العام ٢٠٠٥ لم يشهد إطلاق مسيرة المفاوضات.

وُلدت فتح خلال السنوات الأخيرة من الخمسينات على يد مجموعة من الفلسطينيين الشبان الذين عرفوا بانتمائهم للإخوان المسلمين في قطاع غزة (خليل الوزير، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، صلاح خلف، ياسر عرفات، ممدوح صيدم ...إلخ). كانت حركة الإخوان المسلمين آنذاك، سواء في فلسطين أو في غيرها من البلاد العربية، تعاني عواقب الصدام المرير مع النظام الناصري في مصر. وقد تصورت عناصر فتح الأولى، تحت تأثير تجربة حركة التحرير الوطني الجزائري، أن القضية الفلسطينية تحتاج إعادة بناء وطني فلسطيني وأن هذا البناء لن يتحقق بدون قوة سياسية يلتقي الفلسطينيون في إطارها على هدف التحرير لا على أساس أيديولوجي. خلال سنوات قليلة من تبلور هذه الفكرة، نجحت العناصر الأولى في ضمّ عناصر ناشطة جديدة من أبناء الضفة الغربية (فاروق القدومي)، ولاجئي سورية (خالد الحسن وخالد اليشرطي). بعض الآخرين يعود في خلفيته إلى حزب البعث، والبعض إلى الإخوان المسلمين، والبعض الآخر إلى حزب التحرير[1].

شكّل الحراك الوطني الكبير الذي صاحب إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ووقوف عبد الناصر، خلف المنظمة، في منتصف الستينات، تحدياً هائلاً لفتح. ولكن انطلاق الكفاح المسلح، وإن بصورة متواضعة، في مطلع ١٩٦٥، والدعم الذي قدمته الأجهزة السورية للنشاطات الفلسطينية المسلحة، وفشل الجهد العربي لتحويل مجرى نهر الأردن، الذي قُصد به الردّ على مشاريع المياه الاسرائيلية، ساعد فتح على البقاء. ثم جاءت الهزيمة العربية الرسمية في صيف ١٩٦٧، ومقاومة فتح المبكرة للاحتلال، لتمهدا الطريق أمام صعود فتح الحثيث. أصبحت فتح قوة لا يمكن تجاهلها بعد معركة الكرامة، التفّت حولها الجماهير العربية والفلسطينية، وفُتحت لها أبواب القاهرة والرياض في آنٍ واحد. في نهاية سنة ١٩٦٧، خسر أحمد الشقيري موقعه في قيادة م.ت.ف.، وهو الموقع الذي احتله ياسر عرفات في شباط/ فبراير ١٩٦٩.

وخلال سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩، تحولت المنظمة إلى إطار للقوى الفدائية والسياسية والمنظمات الشعبية الفلسطينية، حيث احتلت فتح والموالون لها أغلب مقاعد المجلس الوطني وهيئات منظمة التحرير القيادية[٢].

لم تكن قيادة فتح للمنظمة والحركة الوطنية الفلسطينية سلسة دائماً، فقد كانت الساحة الوطنية الفلسطينية ساحة تدافع للدول العربية المتنافسة؛ كما فُرض على الحركة الوطنية الفلسطينية خوض معارك كبرى خلال السبعينات والثمانينات. ولكن خطاب التحرر والهوية الوطنية الذي حملته فتح، والمرونة الهائلة في بنيتها الفكرية والتنظيمية (التي جعلت منها إطاراً لمختلف التوجهات الفلسطينية)، جعلت فتح تمسك بمركز الإجماع الوطني الفلسطيني؛ وهو إجماعٌ أَخَذَ في التشقق منذ منتصف السبعينات.

ساعدت الخلفية الإخوانية لأغلب عناصر فتح الأولى في المحافظة على علاقات وثيقة بين فتح والاتجاه الإسلامي في المنطقة العربية طوال عقد الستينات. وبعد هزيمة ١٩٦٧، وبعد أن أصبحت فتح قوة المقاومة الفلسطينية الرئيسية، انضوت أعداد ملموسة من الإخوان المسلمين العرب في معسكرات فدائية خاصة بالإسلاميين في الأردن تحت مظلة فتح. ولكن العلاقة بين فتح والتيار الإسلامي العربي تراجعت بشكل ملحوظ أثناء السبعينات؛ فقد وصلت عناصر يسارية معادية للإسلاميين إلى قيادة فتح، كما اتجهت م.ت.ف. إلى تعزيز علاقاتها بالاتحاد السوفياتي والارتباط باستراتيجيته في الشرق الأوسط، ومن ثم تبنيها برنامج النقاط العشر في منتصف السبعينات. وقد غرقت المقاومة الفلسطينية تدريجياً في الحرب الأهلية اللبنانية وتراجع دورها في فلسطين المحتلة، مما أتاح فرصةً للصعود الإسلامي الفلسطيني. ولم تكن الحيوية الإسلامية الفلسطينية استثناء، فقد شهدت نهاية السبعينات صحوةً إسلاميةً عامةً في كل المنطقة العربية، لا سيما في مصر.

بخروج مؤسسات م.ت.ف. وأغلب القوات الفلسطينية من لبنان في ١٩٨٢، ازداد ابتعاد القيادة الفلسطينية عن الوطن المحتل، بينما كان نشاط التيار الإسلامي الفلسطيني في اتساع. وما إن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في نهاية ١٩٨٧ حتى أصبح واضحاً أن الإسلاميين، ممثلين بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد، يمثلون قوة رئيسية في نشاطات الانتفاضة وفي رعاية قطاعات الشعب المختلفة وتنظيمها. شكلت فتح، بمشاركة عدد من تنظيمات م.ت.ف. الأخرى "القيادة الوطنية الموحدة"، في محاولة لربط الانتفاضة كلياً بقيادة المنظمة في الخارج. ولكن هذه الخطوة لم تنجح في إضعاف التيار الإسلامي[٣].

كانت الانتفاضة فرصة كبرى لإعادة بناء الإجماع الوطني، طالما أن القوى الفلسطينية جميعها تشارك في نضالات الشعب من أجل الحرية ودحر الاحتلال. ولكن القيادة الفلسطينية الوطنية

لم تر الانتفاضة حركة لإنجاز هدف التحرر الوطني، بل مجرد وسيلة ضغط على الولايات المتحدة والاسرائيليين للاعتراف بالمنظمة وفتح باب التفاوض حول حلٍّ جزئي للقضية الفلسطينية. ثم جاء انهيار الكتلة الشرقية ونهاية الحرب الباردة إلى جانب أزمة الكويت وحرب الخليج الأولى، ليفرض على المنطقة ميزان قوى جديد تماماً. وبدا أن القيادة الوطنية الفلسطينية فقدت الكثير من قدرتها على الممانعة[٤]. وهو ما أدى في النهاية إلى التوصل لاتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، الذي أسّس للسلطة الفلسطينية على أجزاء من الضفة والقطاع، وسط أجواء من انقسام فلسطيني سياسي غير مسبوق. فقد عارض الإسلاميون، وعدد من قيادات منظمة التحرير وفتح، وتنظيمات فلسطينية غير إسلامية، الاتفاق، واعتبروه تنازلاً فلسطينياً فادحاً مقابل عدد من المكاسب غير الناجزة وغير المحددة.

أعطى الشعب الفلسطيني اتفاق أوسلو والقيادة الوطنية فرصة للتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. واعتبر كثير من المراقبين أن الاتفاق وإقامة سلطة الحكم الذاتي ستؤدي إلى إضعاف التيار الإسلامي وتراجعه. ولكن السنوات الستّ الفاصلة بين إقامة السلطة واندلاع الانتفاضة الثانية جاءت بنتائج مخالفة تماماً، حيث تعاظم النفوذ الشعبي للإسلاميين، لا سيما حركة حماس، وأسهمت السلطة وأمراضها في تحلل مطرد لحركة فتح، بينما انحسر الوضع الجماهيري لكل التنظيمات الفلسطينية الأخرى. كانت فتح هي التي فاوضت على أوسلو، ولم يكن غريباً أن تصبح القوة المسيطرة على السلطة الوطنية، أجهزةً وسياسات. ولأن أحد أهداف أوسلو الرئيسية هو إيكال المهمة الأمنية في الضفة والقطاع لسلطة الحكم الذاتي، فقد سيطر الهمّ الأمني سيطرة كاملة على تكوين السلطة وبناء أجهزتها، وغلبت السّمة الأمنية على مجمل علاقة السلطة بالشعب. نَجم عن هذا الوضع تجاوزات للقانون والقضاء، ووصلت حملة القمع ذروتها في ١٩٩٥-١٩٩٦ عندما شنّت أجهزة السلطة حملة بشعة من الاعتقالات والتعذيب ضد عناصر حماس والجهاد. كان الفساد يضرب أطنابه في أجهزة السلطة ووزاراتها، وبالرغم من الانسحابات الاسرائيلية الجزئية من الضفة والقطاع فقد ازداد الوضع الفلسطيني سوءاً.

بيد أن مشكلة السلطة الأعمق كانت في سقوط توقعاتها المتفائلة لمستقبل أوسلو. فما إن انقشعت الأجواء الاحتفالية المصاحبة لتوقيع الاتفاق حتى اتضح أن الرؤية الاسرائيلية للاتفاق تختلف جذرياً عن التوقعات الفلسطينية له. ولأن أوسلو لم يكن أكثر من إطار عام، فقد احتاج كل اتفاق جزئي لاحق لضغوط أمريكية وعربية هائلة، وإلى مزيد من التنازلات الفلسطينية. في صيف ٢٠٠٠، عندما دُعي الفلسطينيون والاسرائيليون إلى كامب ديفيد للتفاوض حول الاتفاق النهائي، كان الصبر الفلسطيني الشعبي قد نفذ تماماً. وقد أعاد الانتصار اللبناني على الاحتلال والانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان في ربيع ٢٠٠٠ الاعتبار لفكرة المقاومة.

فشلت مباحثات كامب ديفيد في التوصل إلى اتفاق، بعد أن وجد الرئيس الفلسطيني أن المعروض عليه لا يستجيب لأدنى توقع وطني. أصبح انفجار الأوضاع مجرد وقت، وسرعان ما جاء الوقت بعد قيام شارون بتحدّي الرأي العام الفلسطيني بزيارة الحرم القدسي الشريف في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وإيقاع الأمن الاسرائيلي ستة شهداء بين المحتجين الفلسطينيين على الزيارة.

كما في كل مراحل التاريخ الفلسطيني الحديث السابقة، لا ينجح الفلسطينيون في تعزيز وحدتهم كما ينجحون في فترات تصاعد النضال الوطني. انخرطت في نشاطات الانتفاضة قطاعات واسعة من سكان الضفة والقطاع وأغلب القوى السياسية الفلسطينية، بما في ذلك جزء كبير من قواعد حركة فتح. وكان واضحاً أن الرئيس عرفات اختار الانحياز إلى الانتفاضة، مما ساعد في قيام أعداد متزايدة من قوات الأمن الفلسطينية بالدفاع عن الناس ضد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. ولكن الوحدة حول الانتفاضة وفي غمارها كانت وحدة نسبية؛ فمن ناحية، كانت القيادة الوطنية قد أصبحت أسيرة أوسلو، ولم يعد من الممكن إحداث تغيير جوهري في الرؤية السياسية الفلسطينية. وبذلك، اعتبرت الانتفاضة وسيلة لتحسين شروط الاتفاق النهائي. ومن ناحية أخرى، كشفت الانتفاضة عن شرخ عميق في القيادة الوطنية، وقيادة فتح على وجه الخصوص. وسرعان ما وقفت عناصر قيادية، من أبي مازن إلى محمد دحلان، موقف المعارض من مجمل نشاطات الانتفاضة ومن أسلوب قيادة عرفات للشأن الفلسطيني.

كان الجانب الفلسطيني في بداية الانتفاضة في وضع أفضل من الجانب الاسرائيلي. فقد عاد الدعم العربي الشعبي والرسمي للشعب الفلسطيني إلى زخمه المعتاد، فيما حمّل العالم الاسرائيليين مسئولية الاستفزاز الذي أطلق شرارة الانتفاضة ومسئولية الأعداد المتصاعدة للضحايا. ولكن وصول إدارة بوش إلى البيت الأبيض، وأرييل شارون إلى رئاسة الحكومة الاسرائيلية، ثم وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وضعت الانتفاضة الثانية في وضع حرج. لم تعد دول المحور العربي المركزي (مصر وسوريا والسعودية) تستطيع تغطية المقاومة الفلسطينية للاحتلال، لا سيما العمليات الاستشهادية التي تحولت في ٢٠٠٢ من وسيلة ردع إلى ما يشبه الأداة الاستراتيجية. وبسقوط مشروع الحل النهائي، فقدت القيادة الوطنية وضوح الرؤية السياسية. وبالرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت تطلق أصوات الاحتجاج كلما صعّدت حكومة شارون من هجمتها ضد الفلسطينيين، فقد كان الموقف الأمريكي في جوهره تابعاً للموقف الاسرائيلي.

كلما تزايدت الضغوط الاسرائيلية والأمريكية اتسع نطاق الشرخ في القيادة الوطنية. انهارت وزارة أبي مازن الأولى في ٢٠٠٣ بفعل عجز الجانب الأمريكي عن دفع الحكومة الاسرائيلية

إلى تقديم تنازلات كافية لرئيس الوزراء الفلسطيني، بالرغم من أن الأمريكيين كانوا في أفضل أوضاعهم بعد النصر السريع في غزو العراق. ولكن أبا مازن لم يُخف امتعاضه من عرفات؛ بل وأشاعت دوائر قريبة منه أن العقبات التي وضعها الرئيس الفلسطيني في طريق الوزارة كانت السبب المباشر في انهيارها. وقد أسهم حصار عرفات الطويل في مقر المقاطعة برام الله إسهاماً إضافياً في تفاقم عزلته عن الجسم القيادي الفلسطيني وعن الساحتين العربية والدولية. في صيف ٢٠٠٤، كان عرفات ما يزال محاطاً بعواطف شعبية غامرة، كما كان محطّ تعاطف أغلبية التيار الإسلامي وناشطي فتح في الانتفاضة. ولكن فتح، كقوة سياسية رئيسية، كانت في طريقها إلى الانقسام إلى مجموعات وقيادات متناحرة.

خلال أشهر صيف ٢٠٠٤، واجهت قيادة عرفات تحدياً صاخباً، عندما حرك محمد دحلان، القائد السابق لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، المئات من أنصاره في شوارع مدن القطاع للمطالبة بالإصلاح. وكان واضحاً أن تحرك دحلان يلقى مساندة عدد من قيادات تنظيم فتح وقيادات أمنية في منطقة قطاع غزة على الأقل، بينما رفض أبو مازن شجب تحرك دحلان أو إدانة الشائعات التي روجت لتحالف بين الاثنين، ولكن الدعم الرئيسي لدحلان جاء من الأمريكيين والاتحاد الأوروبي. كما أسهمت المقاطعة العربية لعرفات في إضعافه وجعله عرضة للطامعين. وبالرغم من أن حماس والجهاد لم تخف وقوفها إلى جانب الرئيس الفلسطيني، وأن عدداً كبيراً من كوادر وناشطي فتح، وقطاعات شعبية واسعة، تحركت لدعم الرئيس الفلسطيني، فإن أحداً لم يستطع إخفاء حقيقة انقسام فتح على ذاتها. خلال العام التالي ٢٠٠٥، ازداد هذا الانقسام تفاقماً، بالرغم من مظاهر الوحدة الحركية التي رافقت وفاة الرئيس عرفات.

كان ٢٠٠٥ عاماً حرجاً للبنية السياسية الفلسطينية، فقد بدا واضحاً أكثر من أي وقت آخر منذ توقيع اتفاق أوسلو أن قيادة السلطة الفلسطينية، التي هي قيادة فتح، فقدت بوصلتها. فلا هي قادرة على الانقلاب على أوسلو، الذي أعطاها سلطة الحكم الذاتي، ولا هي ترى بصيص ضوء في نهاية النفق الذي وصلت إليه بعد أكثر من عقد على توقيع أوسلو، وأكثر من ست سنوات على الموعد الذي قرره أوسلو لنهاية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي. لم تعد فتح قادرة على طرح برنامج إجماعي يتكتل حوله الشعب الفلسطيني، بل لم يعد لديها أي تصور محدد لما يمكن أن يكون عليه المستقبل. هذا الوضع، الذي أصاب فتح بالتشظّي، دفع الوضع الفلسطيني كله إلى مرحلة من القلق السياسي وعدم اليقين؛ ففي حين فقدت فتح موقعها التقليدي المتفرد في قيادة الحركة الوطنية، لم تستطع منافستها الرئيسية، حركة حماس، بناء إجماع وطني فلسطيني حولها بعد.

من أبي عمار إلى أبي مازن

مثّلت وفاة الرئيس عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ منعطفاً كبيراً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد هيمن الرجل على الساحة السياسية الفلسطينية، وتحول إلى أحد أبرز الشخصيات القيادية العربية، طوال ما يزيد على ثلاثة عقود. كان عرفات مركّباً من السياسي البراغماتي ومن المجسّد لآمال شعبٍ يخوض واحدة من أطول نضالات حركات التحرر الوطني في التاريخ الحديث. وبالرغم من العواطف الجياشة التي أظهرها الفلسطينيون عند وفاته، فالحقيقة أن الفلسطينيين لم يسلّموا بقيادته تماماً إلا بعد فشل مباحثات كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠، وبشكلٍ أكثر وضوحاً خلال العامين الأخيرين من حياته، عندما فُرض عليه الحصار الاسرائيلي مثلهم جميعاً. ولم يكن غريباً أن تشهد المرحلة الأولى من تشييع الرئيس الراحل في العاصمة المصرية القاهرة حالة تضامن وطنية واسعة، بانضمام كل قادة الفصائل الفلسطينية المتواجدين في دمشق إلى قادة حركة فتح والسلطة الفلسطينية في وداع عرفات. لم تخفِ قوى المعارضة الفلسطينية، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد، خلافهما مع سياسات الرئيس الفلسطيني، ولكن هذا الخلاف توارى قليلاً خلال العامين الأخيرين من حياة الرئيس الفلسطيني لصالح إظهار التضامن الوطني وحماية الرئيس الفلسطيني في مواجهة الهجمة الاسرائيلية على موقعه وعلى حياته، بل كانتا أقرب إليه من بعض قيادات فتح لا سيما من الصف الثاني.

أعلنت اللجنة المركزية لحركة فتح مباشرة بعد وفاة عرفات أن مرشحها لخلافة الرئيس الراحل سيكون محمود عباس (أبو مازن). وبالرغم من أن عدداً من أعضاء اللجنة المركزية لفتح (مثل هاني الحسن) عُرفوا بخصومتهم لأبي مازن، إلا أن اللجنة المركزية أظهرت التفافاً واضحاً حول مرشحها. وقد تنافس في انتخابات الرئاسة، التي أجريت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، سبعة مرشحين، برز بينهم مصطفى البرغوثي، أحد القيادات السابقة للحزب الشيوعي الفلسطيني وسكرتير المبادرة الوطنية، وهي مؤسسة ناشطة في حقل الدعم المدني العالمي للقضية الفلسطينية. لم يتوقع أحد خسارة أبي مازن، ولكن السؤال الكبير للانتخابات تعلق بنسبة الأصوات التي سيحصل عليها. ولأن التيار الإسلامي الفلسطيني لم يتقدم بمرشح في الانتخابات، فقد أصبح الصوت المؤيد لحماس عاملاً هاماً في تحديد طبيعة النصر الذي سيحققه أبو مازن. وعندما أعلنت النتائج، تبين أن الرئيس الفلسطيني لم يحصل إلا على نسبة ٦٢٪ من عدد المقترعين، الذين لم يتجاوزوا نسبة ٦٥٪ ممن يحق لهم التصويت.

كان فوز الرئيس الفلسطيني الجديد مريحاً ومؤكداً، ولكنه تحقق بنسبة تقل عن ٧٥٪، التي اعتبرها كثيرون مؤشراً على تفويض شعبي حاسم. وأصبح من الواضح أن بعض من اختار من مؤيدي حماس التصويت، أعطوا أصواتهم لمصطفى البرغوثي (الذي أحرز زهاء خُمس

الأصوات)، وذلك من أجل إظهار أن التأييد الشعبي لأبي مازن هو تأييد مشروط. هذا لا يعني أن حماس، أو الجهاد، أو أي من التنظيمات الفلسطينية الأخرى، عمل على إجهاض رئاسة أبي مازن. على العكس، أظهر التيار الإسلامي الفلسطيني حرصاً مبالغاً فيه أحياناً على إنجاح أبي مازن وتقديم أكبر قدر ممكن من العون له. ولكن دائماً ضمن إطار محدد.

في الثالث من شباط/ فبراير، دعت مصر كلاً من الرئيس الفلسطيني، ورئيس الوزراء الاسرائيلي شارون، والملك الأردني عبد الله الثاني، إلى مؤتمر بمدينة شرم الشيخ المصرية. وقد جاءت المبادرة المصرية بعد فشل الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في ترتيب لقاء بين أبي مازن وشارون، وبعد أن أعلن شارون قطع الاتصالات مع الرئيس الفلسطيني إلى أن يقوم بنزع سلاح قوى المقاومة. عقد مؤتمر شرم الشيخ في الثامن من شباط/ فبراير، بحضور جميع المدعوين. وقد انتهى المؤتمر بتأكيد شارون على عدد من القرارات التي اتخذتها حكومته قبل عقد المؤتمر. بين تلك القرارات كان الإفراج عن ٩٠٠ سجين فلسطيني، الانسحاب التدريجي من خمس مدن في الضفة الغربية، وتخفيف الضغوط العسكرية والأمنية الاسرائيلية على حياة سكان الضفة والقطاع. ولم تكن تلك القرارات، ذات الطابع الرمزي، موجهة إلى الجانب الفلسطيني، بل إلى القيادة المصرية، كمؤشر عرفان على دعوة شارون إلى مصر. كما انتهى المؤتمر بإعلان فلسطيني - اسرائيلي عن وقف متبادل "لأعمال العنف"، وهو ما اعتبر على نحو ما تنفيذاً للبند الأول من خارطة الطريق.

انتقدت قوى المقاومة الفلسطينية قرار أبي مازن "وقف أعمال العنف"، الذي اعتبر بمثابة وقف إطلاق نار فلسطيني بدون استشارة القوى الفلسطينية المختلفة والاتفاق على الحد الأدنى من شروط للالتزام بمثل هذا القرار. وسرعان ما واجه إعلان شرم الشيخ أول تحدٍّ له عندما قامت القوات الاسرائيلية بقتل ناشطين فلسطينيين في ١٦ شباط/ فبراير، ورد المقاومون في قطاع غزة بقصف مستعمرات اسرائيلية مجاورة. ولكن ذلك لم يمنع التئام شمل القوى الفلسطينية جميعاً، بحضور أبي مازن، في القاهرة لجولة حوار دعت لها مصر، امتدت من ١٥ إلى ١٧ آذار/ مارس.

لم يكن الحوار الفلسطيني الداخلي سلساً. فقد حاولت التنظيمات الفلسطينية الصغيرة تثبيت موقعها على الساحة السياسية؛ ولكن التدافع الرئيسي في جلسات الحوار جرى بين أبي مازن ووفد حماس، وهو ما استدعى تدخلاً مصرياً فعالاً. انتهت جولة الحوار بتبنّي برنامج سياسي فلسطيني للعام ٢٠٠٥، اشتمل على[5]: الالتزام بالثوابت الفلسطينية، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وحق العودة، والتوكيد على حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال؛ الإعلان عن فترة تهدئة تستمر حتى نهاية العام، بشرط أن

توقف "اسرائيل" اعتداءاتها وتفرج عن الأسرى والمعتقلين؛ اعتبار استمرار الاستيطان وبناء الجدار عوامل تفجير. كما تم الاتفاق على إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية في موعدها، واستمرار عملية الإصلاح في أجهزة السلطة الفلسطينية، وعلى إعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسس يتم التراضي عليها، لتضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية. وقد دلّ الاتفاق على حرص القوى الفلسطينية جميعاً، الإسلامية والوطنية، على تسهيل مهمة أبي مازن، وإعطائه فرصة جديدة لإحراز تقدم ملموس على صعيدي الإصلاح الداخلي والوصول إلى الأهداف الوطنية محل الاتفاق بين الفلسطينيين كافة.

بيد أن التطورات على الأرض لم تجرِ تماماً كما أوحت الأجواء التفاؤلية التي أحاطت باتفاق القاهرة. فقد كان المفهوم ضمناً في القاهرة أن كُلاً من الطرف المصري، الداعي والراعي للحوار الفلسطيني، وأبي مازن، قد حصلا على ضمانات بالتزام "اسرائيل" بالتهدئة، لا سيما أن التهدئة الأولى التي قدمتها قوى المقاومة لحكومة أبي مازن في ٢٠٠٣ قد انهارت بفعل الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الفلسطينيين. ولكن الذي اتضح خلال الفترة التالية لحوار القاهرة أن أحداً لم يستطع الحصول على التزام اسرائيلي بتهدئة تبادلية، وأن الاتصالات المصرية بالإدارة الأمريكية فشلت في الحصول على مثل هذه التهدئة. تواصلت الاعتداءات الاسرائيلية على نُشطاء المقاومة الفلسطينية، ووصلت هذه الاعتداءات ذروتها خلال الأسابيع السابقة والتالية للانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة[٦].

واغتالت "اسرائيل" ٥٦ فلسطينياً خلال سنة ٢٠٠٥ بينهم ٢٣ من فتح و١٤ من الجهاد الإسلامي و١٣ من حماس. وقد جاءت الردود على الاسرائيليين من سرايا القدس، جناح الجهاد المسلح، فنفذت خمسة عمليات استشهادية أما حماس فنفذت عمليتين استشهاديتين. وكان من الواضح أن حسابات حماس السياسية المرتبطة بالانتخابات البلدية والتشريعية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني جعلها تقلل من حجم أنشطتها العسكرية، في الوقت الذي لم تكن فيه حركة الجهاد الإسلامي معنية بالانتخابات التي قررت مقاطعتها[٧]. وفي ٢٤ أيلول/ سبتمبر، أوقع انفجار غامض في مسيرة جماهيرية لحماس بمدينة جباليا ١٧ قتيلاً بين الفلسطينيين. حمّلت حماس الاسرائيليين مسئولية الهجوم، وبادرت كتائب القسام جناح حماس العسكري، بقصف أهداف اسرائيلية عبر الخط الفاصل بين قطاع غزة والدولة العبرية. وهو ما تسبب في تصاعد الهجمات الاسرائيلية على قطاع غزة، بما في ذلك اغتيال اثنين من قادة كتائب القسام في قطاع غزة[٨].

الاتفاق على إصلاحات في سلطة الحكم الذاتي سار هو الآخر ببطء، بالرغم من أن مطلب الإصلاح لم يأتِ من الفصائل الفلسطينية وحسب، بل وأيضاً من الولايات المتحدة ودول

الاتحاد الأوروبي، التي تقدم الدعم الرئيسي لميزانية السلطة[٩]. ولكن الواضح أن مطالب القوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية بالإصلاح تفترق مع المطالب الأورو – أمريكية. فبينما تعتبر القوى الدولية أن أولى خطوات الإصلاح لا بدّ أن تكون نزع سلاح المقاومة، فإن الفلسطينيين ينظرون بقلق إلى الفساد المالي في جسم السلطة، ضعف الهيئات القضائية، وتعدد الأجهزة الأمنية التي يتوجه نشاطها في معظمه ضد القوى الشعبية وتنظيمات المقاومة. والمؤكد أن أبا مازن سعى فعلاً إلى إجراء إصلاحات على هيئات وبنية السلطة الفلسطينية، ولكن المشكلة التي واجهها متعددة الجوانب. فقد تضمن الاتفاق الفتحاوي على تولي أبي مازن الرئاسة، أن يعهد لأحمد قريع (أبي العلاء) رئاسة الوزراء. وقد احتاج أبو العلاء فترة طويلة نسبياً لتشكيل حكومته، وسط تجاذبات داخل فتح نفسها وبينه وبين أبي مازن. في النهاية، وبعد تشكيل الحكومة، عاد سلام فياض، المقرّب من الإدارة الأمريكية وخبير البنك الدولي السابق، ليتولّى وزارة المالية. وهو ما كان يعني مواصلة الإصلاحات المالية في السلطة، وفرْض سيطرتها على الأموال الفلسطينية المستثمرة في الخارج، التي كان يشرف عليها الرئيس الراحل عرفات إشرافاً مباشراً. ولكن الطبيعة السرية لعملية الإصلاح المالي، تجعل الحكم على نجاح هذه العملية صعباً. ولم تبدأ السلطة في فتح ملفات الفساد، إلاّ قبل أسابيع قليلة من الانتخابات التشريعية، وذلك في محاولة لتعزيز حظوظ فتح الانتخابية[١٠].

على مستوى الأجهزة الأمنية، أعلن عباس مباشرة بعد انتخابه مشروعاً لتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة فقط: الأمن العام، المخابرات العامة، والأمن الوطني[١١]. ولكن هذا المشروع نُفّذ ببطء شديد نتيجةً لانقسام فتح إلى مراكز قوى متعددة؛ وحتى نهاية ٢٠٠٥ لم يكن واضحاً بعدُ ما إن كانت خطة التوحيد قد أنجزت فعلاً. المسألة الوحيدة التي نجح أبو مازن في إقرارها، كانت إصدار قانون التقاعد العسكري، الذي ترتب عليه إحالة عشرات من الضباط القدماء على التقاعد.

ثمة قضيتان رئيسيتان في ساحة العلاقات الفلسطينية الداخلية بعد حوار القاهرة لم يتحقق فيهما أي تقدم يذكر: تأسيس قيادة وطنية، على الأقل في قطاع غزة، وإعادة بناء م.ت.ف.؛ فمن جهة، كان تأسيس قيادة وطنية للإشراف على الوضع في قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي الموعود أحد أبرز مطالب حماس، سواء في حوار القاهرة أو بعد ذلك. ولكن قيادة حركة فتح، ومن ثم قيادات السلطة، لم ترغب في مثل هذه الشراكة مع القوى الفلسطينية الأخرى. واعتبرت أن صيغة لجنة المتابعة الوطنية الإسلامية، التي تمثل إطاراً تشاورياً بين كافة القوى الفلسطينية في قطاع غزة، والتي ولدت في سياق الانتفاضة الثانية، هي صيغة كافية.

أما على مستوى إعادة بناء منظمة التحرير، فقد أظهرت قيادة السلطة وحركة فتح قدراً قليلاً

من الجدية. ففي ٢٨ آذار/ مارس، عقد أبو مازن اجتماعاً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مدينة غزة لإطلاق عمل لجنة البحث في آليات إعادة بناء المنظمة. حضر الاجتماع ممثل عن حركة الجهاد، ولكن حماس تخلفت عن الحضور على أساس أن اجتماع اللجنة التنفيذية يعد تراجعاً عن اتفاق القاهرة الذي نصّ على أن تسبق عملية الإصلاح السياسي انضواء حماس والجهاد في جسم المنظمة. والحقيقة أن لقاء غزة لم يتمخض عنه الكثير. وقد جرت عملية إعادة بناء المنظمة ببطء متعمد؛ وحتى إجراء الانتخابات التشريعية لم تكن قد أحرزت أي تقدم يذكر. أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التباطؤ هو تفاقم الصراع بين أبي مازن، الذي يجمع بين رئاسة السلطة ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفاروق القدومي (أبو اللطف)، الذي يجمع بين عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة ومنصب الأمين العام لحركة فتح. إضافة إلى ذلك، يبدو واضحاً أن توجه أبي مازن وقيادة السلطة هو أقرب إلى إضعاف منظمة التحرير، ونقل مهمتها التمثيلية للشعب الفلسطيني إلى السلطة الفلسطينية.

في ١٣ آب/ أغسطس، طالب القدومي بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير[١٢]. وبينما استمرت محاولات أبي مازن نزع سلطات اللجنة السياسية لمنظمة التحرير من القدومي ونقلها إلى وزارة خارجية السلطة، اقترح القدومي على الفصائل الفلسطينية في دمشق تشكيل لجنة من قياديي التنظيمات الفلسطينية في الخارج. ولكن التنظيمات رأت في الاقتراح محاولة أخرى لاستخدامها في الصراع الفتحاوي الداخلي، مما أسقط الاقتراح. ثمة توجه قوي داخل الساحة الفلسطينية لإحياء منظمة التحرير، وإدخال حماس والجهاد إلى إطارها، على أساس أن اتفاق أوسلو قد وصل فعلاً إلى نهايته، وان هناك حاجة ملحة لإعادة حشد وطني فلسطيني في داخل الوطن وخارجه. ولكن حتى عقد الانتخابات التشريعية كانت السلطة ما تزال تعمل على أساس الضفة والقطاع، وترى في م.ت.ف. عبئاً عليها أكثر منها أداة قوة بيدها.

بغضّ النظر عن نسبة الأصوات التي حصل عليها أبي مازن في الانتخابات الرئاسية، فالمؤكد أن الفلسطينيين عامة والقوى الفلسطينية السياسية خاصة، رحبوا بالرئيس الفلسطيني الجديد. فمنذ بروزه على رأس حركة فتح وم.ت.ف.، قاد ياسر عرفات الحركة الوطنية الفلسطينية بقدرٍ كبيرٍ من التفرد. وبمرور السنوات، وبالرغم من التخبط السياسي ومظاهر الفساد المتفشي في أوساط المنظمة وفتح، أصبحت قيادة عرفات لدى المقربين فوق النقد. وما أن أصبح الرئيس الفلسطيني الراحل هدفاً للاعتداء والحصار الاسرائيليين، حتى تحول إلى رمز للقضية الوطنية، مما أضفى عليه شيئاً من القداسة السياسية من قبل كثيرين، فيما راح يتجرأ عليه آخرون يطالبونه بالتنازل عن صلاحياته لرئيس الوزراء وعن قيادته المباشرة للشأن الفلسطيني. أما بالنسبة لأبي مازن، فقد رأى الفلسطينيون فيه رئيساً يخفض علاقتهم بقيادتهم إلى مستوى من العادية، ويسهُل حسابه بلا خوف، وانتقاده بلا شعور بالندم. ولكن أبا مازن أخفق خلال

العام الأول من رئاسته في التقدم نحو توحيد الساحة السياسية الفلسطينية، سواء في الضفة والقطاع أو في الشتات. بل إنه أخفق حتى في إنهاء تمزق فتح نفسها، وتحولها إلى قطاعات من النفوذ والقوى المتصارعة. لم يقف أبو مازن بقوة كافية أمام التراجعات الأمريكية عن الوعود التي قطعتها للجانب الفلسطيني، أو أمام التجاهل الاسرائيلي المستمر للمطالب الفلسطينية. وسرعان ما تبلور شعور عام، داخل الساحة الفلسطينية وخارجها، بضعف أبي مازن وعدم قدرته على تحمل أعباء القضية الوطنية. ولم يبرز هذا الشعور كما برز في الظروف المحيطة بالانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة.

الانسحاب من غزة

كان الانسحاب الاسرائيلي، العسكري والاستيطاني، من قطاع غزة انتصاراً كبيراً للمقاومة الفلسطينية، ونكسة لا تخفى لمسار أوسلو وعملية السلام. فبالرغم من أن سياسة التوسع الاستيطاني الاسرائيلي أبدت تردداً دائماً تجاه السيطرة على القطاع، فإن من المؤكد أن الانسحاب منه ما كان ممكناً في هذا التوقيت بالذات بدون التكلفة السياسية والبشرية التي بات على الاحتلال دفعها في القطاع وجواره. ولكن الانسحاب الاسرائيلي جاء انفرادياً وبدون تفاوض أو تنسيق مع السلطة، وكأن عملية السلام الفلسطيني – الاسرائيلي قد انتهت فعلاً، ولم يعد لدى الطرف الاسرائيلي التزام ما تجاهها. صحيح أن هذه السياسة أثارت احتجاجات متتالية من السلطة الفلسطينية، ولكن التأييد الأورو – أمريكي الملموس لقرار الانسحاب الاسرائيلي من القطاع ترك السلطة في العراء، لا هي تستطيع رفض الانسحاب ولا هي راضية عن انسحاب لا يتم من خلال استئناف العملية التفاوضية.

أعلنت الحكومة الاسرائيلية عزمها الخروج من القطاع قبل زهاء عام على إتمام الانسحاب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. وقد سبق عملية الانسحاب توقعات واسعة بأن يتحول قطاع غزة إلى رمز لفشل السلطة الفلسطينية في إدارة الشأن الفلسطيني (وبالتالي دعم سياسة شارون القائمة على عدم وجود شريك فلسطيني حقيقي في عملية السلام)، وإلى ساحة للصراع الفلسطيني الداخلي، وربما الحرب الأهلية. ففي قطاع غزة، الصغير المساحة والفقير والمكتظ بالسكان، نسبة تسلح فلسطينية مرتفعة. وإلى جانب التعددية السياسية التنظيمية، ثمة عدد كبير من الميليشيات المسلحة. وقد كان التخوف الفلسطيني الأبرز ذلك المتعلق بتحول القطاع إلى ساحة صدام بين حركة حماس، ذات النفوذ الواسع في القطاع، من جهة، وبعض أطراف فتح والأجهزة الأمنية في القطاع، من جهة أخرى. كانت حماس قد بدأت في إعطاء مؤشرات على عزمها خوض الانتخابات الفلسطينية التشريعية، ولم يكن مستبعداً

أن يصبح القطاع مختبر قوة ونفوذ لحماس وفتح.

شملت التحضيرات الاسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة عقد اتفاق أمني مع مصر، سمح للجانب المصري نشر قوة مسلحة من عدة مئات من الجنود على طول الحدود المصرية – الفلسطينية – الاسرائيلية. أراد الاسرائيليون من الاتفاق تحميل مصر مسئولية تجاه تهريب الأفراد والسلاح والذخائر عبر الحدود بين قطاع غزة ومصر؛ أما القاهرة فرأت في الاتفاق تعديلاً ملموساً لاتفاقية السلام المصرية – الاسرائيلية، التي حظرت وجود قوات مصرية مسلحة شرقي قناة السويس. أعلنت القاهرة انتشار القوة الأمنية المصرية على طول الحدود، قبل زهاء شهر على إتمام الانسحاب الاسرائيلي من القطاع[١٣]. وبالرغم من أن أحداث الأيام التالية أظهرت أن الانتشار الأمني المصري لم يكن قد اكتمل بالفعل، فإن التواجد العسكري المصري على الحدود عزّز من الدور المصري (الناشط أصلاً) في الشأن الفلسطيني الداخلي. قبل أيام من الانسحاب الاسرائيلي، أرسلت المخابرات المصرية، المكلفة بالملف الفلسطيني منذ سنوات، وفداً إلى قطاع غزة، تقرر بعد ذلك أن يقيم في القطاع لعدة شهور قادمة. وقد لعب الوفد دور الحَكَم في الخلافات الفلسطينية الداخلية، والحفاظ على قطاع غزة من الانفجار الأمني. وفي نهاية آب/ أغسطس، وصل اللواء عمر سليمان، مدير المخابرات المصرية والوزير في رئاسة الجمهورية، مبعوثاً من الرئيس مبارك إلى قطاع غزة. التقى سليمان عدداً كبيراً من الفعاليات الفلسطينية في القطاع من الاتجاهات السياسية كافة، وألقى خطاباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، أكد فيه على مواصلة تضامن مصر مع الفلسطينيين[١٤]. ترك التعامل المصري مع مختلف القوى الفلسطينية انطباعاً إيجابياً في الأوساط الفلسطينية السياسية، ولكن زيارة سليمان وخطابه في المجلس التشريعي لم تترك مجالاً للشك في الاعتبارات الاستراتيجية للنظرة المصرية إلى قطاع غزة.

لم تصدُق التوقعات بانفجار حرب أهلية في قطاع غزة، أو بتحوله إلى ساحة صراع بين فتح وحماس. وبالرغم من التصاعد الحاد في الخلاف بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، إلا أن الإسلاميين أثبتوا خلال الشهور القليلة التالية للانسحاب الاسرائيلي من القطاع أنهم الأكثر انضباطاً بين الفصائل المختلفة. مع نهاية العام، تزايدت المؤشرات على عجز السلطة عن إدارة الشأن الفلسطيني بكفاءة، بينما عاثت الميليشيات المسلحة الموالية لحركة فتح فساداً في أمن قطاع غزة واستقراره.

بالرغم من تأكيد رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع بعد لقاء لقادة الفصائل الفلسطينية بدمشق في ٢٢ آب/ أغسطس على أن لا خلاف حول سلاح المقاومة، استخدم الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة كمناسبة للضغط من أجل نزع سلاح فصائل المقاومة في القطاع.

وقد شارك في هذه الضغوط الاسرائيليون والأمريكيون والأوروبيون وقيادات السلطة المختلقة[١٥]. ولكن التصريحات المتشددة لقادة فصائل المقاومة حول أن الانسحاب من القطاع لا يعني نهاية الصراع حوله، وأن لا نية للتخلي عن السلاح بأي حال من الأحوال، لم يترك مجال مناورة كبير للسلطة الفلسطينية. ولأن مسألة سلاح المقاومة وحدت بين التنظيمات جميعها، بما في ذلك تلك المرتبطة بحركة فتح، فإن الإصرار على نزع السلاح كان سيؤدي إلى حرب أهلية. وفي النهاية، اعتبر الرئيس الفلسطيني أن مجرد حيازة السلاح لن يكون مسألة خلاف، وأن المطلوب هو وضع نهاية للمظاهر المسلحة لا نزع السلاح. ولكن ذلك لم يخفض درجة التوتر الداخلي، التي عززتها نتائج الانتخابات البلدية المتلاحقة.

في نهاية آب/ أغسطس، أصدرت وزارة الداخلية الفلسطينية بياناً قالت فيه "إن وحدانية السلطة الفلسطينية وشرعيتها ليست مجالاً للشك أو المراهنة"[١٦]. وبعد عدة أيام أودى انفجار في منزل بحي الشجاعية بحياة أربعة مواطنين. ولأن المنزل يتبع ناشطين من حماس، فقد تسبب التباين في تفسير الانفجار بين الحركة ووزارة الداخلية في تصاعد حدة التوتر بمدينة غزة. وعندما كشفت حماس عن هوية قيادييها العسكريين في مناطق قطاع غزة، وصف وزير الداخلية الخطوة بأنها "تأتي وكأن لا سلطة ولا شرعية... وأن هناك سلطة موازية"[١٧]. وفي ٢٣ أيلول/ سبتمبر، وقع انفجار في مسيرة احتفالية لحماس في مدينة جباليا، مما تسبب في سقوط ١٧ شهيداً وعشرات من الجرحى. وقد ولّد الانفجار خلافاً حاداً بين حماس والسلطة الفلسطينية، بما في ذلك وزير الداخلية والرئيس محمود عباس، وأدى لعدة أيام من القصف الاسرائيلي لمناطق في قطاع غزة[١٨]. وبعد تهديدات من الرئيس الفلسطيني بالتصدي لحماس، وتصاعد وتيرة الخلاف بين الفلسطينيين أنفسهم، وازدياد حدة الاعتداءات الاسرائيلية على القطاع، أعلن محمود الزهار، أحد القادة الرئيسيين في حركة حماس، أن الحركة أخذت قراراً بوقف الهجمات على "اسرائيل" من قطاع غزة.

في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، وقعت اشتباكات مسلحة بين عناصر من حماس وقوات أمن فلسطينية، سقط خلالها عدد من القتلى والجرحى[١٩]. وقد جاءت الاشتباكات، التي انطلقت بسبب سوء تفاهم عرضي بين رجال الأمن وناشطي حماس، نتيجة طبيعية للتوتر المتصاعد بين الحركة والسلطة منذ ما قبل اكتمال الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، ولعب فيه وزير الداخلية الفلسطيني دوراً رئيسياً. وقد نشط الوفد المصري الأمني المتواجد في قطاع غزة لتهدئة الأوضاع ومنع التصعيد؛ ثم اجتمعت الأجنحة العسكرية لثمانية فصائل فلسطينية في القطاع وأعلنت وثيقة تضمنت تحريم الاقتتال الداخلي. وسرعان ما عادت الأوضاع إلى طبيعتها، وتراجع التوتر الأمني بين السلطة وحماس إلى وتيرته السياسية التقليدية.

خلال الأسابيع القليلة التالية، فشلت محاولات عقد لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون. وبالرغم من الوعود الغربية بمساعدات اقتصادية وتنموية للنهوض باقتصاد قطاع غزة، فقد أصبح واضحاً أن الموقف الأورو – أمريكي استقر عند القبول بتسليم عملية السلام للجانب الاسرائيلي. وبدا واضحاً أن السلطة الفلسطينية خرجت من عملية السلام حتى أجل غير منظور. قبلت السلطة بترتيبات أمنية مجحفة لفتح المعبر الحدودي بين قطاع غزة ومصر؛ ولكن الحكومة الاسرائيلية رفضت توفير طريق آمن للاتصال بين الضفة القطاع. وقد واصلت القوات الاسرائيلية احتلال معظم أنحاء الضفة الغربية وتقطيع أوصالها، واستهداف الناشطين الفلسطينيين في أنحائها، لا سيما أولئك التابعين للجهاد الإسلامي، ولكتائب شهداء الأقصى، ولحركة حماس. وبالرغم من أن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة أطلق شيئاً من التفاؤل في الأوساط الفلسطينية، فإن عجز القيادة الوطنية عن تحقيق أي تقدم لاحق، وانشطار فتح إلى مجموعات متصارعة، أفقد السلطة الكثير من القدرة على الحكم، وعاد الانفلات الأمني بالتالي إلى القطاع.

في السابع من أيلول/ سبتمبر اغتيل في مدينة غزة اللواء موسى عرفات، المستشار العسكري للرئيس الفلسطيني والقائد السابق للأمن الوطني[٢٠]. كان موسى عرفات، تحيطُ به اتهمات بالفساد، وسوء استخدام السلطة؛ ولكنه في الوقت نفسه كان يمثل مركز قوة في أوساط فتح. وبالرغم من أن تحقيقاً جاداً لم يجر في ظروف اغتياله، فإن اضطراب البيانات الصادرة عن ألوية الناصر صلاح الدين، إحدى الميليشيات التابعة لفتح، أشار بأصابع الاتهام إلى مسئولين بارزين في حركة فتح. وما إن اكتمل الانسحاب الاسرائيلي من القطاع حتى اشتدت حدة الصراعات الفتحاوية، مما دفع هيئة إقليم فتح في المحافظات الوسطى بالقطاع إعلان استقالتها احتجاجاً على ما أسمته "التفلت الأمني"[٢١]، وقد تراجعت حدة الصراعات داخل فتح خلال الأسابيع التالية، التي شهدت تصاعد خلافات السلطة وحماس، ولكنها عادت من جديد خلال الشهرين الأخيرين من ٢٠٠٥ والشهر الأول من العام التالي. وكانت إحدى الوسائل التي حاولت بها السلطة التعامل مع أوضاع فتح الداخلية، هي الإعلانُ عن خطط لدمج عناصر كتائب شهداء الأقصى في الأجهزة الأمنية. ولكن المشروع لم يُنجَز بالسرعة الكافية، إما لعدم قدرة السلطة على امتصاص كل الميليشيات التابعة لفتح أو لرفض أغلب هذه العناصر التخلي عن نمط عملها لصالح الانضمام لأجهزة أمنية رسمية. وباشتداد التدافع داخل فتح حول قائمة الترشح للانتخابات التشريعية، انطلقت الميليشيات الفتحاوية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية مثيرة حالة من الفوضى الأمنية، بما في ذلك مهاجمة مقارّ لجنة الانتخابات العليا، والسيطرة على مؤسساتٍ تابعة للسلطة، والقيام بخطف صحافيين وزوار أجانب.

يجسّد قطاع غزة الأزمة البنيوية التي عانت منها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ ولادتها. فقد وفّر اتفاق أوسلو للسلطة الوطنية قاعدة حكم شبيهة بمؤسسة الدولة: رئاسة، وزارات، ميزانية مركزية، بيروقراطية، برلمان، أجهزة أمن، وجهاز قضائي... إلخ. ولكن هذه الدولة منقوصة من حيث تأسيسها تحت الاحتلال؛ فهي لا تتمتع بالسيادة على أرضها وحدودها، ولا تملك حماية شعبها. وسرعان ما تفاقمت حالة فقدان السيادة والأمن والحرية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. تتطلب استحقاقات الدولة احتكار وسائل العنف، وعدم السماح بوجود قوى وسيطة بين مؤسسة الدولة وشعبها؛ بينما يستدعي الاحتلال وفقدان الأمن والحرية مقاومة وطنية مسلحة. بكلمة أخرى، تقع سلطة الحكم الذاتي في منطقة رمادية بين الدولة الحديثة وحركة التحرر الوطني؛ وهو ما سيتسبب في حالة دائمة من التوتر بين مؤسسات السلطة وقوى المقاومة الفلسطينية، تحتاج جهداً مضاعفاً من السلطة وقوى المقاومة لمنع تصاعدها إلى تنازع أو صدام داخلي دموي.

من الانتخابات البلدية إلى الانتخابات التشريعية

تحولت الانتخابات التشريعية خلال الشهور الأخيرة من ٢٠٠٥ إلى واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل والتدافع في الساحة الفلسطينية السياسية؛ إذ كانت الأطراف جميعها تدرك أهمية هذه الانتخابات. فهذه ثاني جولة انتخابية منذ تأسيس السلطة الوطنية، والأولى منذ عشر سنوات. ونظراً لغياب الرئيس عرفات، بشخصيته المهيمنة على القرار الفلسطيني، فقد أصبح للمجلس التشريعي الفلسطيني أهمية مضاعفة في صنع القرار ومراقبة أداء السلطة. ولأن حماس، التي قاطعت انتخابات ١٩٩٦، قررت خوض هذه الجولة، اعتبرت الانتخابات مقياساً هاماً لتقدير الوزن الشعبي لكل من فتح وحماس، اللتين تمثلان القوتين الرئيسيتين في الساحة السياسية. وقد ضاعف من أهمية هذه الانتخابات أنها جاءت مباشرة بعد عقد الانتخابات البلدية في كافة أنحاء الضفة والقطاع، على مدى عام كامل، بكل ما حملته الانتخابات البلدية من مؤشرات على بروز متغيرات جوهرية في الخارطة السياسية الفلسطينية.

عُقدت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ ونهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥. وعُقدت المرحلة الثانية في مطلع أيار/ مايو، والثالثة في بداية تشرين الأول/ أكتوبر، والرابعة في منتصف كانون الأول/ ديسمبر. تضاربت بيانات فتح وحماس حول نتائج المرحلة الأولى، وما إن كان الفوز من نصيب أيهما. والأرجح أن النتائج جاءت متقاربة إلى حدٍّ كبير، وبرزت صعوبة تحديد الفائز لأن عدداً من مرشحي حماس قد

خاض الانتخابات بصفة مستقلة. بَيد أن نتائج المرحلة الأولى، وبغضّ النظر عن الفائز الحقيقي، شكلت صدمة لفتح ودفعاً معنوياً لحماس. ولتجنب مثل هذا التضارب، خاضت حماس الدورة الثانية باسم قائمة "الإصلاح والتغيير"، وكانت نتائجها أكثر وضوحاً[٢٢]. جرت المرحلة الثانية لانتخاب ٨٤ مجلساً بلدياً، ٧٦ منها في الضفة و٨ في القطاع، فازت فتح في ٥٠ مجلساً، بينما فازت حماس في ٣٠ مجلساً. وكان الواضح أن حماس تفوّقت في المدن الكبيرة (مثل فوزها في قلقيلية ورفح وجباليا)، بينما فازت فتح في المجالس البلدية الصغيرة أو القرى.

في المرحلة الثالثة، جرى التنافس على ١٠٤ بلديات، أُعلن فيها عن فوز فتح في أغلبية المقاعد، لكن حماس حصدت نسبةً لا يُستهان بها من الأصوات[٢٣]. أما في المرحلة الرابعة والأخيرة، فقد فازت حماس في أغلب البلديات الكبيرة في الضفة الغربية المتنافس عليها، وتمكنت من الحصول على نحو ٧٤٪ من أصوات مدينة نابلس. ولم تفُز حماس في بلدية رام الله، لكن كتلتها في المجلس المنتخب تمتعت بالقدرة على الترجيح[٢٤]. ونظراً لأن القراءات الشائعة للانتخابات البلدية دارت في أغلبها حول مقولة تفوّق فتح في الضفة الغربية وتفوّق حماس في قطاع غزة، ولقُرب انتخابات المرحلة الرابعة من موعد الانتخابات التشريعية، فقد أصابت النتائج قيادات فتح والجهات الدولية المعنية بالذهول.

وبالرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لنتائج الانتخابات البلدية، فربما يمكن القول أنها انتهت في مجملها بتقدم حماس على فتح في عدد الأصوات، وفي البلديات الكبيرة، وتقدم فتح على حماس في عدد المقاعد، وفي البلديات الصغيرة. وكان من اللافت للنظر تأجيل السلطة للانتخابات في مدينتي الخليل وغزة، وهما من المعاقل القوية لحماس. ويحاول الجدول التالي (جدول ١/ ١) أن يرسم صورة عامة لنتائج الانتخابات البلدية، وقد تم إعداده بالاستعانة بعدد من المصادر المتنوعة، غير أنه يبقى مجرد محاولة لتقريب الصورة بسبب التضارب الشديد بين المصادر المحسوبة على فتح، وتلك المحسوبة على حماس، وبسبب امتناع العديد من الفائزين، وخصوصاً أولئك المحسوبون على حماس، من تصنيف أنفسهم.

جدول ١/١: نتائج الانتخابات البلدية الفلسطينية في المراحل الأربعة[٢٥]

التنظيم	نسبة عدد المقاعد في المراحل الأربعة لانتخابات البلدية ٪				نسبة الأصوات في المراحل الأربعة لانتخابات البلدية ٪				عدد المقاعد	النسبة المئوية لعدد المقاعد٪
	المرحلة الأولى (٢٠٠٤/١٢/٢٣ و٢٠٠٥/١/٢٧) ٢٦ دائرة في الضفة و١٠ في غزة	المرحلة الثانية (٢٠٠٥/٥/٥) ٧٦ دائرة في الضفة و٨ في غزة	المرحلة الثالثة (٢٠٠٥/٩/٢٩) ١٠٤ دوائر في الضفة	المرحلة الرابعة (٢٠٠٥/١٢/١٥) ٣٩ دائرة في الضفة و٢ في غزة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المرحلة الرابعة		
فتح	٣٨,٩	٥٦	٥٣,٦	٣٢,٨٥	٣٢	٤٠,٢	٥٣,٧٣	٣٠	١١٦٤	٤٢,٦٨
حماس	٣٦,٨	٣٣,٦	٢٥,١	٣٠	٥٠	٣٣,٧	٢٦,٠٣	٥٠,٥	٨٦٢	٣١,٦٠
مستقلون وتنظيمات أخرى	٢٤,٣	١٠,٤	٢١,٣	٣٧,١٥	١٨	٢٦,١	٢٠,٢٤	١٩,٥	٧٠١	٢٥,٧٢
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٧٢٧	١٠٠

أكدت الانتخابات البلدية نمط التصويت السائد في المنطقة العربية ككل، حيث تتفوق القوى الإسلامية في المدن الرئيسية وبين الفئات الحديثة؛ بينما تنجح الأحزاب الحاكمة في المناطق الريفية وبين الفئات التقليدية، التي ترى مصلحتها في الانحياز للمؤسسات الحاكمة. وبالنظر إلى مقاطعة حركة الجهاد الإسلامي للانتخابات، فيمكن القول بأن التيار الإسلامي الفلسطيني قد أصبح بالفعل تيار الأكثرية، بدون أن يكون تيار الأكثرية الساحقة. وربما يأتي هذا الالتباس في تحولات المشهد السياسي الفلسطيني من حقيقة أن فتح (أو جزءاً منها على الأقل)، لا يزال ينظر إليها باعتبارها قوة مقاومة وليس فقط حزباً حاكماً. وبالرغم من اختلاط أبعاد السياسة والخدمات والنزاهة والتقدير المحلي في الانتخابات البلدية، فقد كان واضحاً أن الفلسطينيين عاقبوا مرشحي فتح على انتشار الفساد في دوائر السلطة وصفوف الحركة.

قد لا تكون الانتخابات البلدية صورة أصلية عن الانتخابات التشريعية؛ إذ تتعلق الأخيرة في شكل كبير بالاعتبارات السياسية، ويُنظر إليها غالباً من منظار مستقبل القضية الوطنية وعلاقات الفلسطينيين بكافة القوى العربية والدولية المعنية. ولكن ذلك لم يوقف الارتجاجات السياسية التي عصفت بفتح خلال الأسابيع القليلة السابقة لعقد الانتخابات التشريعية. ففي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، عقدت فتح في مناطق من الضفة الغربية (وليس في قطاع غزة) انتخابات داخلية أولية أسفرت في رام الله عن فوز ما أصبح يُعرف بجيل الشبان. وبالرغم من ذلك، فقد جاءت قائمة فتح المعلنة من قيادة الحركة لتضع قيادات تقليدية، بما في ذلك رئيس الوزراء أحمد قريع الذي يفتقد الدعم والثقة في قواعد الحركة وبين كوادرها، على رأس القائمة. وخلال أيام قليلة، كان مسئول الأمن الوقائي السابق في القطاع والوزير السابق محمد دحلان يعلن قائمة جديدة لفتح بالاتفاق مع أمين سر تنظيم فتح في الضفة، السجين، مروان البرغوثي(٢٦).

أطلق على القائمة اسم قائمة المستقبل وضمّت، إضافة إلى دحلان والبرغوثي، عدداً كبيراً ممن يعرف بجيل قيادات فتح الشابة، بما في ذلك جبريل الرجوب، مسئول الأمن الوقائي السابق في الضفة وخصم دحلان لعدة سنوات. وقد أظهرت قائمة دحلان– البرغوثي أن الانقسام في فتح هو انقسام بين بعض قيادات الداخل والقيادات العائدة من الخارج، أكثر منه انقساماً بين شباب وشيوخ، وهو انقسام على الملف الوطني؛ كما استبطن صراعاً على خلافة أبي مازن، تداخلت أطرافه الإقليمية والدولية ولم يكن فلسطينياً بحتاً.

بوجود قائمتين لفتح أصبح من المؤكد أن الانتخابات التشريعية ستشهد صراعاً محتدماً، ليس فقط بين فتح وحماس، بل أيضاً بين فتح وفتح. ولتجنب انهيار انتخابي مؤلم، تحركت جهات فتحاوية وغير فتحاوية لتوحيد القائمتين؛ وهو ما تم فعلاً في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر. لم يكن توحيد القائمتين كافياً لبعث الاطمئنان لدى دوائر عديدة في حركة فتح، مما دعاها إلى ممارسة ضغوط كبيرة على أبي مازن لتأجيل الانتخابات. ولكن أبا مازن كان يدرك المخاطر الكبيرة المحفوفة بقرار التأجيل؛ وكان من الواضح أنه نظر إلى الاستحقاق الانتخابي باعتباره ضرورة لاستقرار الوضع السياسي الداخلي، آملاً بأن يؤدي وجود حماس في المجلس التشريعي (وربما في الحكومة أيضاً) إلى إلزامها بعملية السلام ومترتبات أوسلو. ولكن أدلة متزايدة تشير إلى أنه حتى أبو مازن اقتنع بفكرة تأجيل الانتخابات. وقد شهدت الأسابيع القليلة التالية تصريحات أمريكية وأوروبية تدعو إلى منع حماس من خوض الانتخابات ما لم تتخلَّ عن السلاح، وأخرى تدعو إلى منعها من المشاركة في الحكومة الفلسطينية ما لم تعترف بوجود الدولة العبرية وتعلن التزامها بالعمل الدبلوماسي؛ إضافة إلى التهديد بوقف المساعدات عن السلطة إن شاركت حماس بموقفها السياسي وسلاحها في الحكومة الفلسطينية القادمة. وكان الواضح أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أصبحا طرفاً مباشراً في الانتخابات.

حاول أبو مازن إظهار مقاومته الضغوط الأوروبية والأمريكية والإيحاء بأن العملية الانتخابية ونتائجها وليدة قرار ومناخ وطني فلسطيني بحت. ولكن الإصرار الأمريكي على الانتخابات، والتهديدات الموجهة للشعب الفلسطيني لم تخفَ على أحد. ويعود الإصرار الأمريكي على عقد الانتخابات إلى رغبة إدارة بوش في إضافة الانتخابات الفلسطينية إلى سلسلة الإنجازات الديمقراطية لسياسته في الشرق الأوسط. وقد أسهم في تضليل الإدارة الأمريكية عدد من استطلاعات الرأي التي قامت بها مؤسسات فلسطينية لقياس الرأي، أكدت على أن حماس لن تحصل على أكثر من ٣٠ إلى ٤٠٪ من الأصوات. وفي مواجهة تضارب الضغوط الداخلية والخارجية، سارع أبو مازن إلى التوكيد على أن مشاركة حماس في الانتخابات (ودخولها المجلس التشريعي) تتم على أرضية أوسلو، التي انبثقت منها ليس مؤسسات السلطة وحسب، بل وكل وجودها.

من جهة أخرى، كانت حماس تواجه بالفعل مأزق تبرير دخولها الانتخابات. وقد ارتكز المنطق الذي تبنته حماس على أن دخول الانتخابات لا يعني التخلي عن الكفاح المسلح وهدف التحرير الكامل، مع التوكيد على أن هدنة طويلة يمكن أن تقوم بالتوصل إلى حل مرحلي يتضمن دولة فلسطينية على كامل المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧؛ وعلى أن اتفاق أوسلو قد انتهى فعلياً؛ وعلى أن الانتخابات تجري على أساس إنجازات الانتفاضة الثانية؛ وعلى ضرورة الحيلولة دون الذين يخططون لضرب حماس. ولكن هذا المنطق لم يمنع حماس من أخذ الضغوط الداخلية والخارجية في الاعتبار، ومن ثم نشر برنامج انتخابي لا يتضمن مقولات ميثاق حماس التقليدية المتعلقة بتدمير دولة "اسرائيل" والتركيز على النهج الجهادي[٢٧]. وفي مواجهة الجدل المتزايد حول دلالات مشاركة حماس في الانتخابات، أعلن الرئيس أبو مازن في أول موقف من نوعه أنه سيقوم بتقديم استقالته في حال جاءت الانتخابات بمجلس تشريعي، تعارض أغلبيته اتفاق أوسلو[٢٨]!

أقيمت الانتخابات على أساس توزيع مقاعد المجلس التشريعي مناصفة بين القوائم النسبية والدوائر الفردية. وقد خاضت الانتخابات إحدى عشرة قائمة، أهمها قائمتي فتح وحماس، وقائمة أخرى للجبهة الشعبية، وعدد من القوائم المستقلة وشبه المستقلة. وكما في الانتخابات البلدية، أخذت حركة الجهاد قراراً بمقاطعة الانتخابات؛ وقد تراوحت تفسيرات هذا القرار بين استمرار الحركة في التزام موقفها الراديكالي من السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وبين قناعة متزايدة بأن وزنها الانتخابي لن يوفر لها موقعاً مؤثراً في المجلس التشريعي. وساد اعتقاد بأن أغلب المقترعين من أنصار الجهاد سيعطون أصواتهم لمرشحي حماس وقائمتها. وقد جرت الانتخابات يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، وسط دعوات من قيادات السلطة الوطنية، وفتح وحماس، إلى المشاركة الشعبية الواسعة وضرورة الحفاظ على الأمن وشفافية العملية الانتخابية. وجاءت نتائج الانتخابات بفوزٍ حاسمٍ لحماس، التي حصلت على ٧٤ مقعداً، إضافة إلى أربعة مقاعد فاز بها مستقلون بدعم من حماس. أما فتح فلم تحصد سوى ٤٥ مقعداً؛ فيما فازت أربعة قوائم أخرى مجتمعة بتسعة مقاعد. ولم يعد هناك شك في أن الشعب الفلسطيني قرر قلب المناخ السياسي كله، رأساً على عقب، داخل فلسطين وفي كل المشرق العربي – الإسلامي.

خاتمة كان عام ٢٠٠٥ عاماً حافلاً، وكان عاماً انتقالياً إلى حد كبير. وبالرغم من استمرار الصدام مع الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة، واستشهاد الرئيس عرفات، فقد نجح الفلسطينيون في تحقيق انتقال سلس للرئاسة من زعيم تاريخي كبير إلى رئيس أقلّ وزناً وكاريزما. كما نجحوا في دفع الاحتلال خارج قطاع غزة، وفي تجنب أي صدام أهلي واسع في القطاع بعد الانسحاب الاسرائيلي. ثمة تباين كبير بين برامج القوى السياسية الفلسطينية الرئيسية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية؛ ولكن هذا التباين لم يمنع توصل هذه القوى إلى تفاهمات لضبط العلاقات بينها. وقد عبر لقاء الحوار بين القوى الفلسطينية كافة (وبمشاركة الرئيس أبي مازن) في القاهرة في ربيع ٢٠٠٥ عن رغبة فلسطينية قوية للتوصل إلى توافق وطني، وتوفير أجواء مواتية لإنجاح رئاسة أبي مازن. هذا بالرغم من عجز أبي مازن والراعي المصري للحوار عن تحويل خطوة التهدئة الفلسطينية إلى تهدئة متبادلة مع الجانب الاسرائيلي.

بيد أن هذه النجاحات لم تمنع التشققات المتزايدة في حركة فتح، التي هي عماد السلطة الوطنية والتنظيم القائد للحركة الوطنية منذ عقود. بعض هذه التشققات يعود إلى التنافس بين المجموعات المختلفة على الموقع والدور؛ ولكن أغلبها نجم عن تدخلات أوروبية وأمريكية (وحتى اسرائيلية) في تدافعات فتح الداخلية. وقد فاقم من هذه التدافعات اعتقاد متزايد، فلسطينياً وعربياً ودولياً، بأن أبا مازن شخصية ضعيفة غير قادرة على تحمل أعباء القضية الفلسطينية وأنه لن يسعى إلى التجديد بعد نهاية فترة رئاسته الحالية. وهذا ما يجعل تحركات بعض قيادات فتح من الصف الثاني أقرب إلى الاستعدادات لخلافة أبي مازن. ونظراً لأن المجموعات الفتحاوية المسلحة المنضوية تحت راية كتائب شهداء الأقصى ليست مجموعات موحدة تحت قيادة واحدة، فقد استُغل سلاح الكتائب من قِبَل هذه الجهة أو تلك؛ مما أسهم في ازدياد حدة التشققات داخل فتح من جهة، وتسبب في حالات من الفوضى المسلحة، لا سيما في قطاع غزة.

ولم تمنع هذه النجاحات من تصاعد التوتر بين فتح وحماس على خلفية الانتخابات البلدية، ثم بعد هزيمة فتح الكبيرة وغير المسبوقة في الانتخابات التشريعية. في المجالس البلدية، تجد فتح الآن شراكة ندّية من حماس، وأداءً لا يمكن التقليل من فعاليته في البلديات التي تقودها حماس. وفي المجلس التشريعي، تجد فتح نفسها وقد تحولت إلى قوة معارضة، للمرة الأولى منذ سيطرتها على هيئات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية الستينات. وبالرغم من الإشادة الواسعة بقبول فتح نتائج الانتخابات التشريعية، وغياب ردود الفعل العنيفة على انتصار حماس، فإن من المبكر الحكم على موقف فتح من الحكومة الفلسطينية الجديدة. إذ تسيطر فتح على الأجهزة الأمنية سيطرة كاملة تقريباً، كما تسيطر على بيروقراطية السلطة؛ وهو الوضع الذي يمكن أن يثير عقبات كبرى أمام حكومة تقودها حماس. أما إن اتجه أبو مازن وقيادات فتح الأخرى نحو التعاون مع الاسرائيليين والأطراف العربية والدولية الأخرى

لإسقاط حكومة حماس، فسيدخل الوضع الفلسطيني السياسي الداخلي مرحلة تأزُّم معقدة.

ولن تتكشف نوايا أبي مازن وفتح في الداخل الفلسطيني وحسب، بل وفي مجال إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها. والملاحظ أن مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية أظهرت رغبتين متناقضتين على هذا الصعيد. فأبو مازن، الذي لم يكترث كثيراً خلال العام المنصرم بتنفيذ الاتفاق الوطني حول إعادة بناء المنظمة، بات يرى في منظمة التحرير بوضعها الحالي ملجأ من سيطرة حماس على المجلس التشريعي وحكومة السلطة. بينما يُظهر الفلسطينيون، شعباً وتنظيمات، رغبة قوية في إعادة بناء المنظمة وتفعيلها، لإعادة الوحدة بين الشعب في الداخل والخارج وتعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة العدو. وسيكون لزاماً على أبي مازن وفتح، خاصة بعد نتائج الانتخابات التشريعية، البدء بإجراءات عملية وفعلية لإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها.

بإعطاء حماس أغلبية ملموسة في المجلس التشريعي أظهر الفلسطينيون رغبة واضحة في البحث عن خيارات جديدة للعمل الوطني غير خيار أوسلو ومتعلقاته، كما أظهروا الارتباط الوثيق بين تحولات الساحة الفلسطينية والتوجه المتزايد للشعوب العربية والإسلامية نحو موضعة السياسة ضمن مرجعية إسلامية ذات برنامج ممانعة ومقاومة. طرح فوز حماس عدداً من الأسئلة على كافة الأطراف المعنية[٢٩]، ولكن لا يجب أن ينسى أحدٌ أن العمل الوطني الفلسطيني نهض في أغلب مراحله على قاعدة إجماع واسعة. والواضح أن الفلسطينيين لا يرغبون في تكليف حماس قيادة العمل الوطني وحسب، بل ويرغبون في أن تتم هذه القيادة من خلال توافق وطني، لا سيما بين حماس وفتح. وسيكون رفض فتح المشاركة في الحكومة الجديدة بمثابة طعنة للتوجه الشعبي العام، ودليلاً على سعي فتح إفشال حكومة حماس بوسائل لا تمتُّ إلى صناديق الاقتراع بصلة.

في النهاية، من الصعب تصور المتغيرات الفلسطينية الداخلية المتلاحقة بمعزل عن تأزم السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية[٣٠]. فالتراجع الحثيث للأهداف الأمريكية في العراق، والاضطراب الأمريكي في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وصمود سوريا وحزب الله في مواجهة الضغوط الأورو – أمريكية، هي أدلة متزايدة علىٰ انكسار حدة الهجوم الخارجي على المنطقة المستمر منذ سنوات. وإن أظهرت السياسة الأمريكية خلال الفترة القادمة مزيداً من الاضطراب والتراجع، وعادت حالة الالتفاف الشعبي العربي – الإسلامي حول القضية الفلسطينية، فسيكون الوضع الفلسطيني الداخلي مرشحاً لمزيد من المتغيرات باتجاه الانقلاب على خط أوسلو وبناء إجماع فلسطيني جديد على أساس من برنامج وطني نضالي جديد، وإعادة القضية الفلسطينية إلى بعديها العربي والإسلامي.

هوامش

[١] حول تأسيس فتح، والخلفية الإسلامية لأغلب قيادييها الأول، انظر: عبد الله أبو عزة، **مع الحركة الإسلامية في الدول العربية** (الكويت: دار القلم، ١٩٨٦)، ص٥٩–٦٠ و ص٧٥–٨٨؛ زياد أبو عمرو، **أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨–١٩٦٧** (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧)، ص٨٥–١٠٠؛ صالح عبد الجواد، "دراسة في قيادة فتح،" **قضايا**، ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠، ص٣٠–٣٢؛ بشير موسى نافع، "الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية،" ١٩٥٠–١٩٨٠، **مراصد**، ١، ٢(١٩٩٩)، ص٥٨–٥٩.

[٢] حول صعود فتح، انظر:

Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization: People, Power, and Politics*(Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p.36 – 48;
Barry Rubin, *Revolution until Victory? The Politics and History of PLO* (Cambridge, Mss: Harvard University Press, 1994), p.1 – 23.

[٣] حول ولادة حركتي الجهاد وحماس، انظر: زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة** (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩)؛ إياد البرغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٠)؛ عاطف عدوان، **الشيخ أحمد ياسين حياته وجهاده** (غزة: الجامعة الإسلامية، ١٩٩١)؛ أحمد يوسف، **أحمد ياسين: الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي** (وورث، إلينوي: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ب.ت.).

[٤] حول أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية في المرحلة السابقة لاتفاق أوسلو، انظر: بشير موسى نافع، "المشروع الوطني الفلسطيني نحو مرحلة جديدة،" **قراءات سياسية**، ٢ (١٩٩٢).

[٥] جريدة **الحياة** وجريدة **القدس العربي**، لندن، ١٨ و١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

[٦] حول سلسلة الاعتداءات الاسرائيلية، التي تضمنت اعتقالات، واغتيالات، وقصف لأهداف مدنية وأخرى تتبع مختلف قوى المقاومة الفلسطينية، انظر: **الحياة والقدس العربي**، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، **الحياة**، ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ أيلول/ سبتمبر، ١١ و٢٥ و٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

[٧] مثلاً، في ٢٨ آب/ أغسطس، وقع هجوم استشهادي فلسطيني في مدينة بئر السبع، تبنته سرايا القدس وكتائب شهداء الأقصى (**الحياة**، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، ولكن ثبت بعد ذلك أن حماس نفّذته؛ وفي ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر قتل ثلاثة اسرائيليين قرب مستعمرة غوش عتصيون في هجوم تبنته كتائب شهداء الأقصى (**الحياة**، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)؛ وفي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر قتل خمسة إسرائيليين في عملية للجهاد في مدينة الخضيرة (**الحياة والقدس العربي**، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥).

[٨] **الحياة والقدس العربي**، ٢٤ و٢٥ و٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

[٩] انظر، مثلاً، نتائج المؤتمر الدولي لدعم الإصلاح الفلسطيني، المنعقد في أول آذار/ مارس بلندن (**الحياة والقدس العربي**، ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥).

[١٠] **الحياة**، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

[١١] **الحياة والقدس العربي**، ١٥ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

[١٢] **الحياة**، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(١٣) جريدة **الأهرام**، القاهرة، ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(١٤) **الحياة**، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(١٥) **الحياة والقدس العربي**، ٢٣ و٢٨ آب/ أغسطس؛ ١ و٤ و٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٦) **الحياة** ، ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٧) **الحياة** ، ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٨) **القدس العربي**، ٢٤ و٢٥ و٢٦ و٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٩) **القدس العربي**، ٣ و٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٠) **الحياة والقدس العربي**، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢١) **الحياة** ، ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢٢) **الحياة والقدس العربي**، ٦ و٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٢٣) **الحياة والقدس العربي**، ٣ و٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٤) **الحياة والقدس العربي**، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٥) **المصادر المستخدمة في إعداد الجدول**: برنامج الامم المتحدة الانمائي:

http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue2/palestine.html#m2a

ودراسة بعنوان : **نتائج الانتخابات البلدية في المراحل الثلاثة الأولى**، مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وجريدة **السفير**، لبنان، ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥، وجريدة **الخليج**، الإمارات، ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، وجريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، والمركز الفلسطيني للإعلام، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2005/entkhabat05/nataeej/nataeej.htm

(٢٦) **الحياة والقدس العربي**، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٧) **الحياة والقدس العربي**، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

(٢٨) **الحياة** ، ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

(٢٩) لمناقشة دلالات صعود حماس الانتخابي، انظر التقرير التفصيلي لمجموعة الأزمات، المحايد عموماً والناظر للوضع الفلسطيني من الزاوية الأوروبية:

"Enter Hamas: The Challenges of Political Integration," International Crisis Group, *Middle East Report* 49, 18 January 2005.

(٣٠) للاطلاع على وجهة نظر أكاديمية حول عجز الولايات المتحدة عن مواصلة سياسة خارجية قائمة على مبدأ بوش، انظر:

Robert Jarvis, "Why Bush Doctrine Could Not Be Sustained," *Political Science Quarterly*, 120, 3 (Fall, 2005).

الفصل الثاني

المشهد الفلسطيني - الاسرائيلي:

بدء الرحلة باتجاه الخط الأخضر

المشهد الفلسطيني - الاسرائيلي: بدء الرحلة باتجاه الخط الأخضر

مقدمة

كان الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، وإنشاء حزب كاديما (إلى الأمام) بقيادة شارون أبرز حدثين في المشهد السياسي الفلسطيني – الاسرائيلي سنة ٢٠٠٥. ومن جهة أخرى، فقد استمرت "اسرائيل" في التعامل على أساس أنه لا يوجد شريك سلام فلسطيني مناسب، وبالتالي قامت باتخاذ إجراءاتها وفرض إملاءاتها من طرف واحد. ولم يُحدث انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة ولا التهدئة الفلسطينية التي أعلنتها الفصائل أي تأثير ذي بال في دفع مسار التسوية، أو في الإفراج عن الأسرى، أو في إيقاف الاستيطان في الضفة أو في تخفيف حملة تهويد القدس. وفضلاً عن ذلك فقد تسارعت وتيرة العمل في بناء الجدار العازل في الضفة، كما تابعت السلطات الاسرائيلية استخدام وسائل الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر والاغتيالات وحملات الاعتقال. وبدت عملية إدارة الصراع مريحة أكثر للجانب الاسرائيلي في ظلّ حالة التهدئة وانحسار عمليات المقاومة خصوصاً عبر الخط الأخضر، وفي ظل تحسن اقتصادي واضح، فضلاً عن الدعم الأمريكي اللامحدود، وحالة الاسترخاء العربي والدولي، بينما نجح الاسرائيليون في إشغال الجميع طوال العام بمتابعة تطورات انسحابهم من غزة، مما أضعف القدرة على تنشيط المبادرات السياسية القائمة، وقد سهّل هذا على الاسرائيليين فرض الخط العام لأجندتهم السياسية. ولكنهم، أحبوا أم كرهوا، فإن سنة ٢٠٠٥ أعلنت أن رحلتهم نحو الخط الأخضر قد بدأت، وهم غير متأكدين تماماً إلى أيّ حدٍّ ستقف!

المشهد الاسرائيلي

دخلت "اسرائيل" سنة ٢٠٠٥ وهي لا تزال تقيم كيانها رسمياً على ٢٠٧٧٠ كلم² أي ٧٦،٩٪ من أرض فلسطين التاريخية، فضلاً عن ضمّها للجولان السوري (١١٥٤ كلم²)، واحتلالها للضفة الغربية (٥٨٧٦ كلم²) وقطاع غزة (٣٦٣ كلم²) ومزارع شبعا اللبنانية.

المشهد السكاني

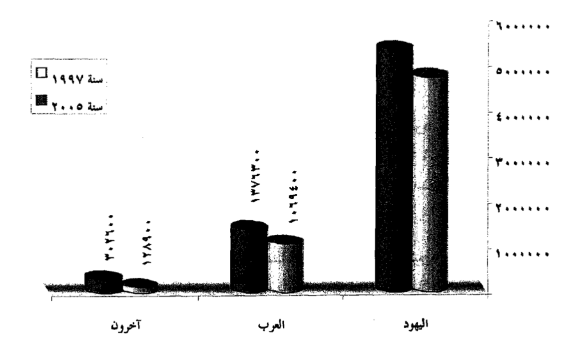
وحسَب الإحصاءات الرسمية الاسرائيلية فقد بلغ عدد سكان "اسرائيل" في نهاية ٢٠٠٥ نحو ستة ملايين و٩٨٨ ألفاً، بينهم خمسة ملايين و٣٠٩ آلاف يهودي؛ أي نحو ٧٦٪ من السكان، أما عدد السكان العرب فبلغ

مليوناً و٣٧٦ ألفاً بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان، أي ١٩,٧٪ من السكان، بينما لم يصرح نحو ٣٠٠ ألفٍ عن دياناتهم (٤,٣٪)[١]، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وأوروبا الشرقية ممن لم تثبت يهوديتهم. ويقيم نحو ٤٥٢ ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، و٢٠ ألف مستوطن في الجولان؛ فضلاً عن نحو ٨ آلاف و٥٠٠ مستوطن تمّ ترحيلهم من قطاع غزة في آب/ أغسطس ٢٠٠٥ (انظر جدول ١/ ٢).

جدول ٢/١: أعداد السكان في "اسرائيل" ١٩٩٧ – ٢٠٠٥ (تقديرات السكان لا تتضمنْ العمال الأجانب)[٢]

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
١٩٩٧	٥٨٩٩٩٠٠	٤٧٠١٦٠٠	١٠٦٩٤٠٠	١٢٨٩٠٠
١٩٩٨	٦٠٤١٤٠٠	٤٧٨٥١٠٠	١١٠٥٤٠٠	١٥٠٩٠٠
١٩٩٩	٦٢٠٩١٠٠	٤٨٧٢٨٠٠	١١٤٣٩٠٠	١٩٢٤٠٠
٢٠٠٠	٦٣٦٩٣٠٠	٤٩٥٥٤٠٠	١١٨٨٧٠٠	٢٢٥٢٠٠
٢٠٠١	٦٥٠٨٨٠٠	٥٠٢٥٠٠٠	١٢٢٧٥٠٠	٢٥٦٣٠٠
٢٠٠٢	٦٦٣١١٠٠	٥٠٩٤٢٠٠	١٢٦٣٩٠٠	٢٧٣٠٠٠
٢٠٠٣	٦٧٤٨٤٠٠	٥١٦٥٤٠٠	١٣٠١٦٠٠	٢٨١٤٠٠
٢٠٠٤	٦٨٦٩٥٠٠	٥٢٣٧٦٠٠	١٣٤٠٢٠٠	٢٩١٧٠٠
٢٠٠٥	٦٩٨٨٣٠٠	٥٣٠٩٤٠٠	١٣٧٦٣٠٠	٣٠٢٦٠٠

أعداد السكان في "اسرائيل" لسنتي ١٩٩٧ و٢٠٠٥

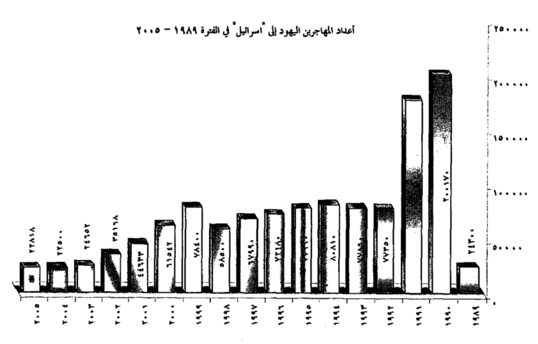


وهاجر إلى "اسرائيل" ٢٢٨١٨ مهاجراً يهودياً جديداً خلال سنة ٢٠٠٥ وهو أكثر قليلاً من عدد المهاجرين اليهود إليها سنة ٢٠٠٤ والبالغ ٢٢٥٠٠. وعلى هذا، فإن مؤشر الهجرة اليهودية استمر على وتيرته المنخفضة نسبياً مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين (١٩٩٠-١٩٩٩) والذي شهد هجرة نحو ٨٢٥ ألف يهودي[٣]. ولعلّ ذلك مرتبط بنضوب مصادر الهجرة في روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، فضلاً عن الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية على الوضع الاسرائيلي (انظر جدول ٢/٢).

ولا شك في أن الأحوال الديموغرافية في فلسطين المحتلة شكّلت هاجساً كبيراً للمشروع الاستيطاني الصهيوني، وقد كانت هي إحدى دوافع الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة (وإن كانت تلي في الأهمية ضغط الانتفاضة والمقاومة)، والسّعي لتطبيق مشاريع مبنية على فكرة المحافظة على يهودية الدولة، وعلى فكرة "أرض أكبر وعرب أقل". ومهما يكن من أمر، فمن المفيد الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين بحدودها الجغرافية التاريخية (الأرض المحتلة ١٩٤٨ والضفة والقطاع) قد بلغ في نهاية سنة ٢٠٠٥ نحو أربعة ملايين و٩٢٠ ألفاً (٤٨,١٪ من السكان)[٤]، ومن المحتمل أن يتساوى هذا العدد مع عدد اليهود في كل فلسطين سنة ٢٠١٠.

جدول ٢/٢: عدد المهاجرين اليهود إلى "اسرائيل" حسب السنة°

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
عدد المهاجرين	٢٤٣٠٠	٢٠٠١٧٠	١٧٦٦٥٠	٧٧٣٥٠	٧٧٨٦٠	٨٠٨١٠	٧٧٦٦٠	٧٢١٨٠	٦٧٩٩٠
السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المجموع الكلي
عدد المهاجرين	٥٨٥٠٠	٧٨٤٠٠	٦١٥٤٢	٤٤٦٣٣	٣٥١٦٨	٢٤٦٥٢	٢٢٥٠٠	٢٢٨١٨	١٢٠٣١٨٣

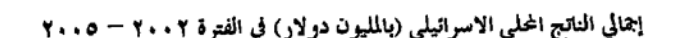


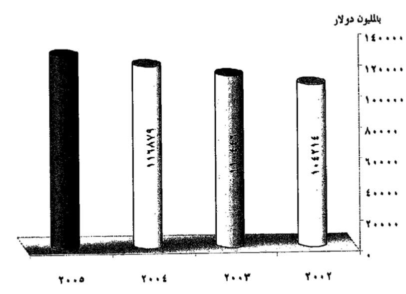
المشهد الاقتصادي

تشير الإحصاءات الرسمية الاسرائيلية إلى أن الاقتصاد الاسرائيلي أخذ يتعافى من الأزمة الاقتصادية التي سببتها انتفاضة الأقصى، وأنه حقّق نمواً اقتصادياً في سنة ٢٠٠٥ بلغ ٥,٢٪، في الوقت الذي بلغت نسبة النمو ٤,٤٪ سنة ٢٠٠٤، و١,٧٪ سنة ٢٠٠٣. وذلك بعد أن كان النمو الاقتصادي سالباً في سنتي ٢٠٠١ (–٠,٣٪) و٢٠٠٢ (–١,٢٪). وارتفع "الدخل القومي الاسرائيلي" من (٥٢٣ مليار و ٨٥١ مليون شيكل) أي ١١٦ مليار و٨٧٩ مليون دولار سنة ٢٠٠٤[٦]، إلى (٥٥٥ مليار و٢٦ مليون شيكل) أي ١٢٣ مليار و٦٧٤ مليون دولار سنة ٢٠٠٥ (انظر جدول ٣ / ٢)[٧].

جدول ٢/٣: الناتج المحلي الاسرائيلي ٢٠٠٢–٢٠٠٥

السنة	إجمالي الناتج المحلي بالمليون شيكل	إجمالي الناتج المحلي بالمليون دولار	سعر صرف الشيكل (حسب البنك المركزي الاسرائيلي)
٢٠٠٢	٤٩٣٧٤٧	١٠٤٢١٤	٤,٧٣٧٨
٢٠٠٣	٥٠٢٣٤٣	١١٠٤٤٦	٤,٥٤٨٣
٢٠٠٤	٥٢٣٨٥١	١١٦٨٧٩	٤,٤٨٢٠
٢٠٠٥	٥٥٥٠٢٦	١٢٣٦٧٤	٤,٤٨٧٨


إجمالي الناتج المحلي الاسرائيلي (بالمليون دولار) في الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥



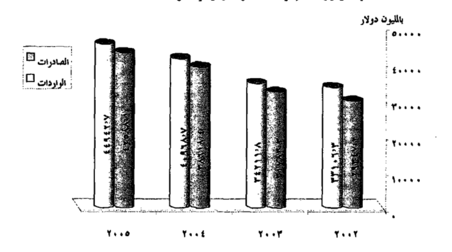
أما ميزانية الحكومة الاسرائيلية لسنة ٢٠٠٥ فقد توقّعت إيرادات بقيمة ٥٣ مليار و٨٢٠ مليون دولار، ونفقات بقيمة ٥٨ مليار و٤٠ مليون دولار[٨]. وتشير إحصاءات وزارة المالية الاسرائيلية إلى أنها تمكنت من تخفيض العجز في الميزانية مع نهاية العام إلى نحو مليارين و٢٩٠ مليون دولار[٩]. وتعاني "اسرائيل" من ديون ضخمة تصل إلى نحو ٧٤ مليار دولار[١٠]. وبلغت الصادرات الاسرائيلية ٤٢ مليار و٥٨٨ مليون و١٠٠ ألف دولار سنة ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٣٨ مليار و٦١٨ مليون و٤٠٠ ألف دولار أي بزيادة قدرها ثلاثة مليارات و٩٦٩ مليون و٧٠٠

ألف دولار (نحو ١٠,٣٪). أما الواردات فبلغت ٤٤ مليار و٩٤٢ مليون و٧٠٠ ألف دولار سنة ٢٠٠٥ بعد أن كانت ٤٠ مليار ٩٦٨ مليون و٧٠٠ ألف دولار سنة ٢٠٠٤، أي بزيادة قدرها ثلاثة مليارات و٩٧٤ مليون دولار (نحو ٩,٧٪) (انظر جدول ٤ / ٢).[١١]

جدول ٤/٢: مجموع الصادرات والواردات الاسرائيلية (بالمليون دولار) ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥"

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الصادرات	٢٩٣٤٧.٢	٣١٧٨٣.٣	٣٨٦١٨.٤	٤٢٥٨٨.١
الواردات	٣٣١٠٦.٣	٣٤٢١١.٨	٤٠٩٦٨.٧	٤٤٩٤٢.٧

الصادرات والواردات الإسرائيلية (بالمليون دولار) في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥



وهناك تفاوت كبير في مستويات الدخل بين فئات المجتمع في "اسرائيل"، كما تمارس السلطات سياسات تمييزية عنصرية ضدّ العرب داخل الخط الأخضر على مستويات مختلفة، مما يؤدي إلى إفقارهم وإهمال مدنهم وقراهم. وتنتشر ظاهرة الفقر في "اسرائيل"، إذ إن عدد الفقراء في آخر سنة ٢٠٠٤ (مطلع سنة ٢٠٠٥) حسب تقرير نشرته مؤسسة التأمين الوطني الحكومية بلغ مليوناً و٥٣٤ ألفاً بينهم ٧١٤ ألف طفل فقير. كما أن ما يقرب من نصف السكان العرب يعيشون تحت خطّ الفقر[١٢].

ولا تزال الولايات المتحدة تقدم مساعدات سنوية ضخمة إلى الكيان الاسرائيلي تصل إلى ثلاثة مليارات و١٦٠ مليون دولار، بينها مليار دولار للمساعدات العسكرية. غير أنه من المهم الإشارة إلى أن "اسرائيل" أصبحت أقل اعتماداً على هذه المعونات ولم تعد تحت رحمتها بعد أن تضاعف دخلها القومي نحو ٩ أضعاف في السنوات الـ ٢٢ الماضية، فبعد أن كانت تشكل هذه الهِبَات نحو ٢٥٪ من دخلها القومي سنة ١٩٨٣ أصبحت تقل عن ٣٪ سنة ٢٠٠٥. ومع هذا يجب الإشارة إلى أن الدعم المالي الأمريكي المباشر لا يمثل إلا جزءاً من كلّ. يتضمن هذا الكل الدعم المالي غير المباشر، الذي يأخذ أشكالاً متعددة، مثل إعفاء التبرعات التي يقدمها يهود أمريكيون لـ"اسرائيل" من الضرائب، ومبيعات سندات "اسرائيل"، والاتفاقيات التجارية المختلفة التي تمنح "اسرائيل" مزايا كثيرة. إضافة إلى ممارسة الضغط على الدول العربية ودول أخرى لتتعاون

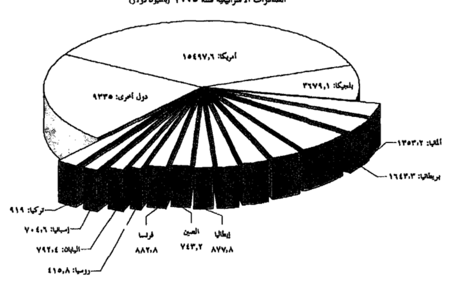
اقتصادياً وتجارياً مع "اسرائيل"، كما حدث في اتفاقية الكويز مع مصر. وتقدم الولايات المتحدة لـ"اسرائيل" دعماً هائلاً في مجال الصناعات العسكرية، التي تتطور في الدولة العبرية بمعدلات لا يمكن أن تقارن بإمكانات دولة صغيرة.

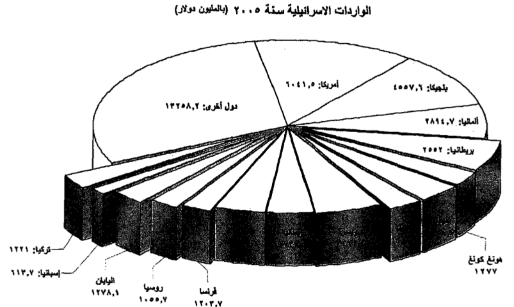
ومن جهة أخرى، يعتمد الكيان الاسرائيلي بشكلٍ كبير على علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة، إذ استورد منها سنة ٢٠٠٥ ما قيمته ستة مليارات و٩٩ مليون و١٠٠ ألف دولار أي ١٣,٦٪ من مجمل وارداته، وصدّر إليها ما قيمته ١٥ مليار و٤٩٧ مليون و٦٠٠ ألف دولار أي ٣٦,٤٪ من مجمل صادراته (انظر جدول ٥ / ٢)[١٤].

جدول ٢/٥: الصادرات والواردات الاسرائيلية إلى دول مختارة (المبلغ بالمليون دولار)

	الصادرات الاسرائيلية إلى:				الواردات الاسرائيلية من:			
السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
أمريكا	١٥٤٩٧.٦	١٤١٧٥.١	١٢٠٨٨.٥	١١٧١٢.٢	٦٠٤١.٥	٦٠٩٩.١	٥٣٣٠.٨	٦١٣٤.١
بلجيكا	٣٦٧٩.١	٢٨٩٨.١	٢٣٢٠.٩	١٨٦٣.٢	٤٥٥٧.٦	٤١٣٠.٨	٣١٧٩.٩	٣٠٢٨.٣
ألمانيا	١٣٥٣.٢	١٣٦١	١١٢٣.٣	١٠٢٦.٥	٢٨٩٤.٧	٣٠٩٠.٢	٢٧٣١.١	٢٣٤٧.٨
بريطانيا	١٦٤٣.٣	١٤٤٧.٨	١٢٢٤.٥	١١٦٤.٥	٢٥٥٢	٢٤٨٢.٨	٢٢٨٣.٤	٢٢٢٦.٨
هونغ كونغ	٢٣٧٢.٧	١٩٠٧.٧	١٤٩٥.٤	١٣٧٣.٢	١٢٧٧	١١٧٨.٣	٨٩٢.٧	١١٩٤.١
هولندا	١٢٤٩.٤	١٢٣٢.٨	١٠٨٥.١	٩٠٩.١	١٦٢٦.٧	١٤٨٣.٨	١١٩٦.٥	١١٧٧.٩
الهند	١٢٢٤.٢	١٠٣٧.٩	٧١٧.٨	٦١٣.٧	١٢٧٦.٣	١١٠٧.٧	٨٨٨.٨	٦٥٣.٢
سويسرا	٨٩٨	٧٨٢.٣	٥٠٤.٩	٣٨٤.٦	٢٤٦٤.٩	٢٦٨٢.١	٢٠٦٢	٢٠٧٥.٢
إيطاليا	٨٧٧.٨	٨١٠	٧٧٢.٥	٦٩٣.٧	١٧٣٣.٤	١٥٦٥.٧	١٣٩٨.٢	١٥٣٠
الصين	٧٤٣.٢	٧٨٦.٩	٦١٢.٦	٤٢٦.٦	١٨٨٨.٢	١٤١٨.٤	١٠٠٨.١	٧٩٣.٣
فرنسا	٨٨٢.٨	٧٦٤	٦٨٤.٦	٦٤٩	١٢٠٣.٧	١٢٤٨.٩	١١٨٢.٩	١١٨٦.٩
روسيا	٤١٥.٨	٣١٩.١	٢٢٠.٥	٢١٠.٥	١٠٥٥.٧	٦٨٨	٦١٨.٢	٥١٩.٩
اليابان	٧٩٢.٤	٧٨٢.٣	٦٢٦	٦٤٩.٨	١٢٧٨.١	١١٩٧	٨٤٣.٧	٧٨٢
إسبانيا	٧٠٤.٦	٦١٦.٢	٥٢٥.٤	٣٩٩.٧	٦١٣.٧	٦٢٥.٣	٦٢٤.٦	٦٣٧.٨

الصادرات الاسرائيلية سنة ٢٠٠٥ (بالمليون دولار)





وتقوم "اسرائيل" بنهب الموارد الفلسطينية ومصادر المياه، وجعل الاقتصاد الفلسطيني في الضفة و القطاع اقتصاداً تابعاً معتمداً بشكل شبه كلي في وارداته وصادراته على "اسرائيل"، كما جعلته سوقاً لمنتجاتها في الوقت الذي لم تسمح له بالنمو الطبيعي. فضلاً عن التدمير المنهجي للمزروعات والمصانع والبنية التحتية الفلسطينية.

المشهد العسكري

يعتمد البناء الاستراتيجي العسكري الاسرائيلي على أساس المحافظة على قوة عسكرية هائلة تُمكّنها من هزيمة الدول العربية مجتمعة، مدعومة بتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي تضْمَن لـ "اسرائيل" هذا التفوق. ولذلك أقام الكيان الصهيوني استراتيجيته العسكرية على الأسس التالية:

١. عسكرة التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، ورفع كفاءة المقاتل ونوعية السلاح.

٢. الحرب الوقائية.

٣. الردع.

٤. التفوّق العسكري.

٥. نقل المعركة إلى أرض "العدوّ".

٦. إيجاد العمق الاستراتيجي وبناء الأحزمة الأمنية.

٧. المرونة: سهولة التحرك، وسرعة اتخاذ القرار الميداني.

٨. الإقلال قدر الإمكان من الخسائر البشرية.

٩. التحكُّم في تسلح الأطراف المقابلة (العربية والإسلامية) وجعلها في الحدود الدنيا.

وتُبنى النظرية الأمنية الاسرائيلية على أساس إمكانية الحرب في أي لحظة، وتبنى مبادئ الحرب القائمة على الهجوم والدفاع، والمفاجأة، وسرعة الحركة، والضربة الاستباقية.

تنفق "اسرائيل" جزءاً كبيراً من ميزانيتها على الجيش والأمن والصناعات العسكرية. ومع ذلك فإنه يتمّ إخفاء الكثير من النفقات العسكرية من الميزانية لدواع أمنية، كما يتمّ إخفاء إيرادات مبيعات السلاح كذلك. وعلى سبيل المثال، فقد كانت الميزانية الرسمية للنفقات العسكرية سنة ١٩٩٩ ثمانية مليارات و٧٠٠ مليون دولار، غير أن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن IISS قدّرها في سنة ١٩٩٧ بنحو ١١ ملياراً و٧٠٠ مليون دولار.

وفي سنة ٢٠٠٤ بلغت الموازنة العسكرية التي أقرّتها الحكومة والكنيست ٤٦ ملياراً و٨٠٠ مليون شيكل، وفي أواخر آب/ أغسطس ٢٠٠٥، كشف مراقب الدولة في "اسرائيل" أن شارون ووزير دفاعه موفاز قاما بإخفاء مداخيل ضخمة لمبيعات الأسلحة وغيرها، وتحويلها إلى الميزانية العسكرية دون علم الحكومة أو وزارة المالية وهي مبالغ وصلت إلى ١١ ملياراً و٧٠٠ مليون شيكل (نحو مليارين و٦٠٠ مليون دولار) مما رفع الميزانية إلى ٥٨ ملياراً و٥٠٠ مليون شيكل أي نحو ١٣ مليار دولار أمريكي[١٥].

وفي سنة ٢٠٠٥ بلغت الموازنة العسكرية الرسمية نحو ١٨٪ من الميزانية الاسرائيلية أي نحو ١٠ مليارات و٤٥٠ مليون دولار، ولا يُستبعد أن تحول مبيعات الأسلحة إلى الموازنة العسكرية كما حدث سنة ٢٠٠٤ حيث إن هذه المبيعات تُعامل بسرّية ولا تظهر في الميزانية الاسرائيلية[١٦]. ويبلغ عدد الجيش الاسرائيلي العامل نحو ١٨٦ ألف جندي، أما قوات الاحتياط فتبلغ نحو ٤٣٠ ألفاً وهي قوات ذات جاهزية عالية إذ يمكن تعبئتها بالكامل ودخولها بفعالية في الخدمة خلال أربعة أيام. ولم يحدث تغيير ذا بال في أعداد الجيش الاسرائيلي منذ سنوات عديدة[١٧]. ومع هذا يجب الإشارة إلى ظواهر جديدة تقوض المقدرة القتالية للجيش الاسرائيلي، منها:

١- يقوم الجنود الاسرائيليون بمحاولة قمع المنتفضين الفلسطينيين والبطش بمن يؤيدهم، كما ينفذ عمليات اغتيال للقيادات العسكرية والسياسية الفلسطينية. وهذه مهام غير قتالية. ومن المعروف أن القوات المسلحة التي تقوم بقمع المدنيين وحركات التحرر تفقد الكثير من مقدرتها القتالية، كما تضعف الروح المعنوية في صفوف جنودها. ونشرت الصحف الاسرائيلية مؤخراً تقارير حول تعرض جنود اسرائيليين بعد تسريحهم لانهيارات عصبية، أو هجرة بعضهم إلى الهند بحثاً عن السلام الروحي في الديانات الشرقية.

٢- كانت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تقوم بتجنيد الشباب الاسرائيلي على أساس أن "اسرائيل مضطرة" للحرب دفاعاً عن نفسها، وأن حروبها مع العرب هي حروب فرضت عليها فرضاً. ولذا كان الشباب الاسرائيلي يسارع بالانضمام إلى الجيش عن طيب خاطر. ولكن غزو لبنان، ومحاولة قمع الانتفاضتين الأولى والثانية، والدفاع عن المستوطنين في الضفة الغربية، كشف إلى حد كبير أن حروب الدولة الصهيونية ليست حروباً دفاعية. ومن هنا، تراجعت النزعة القتالية عند الشباب الاسرائيلي، وبدأت ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة، أو حتى التهرب من الخدمة العسكرية.

٣- تتسم المجتمعات العلمانية بأنها جعلت تحقيق الذات سبيل الخلاص، وتحقيق الذات في جوهره هو تصاعد معدلات الاستهلاك والحصول على اللذة؛ والشباب الاسرائيلي ليس استثناء لهذه القاعدة، وهو ما يُضعف النزعة القتالية كذلك.

وكان الجيش الاسرائيلي يملك في سنة ٢٠٠٥ ترسانة أسلحة ضخمة تتضمن ٨٢٠ طائرة مقاتلة (بينها ٤٧٠ تحت الخدمة)، ٣٩١٠ دبابات (بينها ٣٦٣٠ تحت الخدمة) و٧٠ طائرة نقل و٢٨٣ طائرة هليوكبتر (بينها ١٨١ تحت الخدمة)، و١٩٤٨ قطعة مدفعية (بينها ١٣٤٨ تحت الخدمة)، كما يملك ثلاث غواصات و١٥ سفينة حربية... وغيرها[١٨]. ولا تكمن أهمية هذه الأسلحة في عددها وإنما في نوعيتها، فهي تمثل أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية العالمية. وتستطيع التعامل بسهولة مع "ستوكات" الأسلحة الموجودة في البلاد العربية.

ولا تزال القوات الاسرائيلية تستوعب الجيل الثالث من دبابات ميركافا Merkava MK III كما بدأ الجيل الرابع من الميركافا بدخول الخدمة Merkava MK IV. وقد قامت "اسرائيل" مؤخراً بشراء ٥٢ طائرة مقاتلة من إف-١٦ أي F-16 I حيث بدأت في استلامها تدريجياً منذ ٢٠٠٤، وسيتمّ استلامها بالكامل سنة ٢٠٠٨[١٩]. وفي أوائل نيسان/ إبريل ٢٠٠٥ بدأت "اسرائيل" في استقبال أول دفعة من أحدث الطائرات العمودية (الهليوكبتر) المقاتلة في العالم، وهي من طراز أباتشي لونج باو، حيث تسلمت أول ثلاث طائرات من سرب مقاتل جديد من عشرين طائرة[٢٠]. أما السلاح النووي فهو "الصامت الفصيح" الذي تملك "اسرائيل" نحو ٢٠٠ رأس نووي منه، بينما لا تزال ترفض الكشف رسمياً عن حقيقة قدراتها النووية وحجمها.

وتعد الصناعات العسكرية من أهم الصناعات الاسرائيلية، وهي مرتبطة بطبيعة هذا الكيان الصهيوني الاستيطانية العدوانية القائمة على القوة. وهناك مصانع متطورة تنتج طائرات ودبابات وصواريخ وأسلحة خفيفة. وتشير التقديرات إلى وجود نحو ١٢٠ ألف عامل في هذه الصناعات، وأن نصف عدد العلماء والمهندسين مرتبط بصورة أو بأخرى بصناعة السلاح. ويصدّر الكيان الاسرائيلي أسلحة بنحو ألفي مليون دولار سنوياً مما يجعله رابع أو خامس

دولة مصدّرة للسلاح في العالم إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين[٢١]. ولكن الصناعة العسكرية الاسرائيلية، كما أشرنا أعلاه، ما كان لها أن تصل إلى ما وصلت إليه بدون الدعم الأمريكي الكبير.

المشهد السياسي

كان انشقاق شارون عن الليكود وإنشاؤه حزباً سياسياً جديداً "كاديما" هو الظاهرة الأبرز في الحراك السياسي الاسرائيلي سنة ٢٠٠٥. ورغم أن إنشاء كاديما شكل "زلزالاً" في الحياة السياسية، إلا أنها لم تكن المرة الأولى التي يخرج فيها قادة كبار من أحزابهم وينشئون أحزاباً جديدة. فقد قام رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون بالانشقاق عن حزبه مباي، وأنشأ حزب رافي الذي دخل تحت قيادته انتخابات الكنيست ١٩٦٦. كما سبق وأن انشق عن الليكود قادة أقل شأناً أمثال ديفيد ليفي (وزير الخارجية السابق) الذي أنشأ حركة جيشر سنة ١٩٦٦، واسحق مردخاي (وزير الدفاع السابق) الذي أنشأ حزب المركز سنة ١٩٩٩. لكنها أحزاب فشلت في استقطاب حالة شعبية واسعة، بعكس حزب كاديما الذي يَظهر أنه مع نهاية ٢٠٠٥ كان في صدارة الأحزاب الاسرائيلية حسب استطلاعات الرأي.

ولا يمكن عزل إنشاء كاديما عن عدد من الظواهر العامة التي يتسم بها النظام الحزبي في الكيان الاسرائيلي، وأبرزها: كثرة الأحزاب وتوالي ظهور أحزاب جديدة، وكثرة الانشقاقات والاندماجات بين الأحزاب بحيث يجد المرء نفسه وكأنه أمام لعبة الفكّ والتركيب، والدور العسكري والأمني الكبير في صناعة القرار السياسي، وتحوّل العسكريين حال تقاعدهم إلى نشطاء وقادة سياسيين، كما أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة والقديمة ليست أحزاباً سياسية فقط وإنما هي أحزاب لها أدوار اجتماعية واقتصادية وتعليمية وصحية واسعة النطاق، ثم إن الأحزاب الاسرائيلية تتميز بقدرتها على التعايش والوصول إلى حلول وسط، حيث كل شيء تقريباً قابل للمساومة بين العلمانيين والمتدينين واليساريين واليمينيين.

وبالرغم من أن هناك تقسيمات تقليدية للأحزاب الاسرائيلية إلى يمين ويسار ومتدينين إلا أن ذلك لا يرتبط بالضرورة بالطروحات الاشتراكية أو الليبرالية، ولكنه يرجع أساساً إلى ثلاث قضايا هي: مصير المناطق العربية المحتلة (التسوية السلمية)، والنظام الاقتصادي، وعلاقة الدين بالدولة. ويظل الطابع الاستعماري الاستيطاني للكيان الصهيوني، وتناقضه الجوهري مع الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني هو العنصر الأساس الذي يتحكم في سلوك الأحزاب الاسرائيلية. وقد شهدت السنوات الأخيرة وخصوصاً إثر اندلاع انتفاضة الأقصى (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) تضاؤلاً في الفروق السياسية بين قطبي الحياة الحزبية الاسرائيلية

الليكود والعمل، إذ اتخذ حزب العمل سياسات أكثر تشدداً تجاه الفلسطينيين وبدا ظلاً شاحباً لسياسات الليكود أثناء تحالفه معه في الحكومة التي شكلها شارون (آذار/ مارس ٢٠٠٣ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥). أما حزب الليكود فإنه وجد نفسه مضطراً للتعامل بواقعية أكثر أمام تصاعد المقاومة الفلسطينية، وبسبب انسداد الأفق السياسي أمام فرض أطروحاته المتشددة التي تقول بـ "حقّ الشعب اليهودي في أرض اسرائيل الكاملة"، ولذلك فإنه قَبِل خريطة الطريق (رغم وضعه ١٤ تحفظاً)، ووافق على إنشاء دولة فلسطينية، وتبنّى خطة الانفصال من جانب واحد، ونفذّ الانسحاب من قطاع غزة. فضلاً عن أن إنشاء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية كان اعترافاً ضمنياً بعدم القدرة على الاستمرار في احتلال كامل أرض فلسطين. غير أن هذه السياسات التي تبناها شارون أدّت إلى حدوث اهتزازات وانقسامات داخل الليكود دفعت شارون إلى الاستقالة وإنشاء حزب جديد.

مع نهاية ٢٠٠٥ لم يجد الناخب الاسرائيلي فروقاً جوهرية يميز بها بين الأحزاب الكبرى وخصوصاً كاديما والعمل بعد أن غلب العنصر الشخصي، وتضاءلت أهمية المواقف والرؤى السياسية. وهو ما دفع الكاتب الاسرائيلي "ألوف بن" إلى القول أن الناخب الاسرائيلي سيكون مطلوباً منه الاختيار بين الشّعر الأبيض (لشارون) وبين الشارب الأسود (لعمير بيرتس)[٢٢]!! أما إيتان هابر الذي انتقد ضياع الروابط الايديولوجية والسياسية فقال "في ربيع ٢٠٠٦، سنذهب إلى صناديق الاقتراع ومعنا حبوب ضدّ القرف"[٢٣]!!

دخل الكيان الاسرائيلي سنة ٢٠٠٥ وساحته تشهد خلافات حول موضوع الانسحاب من قطاع غزة، ورغم أن غالبية شعبية كبيرة كانت مع هذا الانسحاب، إلا أن كتلة صلبة داخل حزب الليكود الحاكم كانت تعارضه، ففي ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٥ استقال وزير الشتات والقدس ناتان شارانسكي من الحكومة احتجاجاً على الانسحاب الاسرائيلي المرتقب[٢٤]. وتصاعدت حدة الخلاف العلني بين إيهود أولمرت (نائب رئيس الوزراء) وبين نتنياهو (وزير المالية المتطلع لزعامة الليكود ولرئاسة الوزراء) إذ أعلن أولمرت أن نتنياهو وزيرٌ فاسدٌ ووسخ ويدير ألاعيب سياسية قذرة ورخيصة، بينما ردّ عليه نتنياهو قائلاً إن أولمرت يعاني من مرض الأفول، وأنه يريد أن يبرز نفسه في العناوين في صفحات الثرثرات الصفراء، وشبّهه بالرئيس الروماني السابق تشاوسيسكو[٢٥].

وفي ٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ قدّم نتنياهو استقالته احتجاجاً على خطة الانسحاب من غزة التي أقرّها مجلس الوزراء الاسرائيلي في ذلك اليوم. وكان من الواضح أن الليكود أخذ يدخل في أزمة متعلقة بتحديد الاتجاه وفي أزمة الصراع على الزعامة. وأخذت استطلاعات الرأي تتأرجح بين شارون ونتنياهو[٢٦]. وفي الوقت نفسه أخذ شارون يدرك أكثر من أي وقت مضى أنه لن يستطيع

أن ينفذ سياسته وهو يعاني من وجود معارضة كبيرة مقلقة داخل حزبه تهدده بالسقوط في أي لحظة، في الوقت الذي يَلقى مشروعه دعماً واسعاً في الوسط الاسرائيلي الشعبي. وأخذت تظهر تسريبات عن احتمال انسحاب شارون من الليكود وتشكيله حزباً سياسياً يجمع بين الوسط واليمين الاسرائيلي، وهو ما كان يلقى دعماً من غالبية مستشاري شارون السياسيين أو ما يعرف باسم "منتدى المزرعة"، فقد لاحظوا أنه بات من الصعب عليه الفوز برئاسة الليكود، وأنه إذا ما فاز فإن قائمة الليكود التي سيتم ترشيحها للانتخابات القادمة ستكون يمينية متشددة تُصعّب عليه تنفيذ برنامجه[٢٧].

وفي ٣٠ آب/ أغسطس أعلن نتنياهو ترشّحه لرئاسة الليكود، مدّعياً أنه سيحارب الفساد ومتهماً شارون بهدم الليكود وانتهاك مبادئه من خلال إجبار آلاف الاسرائيليين على الانسحاب من غزة[٢٨]. أما شارون فاتهم نتنياهو بأنه شخص متوتر وموتور، وأن "اسرائيل" دولة خاصة لها مشاكل محددة تتطلب مواجهتها بأعصاب من حديد والقدرة على زِنة الأمور، وأن نتنياهو لا يتحلى بهاتين الصفتين[٢٩]. وعندما ألقى شارون خطابه في الأمم المتحدة في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، أجمع المراقبون السياسيون الاسرائيليون أن شارون لاحظ أن المزاج العام الصهيوني يتجه نحو "الوسط"، فوجّه خطابه إليه ليكوّن منه "ناخبيه الجدد"، معلناً ضمنياً طلاقه من ناخبيه التقليديين المتشددين في الليكود، وذلك عندما تكلم عن استعداده لتقديم تنازلات مؤلمة للفلسطينيين وعن حقوقهم القومية[٣٠]. وفي ٢٦ أيلول/ سبتمبر حقّق شارون فوزاً صعباً ومؤقتاً على خصمه نتنياهو عندما صوّت ٥١,٤٪ من أعضاء مركز الليكود إلى جانب شارون في عدم تقديم موعد الانتخابات الداخلية التمهيدية على رئاسة الليكود، بينما صوّت إلى جانب نتنياهو ٤٧,٧٪ مؤيدين تقديم الانتخابات[٣١]. لقد كان من الواضح أن شارون، وحزب الليكود بشكلٍ عام، يواجهان قرارات حاسمة حول صورة الليكود المستقبلية، فهل سيكون حزباً يمينياً براغماتياً قريباً من نبض الشارع الاسرائيلي كما يريد شارون؟ أم سيكون حزباً يمينياً عقائدياً قريباً من مجلس المستوطنات واليمين المتشدّد كما يريد نتنياهو وعوزي لانداو وآخرون؟ وحسب حلمي موسى، وجد الليكوديون أنفسهم أمام معضلة حقيقية بسبب اقترابهم من الوسط وليس بسبب مواقفهم اليمينية. فالليكوديون يريدون معاقبة شارون بسبب مواقفه وفساده واحتقاره لمؤسساتهم الحزبية، ولكنهم يخشون أن ذلك سيقود إلى خسارتهم جميعاً[٣٢].

في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ حسم شارون خياره، وأعلن انسحابه من حزب الليكود، قائلاً إن هذا الحزب لم يعد صالحاً لحكم "اسرائيل"، وأعلن إنشاء حزب كاديما. وسرعان ما انضمّ إليه الكثير من وزراء ونواب وأعضاء حزبي الليكود والعمل، وعلى رأسهم إيهود أولمرت وتسيبي ليفني ومئير شتريت وجدعون عزرا وأبراهام هرشزون وشاؤول موفاز، وهم من وزراء الليكود، كما انضم إليه شمعون بيريز (أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل) وحاييم

رامون وداليا إيتسك... من وزراء العمل السابقين. كما انضم إليهم أوريئيل رايخمان مؤسس حزب شينوي. تمكّن حزب كاديما الوليد من سرقة الأضواء والبروز في استطلاعات الرأي كأقوى حزب في "اسرائيل"، ومع نهاية سنة ٢٠٠٥ كانت استطلاعات الرأي تعطيه نحو ثلث الأصوات أي حوالي ٤٠ مقعداً في انتخابات الكنيست، بينما تراجعت شعبية الليكود إلى نحو ١٢–١٦ مقعداً، في الوقت الذي تذبذبت فيه شعبية حزب العمل بين ٢٢–٢٧ مقعداً. وهكذا شكّل ظهور حزب كاديما ضربة قاسية لليكود الذي بقي فيه اليمينيون المتشددون. كما تضرّر حزب العمل بشكل كبير. أما حزب شينوي الذي استحوذ كاديما على شرائح واسعة من جمهوره في الوسط، فقد تلقى ضربة شبه قاضية حيث شكّكت استطلاعات الرأي من قدرته على تجاوز نسبة الحسم، بعد أن كان يملك ١٥ مقعداً في الكنيست[٢٣].

شكّلت الشخصية القوية والكاريزما الخاصة بشارون محور تشكيل الحزب الجديد، غير أنها من جهة أخرى عبرّت عن رغبة شرائح واسعة من الاسرائيليين بالتوصل إلى حلٍّ مع الفلسطينيين يقوده من الطرف الاسرائيلي شخص قوي مثل شارون، كما عبرّت عن خيبة الجمهور الاسرائيلي من أداء الأحزاب الاسرائيلية ومن مشاكلها الداخلية.

وفي يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ صادق حزب كاديما على برنامجه السياسي الذي وضع في منطلقاته الأساسية أن "للشعب الاسرائيلي حق قومي وتاريخي على أرض اسرائيل الكاملة"، وأنه "حفاظاً على وجود اسرائيل دولة لليهود" فإنه يوافق على إنشاء دولة فلسطينية، وعلى التنازل عن جزء من "أرض اسرائيل"، لكنه اشترط أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وخالية من "الإرهاب"، وأن تتنازل عن القدس وعن أجزاء شاسعة من الضفة الغربية، وأن يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة إلى الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨[٢٤]. كان من الواضح أن "التنازلات المؤلمة" التي تحدث عنها شارون،لم تأتِ إلا تحت ضغط الانتفاضة، ولكنها لم تستوعب أو بالأحرى لا تريد أن تستوعب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولو على جزء من أرضه، وتتعامل مع الفلسطينيين باستعلاء ينزع عنهم كرامتهم الوطنية وحقهم في السيادة على أرضهم. وعلى ذلك، فلا زال أمام الفلسطينيين طريق طويل من التضحيات والآلام لفرض الحدّ الأدنى الذي قبلت به بعض أطيافهم وأقرّه المجتمع الدولي.

كانت سنة ٢٠٠٥ اسرائيلياً هي "سنة شارون" بامتياز، إذ تمكن من فرض أجندته ومن إعادة تشكيل الخريطة السياسية الاسرائيلية، بل وأعلن نيته التخلص من النظام الانتخابي النسبي، الذي يقوم عليه الكيان الصهيوني منذ إنشائه، لأنه يعطي ثقلاً أكبر للأحزاب الصغيرة، ويجعل الأحزاب الكبيرة عُرضة للابتزاز السياسي، ويفتح مجالاً أكبر للرشوة والفساد. واقترح تبنّي نظام مشابه للنظام الأمريكي القائم على نظام الدوائر والانتخاب المباشر للرئيس (رئيس الوزراء

في الحالة الاسرائيلية[٣٥]. غير أن "الزلازل" التي أحدثها شارون، لم يسلم منها شارون نفسه، إذ تزلزلت صحته، وأصيب بجلطة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، ولم يكد يتعافى حتى أصيب بجلطة في دماغه في مطلع السنة التالية (٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦) ليدخل في غيبوبة لم يستفق منها.

ومن جهة أخرى، فإن حزب العمل شهد هو الآخر حراكاً داخلياً، وزاد في سنة ٢٠٠٥ هاجسه من الخوف من الذوبان تحت عباءة شارون. حتى إن شبيبة حزب العمل نظمت مظاهرة ضد زعيم الحزب في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ تحت شعار "شمعون بيريز الكلب المطيع لشارون"[٣٦]. وبخلاف الكثير من التوقعات، فقد فاز عمير بيرتس في انتخابات رئاسة الحزب في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ على شمعون بيريز بفارق ضئيل (٤٢,٣٥٪ مقابل ٣٩,٩٦٪، بينما حصل بن أليعازر على ١٦,٨٢٪). وقد فتح فوز عمير بيرتس لدى حزب العمل آمالاً بتجديد شبابه، وكسب قطاعات شعبية جديدة خصوصاً من اليهود الشرقيين الذين ينتمي إليهم بيرتس، إذ إنه أول زعيم عمالي شرقي (من المغرب). ولكن ارتفاع أسهم حزب العمل استمر أياماً معدودات، لأن إنشاء كاديما (بعد ١٢ يوماً) قلب الكثير من الحسابات، وزلزل حزب العمل الذي سارعت العديد من قياداته الكبيرة والتاريخية وعلى رأسهم بيريز للانضمام إليه.

أما الليكود الذي أصيب بطعنة في الصميم، فقد حاول أن يلملم شتاته، ونظّم في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ انتخابات على زعامته فاز فيها نتنياهو بسهولة. ولأول مرة، يدرك نتنياهو أن معركة زعامة الليكود لم تعد هي نفسها معركة رئاسة الوزراء، وأن الطريق طويل أمام الليكود الذي فقد أكثر من نصف شعبيته. وليس من المؤكد أن بقاء اليمينيين المتشددين في الليكود وهيمنتهم عليه سيجعله أكثر تطرفاً إذ إن حسابات الربح والخسارة والمخاوف من اضمحلال الحزب وتهميشه، فضلاً عن وجود عناصر براغماتية داخله... سيدفع الحزب إلى محاولة تقديم صورة "معقولة" ومستوعبة للتغيرات للناخب الاسرائيلي. وقد ظهر ذلك في توجّه الحزب عند إعداد برنامجه الانتخابي للكنيست السابع عشر (آذار/ مارس ٢٠٠٦) لحذف البند الذي لا يعترف بإقامة دولة فلسطينية[٣٧].

أما البرنامج السياسي لحزب العمل فيتماهى إلى حدّ كبير مع برنامج كاديما والأحزاب الرئيسية الأخرى، فهو يعُدُّ القدس بشطريها الشرقي والغربي عاصمة أبدية لـ "اسرائيل"، ويرفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين. ولكنه يحاول أن يقدّم نفسه بصورة مخففة، فيعرض الدخول مباشرة في مفاوضات التسوية النهائية، ويقترح بقاء الكتل الاستيطانية اليهودية في الضفة الغربية مقابل استئجار طويل الأمد لمدة ٩٩ عاماً على الأقل، كما يطرح أن تتم عملية تبادل أراضٍ بين السلطة و"اسرائيل" وذلك بأن تضم الدولة الفلسطينية أراضٍ داخل الخط الأخضر، مقابل التنازل

عن الكتل الاستيطانية الكبيرة لـ"اسرائيل" مثل غوش عتصيون وأرئيل. لكن البرنامج يرفض في الوقت نفسه مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، ويرفض إجراء محادثات معها[٣٨].

وعلى ذلك فإن أبرز ملامح المشهد السياسي الاسرائيلي في ٢٠٠٥ كانت في تزايد الميول عند اليمين واليسار إلى الاتجاه نحو "الوسط" (وفق التعبيرات الدارجة)، وتزايد الإدراك بعدم قدرة "اسرائيل" على فرض إرادتها على الشعب الفلسطيني، وتصاعد النفوذ السياسي لليهود الشرقيين، كما لم يعد النظام السياسي يعتمد الثنائية الحزبية (العمل والليكود) بعد أن شكّل كاديما حالة حزبية قوية.

العدوان والمقاومة

طيلة سنة ٢٠٠٥ واصلت السلطات الاسرائيلية اعتداءاتها على الأرض والإنسان في فلسطين، واستمرت دباباتها وبلدوزراتها في فرض الوقائع ميدانياً، وقهر الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم، في الوقت الذي تصرخ فيه أجهزتها الإعلامية (ويردّد صداها الإعلام الغربي) شاكيةً من انعدام وجود الشريك الفلسطيني الراغب في السلام. وهذا جزء من المشهد "السريالي" الذي تعوّد عليه العالم وأخذ يتعامل على أساس أن الكيان الغاصب الذي يحتلّ شعباً آخر بالقوة ويملك كافة وسائل الدمار الشامل هو الذي يجب طمأنته وتهدئة مخاوفه، بينما على "الضحية" الشعب الفلسطيني المقهور المظلوم أن يُثبت "حُسن نواياه" وجدارته "للسلام".

شهدت سنة ٢٠٠٥ خُفوت موجة انتفاضة الأقصى، وكان ذلك نتيجة الأوضاع التي تلَت وفاة ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، وبسبب انشغال الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الانتخابات البلدية وفي التحضير للانتخابات التشريعية، فضلاً عن إعلان الفصائل الفلسطينية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير التهدئة من جانبٍ واحد، ثمّ إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و"اسرائيل" في ٨ شباط/ فبراير.

كانت عمليات المقاومة خلال سنة ٢٠٠٥ تأخذ في الغالب شكل العمليات الانتقامية وردود الأفعال على العمليات والانتهاكات الاسرائيلية. وحسب مركز المعلومات الفلسطيني فإنّ عدد الانتهاكات الاسرائيلية التي أعقبت إعلان وقف إطلاق النار منذ ٨ شباط/ فبراير وحتى ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بلغ ٢٣٤٢٧ انتهاكاً، منها ٢٣٦٦ عملية إطلاق نار (انظر جدول ٦/٢)[٣٩].

جدول ٢/٦: الانتهاكات الاسرائيلية لهدنة وقف إطلاق النار من ٢٠٠٥/٢/٨ إلى ٢٠٠٦/١/٢

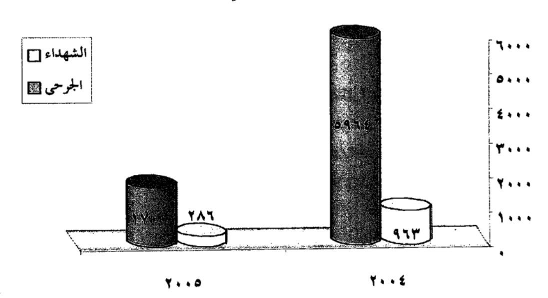
إجمالي الانتهاكات	إطلاق النار	الشهداء	الجرحى	المعتقلين
٢٣٤٢٧	٢٣٦٦	١٦٥	١١٦١	٣٩٣٢

وتشير الإحصاءات الفلسطينية الرسمية إلى استشهاد ٢٨٦ فلسطينياً خلال سنة ٢٠٠٥ بينهم ٦٨ طفلاً، و٥٦ استشهدوا نتيجة عمليات الاغتيال. أما الجرحى فبلغ عددهم ١٧٠٠[٤٠]؛ مقارنة باستشهاد ٩٦٣ فلسطينياً سنة ٢٠٠٤ وجرح ٥٩٦٤ آخرين (انظر جدول ٢/٧)[٤١]. وفي المقابل، فإنه، حسب مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، وحسب الشين بيت (وكالة الأمن الاسرائيلي)، فقد تمّ تسجيل ٢٩٩٠ عملية مقاومة فلسطينية خلال سنة ٢٠٠٥، أدّت إلى مقتل ٤٥ اسرائيلياً وجرح ٤٠٦ آخرين، مقارنة بمقتل ١١٧ اسرائيلياً وجرح ٥٨٩ آخرين سنة ٢٠٠٤ (انظر جدول ٢/٨)[٤٢]. وقد نفذت المقاومة سبع عمليات استشهادية خلال سنة ٢٠٠٥ أدت إلى مقتل ٢٣ اسرائيلياً وجرح ٢١٣ آخرين، وقد نفذت الجهاد الإسلامي خمساً من هذه العمليات بينما نفذت حماس عمليتين[٤٣].

جدول ٢/٧: الشهداء والجرحى الفلسطينيون ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥

السنة	الشهداء	الجرحى
٢٠٠٥	٢٨٦	١٧٠٠
٢٠٠٤	٩٦٣	٥٩٦٤

الشهداء والجرحى الفلسطينيون لسنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥



وحسب إحصائية أعدّتها جريدة هآرتس، فقد قُتل في السنوات الخمس للانتفاضة (٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ – ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥) ٣٣٣٣ فلسطينياً و١٣٣٠ اسرائيلياً، بينهم ٤٢٥ فلسطينياً و٥٦ اسرائيلياً قُتلوا في السنة الخامسة للانتفاضة[٤٤]. أما التقديرات الفلسطينية لحصيلة انتفاضة الأقصى في السنوات الخمس الأولى فكانت ٤١٧٢ شهيداً (بينهم ٧٨٣ طفلاً و٢٦٩ شهيدة) و٤٥٧١٨ جريحاً. كما استشهد جراء الإعاقة على الحواجز الاسرائيلية ١٣٩ شهيداً[٤٥].

جدول ٢/٨: القتلى والجرحى الاسرائيليون في عمليات المقاومة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥[٤٦]

السنة	قتلى	جرحى
٢٠٠٥	٤٥	٤٠٦
٢٠٠٤	١١٧	٥٨٩

جدول ٢/٩: عمليات المقاومة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥[٤٧]

	عمليات استشهادية	إطلاق صواريخ	عمليات أخرى	المجموع
عمليات المقاومة ٢٠٠٥	٧	٣٧٧	٢٦٠٦	٢٩٩٠
عمليات المقاومة ٢٠٠٤	١٥	٣٠٩	٣٥٤٧	٣٨٧١

جدول ٢/١٠: شهداء الاغتيالات خلال عام ٢٠٠٥ حسب الانتماء[٤٨]

المنظمة	فتح	الجهاد	حماس	الشعبية	غير محدد	المجموع
العدد	٢٣	١٤	١٣	١	٥	٥٦

ولم تختلف السياسة الاسرائيلية تجاه الأسرى والمعتقلين في سنة ٢٠٠٥ عن تلك التي تبنّتها في السنوات السابقة. فهي أشبه بأسلوب "الباب الدوار" إذ ما تلبث بعد أن تطلق سراح بعضهم (بعد جهود مضنية أو بعد انتهاء محكوميتهم) أن تقوم باعتقال مجموعات أخرى لتظلّ ورقة الأسرى ورقة مساومة وضغط مستمرة في يدها. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد التزمت بإطلاق سراح ٩٠٠ أسير في اتفاقيات شرم الشيخ (٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥) فأطلقت الدفعة الأولى من ٥٠٠ أسير يوم ٢١ شباط/ فبراير والدفعة الثانية من ٣٩٨ أسير يوم ٢ حزيران/ يونيو. ورغم إعلان التهدئة الفلسطينية وخُفوت الانتفاضة، إلا أن أعداد السجناء زادت فبعد أن كانت نحو

٧٨٠٠ في مطلع ٢٠٠٥ ارتفعت إلى نحو ٩٢٠٠ سجيناً في نهاية العام نفسه. وتّم اعتقال ٣٤٩٥ فلسطينياً خلال سنة ٢٠٠٥ ظلّ منهم ١٦٠٠ محجوزين خلف القضبان[٤٩].

وشهدت سنة ٢٠٠٥ تسارعاً في الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية، وبشكلٍ متناغم مع عمليات بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي، وخنق الفلسطينيين في كانتونات منعزلة لفرض التصوّر الاسرائيلي للشكل النهائي للتسوية السلمية. فقد تّمت مصادرة ٣٩٨٠٠ دونم[٥٠]. ووفق قراءة مقارنة لإحصائياتٍ من مصادر مختلفة فإن عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية زاد من نحو ٤٤٠ ألفاً في نهاية سنة ٢٠٠٤ إلى نحو ٤٥٢ ألفاً في نهاية ٢٠٠٥ بينهم نحو ٢٠٠ ألف في منطقة شرقي القدس. كما أن كثيراً من المستوطنين الذين تّم إخلاؤهم من قطاع غزة قد استوطنوا الضفة الغربية. وفضلاً عن وجود ١٦٠ مستوطنة "رسمية" اسرائيلية فإن هناك ١٠٢ بؤرة استيطانية أخرى منها ٥٢ بؤرة أُقيمت بعد آذار/ مارس ٢٠٠١. وجرت خلال سنة ٢٠٠٥ أعمال بناء واسعة في المستوطنات، وحتى منتصف ٢٠٠٥ كان قد تّم بناء ٤٢٠٧ وحدة سكنية[٥١]، وذكرت الجارديان في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر أنه يجري بناء ٤٠٠٠ وحدة سكنية أخرى[٥٢].

وفي سنة ٢٠٠٥ تصاعدت حملة تهويد القدس وعزلها، من خلال بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس، وتكثيف عمليات الاستيطان، والاستيلاء على العقارات العربية خاصة داخل القدس القديمة، وسن القوانين للتضييق على السكان العرب في المدينة. وأعلن متطرفون يهود أن سنة ٢٠٠٥ هي سنة الهيكل المزعوم، وشهد المسجد الأقصى عدداً من الاعتداءات التي نفذها مستوطنون يهود بالتواطؤ مع حكومة الاحتلال، كان أبرزها محاولة الاقتحام التي دعت إليها جماعة "رفافا" المتطرفة في العاشر من نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، والتي أفشلها الفلسطينيون الذين هبوا للدفاع عن الأقصى، لكن المتطرفين دعوا إلى اقتحام المسجد من جديد في ٦ حزيران/ يونيو، غير أن المحاولة باءت بالفشل أيضاً، واستمرت المحاولات بعد ذلك بوتيرة أقل حدة. كما استمرت أعمال التحضير للهيكل حيث تم بناء مجسم له يبلغ طوله ٢٥ متراً في مستوطنة كريات شمونا شمال فلسطين المحتلة، إضافة إلى إنهاء تجهيز ملابس "الكاهن الأعظم في الهيكل" وعرضها للجمهور.

واستمرت محاولات حكومة الاحتلال خلال العام ٢٠٠٥ للسيطرة على المسجد الأقصى، حيث قامت في ٢٠ نيسان/ إبريل ببناء جسرٍ في منطقة حائط البراق يهدف إلى إدخال أكبر عدد من اليهود والسياح الأجانب إلى المسجد الأقصى عن طريق باب المغاربة الذي تسيطر شرطة الاحتلال عليه، كما جرى الكشف عن انتهاء سلطات الاحتلال من بناء الجزء الأكبر من المدينة الدينية السياحية أسفل المسجد الأقصى، والتي تقع على عمق ١٤ متراً.

وشهدت سنة ٢٠٠٥ فضيحة بيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية التي كُشف عنها في ١٨ آذار/ مارس، وهي عبارة عن صفقة سرية وُقّعت بين مجموعتين يهوديتين استيطانيتين وبين البطريركية الأرثوذكسية اليونانية، وقد اشترت بموجبها المجموعتان اليهوديتان الأراضي التي يقوم عليها فندق إمبريال وفندق البتراء و٢٧ محلاً تجارياً تملكها البطريركية في ساحة عمر بن الخطاب، بمنطقة باب الخليل في البلدة القديمة بالقدس. وهي الفضيحة التي تفاعلت حتى أطاحت بالبطريرك إيرينيوس الأول في ٥ أيار/ مايو بعدما تأكد تورطه. ومع انتخاب المجمع المقدس لبطريركية الروم الأرثوذكس في القدس للمطران ثيوبيلوس الثالث بطريركاً جديداً للكنيسة الأرثوذوكسية في ٢٢ آب/ أغسطس، استمرت محاولات حكومة الاحتلال لابتزازه وإعاقة المراسم الرسمية لتنصيبه، بربطها مصادقتها على تعيينه، بمصادقته على بيع الأملاك التابعة للكنيسة اليونانية في القدس.

الجدار العازل

ربما يكون وصف هذا الجدار بالعازل أو بأنه جدار فصل عنصري صفات مخففة لحقيقة الجريمة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني، فهو أقرب إلى "جدار التهجير" أو "جدار النكبة"، لأنه يدمِّر حياة الإنسان الفلسطيني وينهب أرضه وماءه، وإن استخدامنا لبعض المصطلحات المتداولة لا ينبغي أن يُفهم منه أيُّ تخفيف لحجم الكارثة التي يُمثِّلها.

تعكس عملية إنشاء هذا الجدار العنصري، الذي تقوم "اسرائيل" ببنائه حول الضفة الغربية، جانباً من العقلية الانعزالية الصهيونية، النابعة من الهاجس الأمني والخوف من السكان الأصليين، أي الفلسطينيين، وهي في هذا لا تختلف عن عقلية المستوطنين البيض في كل الجيوب الاستيطانية. ولذا، يُذكِّر الجدار بسياسات الفصل العنصري التي تبناها نظام البِيض سابقاً في جنوب أفريقيا. وهذا لا يبتعد كثيراً عن طبيعة الكيان الصهيوني الذي شكّل لنفسه جسماً غريباً محاطاً بـ"جدران" دينية وسياسية وثقافية ولغوية عن المنطقة التي حوله، ووجد نفسه معزولاً في أجواء معادية. وهو اعتراف ضمني منه أنه لم ينجح في أن يكون كياناً مقبولاً في المنطقة. ولإنشاء الجدار في الضفة الغربية عددٌ من الأهداف والأبعاد وضعتها "اسرائيل" في اعتبارها:

١ - **بُعدٌ أمني**: يتمثل في منع تسلّل المقاتلين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، ومنع العمليات الاستشهادية.

٢ - **بُعدٌ سياسي**: يتمثل في فرض التصوّر الاسرائيلي للتسوية النهائية مع الفلسطينيين، وفي الترسيم الأحاديّ الجانب للحدود، وفي الضمّ الفعلي للأرض وفرض حقائق عليها؛ بشكل

يجعل من إنشاء دولة فلسطينية حقيقية أمراً مستحيلاً، ويفتح المجال لفرض سياسات التهويد وخصوصاً في القدس.

٣ – **بُعدٌ اقتصادي:** يتمثل بمصادرة أراضي الفلسطينيين الزراعية، ومصادر مياههم، وتعويق قدرتهم على العمل والتنقل، ووضع الفلسطينيين تحت معاناة قاسية لدفعهم للهجرة والخروج من وطنهم.

٤ – **بُعدٌ اجتماعي:** إذ إن بناءه يمزّق عن عمدٍ النسيج الاجتماعي الفلسطيني، لأنه يعزل أحياء وقرى ومدناً كثيرة عن بعضها، ويمنع تواصلها الاجتماعي والعائلي، فضلاً عن انعكاسات الجدار السلبية على الخدمات الصحية والتعليمية لمئات الآلاف من المتضررين.

كانت الحكومة الاسرائيلية قد قامت بعمل سياج حول قطاع غزة إثر اندلاع الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧، كما أن اسحق رابين فاز في الانتخابات سنة ١٩٩٢ على أساس شعار "نحن هنا وهم هناك".

وقد صادقت الحكومة الاسرائيلية على إقامة جدار عازل في الضفة الغربية في نيسان/ إبريل ٢٠٠٢، وقد بدأ العمل فيه في ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. وقد اعتمدت الحكومة رسمياً ما طوله ٦٥٢ كيلومتراً للجدار في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ وحزيران/ يونيو ٢٠٠٤، كما أعلن رئيس الوزراء شارون في آذار/ مارس ٢٠٠٣ مشروع بناء جدار في وادي الأردن شرقي الضفة الغربية بطول ١٣٢ كيلومتراً، وفي أيار/ مايو ٢٠٠٥ قررت لجنة وزارية اسرائيلية أن يضمّ الجدار مستوطنة معاليه أدوميم شرقي القدس، وهذا سيضيف ٤٨ كيلومتراً أخرى في طول الجدار، مما يجعل الطول الكلّي للجدار ٨٣٢ كيلومتراً، أي أكثر من ضِعف طول الخط الأخضر (حدود الضفة الغربية مع الأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨) والتي تبلغ ٣٢٠ كيلومتراً فقط.

وإذا ما تّم بناء الجدار بالشكل المخطط له فإنه سيضم عملياً ٤٧,٦٪ من أراضي الضفة الغربية إلى الكيان الاسرائيلي، وسيُلحق أضراراً مباشرة بنحو ٦٨٠ ألف فلسطيني، وسيجد نحو ٢٥٠ ألف فلسطيني أنفسهم محصورين بين الجدار العازل وبين الخط الأخضر، بينما سيجد ٣٣٠ ألف فلسطيني أنفسهم مفصولين بالجدار عن أراضيهم ومزروعاتهم وأماكن عملهم، وستعاني ١٠١ قرية ومدينة وتجمع سكاني من الجدار، وستجد ١٩ منها نفسها إلى الغرب من الجدار محرومة من التواصل السكاني مع باقي أجزاء الضفة الغربية. كما ستجد ٥٣ قرية وبلدة نفسها محاطة بالجدار من ثلاث جهات. وهو ما يعني عملياً وضع مئات الآلاف من الفلسطينيين في أوضاع تُجبرهم على الهجرة من أرضهم. وسيسعى الجدار إلى أن يضم إليه أكبر قدر من المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، فقد تّم تصميمه ليضمّ إلى الطرف الاسرائيلي ٥٥

مستوطنة تضم ٣٢٢ ألف مستوطن يهودي يمثلون معظم مستوطني الضفة الغربية.

وتحاول السلطات الاسرائيلية تسويق الجدار باعتباره مجرد شبك حاجز Fence، ولكن المتتبع للجدار في مخططاته وكثير من أماكن بنائه، يجد نفسه أمام خط عسكري معقد، إذ يشمل مشروع الجدار خطاً من الأسلاك الشائكة اللولبية، يتلوه خندق بعرض أربعة أمتار وعمق خمسة أمتار، ثم شارع مسفلت بعرض ١٢ متراً، يليه شارع مغطى بالرمل الناعم بعرض أربعة أمتار، ثم يتلوه جدار إسمنتي مرتفع يصل إلى ثمانية أمتار، وعلى الجدار سياج معدني اليكتروني وكاميرات مراقبة وأضواء كاشفة، كما أن هناك أبراج مراقبة عسكرية على الجدار(٥٣).

ولعلّ أهم أهداف الجدار هو المضيّ قُدُماً في برنامج تهويد القدس ومصادرة أراضيها وإحاطتها بأطواق من الجدران والمستوطنات التي تخنقها وتعزلها عن محيطها العربي والإسلامي. ونتوقف هنا قليلاً لنسلط الضوء على هذا الموضوع، إذ تذكر التقديرات أن طول الجدار العنصري حول منطقة القدس سيكون حوالي ١٨١ كيلومتراً، وسيتّخذ الجدار مساراً حول القدس من شمال بيت لحم ضاماً إليه قبر راحيل، وعازلاً قريتي أبو ديس والعيزرية عن القدس، ثم يسير شمالاً ليضمّ مستعمرة معاليه أدوميم، ثم يعود غرباً ليعزل عناتا ومخيم شعفاط وحزما والرام وكفر عقب ورافات عن القدس، أما قريتي بيرنبالا والجيب اللتان وجدتا نفسيهما غرب الجدار، فسيتمّ محاصرتهما بجدار آخر يحرمهما من التواصل مع القدس، بحيث لا تجدان لنفسيهما منفذاً إلا باتجاه رام الله. وستجد قرية بيت حنينا نفسها غرب الجدار، ومُحاطة بالجدار والمستعمرات من ثلاث جهات، ولا تجد لنفسها منفذاً هي الأخرى إلا عن طريق بيرنبالا باتجاه رام الله. ووفقاً للتقديرات، فإن الجدار سيعزل ١٨ قرية وبلدة فلسطينية يسكنها ٢٢٠ ألف فلسطيني عن القدس وهي قرى وبلدات تشكّل امتداداً طبيعياً وتتبع محافظة القدس وترتبط اقتصادياً واجتماعياً (فضلاً عن الارتباط الديني والسياسي) بالقدس، وهو ما سيحرمها أيضاً من مصدر رزقها الرئيسي. ومن جهة أخرى فإن نحو ستين ألف فلسطيني من حَمَلة الهويات المقدسية سيجدون أنفسهم خارج الجدار، وذلك من أصل ٢٣٠ ألف فلسطيني يحملون هذه الهوية التي تخوّلهم السكن والإقامة والعمل في القدس.

وهكذا فمع اكتمال بناء الجدار ستجد محافظة القدس أنها فقدت ٩٠٪ من أراضيها. وسيتم إكمال الطوق الاستيطاني حول المدينة من مستوطنة أبو غنيم (حارهوما) جنوباً، إلى مستوطنة معاليه أدوميم شرقاً، مروراً بمستوطنات بسغات زئيف وغفعات زئيف إلى الشمال من المدينة. وستجد خطط السلطات الاسرائيلية لخفض نسبة العرب في القدس من ٣٣٪ إلى ٢٢٪ تقريباً، من الناحية العملية، طريقها للتنفيذ. ثم إن استكمال هذا الطوق الخطير على القدس يعني باختصار عزل ٦١٧ موقعاً مقدساً وأثراً حضارياً عن محيطها العربي والإسلامي.

ومن نماذج معاناة أبناء القدس وقراها أن الجدار يشقّ قرية السواحرة التي يبلغ سكانها ٢٥ ألفاً فيضع ١٠ آلاف شرقي الجدار و١٥ ألفاً آخرين غربي الجدار، ويقطع الجدار قرية أبو ديس فيعزل حي أم الزرازير وحي خلة عبد عن باقي القرية. ويشطر الجدار ضاحية السلام غربي قرية عناتا إلى شطرين، ويقسم قرية بيت حنينا الفوقا إلى قسمين ويمنع أهلها من الدخول أو الخروج إلا من خلال بوابات أو أنفاق، ويفصلها عن ٧ آلاف دونم من أراضيها الزراعية، ويحيط الجدار بقرية الجيب ليصادر ٨٥٪ من أراضيها ولا يبقى لها سوى ١٧٧٠ دونماً من أصل ٩ آلاف دونماً[٥٤].

ولم ينجح قرار إدانة الجدار في مجلس الأمن بعد أن صوتت الولايات المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ بحق النقض الفيتو ضد مشروع قرار يدين "اسرائيل" لبنائها الجدار، ويدعوها إلى إلغاء قرار البناء ووقفه. وبعد ذلك طُرح مشروع بديل على الجمعية العامة للأمم المتحدة يقتصر على دعوة "اسرائيل" إلى وقف بناء الجدار، وحظي هذا القرار غير الملزم بأغلبية ١٤٤ صوتاً مقابل أربعة أصوات فقط، وامتناع ١٢ آخرين. وفي ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بشأن الجدار، فاعتبرته غير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي، وطالبت "اسرائيل" بوقف بنائه، وطالبت بتعويض كل المتضررين الفلسطينيين. وقالت المحكمة إن الجدار يعوق حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وأن بناءه يُعدُّ ضمّاً فعلياً للأرض، كما عدّت المستوطنات الاسرائيلية انتهاكاً للقانون الدولي.

وحسب المصادر الاسرائيلية الرسمية فإنه تم حتى أوائل كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ استكمال بناء ٢٧٥ كيلومتراً من الجدار، وهناك ١٥٠ كيلومتراً في مرحلة متقدمة من الإنشاء، كما تم تخطيط ٨٣ كيلومتراً سيبدأ العمل بها قريباً، وهناك ٢٥٠ كيلومتراً أخرى في مراحل التخطيط والإجازة "القانونية" الاسرائيلية، أما الجدار المحيط بالقدس فسيكتمل مع نهاية ٢٠٠٥ والربع الأول من ٢٠٠٦[٥٥].

مسار التسوية

كان من المفترض أن تصل "خريطة الطريق" إلى نهايتها ويصل الفلسطينيون والاسرائيليون إلى اتفاق نهائي قبل أفول سنة ٢٠٠٥، ولكن سنة ٢٠٠٥ انتهت قبل أن يبدأ تنفيذ "خريطة الطريق"!! وقبل ذلك كان من المفترض أن يصل الطرفان إلى حلّ نهائي خلال خمس سنوات من اتفاق أوسلو، ولكن سلسلة الإحباطات التالية لم تؤدّ إلاّ إلى تفجير انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

نجح الاسرائيليون منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ في تثبيت مقولة اسحق

رابين: "لا مواعيد مقدسة" التي أصبحت عنواناً للسياسة الاسرائيلية وأحد أساليبها في الضغط والابتزاز. فمنذ البداية فشل الطرفان في الاتفاق على تفصيلات تطبيق المرحلة الأولى (غزة – أريحا أولاً)، وانقضت مدة الانسحاب الاسرائيلي، قبل أن تبدأ القوات الاسرائيلية بالانسحاب. وأصبح ذلك ظاهرة متكررة في الوصول إلى اتفاق القاهرة (٤ أيار/ مايو ١٩٩٤)، واتفاق طابا أو أوسلو٢ (٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، واتفاق الخليل (١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧)، واتفاق واي ريفر بلانتيشن (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨)، ثم الوصول إلى اتفاق شرم الشيخ (٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩).

لم يكن الاسرائيليون في عجلة من أمرهم في أوضاع محلية وإقليمية ودولية تجري لصالحهم، وفي وجود شريك فلسطيني يستعجل الوصول إلى النتائج في الوقت الذي يفتقر فيه إلى أوراق الضغط، مما سمح للاسرائيليين بفرض شروطهم وخفض سقف التوقعات الفلسطينية. وفي الوقت نفسه قام الاسرائيليون بهجمة استيطانية شرسة ضاعفت أعدادهم في الضفة الغربية وتحركت حثيثاً لإعطاء القدس الشرقية وجهاً يهودياً. بينما كانوا يجنون مكاسب "السلام" والتطبيع وفتح العلاقات مع عدد من الدول العربية والإسلامية والعالمية.

وجاءت انتفاضة الأقصى (٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) لتعبّر عن فشل مسار أوسلو، وعن حالة الإحباط الهائلة التي وصل إليها الشارع الفلسطيني. إذ بعد سبع سنوات من التسوية لم تكن السلطة الفلسطينية تسيطر أمنياً وإدارياً إلا على ١٨٪ من أرض الضفة الغربية. لقد كانت أكبر مشاكل اتفاقية أوسلو أنها حملت بذور فشلها في ذاتها. إذ إنها لم تعالج القضايا الكبرى الأساسية منذ البداية، بينما انشغلت في الإجراءات والتفاصيل، وأدخلت الفلسطينيين في امتحان الحصول على شهادة حُسن السلوك من الاحتلال الاسرائيلي دون أن تُلزم هذا الاحتلال بالخروج من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، أو بقرارات الشرعية الدولية. وجعلت بذلك الخصم والعدوّ هو الحَكم. وأصبح الأمر معتمداً على " حُسن النوايا" الاسرائيلية في "الإحسان" إلى الطرف الفلسطيني:

أعادت "اسرائيل" احتلال مناطق السلطة الفلسطينية ودمّرت بنيتها التحتية، وحاصرت أبا عمار في مقرّه نحو سنتين ونصف إلى أن توفيّ في ظروف تثير علامات استفهام كبيرة (حول احتمال تسميمه بقصد القتل البطيء) في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. ولكن الكيان الصهيوني عانى بشدّة من الانتفاضة التي هزّت بنيته الأمنية والاقتصادية والتي فضحت الوجه القبيح لاحتلاله. لم يستطع شارون الذي فاز بانتخابات رئاسة الوزراء في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠١ أن يوفر الأمن للاسرائيليين ويسحق الانتفاضة في مائة يوم كما وعد، وظلّ يلازمه الفشل على مدى أربع سنوات. كان شارون يمثل العقلية الأكثر تطرّفاً في القيادة الاسرائيلية فهو مِن أكثر مَن

وَلَغ في دماء الفلسطينيين، ومن أكثر مَن شجّع الاستيطان ومصادرة الأراضي حتى سُمّي "أبو الاستيطان"، وكان قد صوّت ضدّ اتفاقات كامب ديفيد مع مصر وضدّ اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير، وتحفّظ على اتفاق السلام مع الأردن. حاول شارون أن يجرّ العجلة إلى الوراء وأن يفرض الواقع الذي يريد، وأعلن مراراً أن اتفاق أوسلو قد مات. وحتى سنة ٢٠٠٥ كان لا يزال مُصرّاً أن اتفاق أوسلو "كان أكبر خطأ قامت به حكومة اسرائيلية" حسبما ورد في مقابلة له مع مجلة التايم الأمريكية في أيار/ مايو ٢٠٠٥[٥٦].

عندما وصل شارون إلى السلطة كان مشروعه في جوهره مشروعاً أمنياً، وهو لم يعرض سوى حكم ذاتي للفلسطينيين على ٤٠–٤٥٪ من الضفة الغربية، كما رفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة، وحاول في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ أن يسوّق فكرة "دولة غزة أولاً". لم يكن شارون معنياً بتفاهمات تينيت ولا تقرير ميتشيل، ولا بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. كان يريد منها أن تتعرّى أمام شعبها لتؤدي دور الشرطي في خدمة الاحتلال. وكان في الوقت نفسه يقوم بتدمير بنيتها التحتية وقواها الأمنية.

عندما وقّع الطرف الفلسطيني اتفاق أوسلو، كان يرى أن ذلك هو المدخل للوصول إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اضطرت السلطة الفلسطينية في سبيل ذلك لاتخاذ إجراءات قمعية ضدّ فصائل المقاومة لمنعها من القيام بعمليات ضدّ الاسرائيليين، وكانت أشدّ هذه الحملات ضدّ حماس في ربيع ١٩٩٦. لم تكن السلطة الفلسطينية تملك أوراقاً كثيرة في صراع الإرادات وفي التعامل مع سياسة فرض الأمر الواقع التي يتبناها الاسرائيليون. ولم يكن الطرف الأمريكي الراعي للتسوية شريكاً نزيهاً أو محايداً. كما أن الحالة الفلسطينية كانت يتضارب داخلها برنامج التسوية مع برنامج المقاومة. ثم إن حالة الفساد والترهّل التي أصابت السلطة الفلسطينية أضعفت من إمكاناتها كما أضعفت من التفاف الجماهير وأصحاب الكفاءات حولها. وطوال عشر سنوات لم يقترب الطرف الاسرائيلي من الحدّ الأدنى لمطالب التيار الذي يتبنى عملية التسوية، وكان هناك شبه إجماع في التيارات الاسرائيلية السياسية الرئيسية التي تصنع القرار على عدم عودة اللاجئين إلى فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨، وعلى أنّ القدس بشطريها الشرقي والغربي عاصمة أبدية لـ"اسرائيل"، وعلى الإبقاء على الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة الغربية، فضلاً عن سعيها للحصول على ضمانات تنتقص من سيادة واستقلال الدولة الفلسطينية كالضمانات الأمنية وغيرها.

وقد أوصل فشل مفاوضات كامب ديفيد الماراثونية في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ عملية التسوية إلى طريق مسدود. وكانت انتفاضة الأقصى وتزايد شعبية تيارات المقاومة أحد أبرز مظاهر التعبير عن السّخط على مسار التسوية.

خريطة الطريق

كان من الواضح أن "اسرائيل" نجحت خلال سنة ٢٠٠٥ في تهميش مشروع خريطة الطريق، رغم ما تتضمّنه من انحياز شديد لها، وفي جرّ الأجواء المحلية والإقليمية والدولية نحو أجندتها المتعلقة بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، ولم يكن أمام السلطة بدٌّ من التعاون بهذا الاتجاه. وظلت خريطة الطريق تمثل مرجعية تتحدث عنها جميع الأطراف، ومادة للمساجلات السياسية وتسجيل المواقف، ووسيلة للضغط على الفلسطينيين.

في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ألقى جورج بوش خطاباً، حول رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، شكّل أساس فكرة مشروع خريطة الطريق، وقد تبنّت المشروع ما عُرف بالرباعية، وهي مكوّنة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا ومنظمة الأمم المتحدة، وتّم نشره رسمياً في ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٣. وتدعو خريطة الطريق إلى إنهاء الصراع العربي – الاسرائيلي، وإلى الوصول إلى تسوية نهائية وفق برنامج زمني ينتهي سنة ٢٠٠٥ على أساس إقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، مع الوضع بالاعتبار المبادرة السعودية التي تبنتها قمة الزعماء العرب في بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢. والمبادرة موزعة على ثلاث مراحل، ومبنية على أساس القيام بإجراءات بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

ومثل عشرات القرارات والمشاريع المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فإن خريطة الطريق لم تقدم تصوّراً نهائياً محدداً متعلقاً بالقضايا الجوهرية (القدس، اللاجئون، الاستيطان، الحدود، السيادة...) كما لم تقدم أية آلية حقيقية تُلزم الطرف المعني وبالذات الاحتلال الاسرائيلي بتنفيذ التزاماته. وبعبارة أخرى فإنها كانت تُعطي الاحتلال فرصة المراوغة والتهرّب وفرض الحقائق على الأرض. ومن جهة ثالثة فإن الخريطة انشغلت بكيفية ضمان أمن القوّة التي تقوم باحتلال الأرض واغتصابها بدل أن توفّر الأمن لضحايا الاحتلال.

أقرّت الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٣ مبدئياً خريطة الطريق مع وضع ١٤ تحفظاً عليها أفرغتها عملياً من محتواها!! و"أَسْرَلَتْها"، وزادتها انحيازاً للسياسة الاسرائيلية. وقد أبدى الأمريكان تفهمهم الكامل والجاد للتحفظات الاسرائيلية. وقد تضمنت التحفظات أن يقوم الفلسطينيون بإنهاء الانتفاضة بإعادة تشكيل أجهزتهم الأمنية التي ستقوم بجهود حقيقية لمنع "العنف"، وأنه في المرحلة الأولى وكشرط لبدء المرحلة الثانية فإن على الفلسطينيين الانتهاء من تفكيك المنظمات "الإرهابية" (حماس والجهاد والشعبية والديمقراطية وكتائب الأقصى وغيرها) وتدمير بنيتها التحتية، وجمع الأسلحة غير القانونية ومنع تهريبها ووقف أي دعوات تحريضية. كان هذا هو التحفظ الأول فقط، وهو تحفظ يكفي لتعطيل

خريطة الطريق لسنوات، كما أن الذين سيعطون "شهادة النجاح" في التنفيذ هم الاسرائيليون أنفسهم. أما التحفظات الأخرى فهي تشترط قيادة فلسطينية جديدة، وهي تلغي عملياً القيمة الزمنية لخريطة الطريق، وتخرج إمكانية حلّ القضايا النهائية حتى سنة ٢٠٠٥، كما تستبعد مرجعية المبادرة السعودية – العربية وقرار مجلس الأمن ١٣٩٧، فضلاً عن اشتراطها أن يعلن الفلسطينيون حق "اسرائيل" في الوجود كدولة يهودية، والتخلي عن حق العودة إلى الأرض المحتلة ١٩٤٨.

قامت السلطة الفلسطينية من جهتها بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس أولاً ثم تلاه أحمد قريع، وبعد وفاة ياسر عرفات، انتخب الفلسطينيون في الضفة والقطاع يوم ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ محمود عباس رئيساً للسلطة. وقامت السلطة بإجراء العديد من التعديلات الحكومية وخصوصاً في الجوانب المالية والاقتصادية لتأكيد الشفافية. وتمكنت السلطة من إقناع الفصائل الفلسطينية بإعلان التهدئة. وقامت السلطة بإجراء انتخابات بلدية على مراحل، كما قامت بعمل ترتيبات الانتخابات التشريعية (التي أُجّلت إلى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦).

لم تقنع إجراءات السلطة الطرف الاسرائيلي الذي اعتبر أن خريطة الطريق لا تزال في بداية مراحلها الأولى. وأصرّ على أن تقوم السلطة بتفكيك وتدمير البُنى التحتية لحماس وباقي حركات المقاومة قبل أن يقوم بأي إجراء إيجابي من جهته. واستمر في استخدام الحجة التي دأب على تكرارها بشكلٍ شبه يومي وهي غياب الشريك الفلسطيني، وأن أبا مازن لا يقوم بما يكفي لمحاربة "الإرهاب". وفي الوقت نفسه استمر الطرف الاسرائيلي طوال ٢٠٠٥، في التوسّع الاستيطاني وهدم المنازل والاغتيالات السياسية واحتجاز الأسرى والمعتقلين... مما يتعارض مع المرحلة الأولى من خريطة الطريق.

في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، التقى أبو مازن وشارون في شرم الشيخ حيث تّم الاتفاق على وقف إطلاق النار وتفعيل خريطة الطريق، والانسحاب الاسرائيلي من عدد من مدن الضفة الغربية، وتسليمها للأمن الفلسطيني (أريحا، بيت لحم، طولكرم، قلقيلية، رام الله)، وإطلاق سراح ٩٠٠ أسير. وتابع أبو مازن إصلاح الأجهزة الأمنية، حتى إن المنسق الأمريكي للأمن في الأراضي الفلسطينية وليم وارد عبرّ عن ارتياحه لِما أنجزته السلطة من تقدُّم في المجال الأمني[٥٧]. ورغم ذلك تابعت السلطات الاسرائيلية ضغوطها، وقد استفاد شارون منٍ زيارته لأمريكا في منتصف أيار/ مايو لتحصيل مزيد من الدعم الأمريكي لسياساته. وقام أبو مازن بزيارة الولايات المتحدة في ٢٦–٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٥ حيث وعده بوش بتقديم مساعدة مباشرة لتنمية قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي منه.

وفي يوم ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ التقى شارون بعباس في القدس، وبدا أن اللقاء كان عاصفاً بينهما، وخرج عباس محبطاً ومتوتراً من الاجتماع. ونوقشت الكثير من المسائل المتعلقة بخطة الفصل وخريطة الطريق والجدار العازل والأسرى والانسحابات الاسرائيلية من المدن، وتلكؤ وتراجع الاسرائيليين في تنفيذ التزاماتهم. ورغم اعتراف شارون بتحقيق تقدّم على الصعيد الأمني وبالمناخ الإيجابي الذي أوجدته التهدئة إلا أنه لم يعتبر ذلك كافياً. ونقلت المصادر الاسرائيلية عن عباس قوله لشارون "ينبغي أن نعمل سوياً. كلّ صاروخ يطلق باتجاهكم كأنه يطلق باتجاهي. وأنا أريد أن أفعل ولكن قدراتي محدودة". وقال إن وضعه "صعب وإن اسرائيل تطلب الكثير من السلطة في حين أن غالبية العمليات ضدّها تنطلق من مناطق تحت السيطرة الاسرائيلية"(٥٨).

وقد حاول الاسرائيليون مرات كثيرة توظيف الالتزامات الأمنية للسلطة في خريطة الطريق في منع مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية وتكرّرت مطالباتهم بذلك، كما أنهم أعلنوا أنهم لن يسهّلوا أية انتخابات تشارك فيها حماس، كما لن يتعاملوا مع أية حكومة تقودها أو تشارك فيها حماس، وقاموا بشنّ حملة دولية لدعم موقفهم، وظهرت أصداء تعاطف من عدد من المسئولين الأمريكان مع موقفهم. فقد اشترط شارون على حماس نزع أسلحتها مقابل المشاركة في الانتخابات، وهدّد بوقف تطبيق خريطة الطريق إن شاركت(٥٩)! أما شمعون بيريز نائب رئيس الوزراء فقال إن "اسرائيل" ستساعد محمود عباس لأنه إذا فازت حماس فإن ذلك سيكون "نهاية عملية السلام"(٦٠)، وأعلن نتنياهو وزير المالية أن تل أبيب وواشنطن لا تريدان وصول حماس للسلطة حتى لو تمّ ذلك عبر الانتخابات التشريعية(٦١). واعترف رئيس الشاباك "ديسكين" أن فوز حماس سيضع "اسرائيل" في وضع حرج، وأن حماس إذا أصبحت شريكاً في السلطة، وواصلت تنفيذ العمليات "فإن هذا سيجعل وضعنا صعباً ومعقداً" على حدّ قوله(٦٢).

لكن أبا مازن أصرّ على موقفه من مشاركة حماس واعتبار ذلك مسألة داخلية. ويبدو أن الاجتماع الثاني لمحمود عباس مع بوش في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ قد خدم في هذا الاتجاه. ويظهر أن التقديرات بأن إدماج حماس في العملية السياسية سوف يُضعف قدرتها على تعطيل مسار التسوية ويحولها على المدى البعيد إلى حزب سياسي، كانت هي الأرجح. كما أن معظم المؤشرات المتوفرة كانت تؤكد فوز فتح في الانتخابات وهو ما سيعطيها شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، ويحصر حماس في وضع الفصيل المعارض. وهذا ما حسم في النهاية اكتفاء "اسرائيل" بالتصريحات السياسية، دون اتخاذ مواقف حاسمة تعطل مسار الانتخابات، وإن كانت قامت بعدة حملات اعتقال وسط كوادر ومؤيدي حماس لإضعافها.

الفصل أحادي الجانب والانسحاب من غزة

لا يمكن إرجاع فكرة الفصل أحادي الجانب إلى شارون وإن كان بُدء بتنفيذها في عهده. فمنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والنقاشات لا تتوقف حول كيفية المحافظة على الوجه اليهودي للدولة الصهيونية، ومساحة الأرض التي يمكن أن تستوعب موجات الاستيطان، والمخاطر الديموغرافية الفلسطينية، وما يمكن أن يتنازل عنه الطرف الاسرائيلي في حال الوصول إلى تسوية نهائية. غير أن هذا الموضوع لم تزدد سخونته إلا بعد الأثمان الباهظة التي أخذ يدفعها الاحتلال نتيجة عمليات المقاومة، والتي أصبح الكثير منها ينفذ في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، فضلاً عن الشعور الاسرائيلي المتزايد باقتراب استحقاقات التسوية.

وقد برزت نظرية الفصل سنة ١٩٩٥ إثر عملية بيت ليد الاستشهادية في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، حيث أمر رئيس الوزراء رابين بتشكيل فريق أمني يدرس خطة للفصل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وقد قام بهذه المهمة وزير الشرطة موشي شاحال. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ (إثر اندلاع انتفاضة الأقصى) قدّم شاؤول أريئيلي وموني كريستل خطة للفصل بعد أن حاورا معظم الجهات المسئولة. وقد تلقفها رئيس الوزراء آنذاك باراك لتكون بديلاً محتملاً في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين. ولم يكن شارون ميّالاً للفكرة خصوصاً وأنها ستؤدي في النهاية إلى إجباره عملياً على التنازل عن جزء مما يسمّيه "أرض اسرائيل"، فضلاً عن أن الخطة نفسها خرجت من أوساط حزب العمل. ولكن تصاعد قوة الانتفاضة أجبره على أخذ الأمر بجدّية، خصوصاً بعد أن قام وزير الدفاع بنيامين بن أليعازر ووزير الأمن عوزي لنداو بإعداد خطة جديدة للفصل عُرضت على شارون يوم ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، ثم أخذت الفكرة تحتل مكان الصدارة في الجدل الاسرائيلي منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١[٦٣].

وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أعلن شارون في مؤتمر هرتسليا عن تبنّيه فكرة الفصل من جانب واحد. وفي أوائل شباط/ فبراير ٢٠٠٤ قدّم شارون خطته للفصل، وهي تقضي بأن تحتفظ "اسرائيل" بستة تجمعات استيطانية في الضفة إضافة إلى مستوطناتها في القدس الشرقية. وقد لاقت الخطة دعماً أمريكياً رسمياً تّم الإعلان عنه خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده بوش وشارون في واشنطن في ١٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤. وبخلاف الموقف الرسمي الأمريكي المعتاد المتعلق بالاستيطان، وبخلاف القانون الدولي، استبق بوش نتائج المفاوضات النهائية فأعلن التزام الولايات المتحدة بأمن "اسرائيل" وكونها دولة يهودية وأنّ بإمكان "اسرائيل" الاحتفاظ بالسيطرة على مستوطنات الضفة الغربية في محادثات الوضع النهائي، وأنه "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض بما في ذلك الكتل الاستيطانية الرئيسية، فإنه من غير الواقعي أن نتوقع بأن تنتهي مفاوضات الوضع النهائي إلى عودة كاملة حتى خط الهدنة للعام ١٩٤٩".

خطة الفصل نصّت على الانسحاب من قطاع غزة وأربعة مستوطنات منعزلة في الضفة الغربية والتي أجازتها الحكومة الاسرائيلية في ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وقد نصّت في الوقت نفسه (من الناحية العملية) على تحويل غزة إلى سجن كبير، إذ ذكرت أن "اسرائيل" ستحرس وتراقب الحدود الخارجية للقطاع، وتحتفظ بسيطرة حصرية على مجاله الجوّي، وتستمر بنشاطات أمنية على شواطئه[٦٤]. وهذا يُبقي القطاع وفق القانون الدولي منطقة تحت الاحتلال الاسرائيلي.

كانت الحجة التي جرى تسويقها لخطة الفصل أنه لا يوجد شريك فلسطيني بالإمكان التفاوض معه. أما المعنى الحقيقي الذي كانت تحمله هذه الحجة فهي أن "اسرائيل" تريد أن تفرض تصورها الخاص للتسوية، وأنه طالما لا يوجد فلسطيني يقبل به وتفرض إملاءاتها عليه، فإنه لا يوجد شريك يُتفاوض معه. وحتى لو وُجد هذا الشريك فإن العبرة هي بما سينفذه على الأرض وفق المعايير الاسرائيلية، لأنه حسبما يرى شارون فإن "الاتفاقيات التي يوقعها الزعماء العرب لا تستحق ثمن الورق الذي تكتب عليه"[٦٥]!!

حاولت السلطة الفلسطينية جعل الانسحاب الاسرائيلي جزءاً من العملية التفاوضية، ولكن الطرف الاسرائيلي رفض ذلك، واكتفى بمطالبتها ببذل جهدها لفرض الهدوء ومنع إظهار الانسحاب وكأنه خروج تحت نار المقاومة. وقد عبّر الوزير صائب عريقات بدقة عن حالة السلطة فقال: "نحن لا نعرف ما الذي سيحدث بعد تنفيذ خطة الفصل... لا أحد يجيب على أسئلتنا، لكن يطلبون منا تنسيق الانفصال دون أن نعرف في أي مسار يسير، نحن تعِبون من الاتفاقات المرحلية، ...، خلال سنوات الانتفاضة تّم تدمير كلّ شيء... أنتم [الاسرائيليون] تكبّلون أيدينا وتلقون بنا إلى البحر، وإذا لم نعرف كيف نسبح فلا نعتبر شريكاً بالنسبة لكم. وإذا أجدنا السباحة، فنحن لسنا شريكاً جيداً. حان الوقت كي تقولوا ماذا تريدون منا"[٦٦]؟

السلطة الفلسطينية التي افتقرت إلى القدرة على الضغط على الجانب الاسرائيلي، لم تسعفها عمليات التغيير التي قادتها، كما لم تسعفها زيارة أبو مازن في أيار/ مايو ٢٠٠٥ إلى واشنطن فقد رجع بحصيلة مخيّبة للآمال، وصرّح بأن الأمريكيين ارتاحوا لمبادرة شارون للانسحاب أحادي الجانب من القطاع "وانبهروا بها" وأن الأمريكان وافقوا على بقاء التجمعات الاستيطانية الكبرى وعدم عودة اللاجئين[٦٧].

كان لانتفاضة الأقصى دوراً رئيساً في دفع الاسرائيليين إلى الانسحاب من قطاع غزة بعد أن تحوّل إلى عبءٍ أمني واقتصادي كبير[٦٨]. فوفق إحصائية نشرتها جريدة هآرتس فإن مجموع القتلى الاسرائيليين في قطاع غزة منذ احتلاله كان ٢٣٠ بينهم ١٠٦ فقط قتلوا على مدى ٣٣ عاماً منذ احتلال غزة سنة ١٩٦٧ وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بينما قُتل ١٢٤ اسرائيلياً في السنوات الخمس التالية التي شهدت انتفاضة الأقصى[٦٩]. كانت حماية نحو ثمانية آلاف

مستوطن عملية مكلفة ومرهقة وتستدعي نشر آلاف الجنود لحماية البؤر الاستيطانية في بحر من مليون و٤٠٠ ألف فلسطيني.

بيد أن الحكومة الاسرائيلية سعت إلى توظيف انسحابها في تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والمادية. فهي ستتخلص من العبء السكاني الهائل الذي يمثله قطاع غزة والذي لا يمكن ضمُّه في أي مشروع يستهدف الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. ففضلاً عن تخفيف الأعباء المالية والأمنية، وإعادة انتشار الجيش الاسرائيلي بما يكفل إنهاء الاحتكاك الفعلي بسكان القطاع وتخفيض احتمال تعرّضه للهجمات، فإنها سعت إلى إفقاد المقاومة في القطاع مبرّر عملياتها العسكرية، في نظر المجتمع الدولي على الأقل، وإيجاد الغطاء والتفهّم لأية عمليات عسكرية واغتيالات واحتياجات تقوم بها ردّاً على المقاومة الفلسطينية. كما سعت الحكومة الاسرائيلية إلى الالتفاف على مشروع خريطة الطريق، والاستفراد بالضفة الغربية لتنفيذ مخططات تهويد القدس وجدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي وإبقاء التجمعات الاستيطانية في أية تسوية سياسية قادمة. ومن جهة أخرى حاولت أن تحسّن صورتها وأن تقدم نفسها إلى المجتمع الدولي كطرفٍ محبٍّ للسلام ويقدم تنازلات "مؤلمة" في سبيله. فضلاً عن نجاحها في إعادة الدفء إلى علاقاتها مع مصر والأردن وبعض الدول العربية، وتحقيق بعض الاختراقات في العالم الإسلامي وخصوصاً مع باكستان.

أعلنت "اسرائيل" بدء تنفيذ الانسحاب في تموز/ يوليو ٢٠٠٥، لكنها ما لبثت أن أجّلته إلى منتصف آب/ أغسطس. وقد بدأ تنفيذ الانسحاب في ظلّ حملة إعلامية تستهدف إظهار ضخامة "التنازل" الاسرائيلي، وجوانب "الآلام والمعاناة" التي تسببت بها للمستوطنين اليهود، بحيث يصعب في عين المشاهد تخيّل إمكانية حدوث انسحابات اسرائيلية أخرى. في الوقت الذي ظهرت تسريبات تبيّن أن الحكومة الاسرائيلية تموّل بنفسها حملات المستوطنين الإعلامية والاحتجاجية[٧٠]، كما تّم تعويض كلّ عائلة بما معدّله ٢٥٠ ألف دولار، وهو مبلغ يمكن أن يرتفع إلى ٤٠٠ ألف دولار أمريكي[٧١]. وفي ١١ أيلول/ سبتمبر أتّم الاحتلال إخلاء المستوطنات وأعلن إنهاء احتلال قطاع غزة من جانب واحد. كان إخلاءً بمستوى "خمس نجوم"، ولا يمكن مقارنته بهدم البيوت على رؤوس الفلسطينيين ورميهم في العراء، فضلاً عن مقارنته بتشريد ومصادرة ممتلكات نحو ٥٧٪ من شعب فلسطين في كارثة ١٩٤٨ (٨٠٠ ألف من أصل مليون و٤٠٠ ألف فلسطيني).

ظلّت "اسرائيل" تتحكم في حدود قطاع غزة مع مصر إلى أن تّم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بعد وساطة أمريكية قادتها وزيرة الخارجية رايس، وقد شمل الاتفاق وجود إشراف أوروبي على المعبر، وتثبيت كاميرات مراقبة تبثّ إلى الطرف الاسرائيلي بشكلٍ مباشر كل ما يجري، مع حقّ "اسرائيل" في تقديم اعتراضاتها على

دخول وخروج من تشتبه به، حيث يبتّ الأوروبيون في أمره خلال ستّ ساعات من احتجازه. وفي يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر احتفلت السلطة الفلسطينية بافتتاح المعبر وبدء تنفيذ الاتفاق. ولم تكتمل الفرحة الفلسطينية، إذ أعلنت "اسرائيل" جانباً من شمال قطاع غزة منطقة أمنية منعت دخول الفلسطينيين إليها، بحجة منع إطلاق صواريخ المقاومة ضد التجمعات الاسرائيلية.

خاتمة

لم تُظهر سنة ٢٠٠٥ أية استعدادات اسرائيلية رسمية للدخول في تسوية سلمية مع الفلسطينيين والعرب، وفق المبادرات العربية ولا وفق قرارات الشرعية الدولية. وفضّلت "اسرائيل" استخدام نغمة "غياب الشريك الفلسطيني" حتى تتمكن من فرض تصوراتها وشروطها، وتنشئ حقائق جديدة على الأرض. ولم تأبه بمساعي رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب، ولا بالتهدئة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية، ونفذت انسحابها أحادي الجانب من قطاع غزة دون أن تفاوض السلطة الفلسطينية أو تنسق معها. وهو ما يؤكد أن العقلية الاسرائيلية الحاكمة لم تصل بعد إلى مستوى استيعاب أو قبول دولة فلسطينية حقيقية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفق الحد الأدنى الذي رضيت به السلطة الفلسطينية، ودعمته القرارات الدولية. أي أن المشكلة هي في "اسرائيل" نفسها، قبل أن تكون في أي طرف آخر. وأن "اسرائيل" منذ البداية هي "شريك غائب" لأنها أصلاً لا تبحث عن شراكة حقيقية، بقدر ما تبحث عن طرفٍ مهزوم يوقّع معها شروط الاستسلام.

وقد عبرّت التغيرات الحزبية الاسرائيلية، وإنشاء حزب كاديما، وتبنّي أغلبية كبيرة للفصل أحادي الجانب، والانسحاب من قطاع غزة عن أزمة المشروع الصهيوني، وفشل استراتيجية الإخضاع التي يمارسها في مواجهة الشعب الفلسطيني وانتفاضته وتطلعاته، ومحاولة التعامل معها بأقل قدر من الخسائر. وهي أزمة مرشّحة للتصاعد إذا ما استمر الطرف الفلسطيني في الإصرار على حقوقه المشروعة، مع تفعيل الأدوار العربية والإسلامية والإنسانية. غير أن تصاعد الأزمة الصهيونية سيظل بطيئاً ومتعرجاً في المدى القريب، طالما استمر الضعف العربي والإسلامي، وطالما استمرت أجواء الدعم الغربي والأمريكي للكيان الإسرائيلي.

هوامش

(١) حول الإحصاءات الرسمية الاسرائيلية للسكان ٢٠٠٥، انظر: مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il\yarhon\b1_e.htm

(٢) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/yarhon/b1_e.htm

(٣) حول أعداد المهاجرين اليهود، انظر موقع وزارة الاستيعاب الاسرائيلية: http://www.moia.gov.il\english\netunim\sikum.asp

(٤) بلغت أعداد الفلسطينيين في الضفة والقطاع (بما فيها شرقي القدس) نحو ثلاثة ملايين و٧٦٢ ألفاً، والتقدير المُشار إليه أعلاه بعد حذف التكرار في أعداد الفلسطينيين شرقي القدس. انظر موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.org/portals/pcbs/populati/dem1.asp

(٥) وزارة الهجرة الاسرائيلية: http://www.moia.gov.il/english/netunim/sikum.asp

(٦) الكتاب السنوي لـCIA أعطى أرقاماً مختلفة: ١٢٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٤ و١٣٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٥. انظر: The World Fact Book http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/print/is.html

(٧) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/indicators/ind_tab1e.shtml

(٨) See: World Fact Book, Last updated 10 Jan. 2006: http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html#econ

(٩) Press Release,8 Jan. 2006, http://www.mof.gov.il/beinle/press222.htm

(١٠) See: World Fact Book, Last updated 10 Jan. 2006: http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html#econ

(١١) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(١٢) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(١٣) موقع عرب ٤٨، ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٥: http://www.arabs48.com/display.x?cid=16&sid=66&id=30295

(١٤) انظر: مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(١٥) جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥:

(١٦) JSCC–Jafee Centre for Strategic Studies, Vol.8, No.3, Nov. 2005, in: http://www.tau.ac.il/JCSS/sa/V8N3P4Tov.html

(١٧) JCSS, 11 Sept. 2005: http://www.tau.ac.il/jcss/balance/Israel.pdf

(١٨) Ibid

(١٩) Ibid

(٢٠) جريدة **الأيام**، فلسطين، ٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٢١) انظر: فضل النقيب، "الاقتصاد"، في دليل إسرائيل العام، ص ١٩٧ و٢٠٥-٢٠٦، ومحمد زهير دياب،

"المؤسسة العسكرية"، في **دليل إسرائيل العام ٢٠٠٤** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٦. وانظر: **الحياة**، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، حيث ذكرت أنه وفق تقرير قُدّم إلى الكونغرس الأمريكي فإن مبيعات السلاح الإسرائيلي أصبحت في المرتبة الرابعة عالمياً بعد الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا.

(٢٢) جريدة **الاتحاد**، الإمارات، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٣) **القدس العربي**، ٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، نقلاً عن جريدة **يديعوت أحرونوت**، "اسرائيل"، ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(٢٤) **الحياة**، ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٢٥) **الشرق الأوسط**، ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٢٦) أعطى استطلاع للرأي نُشر في ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ داخل الليكود تفوّق نتنياهو على شارون بنسبة ٥٣٪ إلى ٣٨٪. وأظهر استطلاع آخر نُشر بعد عشرة أيام أن شارون يتقدم بنسبة ٣٦٪ مقابل ٢٨٪ لنتنياهو. انظر: عرب ٤٨، ١٢ و١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٧) موقع عرب ٤٨، ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٨) **الحياة**، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٩) جريدة **البيان**، الإمارات، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٣٠) عرب ٤٨، ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣١) عرب ٤٨، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣٢) **السفير**، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣٣) استطلاع معهد غيوكراتوغرافيا، نشره موقع عرب ٤٨، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٤) عرب ٤٨، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، ونشرته جريدة **معاريف**، "اسرائيل"، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٥) الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٦) موقع عرب ٤٨، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٧) وكالة الأنباء الفلسطينية: وفا، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ عن **معاريف**، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٥.

(٣٨) **القدس العربي**، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٦:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/22006-1-.html

(٤٠) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، والمركز الصحفي الدولي، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٦:
http://www.ipc.gov.ps/ipc_new/arabic/studies/details.asp?name=12744

(٤١) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: www.pnic.gov.ps/arabic/alquds/arabic/irid/irid-48.html

(٤٢) http://www.pmo.gov.il/pmoeng

(٤٣) انظر: http://www.terrorism-information.com/act=articles&id=211&sid=19&ssid=0

(٤٤) جريدة **هآرتس**، "اسرائيل"، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. تقرير الشاباك الذي نشرته **معاريف** ونشرت ترجمته **السفير** في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، يشير إلى مقتل ١٥١٣ اسرائيلياً وجرح ٣٣٨٠ آخرين.

(٤٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_092005-.html

(٤٦) تقرير وزارة الخارجية الاسرائيلية، ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦:

http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Terrorism+and+Islamic+Fundamentalism-/2005+Terrorism+Review.htm

(٤٧) Ibid

(٤٨) أُعدّ الجدول بالاستفادة من قائمة الأسماء الموجودة في: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/shohada_aqsa/shohada_aqsa_killing.asp

(٤٩) تقرير وزارة شئون الأسرى والمحررين لعام ٢٠٠٥:

www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/2005.html

وحسب بتسليم نقلاً عن مصادر الأمن والجيش الاسرائيلي فإن المعتقلين كانوا: ٧٨٣٨ في مطلع سنة ٢٠٠٥، ووصل العدد إلى ٨٢٣٨ معتقلاً في مطلع سنة ٢٠٠٦. انظر:

www.btselem.org/arabic/statistics/detainees

(٥٠) http//:www.arij.org/whatsnew/index.htm

(٥١) انظر مثلاً: تقرير حركة "السلام الآن" الذي نشرته هآرتس في ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٦:

http://www.haaretz.com/hasen/spages/679476.html

(٥٢) Chris McGreal, "Israel Redraws the roadmap", *The Guardian*, 18 Oct. 2005.

(٥٣) كتبت العشرات من التقارير والدراسات حول الجدار العازل والمعلومات الواردة في النص مأخوذة من مصادر عديدة، ومما تجدر الإشارة إليه: بيتر لاغركويست: تسبيح السماء الأخيرة: التنقيب عن فلسطين بعد "جدار الفصل" الإسرائيلي، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥٨، ربيع ٢٠٠٤، ص ٢٨-٥٨. وانظر:

http://www.btselem.org/arabic/Separation_Barrier/Jerusalem.asp, and B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, Under the Guise of Security Routing the Separation Barrier to Enable the Expansion of Israeli Settlements in the West Bank,December 2005, in http://www.btselem.org/arabic/Publications/Index.asp?TF=15

(٥٤) حول معاناة القدس من الجدار، انظر مثلاً: عمر الكرمي، "جدران الفصل في القدس العربية: منفى ثالث للشعب الفلسطيني،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٦٢، ربيع ٢٠٠٥، ص ١٣٧-١٤٦.

(٥٥) Status report, 8 Dec. 2005, in: http://www.securityfence.mod.gov.il/Pages/ENG/news.htm#news42

(٥٦) جريدة **القدس**، فلسطين، ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٥٧) جريدة **المستقبل**، بيروت، ١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٥٨) **الأيام**، فلسطين، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥. ومقال حلمي موسى، **السفير**، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٥٩) **الخليج**، و**القدس العربي**، ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٦٠) **الحياة الجديدة**، ١٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٦١) **الخليج**، ١٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٦٢) المركز الفلسطيني للإعلام، ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/may055_18//details3.htm#13.

(٦٣) انظر حول جذور خطة الفصل مثلاً: مقال: "شعار الفصل وإنشاء الجدران العالية يسيطر على عقول الجميع في إسرائيل،" **الشرق الأوسط**، ٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠١، ومجلة **رؤية**، العدد ١٢، مقال هاني حبيب،

"خطة الفصل جدار من الأوهام الشائكة": http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/12/page6.html

(٦٤) http://disengagement.pngo.ps/BG.php

(٦٥) **القدس العربي**، ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥، نقلاً عن وكالة الأنباء الفرنسية.

(٦٦) **يديعوت أحرونوت**، ١٣ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، و**القدس العربي**، [١٣] نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٦٧) تقرير شاكر الجوهري، جريدة **الشرق**، قطر، ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٦٨) اعترف شارون بذلك في مقابلته لـ **يديعوت أحرونوت**، ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥. انظر عرب ٤٨، ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٦٩) *Haaretz*, 23 Aug. 2005, in: www.haaretz.com/hasen/spages/615867.html

(٧٠) مقابلة آلوني لجريدة **كلّ العرب**، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥. وانظر **الخليج**، ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وانظر تقرير "مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل" حول الخداع والتضليل الذي مارسه الإعلام الإسرائيلي في تغطية الانسحاب، والذي نشرت ملخّصه **السفير**، ٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٧١) *The Guardian*, 17 Aug. 2005, and Martin Asser, Gaza settlere got golden farewell, BBC, 15 Aug. 2005, in: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4151742.stm

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

على الرغم من تراجع الاهتمام الرسمي العربي بالقضية الفلسطينية، في السنوات الأخيرة، إلا أن فلسطين تبقى القضية المركزية في الوطن العربي. ليس لأسباب عاطفية، بحكم تعرض الشعب العربي الفلسطيني للعدوان الاستعماري – الصهيوني منذ مايزيد على مائة عام، بل لأن هذا العدوان موجّه في الأساس ضد الأمتين العربية والإسلامية. ولهذا، فإن الصراع العربي – الاسرائيلي لن ينتهي بتوقيع اتفاقية تسوية بين دولة عربية والكيان الصهيوني، بل سيستمر ما دام هذا الكيان موجوداً في فلسطين يمارس شتى الأعمال الإرهابية والعنصرية ضد العرب والمسلمين، ويهدد الاستقرار والأمن في المنطقة.

وفي البداية لا بد من التذكير بأهمية البحث في الدائرة العربية كوحدة واحدة، على أساس أن النظام الإقليمي العربي ما زال قائماً، بالرغم من الأزمة التي يعاني منها، لأن استمرار اجتماعات جامعة الدول العربية، بما فيها على مستوى القمة العربية، دليل على ذلك. والنظام الإقليمي العربي الذي هو "مجموعة من الوحدات المتقاربة جغرافياً بينها علاقة توافق اعتماد متبادل أكثر قوة وكثافة من العلاقة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام، مما يجعل الوحدات المكونة للنظام تدخل في تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينها وبين غيرها من الوحدات"[1]، وينطبق هذا التعريف على النظام الإقليمي العربي، لوجود تقارب جغرافي بين الأطراف العربية المشتركة في النظام الإقليمي، وحدوث تفاعل عبر التاريخ بين وحداته. مما يدل على وجود خصوصية في النظام الإقليمي العربي، تتعدى ما هو موجود في الأنظمة الإقليمية الأخرى.

ولقد أسهمت القضية الفلسطينية في زيادة الإدراك والوعي القومي عند الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وجعلتهم يؤمنون بأن معظم المشاكل التي يعانون منها هي بسبب وجود الكيان الصهيوني الدخيل في قلب الوطن العربي. وإذا كانت القوى الاستعمارية قد أوجدت "اسرائيل" في وسط الوطن العربي من أجل تجزئته، لاستمرار هيمنتها في المنطقة، فإن القوة الإمبريالية تصر على التآمر على الأمتين العربية والإسلامية، لأن في ذلك ضمانة لبقاء "اسرائيل" نفسها، وحماية لمصالحها. وبسبب أهمية القضية الفلسطينية، فقد كانت القاسم المشترك لجميع المؤتمرات العربية وخاصة مؤتمرات القمم العربية، التي أنشأت ودعمت قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

ونظراً للعلاقة المباشرة بين القضية الفلسطينية والدول العربية، فإن هذا الفصل يبحث في "القضية الفلسطينية والعالم العربي" من خلال التركيز على الأبعاد التالية:

- موقف القمة العربية الذي انعقد في الجزائر ومشروع الملك عبد الله.
- مواقف دول الطوق الرئيسية من القضية الفلسطينية.
- مواقف الدول العربية من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة.
- التطورات في مجال التطبيع بين الدول العربية و"اسرائيل".
- الموقف العربي والشعبي وتوجهاته.

موقف القمة العربية في الجزائر ومشروع الملك عبد الله

انعقد مؤتمر القمة العربي الخامس والعشرين في الجزائر، في الفترة ما بين ٢٢-٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥، في ظروف دعوة الأردن، إلى طرح مشروع من أجل تعديل مبادرة السلام العربية. إلا أن الملوك والرؤساء العرب أعلنوا التزامهم بمبادرة السلام العربية التي كان مؤتمر قمة بيروت قد وافق عليها عام ٢٠٠٢، والتي عرفت باسم بمبادرة الأمير عبد الله (الملك عبد الله فيما بعد) أو المبادرة السعودية. وكانت تلك المبادرة قد دعت إلى تحقيق سلام عادل وشامل كخيارٍ استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً اسرائيلياً بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨) اللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين، وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع "اسرائيل".

وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف، فقد نصّ المشروع العربي على:

١. يطلب من "اسرائيل" إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢. كما يطالبها بالقيام بما يلي:

أ. الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب. التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ت. قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من حزيران/ يونيو في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ. اعتبار النزاع العربي – الاسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين "اسرائيل" مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب. إنشاء علاقات طبيعية مع "اسرائيل" في إطار هذا السلام الشامل.

٤. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥. يدعو المجلس حكومة "اسرائيل" والاسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه، حمايةً لفرص السلام وحقناً للدماء، بما يمكّن الدول العربية و"اسرائيل" من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

٦. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٧. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

ورفضت المبادرة العربية ما جاء في الخطابين المتبادلين بين رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون والرئيس الأمريكي الابن جورج بوش، بما في ذلك تلك التي تستبق نتائج المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي. كما أعلنوا التزام الدول العربية بمواصلة دعم "السلطة الوطنية الفلسطينية حتى تتمكن من الصمود وتحمل أعباء واستحقاقات المرحلة المقبلة". وفيما يتعلق بالانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، أكدت القمة العربية على ضرورة أن يكون الانسحاب من القطاع "في إطار خطة خارطة الطريق وبداية لتنفيذها كاملة، والتأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية وتكاملها الإقليمي بما في ذلك القدس الشرقية"[٢].

ومع أنه كان على جدول أعمال القمة العربية في الجزائر عدة مسائل أخرى كإصلاحات الجامعة العربية والوضع العراقي، والعلاقات السورية – اللبنانية، إلا أن القضية الفلسطينية والمبادرة العربية والاقتراح الأردني لتفعيل تلك المبادرة كانت أهم ما ناقشته القمة العربية. وكان الأردن قد تقدّم بطرح يربط بين التطبيع العربي مع "اسرائيل" والانسحاب الأحادي الجانب من قطاع

غزة والذي تم إنجازه لاحقاً في شهر أيلول/ سبتمبر من عام ٢٠٠٥. ودافع الوفد الأردني عن موقف بلاده من دعوة الدول العربية إلى التطبيع مع "اسرائيل"، ووجّه وزير الخارجية الأردني الدكتور هاني الملقي انتقاداً إلى المعترضين على مشروع القرار حيث قال: "من يريد أن يضع أشياء غير صحيحة في المشروع الأردني، فإنه لم يقرأ المشروع وعليه أن يذهب إلى المدرسة ليتعلّم مرّة أخرى كيف يقرأ". وأوضح الوزير الأردني، بأن المشروع لا يمس موضوع اللاجئين والقدس، بل الهدف منه تلميع المبادرة العربية وتفعيلها، ولا يهدف لتغيير أي نقطة من نقاط قمة بيروت حول المبادرة العربية[٣]. ومن أجل توضيح الموقف الأردني، وجّه الملك عبد الله الثاني (الذي لم يحضر قمة الجزائر) كلمة للقمة العربية تضمنت التأكيد على خارطة الطريق باعتبارها مشروعاً للسلام، كما أكّد الملك على تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية في مختلف المجالات، والتركيز على شمولية التسوية على أساس الشرعية الدولية، والمبادرة العربية[٤].

ونصّ مشروع القرار الأردني بشأن مبادرة السلام العربية على أن "مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، إذ يستذكر مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢. وإذ يُعيد التأكيد على الالتزام العربي بالمبادرة وبالمبادئ التي قامت عليها. ويؤكد مجدداً أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكده اسرائيل في هذا الصدد. وإذ يؤكد مجدداً اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لن يحقق السلام أو الأمن لأي طرف من الأطراف. وبعد أن استعرض مختلف الجهود الدولية لإحياء عملية السلام، يقرر: التأكيد على الالتزام العربي في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي طبقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية، والإعلان عن استعداد الدول العربية لإنهاء الصراع العربي الاسرائيلي وإقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية واسرائيل وذلك في حال تحقيق السلام العادل والشامل والدائم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مدريد للسلام".

ويَظهر في التعديل الأردني المقترح أنه سيؤدي إلى شطب الإشارة إلى القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، الوارد في المبادرة العربية، وتطبيع العلاقات العربية مع "اسرائيل"، وهذا هو السبب في رفض الدول العربية للاقتراح الأردني.

ورفض الفلسطينيون، على لسان رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي، الاقتراح الأردني وتعديل المبادرة العربية. وجاء هذا الموقف منسجماً مع الموقفين السوري واللبناني، الرافض طرح أي مشروع لا يتناول موضوع اللاجئين والقدس. وصرح القدومي "نريد من الأمة العربية بدلاً من أن تمارس الضغط علينا كفلسطينيين وتدعونا إلى المزيد من المرونة أن لا

تطبّع علاقاتها مع اسرائيل"(٥).

بينما ظهر الموقف المصري على لسان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، بالموقف الوسطي بين الموقفين الأردني والفلسطيني والسوري، إذ قال "إن الورقة الأردنية هي تأكيد للمبادرة العربية للسلام التي تضع الشروط للسلام مع اسرائيل"(٦). واعتبرت مصر أن المعني المباشر بالمقترَح الأردني هو وزير الخارجية الفلسطيني. إلا أن مصر أعلنت تمسكها بالمبادرة العربية في بيروت حيث اعتبرت أن جوهر المبادرة يقوم على الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة مقابل التطبيع دون التفاتٍ لكيفية الصياغة.

وأما سوريا، فقد رفضت الاقتراح الأردني وأكدت على ثوابتها الرافضة لأي مشروع لا يتناول انسحاباً من الجولان السوري وحل قضية اللاجئين، ورأت في المبادرة العربية سقفاً لا يمكن التنازل عنه وفقا لقرارات الشرعية الدولية واستحقاقات مدريد. ويتجسد هذا التصور بأقوال نائب وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، على "أنه لا توجد مبادرة عربية سوى مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢"(٧).

وعبرً عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، عن موقف الجامعة العربية بقوله أنه لا سلام بدون ثمن وأنه لا سبب لتعجّل علاقات طبيعية مع "اسرائيل"، وقد حذَّر من أن "اسرائيل" تسعى لتنازلات عربية من دون أن تقوم بالمثل، وتستمر بالتوسع وبناء المستوطنات. ودعا الدول العربية إلى عدم إقامة علاقات مع "اسرائيل" ما لم تنسحب بشكل كامل وفق قراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨) وذلك حتى يكون السلام متوازناً، إلاّ أن هذا الموقف جُوبِهَ بانتقادات شديدة من جانب "اسرائيل"(٨).

وأكد المسئولون الجزائريون على رفضهم أن تكون الجزائر، بلد المليون شهيد محطة لتطبيع العلاقات العربية مع "اسرائيل". وأما السعودية، التي مثلها في قمة الجزائر ولي العهد الأمير عبد الله (في ذلك الوقت)، صاحب المبادرة العربية، والتي كان قد قدمها لقمة بيروت، فقد أصرت على عدم تعديل المبادرة. وأجرت اتصالات مع مختلف الدول العربية، لإنجاح القمة العربية وتجنب "المواضيع الخلافية ومن بينها تعديل المبادرة العربية". ولهذا فقد أعاد الملوك والرؤساء العرب التأكيد على المبادرة العربية التي كان قد تم الاتفاق عليها في مؤتمر قمة بيروت، ورفضوا الاقتراح الأردني بتعديل تلك المبادرة.

مواقف دول الطوق الرئيسية من القضية الفلسطينية

موقف مصر:

لا توجد دولة عربية تستطيع أن تؤثر على القيادة الفلسطينية والتنظيمات الفلسطينية مثل مصر، ومع أن دور مصر قد تراجع إلى حدٍ كبير بعد توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩، بعكس ما كانت عليه في فترة الرئيس جمال عبد الناصر، إلا أن مصر استعادت دورها وزاد اهتمامها بالقضية الفلسطينية. ولهذا فسوف نتناول الموقف المصري من القضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٥ من خلال أربعة أبعاد: لعب دور الوسيط بين التنظيمات الفلسطينية في القاهرة من أجل الاتفاق فيما بينها على إعلان هدنة مؤقتة مع "اسرائيل". ودور الوسيط بين السلطة الفلسطينية و"اسرائيل" للتخفيف من حدة الخلافات بينهما. والتفاوض مع "اسرائيل" من أجل تنفيذ خطة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، فيما يتعلق بممر رفح، والعلاقات الثنائية بينها وبين "اسرائيل".

ومن المعروف أن مصر لعبت دوراً مهماً في الحوار الفلسطيني – الفلسطيني الذي أدى إلى توصل التنظيمات الفلسطينية لهدنة مؤقتة مع "اسرائيل" حتى نهاية عام ٢٠٠٥، إذ كانت القاهرة مقر حوارات مكثفة عقدتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع جميع فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس. وكانت مصر قد بدأت عن طريق رئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان، سلسلة من الاتصالات مع التنظيمات الفلسطينية من أجل إقناعها بوقف العمليات الاستشهادية ضد الاحتلال الاسرائيلي، وإعطاء الفرصة للسلطة الفلسطينية بالتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية بأجواء بعيدة عن العنف. ونجحت مصر في الحصول على موافقة ١٢ تنظيماً فلسطينياً بالاجتماع في القاهرة في ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥، بحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس وزرائه أحمد قريع، والأمناء العامين لتلك التنظيمات، ووزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط وعمر سليمان. وبحث المجتمعون باقتراح مصري لوقف إطلاق النار في الأراضي الفلسطينية، والتزام الفصائل الفلسطينية بهدنة حتى نهاية سنة ٢٠٠٥ مع "اسرائيل". ويبدو أن مصر أرادت أن تدعم موقف الرئيس عباس أمام "اسرائيل" قبل الشروع في مفاوضات ترمي لوضع حل نهائي للصراع بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. وبعد انتهاء المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، اتفقت التنظيمات والفصائل الفلسطينية على إعلان القاهرة الذي نصّ على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة

من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلي ديارهم وممتلكاتهم. كما وافق المجتمعون على برنامج عمل لعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار مناخ التهدئة، مقابل التزام اسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على الفلسطينيين، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين، واعتبار استمرار الاستيطان الاسرائيلي وبناء الجدار العنصري وتهويد شرقي القدس هي عوامل تفجير. كما أكدوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. وعلى تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أُسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. واعتُبر الاتفاق الفلسطيني، انجازاً مهما حققته مصر من خلال الدور الذي لعبته في توصل التنظيمات والسلطة الفلسطينية، إلى هذا الاتفاق.

ولعبت مصر دوراً مهماً من خلال الزيارات المكوكية التي قام بها المبعوث المصري عمر سليمان، بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، من أجل التمهيد إلى عقد مفاوضات ولقاءات بين مسئولين من الطرفين. إلا أن "اسرائيل" لم تنفذ ما تم الاتفاق عليه في تلك اللقاءات.

ولعبت مصر كذلك دوراً آخراً، في التفاوض مع "اسرائيل" لتسهيل الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة والاتفاق على تواجد دوريات شرطة مصرية على الحدود مع قطاع غزة بالقرب من معبر رفح. ومن المعروف أنه حسب اتفاقيات كامب ديفيد، فإنه لا يحق لمصر إرسال قوات مصرية لترابط على الحدود بالقرب من الحدود الفلسطينية. ووافقت "اسرائيل" على إرسال مصر ٧٥٠ جندياً مصرياً لحراسة الحدود مع قطاع غزة. وأكدت مصر على ضرورة أن لا يؤدي الانسحاب الاسرائيلي من غزة إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير للفلسطينيين، من خلال تصميمها على حل معبر رفح الذي يربط مصر مع الأراضي الفلسطينية.

كما وافقت مصر وبناءً على طلب من السلطة الوطنية الفلسطينية على استقبال ٤٩ ضابط شرطة فلسطيني لتدريبهم تمهيداً لتحمل السلطة مسئولية توفير الأمن والنظام حالما ينسحب الاسرائيليون من غزة. وكانت مصر قد قدمت هذا العرض للفلسطينيين منذ زمن بعيد، إلا أن "اسرائيل" كانت ترفض تنفيذه، وبعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تخلت "اسرائيل" عن موقفها السلبي.

وأسهمت مصر كذلك، في انعقاد مؤتمر قمة رباعية في شرم الشيخ في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٥، شارك فيها الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن والرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس (أبو مازن) ورئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون، وحضور الرئيس المصري حسني مبارك.

واهتمت مصر باستمرار في انعقاد مؤتمرات في الأراضي المصرية، لإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط. ويلاحظ أن مصر كانت تلعب دائماً دور الوسيط بين السلطة الفلسطينية و"اسرائيل"، أكثر من كونها طرفاً مهماً في الصراع العربي الاسرائيلي. وأعادت في ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥ السفير المصري الجديد محمد عاصم إلى "اسرائيل" لتولي مهامه بعد أكثر من أربعة أعوام من استدعاء السفير السابق. وكانت مصر والأردن، وهما أول دولتين عربيتين أقامتا علاقات دبلوماسية مع "اسرائيل"، سحبتا سفيريهما من تل أبيب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ احتجاجاً على "الاستخدام المفرط للقوة" من قبل "اسرائيل" لقمع انتفاضة الأقصى التي بدأت في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه. وقرر البلدان إعادة سفيريهما إلى اسرائيل في قمة شرم الشيخ، وكان السفير الأردني قد عاد إلى تل أبيب في العشرين من الشهر نفسه. ونقلت صحيفة هآرتس الاسرائيلية عن السفير المصري محمد عاصم قوله لدى وصوله إلى تل أبيب "إنني فخور جداً لأن الرئيس حسني مبارك منحني مسئولية تمثيل مصر في اسرائيل. وإنني أطمح شأني شأن أي سفير في أي بلد أن أطور العلاقات بين دولتينا". كما نقلت الصحيفة الاسرائيلية عن السفير المصري بأنه يحمل رسالة سلام وتعاون ويأمل في تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ككلّ على نحو عادل[٩].

قال السفير المصري خلال تقديمه لأوراق اعتماده للرئيس الاسرائيلي موشيه كتساف بأن "خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون للانسحاب من غزة خطوة لبدء تنفيذ خطة خريطة الطريق، والتطورات التي تحدث على الساحة الفلسطينية، كلها تظهر ضوءاً في نهاية النفق، رأته مصر وعملت على استغلاله ولهذا السبب رأت إيفاد سفير لمعرفة ما يجري، وتحسين العلاقات ما أمكن". ولكنه أكد كذلك على أن "هناك ما يبرر أن يكون لمصر سفير وأن تكون هناك علاقات طبيعية مع اسرائيل. والمعيار الرئيسي الذي يشجع هذا أو يخفضه أو يساعد عليه أو يضعفه هو العلاقات الفلسطينية – الاسرائيلية والعلاقات الاسرائيلية العربية بصفة عامة". وتابع قائلاً: "إذا نجحنا في إحراز تقدم في العلاقات الفلسطينية – الاسرائيلية سوف تشعر اسرائيل فوراً بمزيد من التقدم في علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي"[١٠].

وفي مجال التطبيع مع "اسرائيل"، وقعت وزارة الخارجية الأمريكية مع كل من مصر و"اسرائيل" على بروتوكول للتعاون الثقافي بين مصر و"اسرائيل" يتناول التعاون مع ٤ جامعات مصرية وهي جامعات: القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط. وتتضمن برامج التعاون دعوة أساتذة جامعة اسرائيليين لإلقاء محاضرات وتنظيم ندوات ومؤتمرات مشتركة، وتبادل المناهج التعليمية مع الجانب الاسرائيلي[١١].

وعلى الصعيد الاقتصادي والتطبيع مع "اسرائيل"، وبعد أن وقعت مصر اتفاقية الكويز مع

الحكومة الاسرائيلية والولايات المتحدة، التي تنصّ على السماح بدخول صادرات المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأمريكية دون رسوم بشرط ألا تقلّ نسبة المكون الاسرائيلي عن ١١,٧٪، فقد استوردت مصر لأول مرة ٢٥٠٠ طن قطناً من "اسرائيل". كما وقعت مصر و"اسرائيل" على اتفاقية تصدير الغاز المصري لـ"اسرائيل" عبر خط أنابيب يبدأ من منطقة الشيخ زويد شرق العريش وحتى عسقلان، بقيمة مليارين و٥٠٠ مليون دولار لمدة ١٤ عاماً قابلة للتجديد[١٢].

ومن جهة ثانية، فقد طالب مستثمرون مصريون بخفض حصة "اسرائيل" في اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة "الكويز" من نحو ١١٪ إلى ٧٪ فقط. وقال عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية عبد الوهاب الشرقاوي في تصريح صحافي، أن الجانب الاسرائيلي رفع أسعار الخامات التي تدخل في صناعة المنسوجات المصرية المصدرة للولايات المتحدة كما أنه لا يلتزم بكامل الحصة. وأكد أنه لا بد من وضع آليات جديدة في اتفاق الكويز لوقف التلاعب الاسرائيلي في الاتفاق وعدم التزامها بالحصة المقررة ورفع أسعار الخامات. وأضاف أن الولايات المتحدة لا تقبل أية منتجات إلا بعد استكمال النسبة الاسرائيلية من الخامات الداخلة في الإنتاج وهي ١١,٧٪ مبيناً أن البديل الوحيد للاتفاق هو إقامة منطقة تجارة تفضيلية مع الولايات المتحدة أسوة بدول أخرى لضمان إتاحة الفرصة للمنتج المصري للدخول والمنافسة في السوق الأمريكي. وقال إنه على "اسرائيل" إذا لم تكن قادرة على توفير احتياجات المصانع المصرية من خلال اتفاقية الكويز وتوريد النسبة المقررة أن تعيد النظر في هذه النسبة أو تخفيضها إلى النسبة التي تتمكن من توفيرها. وتوقع أن تشهد الفترة القادمة انتعاشاً للصادرات المصرية من المنسوجات من خلال اتفاق الكويز. وأشار مستثمرون مصريون إلى أن قيمة الخامات والمستلزمات الواردة من "اسرائيل" في إطار اتفاقية الكويز تصل إلى ٥ ملايين و٦٠٠ ألف دولار وهي عبارة عن مستلزمات تدخل في صناعة المنسوجات[١٣].

وانتقدت مجموعات مصرية مناهضة للتطبيع مع "اسرائيل" الاتفاقية، وقالت بأن تصدير الغاز المصري لـ"اسرائيل" يأتي في توقيت متزامن مع اتفاق القاهرة وتل أبيب على توقيع اتفاق تصدير الغاز المصري. وانتقدت تلك المجموعات على موقع مناهضة التطبيع (قاطع.كوم) وعبر العديد من رسائل البريد الإلكتروني التي جرى تداولها إبرام الصفقة، ضمن صفقة الكويز، بوصفها على "حساب الشهداء الفلسطينيين"[١٤].

ومع أن "اسرائيل" تحاول أن تنشط التطبيع مع مصر، إلا أن الشعب المصري بشكل عام والمثقفين منهم بشكل خاص يرفضون التطبيع معها. واعترف وزير الثقافة المصري فاروق حسني بأن السفير الاسرائيلي في القاهرة شالوم كوهين، طلب منه تشجيع البرامج الثقافية بين مصر و"اسرائيل"، والزيارات المتبادلة بين المثقفين. إلا أن الوزير المصري أبلغه باستحالة

اتخاذ أية خطوات لتنشيط التطبيع الثقافي بسبب الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأوضح الوزير للسفير الاسرائيلي أنه لكونه فناناً مصرياً، فإنه يعرف جيداً شعور المثقفين المصريين من رفض قضية التطبيع بشكلٍ كامل، وأن ذلك مرهون بحل شامل وعادل للقضية الفلسطينية وعودة الأراضي العربية المحتلة[١٥].

وتتضح السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية في المقابلة التي أجراها أحمد أبو الغيط، وزير الخارجية المصرية مع صحيفة هآرتس العبرية، و التي انتقد فيها أعضاء الكنيست الاسرائيلي الذين يعارضون انتشار جنود مصريين عند شريط فيلادلفيا قائلاً إن هدفهم هو التحريض، ووصَفَهم بأنهم جهاتٍ غير مسئولة، على الرغم من أنهم موجودون في الكنيست. وقال إن هدف هذه الجهات التحريض وتعقيد السلام بين "اسرائيل" ومصر والاتفاق مع الفلسطينيين. وقالت الصحيفة الاسرائيلية إن التقارير التي تصل إلى السفارة الاسرائيلية في القاهرة تشير إلى دفء العلاقات بين "اسرائيل" ومصر في كافة المجالات. وقال الوزير المصري بأن هناك عدة عوامل أدت إلى زيادة دفء العلاقات بين مصر و"اسرائيل"، وأن مصر تستخدم إمكانياتها من أجل أن تقود الفلسطينيين إلى نقطة يتمكنون فيها من تسوية خلافاتهم مع "اسرائيل"، وعندها تحاول مصر إقناع "اسرائيل" بذلك. وقال علينا أن ندرك أن "اسرائيل" موجودة في هذه المنطقة، وعلينا التعامل والعمل معها من اجل إقناعها بأنه من أجل الحصول على تطبيع كامل مع العرب يتوجب فعل ما هو ضروري وتمكين نشوء دولة فلسطينية. وقال إن مصر والفلسطينيين وكل العالم العربي يريدون مدّ يد التطبيع إلى "اسرائيل" وإقامة علاقات بشكل طبيعي، لكن هذا يتطلب من "اسرائيل" أن تتحرك في جبهة السلام بشكل يمكن العرب والمسلمين من بناء الثقة[١٦].

ما زالت "اسرائيل" تَعدُّ مصر خطراً عليها، وتهاجم وسائل الإعلام الاسرائيلية مصر وسياستها تجاه "اسرائيل"، باعتبارها الخطر الحقيقي المقبل وليس سوريا وإيران، استناداً إلى مخاوف من عمليات التسليح التي يقوم بها الجيش المصري. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، عن مصادر أمنية اسرائيلية:

> المصريون يتسلحون ويتقوون، ويبنون جيشاً كبيراً أكثر عصرية. وأنه يوجد في اسرائيل من يقول انه لا يوجد لهم أي عدو يُسوّغ تسلحاً كهذا. صحيح، تفصل الصحراء بيننا وبينهم، وفي حرب اليوم ستكون هذه الصحراء ميدان قتل لكل قوة تحاول التحرك صوب اسرائيل. صحيح، يشتري المصريون طائرات أمريكية عن الرف، أما اسرائيل فتُحسّنها وتجعلها شيئاً مخالفاً تماماً. وصحيح، في سنوات سلطة مبارك الـ ٢٤ رفض أن يُخلّ بالاتفاق مع اسرائيل حتى عندما غزونا لبنان وضربنا الفلسطينيين. ولكن – كما يحبون تذكيرنا – قد تتغير السياسة في النُظم العربية برصاصة واحدة. وفضلاً عن ذلك، يوجد لدينا الآن الكثير جداً من الاحتكاك بمصر. الحدود في رفح، والعلاقة بمنظمات

الرفض الفلسطينية، والخط المخترق للتهريبات من نتسانيه إلى إيلات. في كل واحدة من هذه النقاط يمكن أن يكون عدم تفاهم، يُترجم إلى تهديد على عكس ما يكتب من يصغون في الأساس إلى موظفي المالية الاسرائيلية. وسيكون المسدس العربي المعلق في الجدار مستعداً لإطلاق النار منه في وقت ما. الحديث عن تخوف في اليوم الذي نفهم فيه أننا بنينا هنا، بثمن عظيم، قوة عسكرية قوية، لديها فضل قدرات قياساً إلى التهديدات التي احتمالها صفري، لكنها لا تستطيع أن تضمن نصراً في معارك حقيقية، لأن من لا يحدد أهداف القتال فلن ينتصر أبداً، وسنبدأ بسؤال أسئلة كثيرة جداً. الأسهل، والطبيعي، والمُلحّ تقريباً، تحذيرنا من الميادين القديمة. ولهذا استعدوا: في السنة القريبة توشكون على سماع الكثير عن مصر(١٧).

موقف الأردن:

يُعدُّ الأردن من أكثر الدول العربية ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، ولهذا فقد كان له مواقف مهمة في عام ٢٠٠٥، كموقفه خلال مؤتمر قمة الجزائر ومن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة والتطبيع مع "اسرائيل". واتضح موقف الأردن من القضية الفلسطينية خلال مقابلة أجراها الملك عبد الله مع الشبكة الثانية للتلفزيون الاسرائيلي، أعلن فيها عن مشروع أردني لتحريك خطة السلام العربية "المعدلة" مع "اسرائيل"، قبل انعقاد القمة العربية، وقال إن الأردن يريد مع مصر والسعودية تحريك خطة السلام العربية "بشكل يتيح قبولها بطريقة أفضل من قبل الاسرائيليين". ورأى الملك أنه يمكن تسوية المشاكل الأساسية في النزاع العربي – الاسرائيلي وخصوصاً مشكلتي اللاجئين والقدس الشرقية، خاصة بعد انتخاب محمود عباس وتبني رئيس وزراء "اسرائيل" أرييل شارون خطة للانسحاب من قطاع غزة في العام الحالي. إلا أنه حذر من أن نجاح عملية السلام يقتضي أن تكون للفلسطينيين دولة قابلة للبقاء. وقال "حتى يكون للفلسطينيين مستقبل ينبغي أن تكون لهم دولة قادرة على البقاء وما أعنيه بكونها قادرة على البقاء هو جغرافيا"(١٨).

وبالنسبة للتطبيع مع "اسرائيل"، فقد شهد عام ٢٠٠٥ تطوراً مهماً في تطبيع العلاقات بين الأردن و"اسرائيل"، فقد زار في مطلع العام وزير الخارجية الأردنية د. هاني الملقي "اسرائيل" والتقى مع المسئولين الاسرائيليين وعلى رأسهم شارون، بعد فترة انقطاع دامت أربع سنوات منذ بدء انتفاضة الأقصى. وجاءت زيارة الملقي بعد أسبوعين من عودة السفير الأردني لـ"اسرائيل"، ضمن خطوة اتفاق أردنية مصرية اسرائيلية تمت أثناء قمة شرم الشيخ، التي استضافتها مصر بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وشارون، والتي تعهدا فيها بإحياء مسيرة التسوية والعودة لطاولة المفاوضات. وبحث خلال الزيارة الاتفاق الأردني الاسرائيلي

لمشروع شق قناة بين البحرين الأحمر والميت. وقدم الأردن مبادرة لمؤتمر قمة الجزائر لتطبيع العلاقات مع "اسرائيل".

كما عقدت ندوة في منطقة الباقورة الأردنية حضرها وفد اسرائيلي، تم خلالها بحث الاستثمار المائي الإقليمي في حوض نهر الأردن. وحضر الندوة وزير المياه الأسبق منذر حدادين في حين حضرها عن الجانب الصهيوني وزير البيئة الاسرائيلي شالوم شمعون.

وكان وزير المالية الأردني السابق باسم عوض الله، قد دعا إلى التعاون مع "اسرائيل"، وقال في مقابلة خاصة نشرتها له صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية "إنه يجب علينا أن نبحث معاً عن قنوات أخرى للتعاون، وأن نبني ونبحث عن مستثمرين ونصدر منتوجات مشتركة"، معتبراً قطاعي الأعمال الأردني والاسرائيلي غير نشطين بصورة كافية. ورأى الوزير الأردني أن "اسرائيل" ستتمكن من الاستعانة بالأردن لإقامة علاقات اقتصادية ليس فقط مع العراق وإنما مع باقي الدول العربية أيضاً وذلك لدى حل القضية الفلسطينية. وانتقد الوزير عوض الله في سياق المقابلة إقدام مستشار شارون لمكافحة الإرهاب على تحذير سياح ورجال أعمال اسرائيليين من مغبة زيارة الأراضي الأردنية[١٩].

وشارك علماء من "اسرائيل" والأردن والولايات المتحدة في مؤتمرٍ علميّ تقنيّ، عُقِد في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ بالقرب من البحر الميت. وناقش المؤتمرون موضوع إقامة مشروعٍ مشترك في العربا للتعليم وللتثقيف، ويتمّ على أساس هذا المشروع إقامة تطبيعٍ علميّ وتقنيٍ في مجالات الزراعة والسياحة وصناعة الأدوية ومستحضرات التجميل. وقد بادر إلى عقد المؤتمر صندوق دولي برئاسة رجل أعمال صهيوني.

وأما على صعيد العلاقات التجارية، والقائمة في معظم الأحوال على العلاقات المتداخلة في نسب الإنتاج الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة، فتدل الأرقام الرسمية الأردنية إلى أن إجمالي الصادرات الاسرائيلية للأردن وصل إلى ١٣٤ مليون دولار مقابل ١٠٨ مليون دولار مستوردات من الأردن عام ٢٠٠٣. وارتفعت مستوردات الأردن من "اسرائيل" في العام ٢٠٠٤ إلى ١٦٤ مليون دولار مقابل ١١٦ مليون دولار حجم الصادرات الأردنية. أما في الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥ فبلغ حجم الصادرات الاسرائيلية ٩٩ مليون دولار مقابل ٧٩ مليون دولار صادرات أردنية في الاتجاه المعاكس. ويعمل أكثر من ٦٠ ألف أردني غالبيتهم من أصول فلسطينية، بصورة غير مشروعة في "اسرائيل"، معظمهم في المطاعم والبساتين، كما أن عدداً كبيراً منهم تزوج واستقر هناك.

ومن جهة أخرى، فقد بحث الأردن مع السلطة الفلسطينية و"اسرائيل" دخول قوات بدر

الموجودة فوق الأراضي الأردنية والتابعة لجيش التحرير الفلسطيني إلى الضفة الغربية. وأعلنت "اسرائيل" أنها ستسمح لقوات بدر التي تبلغ نحو خمسة آلاف، بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية قريباً. وقال القائم بالأعمال في السفارة الفلسطينية في عمان عطا الله خيري إن الأردن بدأ منذ فترة وجيزة بتدريب قوات جيش التحرير الفلسطيني (قوات بدر) المتواجدة على أراضيه على العمل الشرطي، في سبيل تأهيلها للالتحاق بقوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف "إن الأردن يؤهل حالياً قوات بدر من أجل إرسالها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل كقوات أمن فلسطينية لحماية المواطنين وحفظ النظام". وبيّن أن "منتسبي قوات بدر سيحتفظون بالجنسية الأردنية ولن يتم سحبها منهم". وفتحت قوات بدر باب التجنيد أمام الأردنيين من أصل فلسطيني للالتحاق بها والانخراط في التدريب الذي ستضطلع به الأردن لمدة ثلاثة شهور لإرسالهم لاحقاً إلى الأراضي الفلسطينية. ومن المعلوم أن قوات بدر في الأردن تنقسم إلى أربعة كتائب لا يتجاوز عددها خمسة آلاف شخص. وجاءت تلك التطورات في الوقت الذي تستعد فيه القوات الاسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة، بينما تستعد السلطة الفلسطينية لتسلم المهام الأمنية. علماً أن الأردن قد رفض سابقاً فكرة القيام بأي دور أمني في فلسطين، على الرغم من الحديث عن دور مصري متوقع في القطاع[٢٠].

وكانت قوات بدر التي تضمّ فصيلاً صغيراً مسئولاً عن حراسة أربعة مقرات فلسطينية في عمان، قد نشرت إعلانات عبر الصحف الأردنية عن حاجتها توظيف شبان أردنيين من ذوي أصول فلسطينية لتدريبهم بإشراف الجيش الأردني. ولم تثر النوايا المعلنة لإرسال قوات بدر إلى الضفة الغربية بصفتها قوات أردنية، أي شكوك أو حساسيات لدى الطرف الفلسطيني مما يدل على العلاقة التي تربط الحكومة الأردنية مع القيادة الفلسطينية.

وعلى صعيدٍ آخر، بحث وفد من حركة فتح في عمان مع المسئولين الأردنيين إعادة فتح مكاتب الحركة وإحياء نشاطها في الأردن. وجرت المفاوضات بين وزير الداخلية الأردنية سمير حباشنة ومسئول فتح محمد غنيم. ووضع الأردن شرطاً واحداً ينصّ على فتح المكاتب في العاصمة الأردنية فقط وعدم السماح بفتحها في المخيمات الفلسطينية في الأردن، كما التقى الملك عبد الله بالوفد الفتحاوي.

كما اهتم الأردن بقضية عزل البطريرك إيرينيوس الأول عن كرسي البطريركية للروم الأرثوذكس المقدسية بموجب قرار المجمع المقدس والكهنة، بسبب اتهامه ببيع أملاك الكنيسة الأرثوذكسية لمستثمرين يهود في القدس. وأعلن مجلس الوزراء الأردني موافقته على قرار العزل في ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥. كما اهتم أيضاً بملف عشرات الأسرى الأردنيين الذين يقبعون في السجون

الاسرائيلية بسبب عمليات قاموا بها ضد "اسرائيل" قبل توقيع معاهدة السلام معها. وترفض "اسرائيل" الإفراج عنهم كبادرة حسن نية تجاه الأردن، مع انه سبق لها أن أفرجت عن أسرى لعدوها التقليدي (حزب الله) في صفقة سياسية أحرجت الأردن كثيراً.

موقف سوريا:

الموقف السوري في عام ٢٠٠٥ لم يتغير عن الأعوام السابقة، فسوريا ترى أن الجولان السورية ما زالت محتلة، وأن "اسرائيل" ترفض التفاوض معها. ولهذا فقد وقفت ضد تعديل المبادرة العربية للسلام خلال انعقاد مؤتمر قمة الجزائر. وكانت تخشى أن يكون تعديل المبادرة يهدف إلى تطبيع العلاقات العربية مع "اسرائيل" قبل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان عام ١٩٦٧. وأكد وليد المعلم مساعد وزير الخارجية السورية على أهمية بقاء المبادرة العربية للسلام كما وضعت في بيروت من دون تعديل. وأشار المسئول السوري إلى أن الاقتراح الأردني بخصوص مبادرة السلام، تم ترويجه على أنه تطبيع وإلغاء لحق العودة للاجئين الفلسطينيين. ولهذا فقد أكد الرئيس السوري بشار الأسد على تمسك بلاده بمبادرة السلام العربية "لحل جميع مشاكل المنطقة".

ومن جهة أخرى، فقد تحسنت العلاقات السورية – الفلسطينية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ودعت سوريا الرئيس الفلسطيني محمود عباس لزيارة دمشق. وأبدت خلال الزيارة في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ تأييدها للحوار الفلسطيني – الفلسطيني والوحدة الوطنية الفلسطينية. وقال عباس خلال تلك الزيارة أن "لسوريا دوراً مهماً وأساسياً في الشرق الأوسط وعملية السلام، خصوصاً في السلام الفلسطيني – الاسرائيلي". كما أبدى فاروق الشرع وزير الخارجية السورية ترحيبه بالزيارة وقال "إننا مرتاحون لزيارة أبو مازن وأن المحادثات التي سيجريها اليوم مع الرئيس الأسد ستكون في مصلحة القضية الفلسطينية وفي مصلحة السلام العادل والشامل". كما التقى عباس خلال زيارته لسوريا، زعماء حركة حماس والتنظيمات الفلسطينية الأخرى[٢١].

وأبدت وسائل الإعلام السورية اهتماماً بالزيارة ولقاء الرئيس الأسد في بادرة ملفتة، مع جميع قادة المنظمات الفلسطينية وعلى رأسهم خالد مشعل ورمضان شلح وأحمد جبريل وعربي عواد والعقيد أبو موسى وخالد الفاهوم، إضافة إلى الوفد الفلسطيني الرسمي برئاسة محمود عباس. وكانت المرة الأولى التي يجتمع فيها جميع قادة المنظمات من دون استثناء على طاولة واحدة بحضور الرئيس السوري. مما يدل على اهتمام سوريا بتطورات الملف الفلسطيني على جميع مستوياته والحرص على الوحدة الوطنية الفلسطينية، من دون التدخل المباشر بالخلافات

الداخلية الفلسطينية. والتأكيد على الدور السوري في الملف الفلسطيني على الرغم من معارضة سوريا لاتفاقية أوسلو. وقامت السلطات السورية كذلك، بالإفراج عن آخر سجينين سوريين كانا ينتميان إلى حركة فتح بعد عقدين على اعتقالهما في السجون السورية، كبادرة حسن نية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية.

موقف لبنان:

تقاطعت قضايا كثيرة في الموقف اللبناني من القضية الفلسطينية في هذا العام، وذلك بسبب التطورات الداخلية في لبنان وصدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري. واعتبر البعض بأن قرار مجلس الأمن يشمل تجريد المقاومة الفلسطينية من السلاح، ووجد البعض الآخر بالعودة لمطالب قديمة بضرورة إبعاد الفلسطينيين عن لبنان ومصادرة أملاكهم، كالدعوة التي دعا إليها حزب حراس الأرز اللبناني. بينما رأت غالبية اللبنانيين وعلى رأسهم حزب الله، بأن القضية الفلسطينية هي قضية الشعب اللبناني الأولى، وبأهمية التحالف مع المنظمات الفلسطينية ضد عدو مشترك هو "اسرائيل".

وفي هذه الأجواء، وبعد خروج القوات السورية من لبنان، بدأ رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة حواراً مع المنظمات الفلسطينية في لبنان في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية وتنظيم العلاقة اللبنانية – الفلسطينية. وأدّت الاجتماعات إلى تشكيل لجنة متابعة للبحث في كل القضايا التي تهم الجانبين، بما فيها الأحوال الإنسانية لمخيمات اللاجئين. وأكد السنيورة، أن السلاح الفلسطيني يجب أن يكون داخل المخيمات بشكل منظم وله مرجعية فلسطينية واحدة يمكن أن تنسق الحكومة والأجهزة الأمنية اللبنانية معها. وأنه على قدر ما على الفلسطينيين احترام سيادة لبنان واستقلاله، يجب على لبنان، بانتظار حل المشكلة الفلسطينية وعودة اللاجئين، واحترام أمن الفلسطينيين وحالتهم الاجتماعية. وفي تصريح لرئيس الوزراء اللبناني، أكد فيه على ضرورة "تنفيس أجواء الاحتقان والتمهيد لبدء حوار لبناني – فلسطيني، لكن نجاحنا بالتعاون مع الجميع، من لبنانيين وفلسطينيين، في نزع فتيل التفجير وفي قطع الطريق على من يراهن على إمكان العودة إلى الوراء لا يعني أن المشكلة انتهت عند هذه الحدود، وبالتالي أن نجلس في البيت مرتاحين، لأننا نعلق أهمية على متابعة الحوار من خلال التواصل مع جميع الفصائل الفلسطينية"[٢٢].

وحدث توتر في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، بسبب حدوث اشتباكات بين عناصر من الجبهة الشعبية – القيادة العامة مع الجيش اللبناني، وقد طلبت السلطات اللبنانية تسليمها الأشخاص الذين أطلقوا النار على الجنود اللبنانيين، إلا أنه تم تطويق الحدث بسرعة.

كما زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس لبنان، والتقى مع قادة الفصائل الفلسطينية، وبحث العلاقات الفلسطينية – اللبنانية، وإعادة فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت.

وعلى صعيد آخر، فقد وافق وزير العمل اللبناني طراد حمادة في حزيران/ يونيو على تحسين الظروف المعيشية الصعبة للفلسطينيين في لبنان والسماح لهم بالعمل. وقال حمادة إنه يسعى إلى تبني قوانين جديدة من شأنها أن تعطي للفلسطينيين الحق في العمل من دون الحصول على إذن وتوفير فرص عمل بالإضافة إلى أمن اجتماعي. ويمنع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من العمل في ٧٣ وظيفة ويسمح لهم بالعمل اليدوي الرخيص فقط. ورفض الوزير اللبناني ربط قراره بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأشاد الفلسطينيون في لبنان بقرار الوزير اللبناني، وقال رئيس اتحاد عمال فلسطين في لبنان صالح العدوي "أن القرار سيتيح مجال العمل لـ٣٢٥ ألف فلسطيني يعيشون في لبنان لأنهم يشكلون قوة عاملة". وأشادت السلطة الفلسطينية بالقرار الذي عبّر "عن روح المسئولية والعلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني واللبناني والذي سيُسهم في حل جزء من الضائقة الاقتصادية والأوضاع الصعبة التي يعيشها أبناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء في لبنان الشقيق إلى حين التوصل إلى حل قضيتهم العادلة على أساس قرارات الشرعية الدولية"[٢٣].

موقف الدول العربية من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة

على الرغم من أن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة كان انسحاباً أحادي الجانب، ولم يتم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، إلا أن "اسرائيل" أشركت بعض الدول العربية كمصر والأردن في تطورات الانسحاب، مثل المحادثات التي تمت بينها وبين مصر فيما يتعلق بتواجد قوات مصرية على الحدود بالقرب من معبر رفح. كما أن الدول العربية دعت إلى أن يكون الانسحاب كاملاً من القطاع ويكون مقدمة لانسحاب آخر من الضفة الغربية، تنفيذاً لخارطة الطريق، وأن يحصل الفلسطينيون على السيادة على الحدود والمعابر، وعدم جعل القطاع سجناً كبيراً للفلسطينيين. والطلب من الفلسطينيين عدم تضييع أية فرصة لاستعادة أرضٍ مهما كانت مساحتها، وبغض النظر عن نوايا الحكومة الاسرائيلية.

الموقف المصري:

يعتبر الموقف المصري من أهم المواقف العربية بقضية الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة،

وذلك بحكم الارتباط التاريخي، والجغرافي، والسياسي بين قطاع غزة ومصر، فلا يجب أن ننسى أن القطاع تم احتلاله عام ١٩٦٧، وكان تحت الإدارة المصرية. وقد أكد الرئيس حسني مبارك منذ البداية على الموقف المصري، وقال "نأمل أن يتم تنسيق هذا الإخلاء مع الفلسطينيين وإن انسحاب اسرائيل فجأة من قطاع غزة بدون تشاور مع السلطة الفلسطينية سيؤدي إلى حالة من الفوضى"، ودعا مبارك الجانبين إلى تطبيق خارطة الطريق[٢٤].

كما أبدت مصر رغبة في دعم مكانة السلطة الفلسطينية وتدريب قواتها والمساعدة في عمليات الحوار الفلسطيني، ويمكن إجمال ثوابت الموقف المصري من الانسحاب بالنقاط التالية[٢٥]:

١. انسحاب اسرائيلي كامل وشامل من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية.

٢. عدم تحويل غزة لسجن كبير وتشغيل الميناء البحري والمطار الجوي.

٣. أن يكون هذا الانسحاب جزءاً من خارطة الطريق، وليس بديلاً عنها، وذلك لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وأدرك رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون أنه من غير الممكن استبعاد مصر من الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة. علماً أنه عارض أي دور لمصر في الانسحاب، عندما طرح مشروعه في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، معتبراً أن مصر منحازة للفلسطينيين، لكنه سرعان ما غيّر موقفه عندما تأكد أنه لا يمكن أن ينجح الانسحاب من دون مساعدة مصرية[٢٦].

وجاء الموقف المصري من خطة الانسحاب منسجماً مع سياستها المعلنة بضرورة المحافظة على دورها في القضية الفلسطينية، وعلى الهدوء والاستقرار داخل قطاع غزة وعلى حدودها الشرقية. ورفضت مصر الموافقة على الاقتراح الاسرائيلي بنقل معبر رفح الذي يربطها مع القطاع إلى منطقة "كيرم شالوم". وتم تشغيل معبر رفح في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، ولأول مرة من دون وجود "اسرائيل". إذ اكتفى الطرف الاسرائيلي بوجود كاميرات مراقبة مربوطة بجهاز كمبيوتر مركزي في المعبر بين مصر و"اسرائيل"، ويكون الحق لـ"اسرائيل" بالاعتراض على دخول وخروج بعض الأشخاص، بشرط أن يرفع ذلك للأوروبيين والمصريين ثم يرفع للجانب الفلسطيني.

ورحبت السلطة الوطنية الفلسطينية بالموقف المصري، واعتبرته قريباً من الموقف الفلسطيني، ومن الدور المصري في نقل وجهات نظرها لـ"اسرائيل"، في غياب أي تنسيق بينها وبين الحكومة الاسرائيلية.

الموقف الأردني:

لم يكن للأردن دور كبير في الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، بسبب البُعد الجغرافي للقطاع عن الأراضي الأردنية – بعكس ما هو قائم مع مصر – و لعدم حماس "اسرائيل" لهذا الدور. ولكن الأردن أبدى موقفا مؤيداً للانسحاب، بشرط أن يكون مرتبطاً مع تنفيذ خطة خارطة الطريق، والانسحاب من الضفة الغربية. وهذا ينسجم مع السياسة الأردنية المؤيدة لجميع الحلول السلمية في الشرق الأوسط، وإقامة الدولة الفلسطينية. وسيكون للأردن دورٌ أكبر في المستقبل، في حال استعداد "اسرائيل" للانسحاب من الضفة الغربية، وذلك بحكم الارتباط بين الأردن والضفة الغربية الذي بدأ عام ١٩٥٠ بمؤتمر أريحا وضمّ الضفة الغربية للضفة الشرقية من الأردن، وانتهى عام ١٩٨٨ بالقرار الأردني بفك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين. خاصة أن الصحف الاسرائيلية ومراكز صنع القرار الاسرائيلي، تتناقل بين الحين والآخر إمكانية عودة الدور الأردني في الضفة الغربية، بحيث يكون على غرار الدور المصري في غزة. علماً أن الملك عبد الله الثاني أكد في مقابلة له أنه ليس على استعداد "للقيام بأي دور أو عمل يعيد الأردن إلى دائرة الاتهام أو التشكيك أو التخوين كما حدث في الماضي، ودور الأردن الآن تجاه هذا الموضوع مثل دور أي بلد عربي"[٢٧].

الموقف السوري:

في كل مرة نستعرض فيها موقف سوريا من القضية الفلسطينية، نجد أنها تربط أي تقدم أو تحرك لحل القضية الفلسطينية بتحرير الجولان السورية من الاحتلال الاسرائيلي، ولهذا فهي تسعى إلى تحقيق تسوية مع "اسرائيل"، تعيد لها الأراضي السورية المحتلة.

كما أن وجود بعض قادة المنظمات الفلسطينية في دمشق ومنها حماس والجهاد الإسلامي أعطى لسوريا دوراً مهماً في مستقبل قطاع غزة. وأعلن مهدي دخل الله وزير الإعلام السوري، أن الانسحاب ليس منَّة من "اسرائيل" بل هو نتيجة للمقاومة، وأن "اسرائيل" لو كانت مرتاحة في القطاع لما انسحبت منه حتى لو طالبها العالم بذلك[٢٨]. كما حذرت الصحف السورية من احتمال أن يتحوَّل القطاع إلى سجن كبير في ظل السيطرة الاسرائيلية، على الحدود والمياه والمعابر.

التطورات في مجال التطبيع بين الدول العربية و"اسرائيل"

مثَّلت معاهدة السلام التي وقعتها مصر مع "اسرائيل" عام ١٩٧٩، وما نصت عليه من تطبيع العلاقات وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، بداية تطبيع العلاقات بين الدول العربية والكيان الصهيوني. وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة لمعاهدة كامب ديفيد على "أن يعمل

الطرفان على إقامة علاقات ثقافية، وتبادل ثقافي بين الطرفين يساعدان على خلق مناخ مناسب للتفاهم والتعاون". علماً أن جامعة الدول العربية كانت قد اتخذت قراراً بمقاطعة "اسرائيل" منذ قيامها، وأنشأت مكتب لمقاطعة "اسرائيل" والشركات الأجنبية المتعاملة معها، ومقره دمشق، لمتابعة تنفيذ قرارات المقاطعة. كما وقّع الأردن معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية المعروفة باتفاق وادي عربة عام ١٩٩٤، الذي نصّ على تطبيع العلاقات وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. والاختراق الاسرائيلي الثالث في تطبيع علاقاتها مع الدول العربية، كان موريتانيا، التي اعترفت بـ"اسرائيل" من دون أن يكون لها أراضٍ محتلة. كما فتحت دول عربية أخرى مكاتب تمثيل وتبادل زيارات تجارية مع "اسرائيل"، كتونس والمغرب وقطر وعمان، بحجة تشجيع عملية السلام بين الفلسطينيين و"اسرائيل". وأوقفت انتفاضة الأقصى هرولة الدول العربية نحو تطبيع علاقاتها مع "اسرائيل"، وقامت بعض تلك الدول بسحب سفرائها ومبعوثيها من الكيان الصهيوني. إلا أنه بعد خفوت أعمال الانتفاضة، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، وانعقاد مؤتمر شرم الشيخ، أعادت مصر والأردن وبقية الدول العربية علاقاتهم الدبلوماسية مع "اسرائيل". وكان الأردن قد قدم مشروعاً إلى مؤتمر القمة العربي في الجزائر، الذي انعقد في شهر آذار/ مارس من هذا العام، من أجل تعديل المبادرة العربية للسلام مع "اسرائيل"، وللتطبيع مع "اسرائيل" وإقامة علاقات معها، من أجل تشجيعها على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما استغلت "اسرائيل" انسحابها من قطاع غزة، للطلب من دول عربية أخرى بإقامة علاقات معها. وتناقلت وسائل الإعلام العالمية والعربية تصريح وزير الخارجية الاسرائيلي سلفان شالوم من أن عشرة دول عربية سوف تُطبّع علاقاتها مع "اسرائيل"، بعد الانسحاب من غزة. وانطلقت دعوات التطبيع مع "اسرائيل" من قِبل بعض الدول الخليجية، كالكويت والبحرين، وما تناقلته الأنباء عن فتح ممثلية تجارية اسرائيلية في دبي. كما تناقلت وسائل الأنباء عن قرب تدشين العلاقات الاسرائيلية – الليبية، وتحدّثت صحيفة آفاق عربية عن لقاء بين اللواء (موسى كوسا) رئيس المخابرات الليبي مع شارون والاتفاق على فتح سفارة اسرائيلية في ليبيا وتبادل تجاري. وكان إطلاق دعوات التطبيع الاقتصادي من قبل أربع دول عربية هي: المغرب، ليبيا، قطر، الكويت، ردة فعل على توقيع اتفاقية الكويز (المناطق الصناعية المؤهلة) بين كل من مصر و"اسرائيل" وأمريكا[٢٩].

وكان التوقيع على اتفاقية الكويز، أهم أحداث التطبيع الاقتصادي في عام ٢٠٠٥، بين "اسرائيل" وكل من مصر والأردن. إذ وقعت مصر على اتفاقية تجارية مع "اسرائيل" تسمى اتفاقية الكويز، والتي تقضي بأن تكون البضائع المصرية التي يتم إعدادها للتصدير للولايات المتحدة مشتملة على مكونات اسرائيلية المنشأ بنسبة ١١,٧٪ من مكوناتها الأساسية. وكان الأردن قد وقع على هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٦، إلا أنه قام بتفعيلها في عام ٢٠٠٥. وتأتي خطورة

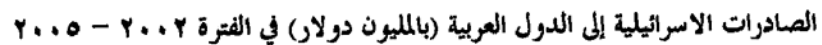
الاتفاقية بأنه قد تصبح أداة في يد الولايات المتحدة للضغط على الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع "اسرائيل". حيث تشترط الولايات المتحدة على الدول العربية حتى تدخل بضائعها السوق الأمريكي أن تحتوي على مواد ذات منشأ اسرائيلي. ولهذا فإن اتفاقية الكويز، بمثابة تأشيرة اسرائيلية لدخول مصر إلى منطقة التجارة الحرة على غرار اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، وقد وصفها الدكتور إسماعيل صبري بـ(كامب ديفيد اقتصادية) مما لها من آثار سلبية على الاقتصاد المصري، ولما ستجرّه على المستوى العربي من اختراق تطبيعي مسموم(٣٠).

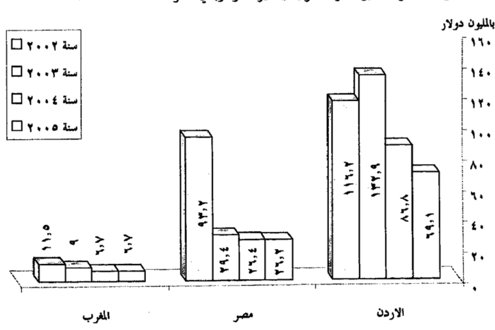
وفي ظل الحديث الأمريكي عن القيام بإصلاحات اقتصادية وجعل منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط منطقة تجارة حرة مفتوحة أمام تغلغل اسرائيلي في النسيج الاقتصادي والاجتماعي العربي، فقد وقّعت كل من المغرب والبحرين على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، التي تعطي الحرية للشركات الاسرائيلية للعمل في تلك الدول.

ويُظهر الجدول التالي حجم التبادل التجاري بين "اسرائيل" وبعض البلدان العربية حسب المصادر الإسرائيلية(٣١):

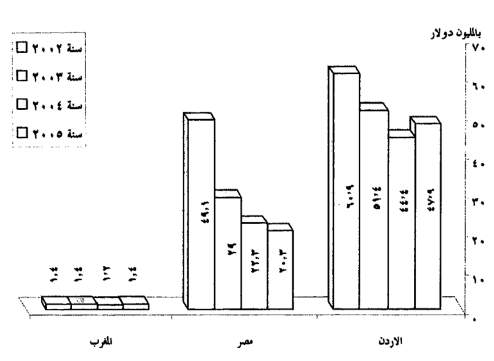
جدول ٣/١: جدول التجارة الاسرائيلية مع الدول العربية (المبلغ بالمليون دولار)

	الصادرات الاسرائيلية					الواردات الاسرائيلية			
البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢		٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
الأردن	١١٦.٢	١٣٢.٩	٨٦.٨	٦٩.١		٦٠.٩	٥١.٤	٤٤.٤	٤٧.٩
مصر	٩٣.٢	٢٩.٤	٢٦.٤	٢٦.٢		٤٩.١	٢٩	٢٢.٣	٢٠.٣
المغرب	١١.٥	٩	٦.٧	٦.٧		١.٤	١.٤	١.٢	١.٤


الصادرات الاسرائيلية إلى الدول العربية (بالمليون دولار) في الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥



الواردات الاسرائيلية من الدول العربية (بالمليون دولار) في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥



الموقف العربي والشعبي وتوجهاته

ما زالت الشعوب العربية تعدّ القضية الفلسطينية بمثابة القضية المركزية الأولى في الوطن العربي، و"اسرائيل" هي العدو الأول للأمة العربية. وتتجاوب الشعوب العربية دائماً مع تطورات القضية الفلسطينية ، وتمارس الضغوط حسب قدراتها على الأنظمة العربية لاتخاذ مواقف مؤيدة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. بل إن موقف الشعوب العربية من الدول الأجنبية مبنيٌ على موقف تلك الدول من القضية الفلسطينية، ولهذا فإنها تظهر باستمرار مواقفها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والمؤيدة دائماً لـ"اسرائيل". ويظهر الموقف الشعبي العربي المؤيد لنضال الشعب الفلسطيني، من خلال موقف تلك الشعوب في رفضها تطبيع العلاقات مع "اسرائيل"، بعكس الموقف الرسمي لبعض الدول العربية المؤيدة للتطبيع مع "اسرائيل". لأن التطبيع يضر بالمصالح العربية والأمن القومي العربي، ويهدف إلى تطويع الشعوب العربية في المشروع الإمبريالي - الاسرائيلي، وإيجاد قاعدة اقتصادية واجتماعية عربية ترتبط مصالحها المشتركة بدور الحفاظ على مصالح "اسرائيل". ومع أن بعض الدول العربية، حاولت رسمياً تطبيع علاقاتها مع "اسرائيل"، إلا أن التطبيع العربي الشعبي فشل بشكل كبير، ولم تحقق "اسرائيل" ما كانت تسعى إليه. وظهر ذلك بوضوح خلال الانتفاضة الفلسطينية والموقف الشعبي الرافض تطبيع العلاقات مع "اسرائيل" والتعامل معها ومع المنتجات الأمريكية، على أساس أن المقاطعة تشكل إحدى

وسائل المقاومة الشعبية ضد "اسرائيل". وتم تنفيذ حملات واسعة في مختلف الأقطار العربية لمقاطعة المنتجات الأمريكية والاسرائيلية كمشاركة شعبية في دعم الانتفاضة الفلسطينية، وخلق ثقافة المقاطعة في أوساط الجماهير العربية. وتشكلت لجان المقاطعة في الدول العربية، لتحقيق الأهداف التالية:

١. توسيع القاعدة الشعبية العربية الداعمة للفلسطينيين في الصراع العربي – الاسرائيلي، وإعادة الثقة للمواطن العربي وقدرته على المقاومة والإسهام في النضال ضد "اسرائيل" وحلفائها.

٢. اعتماد خطط مقاطعة تسهل على المواطن العربي معرفة المواد التي عليه مقاطعتها، عن طريق نشر قوائم بكل تلك المنتجات، والدول التي عليه أن يقاطع منتجاتها.

٣. الاتصال بمنظمات المجتمع المدني، وتشجيعها للانخراط في حركة المقاطعة وإسهامها في نشر ثقافة المقاطعة[٣٢].

٤. إسهام المقاطعة في تفاقم الأزمة الاقتصادية في "اسرائيل"، وجعل كلفة الاحتلال للأراضي العربية مرتفعة.

٥. تعريض المصالح الاقتصادية الأمريكية للخطر بسبب الموقف الأمريكي المساند لـ"اسرائيل" والمعادي للأمة العربية، ومكافأة الدول الصديقة على مواقفها المؤيدة للقضايا العربية، وتشجيعها على الاستمرار في تلك السياسة.

وقد نجحت تلك الحملات في إيجاد وعي جماهيري عربي لمقاطعة تلك المنتجات، كرد فعل ضد السياسة الأمريكية الداعمة لـ"اسرائيل"، والممارسات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

وفي الأردن، تصاعد التحرك الشعبي ضد التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي مع "اسرائيل"، منذ التوقيع على اتفاقية وادي عربة عام ١٩٩٤. ودعت الأحزاب والنقابات لتشكيل "المؤتمر الشعبي الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع" الذي يصدر نشرة "المجابهة"، كما تصدر "اللجنة الأردنية لمقاومة التطبيع" نشرة "المقاومة"، وهناك لجان خاصة بنقابة المهندسين والجماعات الطلابية التي تصدر نشرة قاوم[٣٣]. واستمرت وتيرة محاربة التطبيع مع "اسرائيل" في عام ٢٠٠٥، ونشطت اللجان الشعبية في التحرك لرفض عودة السفير الأردني لتل أبيب، وإقامة مشاريع أردنية – اسرائيلية مشتركة، ودخول البضائع الاسرائيلية للأسواق الأردنية. واستنكرت النقابات المهنية، عدم مشاركة الأردن في اجتماع مكتب المقاطعة العربية لـ"اسرائيل". وتشكلت لجنة مقاومة التطبيع من أحزاب سياسية ونقابات مهنية وشخصيات وطنية، دعت المواطنين الأردنيين لمقاومة السلع الاسرائيلية والأمريكية. كما قام طلاب بعض الجامعات الأردنية بتوزيع قوائم تحوي أسماء شركات أمريكية واسرائيلية تطالب بمقاطعتها، ووضع بدائل محلية بدلاً عنها. وذكر أن حجم الاستثمارات الاسرائيلية المعلنة في الأردن حوالي

٢٥ مليون دولار موزعة على ٢٨ شركة. وكان من نتائج المقاطعة أن أغلقت شركة كيتان العاملة في مجال الغزل والنسيج مصانعها في الأردن بعد أن مُنيت بخسائر فادحة. وسرّحت شركة أخرى لصناعة الملابس لها علاقة مع شركات اسرائيلية، أكثر من ١٣٥٠ عامل بسبب الخسائر التي تكبدتها من المقاطعة. كما أفلست شركة أخرى بعد أن سرّحت ٨٥٠ عاملاً من عمالها[٣٤].

وفي المغرب تصاعدت وتيرة المقاومة الشعبية للتطبيع مع "اسرائيل" في هذا العام. وأكد خالد السفياني الرئيس السابق لـ"الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني" على أن "المغرب من أغنى الساحات العربية المقاوِمة للتطبيع، ومقاطعة البضائع الأمريكية والاسرائيلية". وعقد في ذكرى اغتيال الشهيد أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، مهرجان خطابي في مكناس غرب المغرب، أطلقت فيه مبادرة طلابية ضد التطبيع وقال مصطفى الخلفي رئيس المنظمة الطلابية "إن الشعب المغربي بقواه الطلابية والشبابية يقف ضد هذا المسار التطبيعي"[٣٥].

وعقد في دول الخليج العربي، "المؤتمر الشعبي لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني"لدول الخليج في البحرين تحت شعار "نحو آليات شعبية عملية لمقاومة التطبيع ودعم الانتفاضة"، وقد انبثق عن المؤتمر لجنتين دائمتين هما[٣٦]:

- لجنة دعم الانتفاضة والصمود الفلسطيني.
- لجنة مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

ويقود حملة مجابهة التطبيع ومقاطعة البضائع الصهيونية في البحرين "الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني" التي تصدر البيانات، وتكتب المقالات، وتنظم المظاهرات والاعتصامات والحفلات، كما تصدر الجمعية نشرة باسم (مقاومة – مقاطعة)[٣٧].

ودعا المؤتمر الشعبي الرابع لمقاومة التطبيع مع "اسرائيل" في الخليج، والذي عقد في الدوحة يوم ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، إلى وضع آليات جديدة لمنع التطبيع مع "اسرائيل" وإبعادها عن الدخول إلى منطقة الخليج العربي.

وأصدر المؤتمر الوزاري الـ١٤ لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في ديربان بجنوب إفريقيا في ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ قراراً يدعو لفرض مقاطعة شاملة على منتجات المستعمرات الاسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وحظر دخول المستعمرين إلى أراضي الدول الأعضاء في الحركة علاوة على فرض عقوبات على الشركات التي تسهم في بناء الجدار العازل. كما حثّ مجلس الكنائس العالمي، أكبر هيئة دولية تضم المسيحيين غير الكاثوليك، والذي عُقد في باريس في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ أعضاءه على تصفية استثماراتهم في الشركات التي تتربح من احتلال "اسرائيل" للأراضي الفلسطينية.

ويعترف برنارد لويسBernard Lewis (مؤرخ بريطاني يهودي شهير، مقيم في أمريكا، ومن أنصار "اسرائيل") بأن "الدوائر الأكاديمية وأصحاب المهن العرب معادون وسيبقون على الأرجح كذلك لمدة طويلة، وينطبق ذلك على وسائل الإعلام". ويرى أن الدول العربية التي أقامت علاقات ومعاهدات مع "اسرائيل"، تشهد هي أيضاً مواقف متصلبة في التطبيع مع "اسرائيل". "فالذين يخالفون الرأي في هذه الدول، يتعرضون للشجب من قبل مواطنيهم الأكثر عناداً"[٣٨].

ولو أُتيح للشعوب العربية الفرصة والحرية لإظهار مواقفها من القضية الفلسطينية، لكانت تلك المواقف أكثر تأييداً وقوةً وتأثيراً في مجريات الصراع العربي – الاسرائيلي. ولكن المهم أن الضغط الرسمي العربي، لم يمنع الجماهير العربية من إظهار مواقفها المؤيدة للانتفاضة الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني، والمعادية للممارسات الاسرائيلية.

خاتمة

لم تختلف سنة ٢٠٠٥ بالنسبة للموقف العربي من القضية الفلسطينية كثيراً عن السنوات السابقة، وظلت حالة العجز والتشتت، والانغلاق نحو الخصوصية المحلية هي الحالة الغالبة عربياً. واستمرت الدول العربية في تبني السياسات المعتادة بشأن تحقيق تسوية سلمية مع "اسرائيل" وفق المبادرة السعودية. وتمكن الاسرائيليون من تطوير علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع مصر والأردن، كما حققوا بعض الاختراقات التطبيعية. غير أن المواقف الشعبية العربية لا تزال تشكل داعماً قوياً للصمود الفلسطيني وليس ثمة آمال كبيرة في إحداث تحولات سريعة في المواقف العربية في المستقبل القريب، غير أن حالة الحراك الشعبي، والاندفاع تجاه إقامة أوضاع سياسية أكثر شفافية وديمقراطية، قد يوفّران بارقة أملٍ في دفع الأنظمة العربية لتحمّل مسئولياتها تجاه فلسطين بشكلٍ أكثر فاعلية.

هوامش

(١) أحمد يوسف أحمد، "العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي،" في أحمد صدقي الدجاني وآخرون، **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي** (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، ١٩٩٤)، ص ١٩.

(٢) موقع جامعة الدول العربية: http:www.arableagueonline.org/arableague/arabic

(٣) ضياء مصطفى، "تفعيل المبادرة العربية للسلام بقمة الجزائر،" وحدة الاستماع والمتابعة، إسلام أون لاين، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥: www.islamonline.net

(٤) نص كلمة الملك عبد الله الثاني الموجّه للقمة العربية بالجزائر بتاريخ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وزارة الخارجية الأردنية.

(٥) ضياء مصطفى، "تفعيل المبادرة العربية للسلام بقمة الجزائر،" وحدة الاستماع والمتابعة، إسلام أون لاين، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥: www.islamonline.net

(٦) **الأهرام**، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٧) جريدة **الوفد**، القاهرة، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٨) أحمد سعد، :ماذا تمخض عن قمة الجزائر؟: **الحوار المتمدن**، ١١٤٩، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥، www.regezar.com

(٩) **المستقبل**، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(١٠) جريدة **البيان**، قطر، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(١١) مجلة **اللواء**، الأردن، ٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(١٢) **الغد**، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(١٣) جريدة **السياسة**، الكويت، ٦ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(١٤) مجلة **المجتمع**، الكويت، ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(١٥) **البيان**، قطر، ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(١٦) عرب ٤٨، ١٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(١٧) عوفر شيلح، **يديعوت أحرونوت**، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٨) **الحياة الجديدة**، ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(١٩) **القدس العربي**، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٢٠) **المستقبل**، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٢١) **الحياة**، ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(٢٢) **الحياة**، ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٣) وكالة الأنباء الفلسطينية، وفا، ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٢٤) مركز المعلومات الفلسطيني، موقع خاص حول الانسحاب الاسرائيلي: www.sis.gov.ps

(٢٥) طارق حسن، "تقرير حول: فك الارتباط أحادي الجانب ومستقبل عملية السلام،" مجلة **السياسية الدولية**، العدد ١٥٨، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٦) افتتاحية، (بدون مؤلف)، "مصر والانسحاب الاسرائيلي من غزة،" مجلة **السياسية الدولية**، العدد ١٦٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٧) مقابلة مع الملك عبد الله الثاني، فضائية العربية ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٤، وزارة الخارجية الأردنية.

(٢٨) مجلة **البيادر السياسية**، فلسطين، العدد ٨٨٥.

(٢٩) طلعت رميح، "مرحلة جديدة في المسألة: الدعوة الجماعية للتطبيع مع الدولة العبرية،" مجلة **البيان**، العدد ١٨٩.

(٣٠) فادي أبو حسان، "التطبيع الاقتصادي الاسرائيلي،" مجلة **الوحدة الإسلامية**، بيروت، العدد ٤٨، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣١) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(٣٢) مية الرحبي، "أولويات المقاطعة وتعثر التجارب،" مجلة "**قاطعوا**" الصادرة عن "حملة مقاطعة داعمي اسرائيل"، بيروت، حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ص ٨.

(٣٣) أحمد شعبان، **ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شباط/ فبراير، ٢٠٠٤)، ص٢٣٠.

(٣٤) www.assabeel.net/sections.asp

(٣٥) عادل إقليعي، "المغرب مبادرة طلابية ضد التطبيع،" إسلام أون لاين نت، ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٣٦) أحمد شعبان، **مرجع سابق**، ص٢٣٦.

(٣٧) **المرجع نفسه**، ص٢٣٧.

(٣٨) Bernard Lewis, Predictions The Future of The Middle East, Phoenix, London, 1997, p.52

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

تظل القضية الفلسطينية تتميز بأمرين قل أن يجتمعا في قضية أخرى من قضايا العرب والمسلمين في عالمنا المعاصر: الأول، أنها قضيةٌ محلُّ إجماعِ العرب والمسلمين. والثاني، أنها القضية المعيار، "الترمومتر"، التي تعبر أصدق تعبير عن حالِ الأمة. وتمثل الدائرة الإسلامية الظهير الأهم للقضية الفلسطينية وقت أن تضيق الدوائر الأخرى، ويظل العمق الاستراتيجي لقضية تحرير فلسطين هو المحيط الإسلامي الواسع الذي يشكل أحد أهم عوامل الضغط على الأنظمة الإقليمية.

وبالرغم من أن المفاهيم الجغرافية هي الأسهل في مضمار التعريفات المنهجية، إلا أن مفهوم الدائرة الإسلامية لاحتوائه على متغير ايديولوجي مضافاً إلى المتغير الجغرافي، يظلّ ملتبساً إلى حد كبير بل وقابلاً للتطوير. وهذه الدراسة هي محاولة لتقييم دور هذه الدائرة وعملها على صعيد القضية الفلسطينية، حيث أن دور تلك الدائرة مرتبط إلى حد كبير بحجمها، ومكوناتها الطبيعية والبشرية والحضارية وارتباطاتها مع دوائر الصراع الأخرى.

وتحتل القضية الفلسطينية موقعاً مهماً في أولويات السياسة الخارجية للدول الإسلامية، التي ترى أن القضية الفلسطينية لا تهم الدول العربية فحسب، بل هي قضية تهم العالم الإسلامي بأسره. إلا أن اهتمامات وتوجهات الدول الإسلامية تجاه الصراع مع الكيان الاسرائيلي منذ قيام الكيان الاسرائيلي عام ١٩٤٨، كانت مختلفة ومتباينة، نظراً لغياب التعاون الحقيقي بين مختلف دول العالم الإسلامي، واختلاف مصالح وتحالفات الدول الإسلامية. وربما يوفر النظر في مواقف عدد من الدول الإسلامية الرئيسية صورة لتباين السياسات الإسلامية الرسمية تجاه القضية الفلسطينية. وسيركز هذا الفصل على ثلاث دول هي إيران وتركيا وباكستان، مع لمحة عامة في البداية عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

منظمة المؤتمر الإسلامي

تعود العلاقة الثنائية بين منظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين إلى اعتبارات تاريخية، إذ إن المنظمة ذاتها قد تأسست في الرباط (المغرب) على إثر الحريق الذي تعرض له المسجد الأقصى المبارك في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٦٩ في مدينة القدس المحتلة. وبقدر ما كانت هذه الجريمة البشعة

انتهاكاً لمقدسات المسلمين وأماكن عبادتهم، بقدر ما كان رد قادة العالم الإسلامي واضحاً في تأسيس منظمة تضطلع بعبء الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. وقد تضمّن إنشاء المنظمة وميثاقها عهداً بالسعي بكل الوسائل السياسية والعسكرية لتحرير القدس الشريف من الاحتلال الصهيوني. كما تضمّن الهدف الثاني من أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي: التنسيق في حماية الأماكن المقدسة، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرداد حقوقه وتحرير أراضيه، والعمل على استئصال التمييز العنصري والاستعمار بكل أشكاله.

وشهدت سنة ٢٠٠٥ عقد الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي بمكة المكرمة (٧-٨ كانون الأول/ ديسمبر)[١]. وركزت بشكل عام على محاربة "التطرف والإرهاب". غير أن كلمة أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تضمنت فقرة كاملة عن القضية الفلسطينية، لكنها لم تتعد السياسات الرسمية العامة التي درجت المنظمة على تكرارها لسنوات عديدة، حيث قال: "لقد أدرك العالم كله الآن أن أخطر بواعث التوتر والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط بل في العالم كله، كامنة في تداعيات المأساة التي تتوالى فصولها في فلسطين، وفي مدينة القدس الشريف على وجه الخصوص. الممارسات الاسرائيلية تنتهك كل يوم المواثيق والأعراف الدولية، والقانون الدولي، والقيم الإنسانية، وعلى رأسها حقوق الإنسان. وينجم عن هذا بالضرورة وضع متفجر جلب إلى المنطقة المآسي والمعاناة، وإلى العالم التوتر وانعدام الأمن وتفاقم المخاطر". وأكد على دعم المبادرة العربية التي أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز. وختم كلمته بقوله: "لقد ذكرنا أن خيار السلام هو الخيار الاستراتيجي لحل مشاكل الشرق الأوسط. وبناء على هذا المنظور، فإننا ندعو المجموعة الدولية أن تفرض على اسرائيل الالتزام التام بتطبيق خارطة الطريق. ونصرّ على أن تتخلى اسرائيل عن سياستها في مدينة القدس التي نعتبر قضيتها القضية المركزية الأولى للعالم الإسلامي كله".

وربما كان صدى القضية الفلسطينية في البيان الختامي[٢]، الذي صدر عن القمة أكثر وضوحاً حينما ركز عليها في الجانب السياسي فجاء فيه: "أكد المؤتمر أهمية قضية فلسطين، باعتبارها القضية المركزية للأمة الإسلامية، وعليه فإن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الاسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، يعتبر مطلباً حيوياً للأمة الإسلامية قاطبة". ودعا البيان إلى بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي، وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة، ودعم المؤسسات الفلسطينية فيها، وإنشاء جامعة الأقصى في مدينة القدس. ودعا إلى

"دعم وقفية صندوق القدس، بحيث يسهم فيها كل مسلم بدولار واحد إلى جانب إسهام الدول الأعضاء".

ورغم وجود اقتراحات عملية في البيان الختامي، إلا أنها تفتقر إلى الجدية وآليات المتابعة والتنفيذ. وهو الجانب السلبي المعتاد في عمل هذه المنظمة منذ نشأتها.

وبمناسبة الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بياناً في ٢١ من شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٥ تدعو فيه إلى انسحاب "اسرائيل" من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧، وإلى التحرك الفوري لمواجهة الإجراءات الاسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس. وقال الأمين العام للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو: "نتطلع أيضاً إلى العمل على إزالة جدار الفصل وجميع المستوطنات، ورفع الحصار والعزل المفروض على مدينة القدس الشريف، ووقف العدوان والتهديدات المستمرة للمقدسات وللمسجد الأقصى المبارك خاصة، وتمكين الشعب الفلسطيني من التنقل بحرية في داخل وطنه وإلى الخارج". كما ركّزَ أوغلو بشكل خاص على المخاطر والوضع الأليم الذي تعيشه مدينة القدس الشريف وأهلها، جراء الإجراءات والممارسات الاسرائيلية غير القانونية والهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة وتغيير معالمها الحضارية والتاريخية والديموغرافية. ودعا المجتمع الدولي واللجنة الرباعية إلى التحرك الفوري من أجل حمل "اسرائيل" على وقف اعتداءاتها وإجراءاتها واحترام وتنفيذ القرارات المتصلة بمدينة القدس.

وبسبب دعوات اليهود المتعصبين لهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم، التي تصاعدت وتيرتها في العامين الماضيين[٣]، أصدرت منظمة المؤتمر الإسلامي بياناً عبّرت فيه عن قلقها البالغ للأوضاع التي آلت إليها الأماكن الدينية والتاريخية في مدينة القدس بسبب حفريات اسرائيلية، داعية المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في إلزام "اسرائيل" بعدم تغيير معالم المدينة المقدسة. وأشار الأمين العام للمنظمة خصوصاً إلى الحفريات التي تجريها سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحت المسجد الأقصى المبارك وأسوار البلدة القديمة في المدينة المقدسة. وحذر البيان من خطورة التصريحات الاسرائيلية الأخيرة حول تصدع الأسوار التي تحيط بالبلدة القديمة باعتبارها محاولة جديدة من "اسرائيل" للتدخل في شؤون الأوقاف الإسلامية وتغيير هوية مدينة القدس[٤].

من المؤسف له أن منظمة ضخمة مثل منظمة المؤتمر الإسلامي تضم في عضويتها ٥٧ بلداً لم تكن سوى مراقب عاجز لما يحدث من مآسٍ ومشاريع تهويد لفلسطين. وعلى أي حال، فإن هذه المنظمة ليست إلّا انعكاساً لحالة الضعف والتشتت العربي والإسلامي. ولذلك، فليس من المتوقع لها أن تقوم بدور فعّال في المدى القريب.

تركيا

منذ أن وصلت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، حدث نوع من التوازن في العلاقات التركية بين كل من "اسرائيل" وفلسطين، بل إن منحنى تلك العلاقات مال لصالح نوع أكبر من التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتزايدت الزيارات التركية الرسمية لفلسطين.

وقد وجد حزب العدالة نفسه في حالة شدّ كبيرة باتجاهين متعاكسين، فقاعدته الانتخابية تميل بشكل قوي إلى دعم القضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً قضية فلسطين، وإلى معاداة الكيان الاسرائيلي. بينما يشعر الحزب أن هناك عوامل أخرى تفرض عليه استمرار علاقته بـ"اسرائيل"، مثل النفوذ القوي للمؤسسة العسكرية التركية، ورغبة الحزب في علاقات متميزة مع أوروبا، ودخول تركيا الاتحاد الأوروبي، وعدم إغضاب أمريكا، ثم إن التكوين العلماني الصارم للدولة، والنفوذ الإعلامي القوي للتيارات الأخرى تَعوقُ تبنّي سياسات إسلامية أكثر وضوحاً وانفتاحاً.

حاولت تركيا خلال سنة ٢٠٠٥ تبنّي سياسات "متزنة" وفق معاييرها، وفي أوائل ٢٠٠٥ زار عبد الله جول وزير خارجية تركيا مقر السلطة الفلسطينية في رام الله. وقد رحب به نبيل شعث وزير الشؤون الخارجية الفلسطينية، وقال شعث إن الوفد جاء ليفتح صفحة جديدة في العلاقات التاريخية الفلسطينية – التركية. وأضاف إن تركيا هي الدولة الأولى غير العربية التي اعترفت بالدولة الفلسطينية، وكانت دائماً تقف إلى جانب فلسطين في كافة المحافل الدولية. كما كشف شعث أنه سيتم توقيع اتفاقية تعاون ثقافي وفي كافة المجالات التعليمية والاقتصادية مع تركيا[٥].

وفي محاولة لتوثيق العلاقات التركية – الفلسطينية وصل أردوغان في الثاني من أيار/ مايو ٢٠٠٥ إلى رام الله في أول زيارة له واصفاً في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع عباس العلاقات التركية– الفلسطينية بأنها تاريخية، قائلاً إن هذه العلاقات "تستمد قوتها من القيم والثقافة المشتركة ومن التاريخ الطويل الذي نعتز به"[٦]. وأعلن أردوغان أن أنقرة مستعدة "لبذل كل ما في وسعها" لتشجيع عملية السلام في حال طلب الاسرائيليون والفلسطينيون المساعدة. وفي ختام لقائه مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أثنى أردوغان على "العلاقات الممتازة التي تربط بلاده بكل من الاسرائيليين والفلسطينيين"، وقال: "أبلغنا الطرفين بأننا على استعداد تام لبذل كل ما في وسعنا للإسهام في السلام، ويعود للطرفين أن يحددا نوع المساعدة التي يمكننا تقديمها، وسوف نقوم بذلك"[٧].

وقد حاولت تركيا في السنوات الماضية لعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ففي سنة ٢٠٠١، وضمن إطار اللجنة المكونة من قبل الأمم المتحدة أيضاً، عملت تركيا بدور الوسيط لفض النزاعات على الأرض في ذلك الوقت، وفي الإسهام في تحضير تقرير هذه اللجنة، وكانت

تركيا ممثلةً برئيس الجمهورية التركية الأسبق، سليمان ديميريل، مع خمسة أعضاء آخرين ضمن لجنة تقصي الحقائق المنبثقة عن الأمم المتحدة (لجنة ميتشيل). ولقد تم إشراك تركيا في هذه اللجنة بناءً على الطلب الشخصي لياسر عرفات.

ومن ناحية أخرى، وضمن إطار الأمم المتحدة أيضاً، تشارك تركيا في اللجنة الدولية للمحافظة على الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى عضويتها في لجنة القدس في الأمم المتحدة. كما تشارك مع قوات المراقبين الدوليين المتواجدة في مدينة الخليل.

وخلال سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، حصل تطور ملموس في العلاقات الاقتصادية الثنائية بين تركيا والسلطة الفلسطينية. فتم التوقيع على الاتفاق التجاري الحرّ بين البلدين، خلال الزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد الفلسطيني، السيد ماهر المصري، لتركيا في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤. وعقد الاجتماع الدوري الثاني لمجلس العمل التركي الفلسطيني، في اسطنبول، في الفترة بين ٧-٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤. كما تم التوقيع على اتفاق للتعاون المشترك بين الغرف التجارية لكِلا الدولتين. وقامت السلطات التركية بالتعميم على جميع ممثلياتها القنصلية في العالم بمنح حاملي مختلف جوازات السفر الفلسطينية تأشيرات الدخول رأساً وبدون تأخير[٨].

ومن جهة أخرى، فبالرغم من الميول الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وسعي قادته إلى تعميق العلاقات بالجانب الفلسطيني، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب التي أسستها الحكومات التركية المتعاقبة. غير أن علاقات الطرفين شهدت بعض البرود والاهتزازات خلال العامين الماضيين وحتى نهاية ٢٠٠٥، وذلك يرجع إلى:

١ - أن حكومة حزب العدالة والتنمية حاولت إقرار سياسة خارجية جديدة، مفادها إبعاد تركيا عن المحاور وإقامة علاقات جيدة ومن دون مشكلات مع جميع القوى الإقليمية والدولية، بالقدر الممكن. وفي هذا السياق كان الانفتاح التركي على سوريا وإيران وروسيا وقبرص. وفسّر ذلك على أنه تقليص للعلاقات مع "اسرائيل". ولكن ذلك لم يكن أكثر من إعادة ضبط إيقاع العلاقات بين الطرفين، إذ إن العلاقات بين تركيا و"اسرائيل" استمرت نشطة في كل المجالات الاقتصادية والاستثمارية والثقافية والعسكرية والأمنية.

٢ - إذا كانت الحرب العراقية والاحتلال الأمريكي للعراق سبباً لبروز خلافات بين أنقرة وواشنطن، فإن التغلغل الاسرائيلي في شمال العراق خصوصاً وتقديم الدعم للأكراد العراقيين كان باعثاً لاستثارة حساسية أنقرة. ومع أن جول قال في أثناء زيارته لـ"اسرائيل" إنه يقبل النفي الاسرائيلي حول التدخل في شمال العراق، إلا أنه وصف هذه المسألة بأنها أكثر تعقيداً

من ذلك، فيما يشبه عدم اقتناعه بالنفي الاسرائيلي. إن تقديم "اسرائيل" الدعم لتطلعات الأكراد الانفصالية عن بغداد هو في نظر أنقرة لعب بالخطوط الحمراء للأمن القومي التركي، ومن هنا يمكن أن يأتي الغضب التركي العام، حكومة ومؤسسة عسكرية، من سياسات الحكومة الاسرائيلية تجاه المسألة الكردية[٩].

يقول الباحث التركي مصطفى كبار أوغلو في دراسةٍ له أن العلاقات بين تركيا و"اسرائيل" قد ازدهرت حتى الماضي القريب ولكن جاءت حرب أمريكا في العراق لتكشف أن "الحليفين القديمين" ما زال لكل منهما أهداف متعارضة ومصالح متباينة وشواغل متناقضة، فيما يتعلق بإعادة تشكيل (هيكلة) عراق المستقبل. وتضيف الدراسة أن تركيا تخشى قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، بينما ترى "اسرائيل" دولة كردية مستقلة في شمال العراق أمراً مفيداً لها، من وجهة النظر الأمنية، بمعنى تأمين "اسرائيل" من التهديدات التي تتوقعها من جانب أقطار مثل إيران وباكستان وما يتجاوزهما[١٠].

٣ – صحيح أن حزب العدالة والتنمية جاء بمقاربة معتدلة للإسلام السياسي، وللعلمانية، وللعلاقة مع القوى الغربية، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن قاعدته الأساسية إسلامية، وهذه لها حساسياتها من مجمل السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين والعرب والمسلمين. وقد أسهم تعاظم الممارسات الصهيونية ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني في إحراج حكومة أردوغان واضطرار الأخير لاتخاذ مواقف حادة ضد "اسرائيل"، تلافياً لتصدع قاعدة الحزب. فقد اتخذ الحزب الحاكم موقفاً نقدياً خاصاً تجاه تصرفات "اسرائيل" ضد الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى. وعلى سبيل المثال، وصف رئيس الوزراء أردوغان اغتيال "اسرائيل" قائد حماس الشيخ أحمد ياسين في ٢٠٠٤ بأنه "عمل إرهابي"[١١].

في أوائل العام ٢٠٠٥ حظيت الزيارة التي قام بها وزير خارجية تركيا عبد الله جول إلى "اسرائيل" باهتمام استثنائي لدى جميع الأطراف، فهي الزيارة الأولى لمسئول تركي رفيع المستوى منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة قبل أكثر من سنتين إلى "اسرائيل"، وهي تأتي بعد رفض رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان استقبال رئيس حكومة "اسرائيل" شارون، وفي وصف أردوغان لممارسات شارون ضد الفلسطينيين بـ"إرهاب الدولة". ومع أن عناوين الزيارة تمحورت حول استعداد تركيا للقيام بوساطة في عملية السلام بين سوريا والفلسطينيين من جهة و"اسرائيل" من جهة ثانية، إلا أن الغاية الأساسية من الزيارة كانت إعادة ترميم العلاقات التركية – الاسرائيلية، وهو ما يبدو أنه حقق بعض النجاح.

وفي الأول من أيار/ مايو ٢٠٠٥ قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى "اسرائيل" هي الأولى له منذ وصوله إلى السلطة قبل عامين ونصف. وقد أعلن أن زيارة أردوغان

تهدف إلى تحسين العلاقات بين بلاده و"اسرائيل" والمشاركة في جهود السلام التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. وقد كان البعد الاقتصادي في الزيارة واضحاً، إذ صحب أردوغان أكثر من مائة من رجال الأعمال الأتراك[١٢].

وحسب مصدر اسرائيلي أنه خلال الزيارة بحث رئيس الوزراء أردوغان مع المسئولين الاسرائيليين في صفقة عسكرية يصل حجمها إلى نحو نصف مليار دولار، وتتمحور الصفقة حول قيام الصناعات العسكرية الاسرائيلية بتطوير وتحسين قرابة ٣٠ طائرة حربية من طراز "فانتوم إف–٤"، تابعة لسلاح الجو التركي[١٣]. وكشف رئيس حزب السعادة الإسلامي التركي رجائي قوطان أنه تم الاتفاق بين تركيا و"اسرائيل" على بيع مياه نهر "منفجات" التركي لـ"اسرائيل" بشكل نهائي خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لـ"اسرائيل"[١٤].

وفي شهر أيار/ مايو أيضاً زار وزير الدفاع التركي وجدي غونول تل أبيب حيث تم البحث في خطط تطوير الطائرات الحربية التركية وتزويد أنقرة بطائرات من دون طيار بعيدة المدى. ووصف مدير وزارة الدفاع الاسرائيلية عاموس العلاقات بين مؤسستي الدفاع في الدولتين بأنها ممتازة. وقال المتحدث باسم صناعة الطائرات الاسرائيلية دورون سوسليك إن تركيا مهتمة بتطوير طائرات "إف٤"، وأشار إلى أن أنقرة هي ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند[١٥].

أما في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ أجرى وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي حلمي جوللر مع نظيره الاسرائيلي بنيامين بن اليعازر في تركيا مباحثات تركزت حول مشاريع للتعاون الثنائي في مجال الطاقة والمياه. ومن ناحية أخرى قال الوزير التركي إن هناك اتفاقية لتصدير المياه من تركيا لـ"اسرائيل" مشيراً إلى أنه سيتم توسيع نطاق هذه الاتفاقية حيث تخطط أنقرة لمد خط أنبوب المياه ليشمل أيضاً كلاً من الأردن وفلسطين[١٦]. ولم ينته العام إلا وقام رئيس الأركان الاسرائيلي دان حالوتس بزيارة تركيا، وهي زيارة نظر المراقبون إليها باهتمام، لكونها جاءت في وقت يتزايد فيه عدد التقاطعات السياسية التركية والاسرائيلية إزاء ما يجري في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالعراق والبرنامج النووي الإيراني[١٧].

وكانت العلاقات قد ازدهرت بين البلدين في التسعينيات من القرن العشرين، إذ تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون العسكري، ومنها إجراء المناورات المشتركة وفتح المجالات الجوية التركية لتدريب الطائرات الاسرائيلية، بعد أن بدأت تل أبيب بتحديث الطائرات التركية من طراز "إف ١٦" و"إف ١٥". كما وقع الطرفان على العديد من الاتفاقيات المبدئية لتصنيع صواريخ "أرو" ودبابات "ميركافا" الاسرائيلية ومروحيات اسرائيلية روسية في تركيا.

ثم شهدت العلاقات التركية – الاسرائيلية توتراً وفتوراً منذ أن اتهم رئيس الوزراء السابق بولنت أجاويد "اسرائيل" بالقيام بمجازر جماعية وعرقية ضد الشعب الفلسطيني خلال أحداث مخيم جنين العام ٢٠٠١. وزادت شدة هذا الفتور والتوتر بعد تسلم حزب العدالة والتنمية ذي الخلفية الإسلامية السلطة في أنقرة نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وقررت حكومة العدالة والتنمية في العام ٢٠٠٤ تجميد كل الاتفاقيات التي تم ذكرها سابقاً[١٨]. ثم ما لبثت العلاقات أن تحسنت بعد ذلك.

وقد ازدادت التجارة الثنائية التي قاربت ٥٤ مليون دولار سنة ١٩٨٧، إلى ملياري دولار سنة ٢٠٠٤، ما عدا مبيعات الأسلحة. وأوجد هذا الازدهار لوبيات أعمال في كِلا البلدين تضغطان من أجل روابط أقوى. كما كان للسياحة دور مهم، إذ سافر ثلاثة ملايين و٢٩٨ ألف سائح اسرائيلي إلى تركيا بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٤، وهو رقم لا يُستهان به، باعتبار أن عدد سكان "اسرائيل" أقل من ٧ ملايين، وصرفوا ما يقارب مليارين و٤٠٠ مليون دولار[١٩].

وفيما يلي جدول التجارة الاسرائيلية مع تركيا من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٥[٢٠]:

جدول رقم ٤/١: جدول التجارة الاسرائيلية مع تركيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) (المبلغ بالمليون دولار)

السنة	الصادرات الاسرائيلية إلى تركيا	الواردات إلى "اسرائيل" من تركيا
٢٠٠٢	٣٨٣.١	٨١٣.٧
٢٠٠٣	٤٧٠.٣	٩٥١.٥
٢٠٠٤	٨١٣.٥	١١٦٦.٩
٢٠٠٥	٩١٩	١٢٢١

ومن جهة أخرى تم الاستفادة من تركيا كجسر للتطبيع بين "اسرائيل" وبعض البلدان العربية والإسلامية، وخصوصاً الباكستان، فقد احتضنت تركيا اللقاء بين وزير الخارجية الاسرائيلي سيلفان شالوم ونظيره الباكستاني خورشيد قاصوري. ويظهر بأن تركيا وعدت بأن يقوم رجب طيب أردوغان بجس نبض بعض العواصم العربية والإسلامية، بناءً على الطلب الاسرائيلي بزرع ملحقات تجارية وثقافية اسرائيلية في السفارات التركية في تلك البلدان، وأن يثير أردوغان هذا الموضوع خلال لقاءاته مع بعض زعماء دول المنطقة خلال زياراته إلى دول الخليج. وكان الناطق باسم وزارة الخارجية التركية نامق طان قد رفض التعليق على الاقتراح الاسرائيلي من دون أن ينفيه أيضاً، فيما تحدثت المعلومات عن تكليف أردوغان نائبه محمد أيدين الاتصال مع العواصم العربية والإسلامية ومنها الجزائر وإندونيسيا وماليزيا وباكستان وأفغانستان واليمن[٢١].

وهكذا، فإن لعبة المصالح والحسابات التركية الخاصة كانت بشكل أو بآخر خطوة إلى الوراء، خصوصاً بالنسبة لحزب حاكم يستند إلى قاعدة انتخابية متعاطفة مع فلسطين.

إيران

شهدت سنة ٢٠٠٥ تزايد الدعم الإيراني للقضية الفلسطينية، خصوصاً بعد فوز أحمدي نجاد في الانتخابات الإيرانية، واستكمال سيطرة "المحافظين" على مفاصل الدولة، مما أدى إلى تقوية الخطاب العقائدي، وتزايد مظاهر العلاقات الإيرانية – الفلسطينية بما يتوافق والمبادئ التي قامت على أساسها الثورة الإسلامية في إيران.

وإذا أردنا التحدث عن العلاقات الإيرانية – الفلسطينية فلا بد أن نرجع إلى بداية تأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتوتر العلاقات الإيرانية الأمريكية. لقد أدى قيام الثورة الإسلامية في إيران إلى إعلان رفض شرعية الدولة العبرية وقطع العلاقات الإيرانية معها، وسُلِّم مقر السفارة الاسرائيلية السابقة في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وقد جعلت الثورة الإيرانية من دعم مسلمي العالم أحد أهدافها الأساسية، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ولكن التوجهات الإيرانية في دعم منظمة التحرير الفلسطينية بدأت بالتعثر إثر الحرب العراقية – الإيرانية، بعد وقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق. وأصبح هناك فصل ما بين الموقف المعادي لـ"اسرائيل"، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية، إذ تحول هذا الدعم إلى منظمات فلسطينية أخرى بسبب الخلاف الذي نشب بين الطرفين.

بيد أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وبدء مسيرة التفاوض السلمي مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أدى إلى تغيير في الخطاب السياسي الإيراني تجاه المسألة الفلسطينية. وبعد أن كانت إيران تعلن صراحة رفضها لعملية السلام في الشرق الأوسط، أخذت تعلن بأنها لن تقف أو لن تضع العراقيل أمام المفاوضات، على الرغم من قناعتها بأنها لن تعود على المنطقة بالسلام العادل. ولكن هذا الموقف، الذي تبلور أثناء رئاسة خاتمي الطويلة للجمهورية، تغير بشكل واضح منذ فوز أحمدي نجاد بالرئاسة. فقد صعّد نجاد من الخطاب المعادي للدولة العبرية، لا سيما أن الأخيرة تلعب دوراً رئيسياً في المعارضة الأورو – أمريكية لامتلاك إيران التقنية النووية.

تُقدّم إيران مساعدات مختلفة للشعب الفلسطيني تشمل المساعدات الإنسانية، ودعم فصائل المقاومة الإسلامية (حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي). وقد وقفت إيران إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وعَدَّتها الوسيلة الأنجع للوقوف في وجه المحتل بل وشجعت الفصائل على الاستمرار في المقاومة. هذا ما عبر عنه المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي بدعوة حماس للاستمرار بالمقاومة[٢٢]، ورأى خامنئي أن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة قد تم بفضل المقاومة[٢٣]. كما أكدَّ الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية بالنسبة لإيران[٢٤].

في المقابل، وقفت المقاومة الفلسطينية إلى جانب إيران في قضية الملف النووي، فقد هدد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، بالرد على "اسرائيل" إذا ما هاجمت

إيران. وقال مشعل "نحن جزء من جبهة موحدة ضد أعداء الإسلام، وكل عنصر منها يدافع عن نفسه بوسائله الخاصة". وأعلن تأييده للبرنامج النووي الإيراني، قائلاً: "إذا افترضنا أن لدى إيران برنامجاً نووياً عسكرياً، فما الخطأ في ذلك إذا كانت اسرائيل وغيرها يملكانه؟"[٢٥].

أما في إطار الموقف الإيراني من الكيان الاسرائيلي، فهو موقف لا يمكن فصله عن محور العلاقات الإيرانية – الأمريكية لعدد من الاعتبارات بعضها تاريخي وبعضها استراتيجي. وقد قوبل انتخاب أحمدي نجاد رئيساً لإيران بردّ فعل عاصف من الولايات المتحدة و"اسرائيل"، حيث عَدّت "اسرائيل" فوزه انتكاسة للحركة الإصلاحية على حسب تعبير عاموس جلعاد رئيس القسم السياسي الأمني في وزارة الدفاع الاسرائيلية. وكشفت صحيفة هآرتس الاسرائيلية في تعليقها على انتخاب أحمدي نجاد رئيساً لإيران: "أن انتخابه يعدّ تطوراً إقليمياً مهماً، فمواقفه قد تؤدي إلى تأجيج العداوة بين إيران واسرائيل"[٢٦]. وما إن بدأ نجاد بتشكيل حكومته حتى سارع إلى تحديد سياسته الخارجية باستبعاد إقامة أي علاقة مع "اسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية[٢٧].

وقد شارك نجاد في مؤتمر "العالم من غير الصهيونية" الذي نظمته اللجان الإسلامية لطلاب المدارس في إيران في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥. وفيه قال نجاد: "كما قال الإمام الخميني، اسرائيل يجب شطبها عن الخريطة"، مشيراً إلى أن "الأمة الإسلامية لن تسمح لعدوها التاريخي بأن يعيش في قلبها"، وأضاف إن المعارك في الأراضي المحتلة تشكل جزءاً من حرب ستحدد مصير "اسرائيل". وفي إشارةٍ منه إلى غضب الشعوب الإسلامية، قال إن "قادة الأمة الإسلامية الذين سيعترفون باسرائيل سيحترقون في نيران غضب شعوبهم"، لافتاً إلى أن هؤلاء سيوقعون "استسلام العالم الإسلامي". وتحدث نجاد عن "حرب تاريخية عمرها قرون عدة بين الظالم والعالم الإسلامي"، ونوّه إلى أن "سقوط آخر معقل للإسلام قبل نحو قرن عندما التزم الظالمون إنشاء النظام الصهيوني". وتابع قائلاً "إنهم يستخدمونها [اسرائيل] قاعدة متقدمة لنشر أفكارهم في قلب العالم الإسلامي"[٢٨].

وقد أثارت تلك التصريحات تساؤلات حول مستقبل العلاقات الإيرانية– الاسرائيلية في ضوء التصريحات الإيرانية المنادية بمحو "اسرائيل" عن الخارطة. والحقيقة أن الرؤية الإيرانية لوجود "اسرائيل" ليست أمراً غريباً، بل تعكس العقيدة الإيرانية كما دعا إليها مرشد الثورة الأول آية الله الخميني. وقد تأججت ردود الفعل الغربية والاسرائيلية حول مواقف نجاد عندما عاد الأخير إلى إثارة الأسئلة حول شرعيّة وجود الكيان الاسرائيلي على الأرض الفلسطينيّة، وتكذيبه حصول المحرقة في حق اليهود في أوروبا، ومطالبته نقل هذا الكيان إلى أوروبا، في التصريحات التي أطلقها في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥[٢٩]. ولقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل مختلفة داخل إيران وخارجها، وزادت من تأليب "اسرائيل" لدول العالم على الملف النووي الإيراني السلمي.

فالإصلاحيون في إيران انتقدوا تصريحات نجاد تجاه "اسرائيل"، وعَدَّ محمد رضا خاتمي شقيق الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي، أن مثل هذه التصريحات أسهمت في تغيير مواقف أطراف كانت صديقة لإيران خصوصاً من الأطراف الغربية، وأن مثل تلك السياسات ستترك آثاراً خطيرة في مصالح إيران الاقتصادية[٣٠]. وبالفعل سرعان ما تعالت الانتقادات الأوروبية على تصريحات نجاد[٣١].

وزاد المسعى الاسرائيلي الدائم حول دفع الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة عسكرية ضد منشآت إيران النووية في محاولة لإجهاض المساعي الإيرانية لاستكمال برنامجها النووي والذي تعدّه إيران حقاً من حقوقها التي تمنحها لها المعاهدات الدولية[٣٢]. وفي هذا الإطار طالب وزير خارجية "اسرائيل" باعتبار إيران خطراً أكيداً وراهناً ودعا إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي، كما سارعت "اسرائيل" بتقديم طلب إلى الأمم المتحدة بطرد إيران من عضوية المنظمة جاء فيه أن "أي دولة تدعو إلى العنف والدمار كما فعل الرئيس الإيراني لا تستحق مقعداً في هذه المنظمة المتحضرة"[٣٣].

أما إيران فلم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه التهديدات المتوالية، بل أكدت الجمهورية الإيرانية على لسان وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني أن إيران على استعداد لمواجهة واستيعاب أي هجوم عسكري تقوم به ضدها قوى أجنبية، واستبعد أن تقوم واشنطن بالاعتداء على بلاده، باعتبارها "غارقة في نهر العراق، ولا يمكن للغريق أن ينتقل من النهر ليسبح في البحر"، معتبراً إيران "بحراً عسكرياً وأمنياً لا يمكن لأمريكا العوم فيه"[٣٤].

وفي الحادي والثلاثين من آب/ أغسطس ٢٠٠٥ وخلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة تبادل مندوبا البلدين لدى المنظمة الاتهامات بممارسة الإرهاب وتهديد السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم أجمع من خلال البرامج النووية لكل منهما. فقد صرح وزير الخارجية الاسرائيلي شالوم بأن إيران وطموحاتها النووية تشكل تهديداً محورياً على الأمن الدولي وعلى استئناف التقدم نحو الحوار والسلام في الشرق الأوسط. فكان الرد الإيراني على لسان أحمد صديقي، المندوب الإيراني لدى المنظمة، بأن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة، بل إن الكيان الصهيوني له تاريخ مظلم ويرتكب جرائم حرب وجرائم شتى ضد الإنسانية. وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ وخلال زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي لباريس أكد على أن "اسرائيل" على علم كامل بالنوايا الإيرانية تجاهها وأن "اسرائيل" تبذل كل ما في وسعها لإقناع العالم بمحاربة إيران، وحاول الربط بين مدى الخطر الذي تمثله إيران لـ"اسرائيل" وخطورتها على الأمن الدولي فقال "هذا الخطر لا يتهددنا وحدنا وإنما يطول تهديده القارة الأوروبية نفسها". وفي هذه الأثناء عقد مركز الوثائق والمعلومات الاسرائيلي في لاهاي مؤتمراً استثنائياً دعا إليه مسئولون من البرلمان الأوروبي ومن الأحزاب الهولندية

للعلاقات الخارجية ومنظمات الأقليات الإيرانية والمعارضة الإيرانية في الخارج، وذلك بهدف بحث الإجراءات الدولية الممكن اتخاذها ضد إيران لكسر شوكتها ومواجهة تصريحات نجاد. وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات أهمها: المطالبة بعزل إيران دولياً وطردها من الأمم المتحدة باعتبار أن ذلك هو أقل جزاء يمكن اتخاذه ضد دولة تطالب بمحو دولة أخرى عضو بالأمم المتحدة[٣٥]؛ مطالبةً أوروبا باتخاذ إجراءات حاسمة من شأنها إنهاء التهديد النووي الإيراني؛ ومطالبةً أوروبا بالتدخل في ملف حقوق الإنسان في إيران؛ ومطالبةً الدول الغربية باتخاذ الإجراءات الملائمة لوقف نشاط إيران الإرهابي، خاصة فيما يتعلق بمساعدتها للعناصر والجماعات والتنظيمات الإرهابية[٣٦].

شهدت إيران سنة ٢٠٠٥ عودة الحشود الشعبية إلى الاحتفال بيوم القدس العالمي. وقد شارك في مظاهرات تلك السنة الرئيس الإيراني نفسه، الذي أصر على تصريحاته السابقة بخصوص الدولة العبرية. وانتهت تلك التظاهرات بصدور بيان أكد الدعم الكامل لتصريحات الرئيس نجاد، محذراً "اسرائيل" من التمادي في الاعتداء على الفلسطينيين واستثارة مشاعر المسلمين، ومهدداً الدول الساعية إلى التطبيع مع "اسرائيل" بغضب شعبي والمخاطرة بمستقبل البلاد والسير بها نحو الاضطراب والعنف لأن الشعوب الإسلامية لن ترضى بأقل من إزالة "اسرائيل".

باكستان

اتخذت باكستان، منذ قيامها، موقفاً إيجابياً من جميع القضايا العربية، وخاصةً القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية إسلامية عادلة. ويبدو ذلك واضحاً عندما قام وزير خارجية باكستان في تلك الفترة بمساندة المجموعة العربية ضد قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧. كما أن باكستان وقفت ضد دعوة "اسرائيل" إلى المؤتمر الأفريقي- الآسيوي عام ١٩٥٤، وكذلك مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. وقد استمر الموقف الباكستاني على دعمه للقضية الفلسطينية انطلاقاً من اعتبارين:

- الأهمية التي تتمتع بها القضية الفلسطينية، باعتبارها قضيةً مركزيةً في العالم العربي.
- ما تُرتبه الروابط الإسلامية على باكستان من مواقف تجاه القضايا العربية والإسلامية.

ولا شك أن هذا الموقف الداعم للقضية الفلسطينية كان يحقق لباكستان مكاسب سياسية في صراعها مع الهند، فضلاً عن تحقيق مكاسب اقتصادية في العالم العربي. وعلى الرغم من عدم اعتراف باكستان بدولة "اسرائيل" منذ قيامها، والتأكيد على الحقوق العربية التقليدية في الصراع، إلا أن قصة العلاقة مع "اسرائيل" ظلت واحدةً من الإشكاليات المهمة في السياسة الخارجية الباكستانية. فقد حرصت باكستان على التمييز بين الاعتراف ووجود اتصالات

فعلية، حيث أن غياب الاعتراف بـ"اسرائيل" لم يَحُل دون قيام اتصالات، وأشكال مختلفة من التعاون السري بين البلدين.

عَقد الرئيس الباكستاني برويز مشرّف مؤتمراً صحفياً، على هامش مؤتمر القمة الاستثنائي، الذي عُقد في مكة المكرمة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، تحدث فيه في عدة قضايا على رأسها قضية فلسطين، حيث نادى بإيجاد موقف لإنقاذ القدس من عمليات التهويد، وأكد على حساسية القضية الفلسطينية بالنسبة للشعوب الإسلامية[٣٧]. ويكاد هذا الموقف أن يكون التعبير الرئيسي الوحيد عن موقف حكومة مشرّف من المسألة الفلسطينية خلال ٢٠٠٥. إذ بعكس العديد من الدول الإسلامية الأخرى، وبعكس حكومات باكستانية سابقة، لم يقم أحد من مسئولي حكومة مشرّف بزيارة مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، بالرغم من تحديد تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ موعداً لزيارة أراضي السلطة الفلسطينية لكن الزيارة أُرجئت، إثر زلزال ٨ تشرين الأول/ أكتوبر الذي ضرب باكستان[٣٨]. وقد سبق ذلك زيارة قام بها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى باكستان بتاريخ ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥، وقال أبو مازن للرئيس الباكستاني برويز مشرّف، "نأمل أن يدعمنا الرئيس مشرّف عبر وضع ثقله السياسي خلف الجهود للتوصل إلى حل عادل للنزاع". وردّ مشرّف قائلاً: "سنقدم دعمنا السياسي للفلسطينيين لتسوية النزاع"[٣٩].

على الرغم من التزام السياسة الخارجية الباكستانية في مجملها بمناصرة القضية الفلسطينية، والتزامها بالنهج الساعي لمصلحة الإسلام والمسلمين، وبقرارات المكتب الإسلامي للمقاطعة، وانضمامها إلى إعلان المقاطعة البريدية لـ"اسرائيل"، إلا أنها أقامت مع "اسرائيل" علاقات تجارية مباشرة وغير مباشرة، منها صفقة لشراء قطع غيار الطائرات بين الخطوط الجوية الباكستانية وشركة صناعة الطائرات الاسرائيلية في ١٩٩٥، بالإضافة إلى بعض المعاملات التجارية غير المباشرة بين البلدين والتي تتم عبر طرف ثالث، حيث لعب الأردن دوراً مهماً في هذا السياق[٤٠]. وقد أثيرت مسألة الاعتراف بـ"اسرائيل" باكستانياً عندما أعلنت رئيسة الوزراء بنظير بوتو زيارة قطاع غزة في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ قبل توجهها إلى القاهرة لحضور مؤتمر السكان والتنمية مما أدى إلى أزمة، حيث رفضت "اسرائيل" تلك الزيارة ما لم تقم باكستان بالتنسيق معها مباشرة. وقالت بنظير حينها إن ترتيبات الزيارة يجب أن تقوم بها السلطة الفلسطينية. وانتهت الأزمة بإلغاء بوتو للزيارة بعدما أثارت جدالاً واسعاً في باكستان حول الاعتراف بـ"اسرائيل".

بيد أن أحداً من حكام باكستان لم يجرؤ على الإقدام على فتح علاقات دبلوماسية مع "اسرائيل" مثلما فعل برويز مشرّف. وفي ٢٠٠٣ زار "اسرائيل" رجل أعمال باكستاني مقرب من مشرّف للتنسيق وجسّ النبض للتطبيع الكامل بين البلدين. وقد جاءت الزيارة في موازاة

تصريحات لمشرّف حول إعادة النظر في العلاقات مع "اسرائيل" قبيل توجهه إلى أمريكا. وأكد هذا الموقف بعد عودته من زيارة واشنطن، قائلاً: "هل يتوجب علينا أن نكون كاثوليكيين أكثر من البابا أو فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم؟". وفي شهر حزيران/ يونيو من العام ٢٠٠٣، صرح برويز مشرّف مخاطباً شعبه: "يجب أن نعطي هذا الموضوع اهتمامنا الجدّي فقد خُضنا ثلاث حروب مع الهند، ولا نزال نقيم معها علاقات دبلوماسية، ونحن لم نخض أي حربٍ مع اسرائيل"(٤١).

مهّدت تلك التصريحات لأول لقاء علني رفيع المستوى في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ بين وزير خارجية باكستان خورشيد قصوري ونظيره الاسرائيلي سيلفان شالوم في إسطنبول بوساطة تركية(٤٢). وقد أكد قصوري أن بلاده قررت "الارتباط" دبلوماسياً بـ"اسرائيل"(٤٣)، بينما أعلن سيلفان شالوم عقب اللقاء أن الجانبين قررا أن تكون جميع لقاءاتهما اللاحقة علنية على طريق تطبيع العلاقات الثنائية(٤٤). حاول قصوري تبرير تطوير العلاقات مع "اسرائيل" بأنها تسمح لبلاده بأن تلعب دوراً أكبر في عملية السلام في الشرق الأوسط لصالح الفلسطينيين وإقامة دولتهم(٤٥). وهو تبرير لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة، أولاً، لأن "اسرائيل" لا تسمح لأي دولة في العالم (عدا أمريكا) بالتدخل في عملية السلام في الشرق الأوسط. ثانياً، ما ظهر بعد أقل من ٤٨ ساعة من اختتام اللقاء، عندما أخذت وسائل الإعلام الباكستانية (الحكومية والمقربة إلى الحكومة) تتحدث عن المنافع الكبيرة التي ستحصل عليها باكستان نتيجة إقامة علاقات دبلوماسية مع "اسرائيل"، أهمها كسب رضا أمريكا(٤٦)، وتحييد "اسرائيل" إزاء تطور علاقاتها مع الهند.

أعلنت إسلام أباد بعد لقاء وزيري الخارجية أن الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرّف سيلتقي زعماء الجالية اليهودية الأمريكية لردم الهوة بين اليهود والمسلمين. وكان مدير المؤتمر اليهودي الأمريكي ديفيد تويرسكي أعلن في نيويورك أن الجنرال مشرّف قبل الدعوة لتوضيح سياسته الداعية إلى الاعتدال في العالم الإسلامي. كما أكد المتحدث باسم مشرّف الجنرال شوكت سلطان أن الرئيس الباكستاني قبل الدعوة لهذا الغرض، وصرّح الجنرال سلطان أنها فرصة جيدة لردم الهوة (...) وطريقة لبدء التخلص من المفاهيم الخاطئة وسوء الفهم(٤٧). تم اللقاء، وخطب مشرّف فيه قائلاً أن منح الفلسطينيين حق إقامة "دولة" سيساعد على وقف "إرهاب" الإسلاميين، وسيؤدي إلى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين باكستان و"اسرائيل"! وقال مشرّف أن إسلام أباد ليس لديها خلاف أو صراع مع الاسرائيليين، لكن الشعب الباكستاني يتعاطف بقوة مع طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة! وقد وصف السفير الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة خطاب الرئيس مشرّف بأنه "شجاع جداً"! وسارع إلى التأكيد على أن الوقت قد حان كي تتقدم الحكومة الباكستانية خطوة إلى الأمام عبر فتح نوع من مكتب للمصالح الباكستانية في "اسرائيل".

أما الموقف الرسمي الفلسطيني من هذا اللقاء فقد اتسم بالفتور، فالرئاسة الفلسطينية كانت على علم بهذا اللقاء حيث أشار الناطق الرئاسي الفلسطيني نبيل أبو ردينة في تصريح صحفي "أن الرئيس الباكستاني برويز مشرّف، أبلغ الرئيس عباس في اتصال بينهما قبل يومين، أن وزير خارجية باكستان سيلتقي نظيره الاسرائيلي في تركيا". ويبدو أن الرئاسة الفلسطينية كانت تحاول تبرير هذا اللقاء من خلال قول رئيس السلطة الفلسطينية في بيان صحافي صدر في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ أن "اتصال أية دولة صديقة، مع الحكومة الاسرائيلية، يصب في مصلحة الحقوق الوطنية لشعبنا"[٤٨].

وقد وقفت فصائل المقاومة الفلسطينية في وجه هذا التطبيع، كما وصفت اللجنة الوطنية لمقاومة التطبيع في فلسطين اللقاء باليوم الأسود الذي يسجله التاريخ ووصمة عار لحكومة مشرّف[٤٩].

وحتى الجامعة العربية، فقد كان موقفها معارضاً، إذ قال المستشار هشام يوسف رئيس مكتب عمرو موسى بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ إن "اسرائيل" لم تقم بشيء تستحق عليه المكافأة[٥٠]. ولعل هذه المعارضة الشديدة داخل باكستان وخارجها دفعت الحكومة الباكستانية إلى ربط الاعتراف بـ"اسرائيل" بثلاثة شروط، تتمثل في ضرورة إقامة دولة فلسطينية تكون عاصمتها القدس، ووجود إجماع باكستاني على الاعتراف بـ"اسرائيل" وإقامة علاقات معها، بالإضافة إلى وجود إجماع في منظمة المؤتمر الإسلامي على الاعتراف بـ"اسرائيل"[٥١].

ولم تكن الاتصالات بين "اسرائيل" وباكستان وليدة اللحظة فقد نقلت تقارير عن وزير الخارجية الباكستاني قوله أن باكستان و"اسرائيل" أجرتا اتصالات دبلوماسية سرية على مدى عقود قبل بدئهما المحادثات في تركيا. وفي وثيقة أصدرها عام ٢٠٠٠، زعم باحث اسرائيلي من جامعة تل أبيب أن البلدين بدءا محادثاتهما السرية قبل أكثر من نصف قرن، وأن هذه السرية مكّنت الحكام الباكستانيين من الإبقاء على اتصالات منتظمة مع "اسرائيل" حتى مع معارضتهم العلنية للدولة العبرية[٥٢].

وقد تطور هذا التقارب الباكستاني – الاسرائيلي بعد فترة وجيزة من لقاء وزيري خارجية البلدين في اسطنبول، فقد قام وفد باكستاني غير رسمي بزيارة "اسرائيل" يقوده مولانا أجمل قادري أحمد لاهوري، والتقى شارون مرتين، وذلك رغم النفي المتكرر الذي جاء على لسان الحكومة الباكستانية. وأكد لاهوري أن الحكومة الباكستانية أعطته تصريحاً رسمياً للقيام بهذه الزيارة ولكنهم يريدون استغلال الزيارة من أجل اختبار رد فعل الرأي العام الباكستاني[٥٣].

وفي المقابل قام وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي إيهود أولمرت بتوقيع مرسوم بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، يسمح مؤقتاً بحرية الاستيراد من باكستان "في إطار تشجيع العلاقات بين اسرائيل وباكستان" حسب ما نقل عن وزارة الخارجية الاسرائيلية[٥٤]. كما قبلت الحكومة

الباكستانية المساعدات الاسرائيلية المقدمة من "اسرائيل" على إثر زلزال ٨ تشرين الأول/ أكتوبر الذي ضرب باكستان، وذلك على حد قول صحيفة هآرتس الاسرائيلية[٥٥].

كانت أكثر تفاعلات الشعب الباكستاني خلال عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي في مجملها رد عنيف على توجه النظام السياسي في باكستان صوب التطبيع، حيث قابل الشارع الباكستاني اللقاء الذي جمع وزير الخارجية الباكستاني مع وزير الخارجية الصهيوني في اسطنبول بحملة استنكار وإدانة واسعتين، وخرج الآلاف في مظاهرات عارمة في عدد من المدن الباكستانية، منددةً بهذا اللقاء الذي وصفته بأنه "موقف مخزي". وقد أطلق الباكستانيون على اللقاء "اليوم الأسود"، وحمل المتظاهرون أعلاماً وشارات سوداء على ملابسهم[٥٦]. ووصف قاضي حسين أحمد أمير الجماعة الإسلامية في باكستان اللقاء بأنه: "جريمة كبرى ووصمة عار على جبين حكومة برويز مشرّف، مؤكداً أن الشعب الباكستاني يرفض ويتبرأ من أعمال مشرّف". وقال: "إنه يتبرأ منه أمام الله وأمام الشعب الفلسطيني"، مؤكداً أن الحكومة الباكستانية خسرت كل مبادئها الدينية والأخلاقية والسياسية جرّاء لقاء قصوري مع شالوم[٥٧].

وقد ترددت أصداء دعوات في باكستان صدرت عن قوى المعارضة الباكستانية والأحزاب الإسلامية والحركة الطلابية والنقابية في البلاد لإعلان يوم ٩ أيلول/ سبتمبر إضراباً شاملاً في كل ربوع باكستان، هدفه وشعاره: إسقاط نظام برويز مشرّف[٥٨]. وكان من الصعب إيجاد دليل على ادعاء الرئيس مشرّف أن "معظم أبناء الشعب الباكستاني يؤيدون سياسته في التوجه الباكستاني صوب اسرائيل". بل إن الارتباك بدا واضحاً على سياسة النظام الباكستاني في تعاطيه مع مسألة التطبيع مع الدولة العبرية.

ويفتح التطبيع مع باكستان، الدولة الإسلامية الوحيدة من بين أكثر من ٥٠ دولة إسلامية في العالم التي تمتلك السلاح النووي، الباب أمام "اسرائيل" لمزيد من التوسع الدبلوماسي في العالم الإسلامي الذي كان يرفضها بشكل علني لأكثر من نصف قرن. وهكذا كان من حق الاسرائيليين تسمية لقاء إسطنبول بالتاريخي[٥٩]، بعد أن تمكنت من جرّ دولة إسلامية بحجم باكستان إلى دائرة التطبيع.

التطبيع الهادئ مع الدول الإسلامية

يبدو أن بعض الدول الإسلامية تفضل إقامة علاقات اقتصادية هادئة مع الكيان الصهيوني مع الإبقاء على مواقفها السياسية الرسمية المعلنة على حالها، وبما يتوافق مع السياسات العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتمثل هذه العلاقات اختراقات مهمة بالنسبة للجانب الاسرائيلي، في إطار التطبيع التدريجي مع هذه الدول، حتى وإن كان حجم التجارة رمزياً ومحدوداً.

ورغم أن ماليزيا كانت من أكثر الدول الإسلامية انتقاداً للمواقف الاسرائيلية، ورغم أن محاذير

بن محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق، كان ولا يزال من أشدّ زعماء العالم الإسلامي انتقاداً للسياسات الاسرائيلية والأمريكية، ومن أبرز داعمي القضية الفلسطينية، كما أن رئيس الحكومة الماليزي الحالي عبد الله بدوي لا يختلف عنه في المواقف والسياسات؛ رغم ذلك كله إلا أن ماليزيا ظلت طوال السنوات الخمس الماضية ثاني دولة إسلامية من حيث حجم التجارة مع "اسرائيل" بعد تركيا، وهو حجم يزيد عن التجارة المصرية أو الأردنية مع "اسرائيل". غير أن المؤشر التجاري الماليزي – الاسرائيلي يميل سنوياً إلى الانخفاض وليس إلى الارتفاع، بعكس المؤشرات التركية والمصرية والأردنية. وقد عقد في ماليزيا سنة ٢٠٠٥ مؤتمران عالميان، نظمتهما مؤسسات مدنية بدعم من الحكومة الماليزية، حيث تم التأكيد على دعم القضية الفلسطينية، غير أن المؤتمرين، في الوقت نفسه، استضافا نشطاء من حركة "السلام الآن" الاسرائيلية وأكاديميين اسرائيليين.

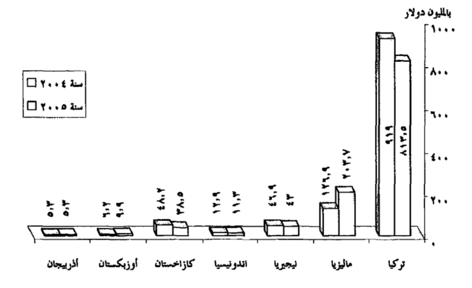
وشهدت العلاقات التجارية الاسرائيلية مع نيجيريا وكازاخستان تحسناً نسبياً في السنوات الماضية. أما اندونيسيا فقد حدث فيها تحسن في العلاقات مع "اسرائيل" في فترة حكم الرئيس السابق عبد الرحمن واحد، الذي يشارك في عضوية مؤسسة بيريز للسلام، لكن العلاقة شهدت انحساراً بعد تنحّيه، وبعد زيادة الحملات الشعبية والمظاهرات الواسعة، التي شهدتها اندونيسيا طوال سنوات انتفاضة الأقصى، دعماً للقضية الفلسطينية. كما أن الحركة الإسلامية في اندونيسيا تلعب دوراً متصاعداً في العملية السياسية، مما يُضعف من قدرة "اسرائيل" على الاختراق.

ويقدم الجدول التالي ملخصاً للعلاقات الاقتصادية بين "اسرائيل" وعدد من الدول الإسلامية، وفق المصادر الاسرائيلية.

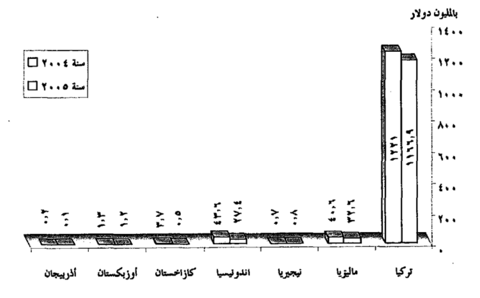
جدول رقم ٤/٢: جدول التجارة الاسرائيلية مع الدول الإسلامية (المبلغ بالمليون دولار)[٦٠]

	الصادرات الاسرائيلية				الواردات الاسرائيلية			
البلد	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
تركيا	٩١٩	٨١٣,٥	٤٧٠,٣	٣٨٣,١	١٢٢١	١١٦٦,٩	٩٥١,٥	٨١٣,٧
ماليزيا	١٢٦,٩	٢٠٣,٧	٢٧٦,٨	٢٨٩,٧	٤٠,٦	٣٢,٦	٢٦	١٧,٤
نيجيريا	٤٦,٩	٤٣	٢٨,٤	٣٣,٣	٠,٧	٠,٨	٥,١	٠,٤
إندونيسيا	١٢,٩	١١,٣	١٠	٩,٩	٤٣,٦	٢٧,٤	٣٢,٦	٥٦,٥
كازاخستان	٤٨,٢	٣٨,٥	٢٨,٥	٢٧,٣	٣,٧	٠,٥	١,١	١,٢
أوزبكستان	٦,٢	٩,٩	٦,٣	٣٨,١	١,٣	١,٢	١,٨	٣
أذربيجان	٥,٣	٥,٣	٢,٩	٧	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠

الصادرات الاسرائيلية إلى الدول الإسلامية لسنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (بالمليون دولار)



الواردات الاسرائيلية من الدول الإسلامية لسنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (بالمليون دولار)



خاتمة

شهد ٢٠٠٥ تصاعداً في درجة التوتر بين العالم الإسلامي والقوى الغربية، على خلفية تدهور الأوضاع في أفغانستان والعراق، والهجمات التي تبنتها القاعدة في أوروبا، والإجراءات البوليسية وأساليب الاعتقال التي تتبعها الإدارة الأمريكية في حربها على الإرهاب. ولكن السبب الرئيس وراء هذا التوتر لا يزال هو الاشتباك التاريخي الطويل في فلسطين، حيث تلتزم الدول الغربية بالحفاظ على الدولة العبرية وأمنها، وتقدم لها دعماً متعدد الوجوه، بينما تنظر الشعوب الإسلامية إلى الدولة العبرية باعتبارها كياناً غير شرعي فرض وجوده عليها فرضاً. وقد انعكس هذا الاشتباك الغربي – الإسلامي على العلاقات بين الطرفين طوال نصف القرن الأخير، ضمناً أحياناً وتصريحاً في أحيان أخرى. وكانت سنة ٢٠٠٥ مثالاً بارزاً على هذا الارتباط. فقد شهدت، على سبيل المثال، تغييرا حثيثا في الموقف التركي الرسمي من القضية الفلسطينية. فبعد سلسلة من التصريحات والمواقف التي أظهرت التزاماً متزايداً

من حكومة العدالة والتنمية بالحقوق الوطنية الفلسطينية، وجد قادة الحكومة التركية أنفسهم مجبرين على السفر لمقر الحكومة الاسرائيلية لطلب رضاها. وكان السبب واضحاً. فبالرغم من الضجيج العالمي حول صعود "الإسلام السياسي" فإن المطالب الرئيسية للولايات المتحدة والكتلة الأوروبية من الحاكمين المسلمين لا تتعلق بقضايا الحجاب والفصل بين الجنسين، بل بالسياسة الخارجية، وعلى رأسها الموقف من الدولة العبرية. وقد بات واضحاً خلال ٢٠٠٥ أنه لم تعد العلاقات التركية – الأوروبية والتركية – الأمريكية مشروطة فقط بعلاقات أنقرة بتل أبيب، بل ربما يصل الأمر إلى مستقبل حكومة العدالة والتنمية كذلك.

وهذا ما "اكتشفته" حكومة مشرّف في إسلام آباد أيضاً. إذ إن تحالف نظام مشرّف الباهظ الثمن مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، لم يكن كافياً للحصول على المطالب الباكستانية من واشنطن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح على الحكومة الباكستانية تجاوز المحرّم الوطني بالاعتراف بـ"اسرائيل" والتطبيع معها، قبل أن تأمل بعلاقات مع الولايات المتحدة موازية لعلاقات الأخيرة مع الهند، أو حتى في المرتبة التالية لها مباشرة.

ولا يختلف الأمر في الحالة الإيرانية عنه فيما يتعلق بتركيا وباكستان. فالضغوط الغربية المتصاعدة على البرنامج النووي الإيراني مدفوعة أساساً بمصالح أمنية اسرائيلية وليس بخوف أورو – أمريكي جدي. ليس من الصعب، للحفاظ على الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، إخضاع البرنامج لنظام رقابة دولي مُحكَم؛ وهو ما لا ترفضه إيران. ولكن المشكلة في بعدها الاسرائيلي أن من الضروري منع الإيرانيين من اكتساب المعرفة والخبرة التقنية النووية، التي يمكن أن تصبح مصدر تهديد للدولة العبرية على المدى البعيد. وبوصول المفاوضات الإيرانية مع الترويكا الأوروبية إلى نهاية الطريق، وتزايد التهديد بفرض عقوبات دولية على إيران، يدرك الإيرانيون أن مشكلتهم هي في جوهرها اسرائيلية.

لم تعد الدولة العبرية تمثل خطراً ومصدر تهديد لدول الجوار العربية وحسب، أو حتى للمحيط العربي الأوسع فقط، بل ولعدد كبير من الدول الإسلامية. وهذه هي دلالات التحول السريع في سياسة حكومة العدالة والتنمية التركية تجاه الحكومة الاسرائيلية، والانقلاب السياسي الباكستاني فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة العبرية، والتصعيد الأورو – أمريكي في مفاوضات الملف النووي الإيراني. وبينما ظن البعض خلال عقد التسعينات أن اتفاق أوسلو سيكون بداية الطريق نحو تطبيع حثيث وعلاقات سلمية بين الدولة العبرية وكثير من الدول الإسلامية، التي لا تقع في دائرة الصراع المباشر على فلسطين أصلاً، فإن أحداث سنة ٢٠٠٥ جاءت لتشير إلى عكس هذه التوقعات. فالشعوب، وحتى الدول، الإسلامية باتت أكثر وعياً وشعوراً بالارتباط الوثيق بين علاقاتها بالعالم الغربي وموقفها من المسألة الفلسطينية.

أصبح هذا الوعي أكثر وضوحاً في تظاهرات التضامن الشعبية مع فلسطين عبر أنحاء العالم الإسلامي. ومن المتوقع أن تزداد وضوحاً خلال السنوات القادمة، سواء لارتفاع حدة التدافع على فلسطين، لتصاعد التوتر بين العالم الإسلامي والقوى الغربية، أم لصعود التيار الإسلامي

السياسي داخل فلسطين وفي مختلف البلدان الإسلامية. ولكن الملاحظ أن التحركات الشعبية الإسلامية المساندة لفلسطين أصبحت أقل تنظيماً ومأسسةً مما كانت عليه في الستينات والسبعينات من القرن العشرين. وتعود هذه الظاهرة إلى إهمال منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي للبعد الشعبي الإسلامي منذ توقيع اتفاق أوسلو. وإن كان لا بد أن يعود الثقل الشعبي الإسلامي إلى ميزان قوى الصراع حول فلسطين، فلا بد من عمل حثيث لإيجاد قنوات ارتباط وتفاعل دائمة بين الساحة الفلسطينية ومختلف مناطق العالم الإسلامي.

هوامش

(١) مؤتمر القمة الإسلامي: هو أعلى هيئة في المنظمة، ويتولى مهمة وضع الاستراتيجية الخاصة بالسياسة والعمل الإسلاميين، ويعقد بغرض بحث القضايا التي تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للعالم الإسلامي ورسم سياسة المنظمة وفقاً لذلك، مرة كل ثلاث سنوات وقد عقدت حتى الآن ثمانية مؤتمرات قمة إسلامية. ويعقد المؤتمر أيضاً كلما اقتضت مصلحة الدول الأعضاء ذلك. ولدى عقد كل دورة من دورات مؤتمر القمة الإسلامي يجري انتخاب رئيس يتولى هذا المنصب إلى حين عقد الدورة التالية.

(٢) انظر: البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في:
http://www.oic-oci.org/ex-summit/arabic/fc-ex-sum-ar.htm

(٣) انظر حول الاعتداءات والتهديدات التي تعرّض لها المسجد الأقصى خلال العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥:
http://www.mic-pal.info/reportdetails.asp?id=606

(٤) **القدس العربي**، ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٥) http://www.pna.gov.ps/Arabic/details.asp?DocId=1742

(٦) http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName

(٧) http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/middle

(٨) انظر: نص كلمة وزير الخارجية التركي عبد الله جول أمام أعضاء المجلس التشريعي، وزارة الشؤون الخارجية/ السلطة الوطنية الفلسطينية، ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، انظر:
http://www.pna.gov.ps/Arabic/details.asp?DocId=1737

(٩) محمد نور الدين، "العلاقات التركية – الاسرائيلية: مرحلة جديدة؟،" **الشرق**، ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

(١٠) محمد الخولي، "تركيا واسرائيل: تحالف وتضارب المصالح،" **البيان**، ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(١١) سونر كاغابتي، "رئيس الوزراء التركي يزور اسرائيل: العلاقات التركية– الاسرائيلية إلى أين؟،" موقع الاختلاف ثروة، ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، انظر:
http://arabic.tharwaproject.com/Main- Sec/NetWatch/NW_5_10_05/Cagaptay.ht

(١٢) http://news8.thdo.bbc.co.uk/hi/arabic/middle

(١٣) **القدس العربي**، ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(١٤) **الوفد**، ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(١٥) **السفير**، ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(١٦) **البيان**، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٧) عبد الزهرة الركابي، "تركيا واسرائيل.. تجديد التحالف أم تفعيله؟،" **الخليج**، ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

(١٨) حسني محلي، "ماذا تعني زيارة أردوغان إلى اسرائيل؟،" **المستقبل**، ٣٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(١٩) سونر كاغابتي، "رئيس الوزراء التركي يزور اسرائيل: العلاقات التركية- الاسرائيلية إلى أين؟،" موقع الاختلاف ثروة، ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، انظر:
http://arabic.tharwaproject.com/Main-Sec/NetWatch/NW_5_10_05/Cagaptay.ht

(٢٠) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

(٢١) حسني محلي، "أنقرة تزرع دبلوماسيين اسرائيليين بسفاراتها في دول عربية وإسلامية،" **الخليج**، ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢٢) **الأمان**، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٣) **الأيام**، البحرين، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٤) **المستقبل**، ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٥) **الحياة**، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٦) أحمد الطاهر، "العلاقات الإيرانية - الاسرائيلية، جولة جديدة من العداء والتوتر،" **القدس**، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٣٢.

(٢٧) **الشرق الأوسط**، ١٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٢٨) **الخليج**، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٩) نقولا أ. صايغ، "على مشارف نهاية العام ٢٠٠٥!،" مركز الإعلام والمعلومات، فلسطين، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥: http://www.mic-pal.info/articledetails.asp?id=2086

(٣٠) **الخليج**، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٣١) **الخليج**، ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٢) تسود في العقل الاستراتيجي الاسرائيلي رؤية مفادها أن إيران تشكل التهديد الأهم لأمن "اسرائيل" ومن ثم يزيد قلق "اسرائيل" من تطوير إيران لبرنامجها النووي. انظر:
Louis Rene Berse Israel, Iran, and Prospects for Nuclear war in the Middle East, *Strategic Review*, Vol. 21. No., 2, Spring 1993
وفي هذا الإطار تكثر أسئلة من نوعية هل سلاح الجو الاسرائيلي مهيأ لتدمير المنشآت النووية الإيرانية؟ انظر مقالة دانيال أفراتي بهذا العنوان في: **شئون الأوسط**، ع ١١٩، صيف ٢٠٠٥، ص ٨٣.

(٣٣) أحمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص ٣٣.

(٣٤) **الحياة**، ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(٣٥) تشكل قضية عزل إيران أهم عناصر الرؤية الاسرائيلية للدور الإيراني فيما يسمى منطقة الشرق الأوسط، انظر في هذا المعنى:
Ult Aras, Turkish - Israeli- Iranian relation in The Nineties: Impact on The Middle East, *Middle East Policy*, Vol. VII. No. 3, June 2000

(٣٦) أحمد الطاهر، **مرجع سابق**، ص ٣٣.

(٣٧) http://www.islamicsummit.org.sa/16.aspx?ID=116

(٣٨) **الغد**، الأردن، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٩) **السفير**، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٤٠) محمد فايز فرحات، "تطبيع العلاقات الباكستانية - الاسرائيلية.. الدوافع والإشكاليات،" **السياسة**

الدولية، العدد ١٦٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، ص١٨٠ (وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاق بين "اسرائيل" والخطوط الملكية الأردنية لنقل البضائع الاسرائيلية إلى الدول الإسلامية التي لا تعترف ولا تقيم معها علاقات دبلوماسية ومنها باكستان).

(٤١) د. أسعد عبد الرحمن، "العلاقات الباكستانية – الاسرائيلية: شرخ جديد في الجدار الدبلوماسي العربي،" جريدة **الحقائق**، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥:

http://www.alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&issueid=9&secid=5&articleid=34133

(٤٢) حول الدور التركي، انظر مقالة: خيري منصور، "يوليوس العربي وبروتوس الباكستاني،" **الخليج**، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٣) بهذا المصطلح الغامض "الارتباط دبلوماسياً" تؤسس باكستان لعلاقات دبلوماسية تحت مظلة وصف غير مألوف في العلاقات الدولية وهو الارتباط الدبلوماسي، والذي لا قيمة قانونية له، خاصة إذا لم يرافقه اعتراف قانوني ورسمي حسب الأصول المعمول بها دولياً، وإنما قيمته الكبرى تكمن في مغزاه السياسي والمعنوي والدعائي بالدرجة الأولى. انظر مقال: حسن أبو طالب، "الزوايا الأربع للارتباط الدبلوماسي الباكستاني الجديد مع اسرائيل،" جريدة **الوطن**، السعودية، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٤) حسن العطار، "المكافآت الإسلامية والعربية للكيان الصهيوني،" جريدة **أخبار الخليج**، البحرين، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٥) بررت باكستان خطوتها بالتطبيع مع "اسرائيل" بأنها مكافأة لها على إخلاء قطاع غزة من المستوطنات اليهودية، حيث اعتبرتها خطوة اسرائيلية لتصفية الاحتلال.

(٤٦) فور الإعلان عن بدء العلاقات بين باكستان و"اسرائيل" وافق الكونغرس الأمريكي على مساعدات مالية بثلاثة مليارات دولار مع تقديم طائرات متقدمة بقيمة مليار دولار وتقديم طائرات حربية أخرى من طراز ف ١٦٠ لتحديث سلاح الجو الباكستاني، نصوح المجالي، "باكستان: العون الأمريكي عبر البوابة الاسرائيلية،" جريدة **الرأي**، الأردن، ٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٤٧) **القدس العربي**، ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٤٨) **المستقبل**، ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٩) المركز الفلسطيني للإعلام، ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/sep059_1//details4.htm#1

(٥٠) موقع إسلام أون لاين، ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥١) **الخليج**، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٥٢) **الوطن**، قطر، ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥٣) **البيان**، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ نقلاً عن جريدة نيشن الباكستانية.

(٥٤) **الغد**، ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥٥) **هآرتس**، ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥: http://www.haaretz.com/hasen/spages/634932.html

(٥٦) د. جمال مظلوم، "العلاقات الباكستانية – الاسرائيلية.. الأبعاد العسكرية،" **السياسة الدولية**، العدد ١٦٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، ص١٨٢.

(٥٧) أمير الجماعة الإسلامية في الباكستان، في حوار مع المركز الفلسطيني للإعلام:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2005/ameer.htm

(٥٨) فهمي هويدي، "أين المصلحة في التطبيع الآن..؟،" **الشرق الأوسط**، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٥٩) وزير الدولة التركي محمد ايضن الذي رتب اللقاء الباكستاني – الاسرائيلي ورعاه خرج ليقول إن لدى بلاده العديد من الأفكار المشابهة لهذا اللقاء، والتي اعتبر أنها تأتي في إطار واجب تركيا لرعاية الحوار بين الحضارات والأديان. انظر: **الحياة**، ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٦٠) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية و الوضع الدولي

مقدمة

لم يختلف المشهد الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في سنة ٢٠٠٥ عن السنوات التي تلت اندلاع انتفاضة الأقصى سنة ٢٠٠٠ وأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. إذ استمرت أجواء الهيمنة الأمريكية، وحملات ما يُسمّى "بمكافحة الإرهاب"، وسياسات العولمة، ومحاولات ترتيب خريطة المنطقة وفق المصالح والمعايير الأمريكية والاسرائيلية. وقد نجح شارون والحكومة الاسرائيلية في جرّ المجتمع الدولي إلى الانشغال بالفصل أحادي الجانب والانسحاب من قطاع غزة، وتعطيل مشروع خريطة الطريق الذي تبنّته اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة). وأبدت الولايات المتحدة دعمها للفصل أحادي الجانب، وأكّدت على يهودية الكيان الاسرائيلي، كما أنّ بُعداً جديداً أخذ يظهر في سياستها وهو تبنّي سيطرة "اسرائيل" على الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وهو ما يخالف قرارات "الشرعية الدولية".

إنّ وقوع الولايات المتحدة الأمريكية في المستنقع العراقي، وفشل أو تضعضع حربها على "الإرهاب"، وتشوُّه صورتها الخارجية، شجّع العديد من الأطراف على اتّباع سياسات أكثر استقلالاً أو أقلّ تبعية لأمريكا. وظهر ذلك في مواقف روسيا وبلدان أوروبية مثل إسبانيا. غير أن الخط العام للدول الكبرى وتلك التي تحمل ثقلاً سياسياً أو اقتصادياً عالمياً، استمر في ممارسة سياسات براغماتية وفق المصالح الخاصة بكلّ دولة. وقد حاول الأوروبيون لعب دور أكبر في مشروع التسوية، وتعاملوا بشكلٍ أكثر انفتاحاً مع حماس، وقدّموا دعماً اقتصادياً كبيراً للسلطة، وتمّ اختيارهم طرفاً ثالثاً في الإشراف على المعابر الحدودية لقطاع غزة. غير أن الاسرائيليين أصرُّوا على حصر الدور الأوروبي، ونجحوا في "تقزيم" أو إضعاف تأثير مؤتمر لندن بشأن القضية الفلسطينية. ويظهر أن الحسابات السياسية والمصالح الاقتصادية والأمنية، وتزايد التبادل التجاري بين الصين والهند من جهة وبين "اسرائيل" من جهة أخرى، سوف يؤثر في قدرة هذين البلدين الكبيرين على ممارسة دور إيجابي أكبر في دعمهما التقليدي للفلسطينيين.

الولايات المتحدة

أدى فشل قمة كامب ديفيد في عهد إدارة كلينتون، والتي عقدت في منتصف تموز/ يوليو ٢٠٠٠، إلى إحداث سلسلة متغيرات في توجهات السياسة الأمريكية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنهاء الصراع، أو في سلوك صانعي القرار الأمريكي تجاه العملية السلمية برمتها. وقد تبلور موقف إدارة كلينتون في تحميل الجانب الفلسطيني المسئولية الكاملة عن فشل مباحثات كامب ديفيد[١]؛ بينما عزا البعض أسباب الفشل إلى عدم إشراك أقطاب علمية أخرى وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية، أو إلى الغموض الذي ساد في تلك الفترة حول أولويات السياسة الأمريكية تجاه الصراع في هذه المنطقة.

تزامنت بدايات الانتفاضة مع انتخاب إدارة جديدة للبيت الأبيض بزعامة جورج بوش الابن؛ ولم تكن الانتفاضة في نظر الأمريكيين بمن فيهم بوش الابن سوى تعبير عن تغيّر في السلوك الفلسطيني بعد إفشال كامب ديفيد من قبلهم، هذا السلوك الذي تحول إلى العنف[٢]. لقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية نقطة تغيير جوهرية تجاه التصورات الدولية حيال عملية السلام، وكذلك حيال أطراف الصراع، سواء الفاعلين الرئيسيين: الفلسطينيين والاسرائيليين، أو القوى المهتمة بمجريات الصراع والتفاوض، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. فالولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الانتفاضة منذ بدايتها ضمن سياسة عدم التدخل Hands off، مما أدى إلى منح الحكومة الاسرائيلية تصريحاً لممارسة أقصى درجات القمع ضد الفلسطينيين. كما شكّل مجيء اريل شارون إلى الحكم منعطفا آخر في سير الانتفاضة، فقد تعاطى شارون مع الانتفاضة بعقلية قمعية صرفة، وقد تم ذلك باجتياح المدن الفلسطينية وحصار القيادة الفلسطينية في مقر المقاطعة في رام الله.

كان البيت الأبيض وضمن سياسته الجديدة يطمح إلى أن تجبر الآلة العسكرية الاسرائيلية الفلسطينيين أن يقبلوا ما رفضوه في كامب ديفيد، أي أن الصمت الأمريكي عمّا جرى في بداية الانتفاضة لم يكن انسحاباً من الدور الأمريكي المهيمن على شئون المنطقة، وإنما صمتاً مقصوداً كان الهدف منه إيصال كلا الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني إلى ما يسمى "النقطة الميتة" Dead Point والمتمثلة في عدم قدرة "اسرائيل" فرض كل ما تريده بالقوة، وشعور الفلسطينيين بأن الوقت والقوة ليسا لصالح القضية الفلسطينية. وإزاء هذا الصمت الأمريكي ونتيجة للتفوق العسكري الاسرائيلي بدت إدارة بوش الابن أنها كانت من أكثر الإدارات انحيازاً لـ"اسرائيل".

وقد أثّرت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وذلك يتضح في الآتي:

١ – الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والهادفة إلى تكوين ائتلاف عالمي لمقاومة القاعدة، ولكسب أكبر شرعية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضم دول عربية وإسلامية إلى هذا التحالف.

٢ – محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إظهار سياسة معتدلة تجاه القضية الفلسطينية وقد جاء ذلك في تصريحات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش حول ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابله للحياة[٣].

٣ – العودة إلى منح الجانب الأوروبي والأمم المتحدة دوراً في الصراع العربي الاسرائيلي، وإن كان هذا الدور ليس على مقدار تلك الدرجة من الفاعلية، إلا أنه أنهى حقبة مهمة من الاحتكار الأمريكي التام للعملية السلمية في الشرق الأوسط.

حاولت أمريكا ضمان أوسع تحالف دولي يضم دول عربية وإسلامية ضد حربها على أفغانستان وحكومة طالبان[٤]. ولكنها سرعان ما عادت إلى نهجها القديم في التعامل مع القضية الفلسطينية؛ فالأسباب التي دفعتها لمحاولة إرضاء العرب لم تعد موجودة بعد أن انهارت حكومة طالبان، ولم تعد بحاجة للتحالف مع العرب والمسلمين من أجل حربها في أفغانستان. ثم شنّت الإدارة الأمريكية هجمة إعلامية على حركات المقاومة الفلسطينية واصمةً إياها بالإرهاب، ومحاولةً وضعها في إطار واحد مع تنظيمات أخرى كالقاعدة. كما أنها استغلت حالة التعاطف الدولي الرسمي والشعبي معها في هجمات أيلول/ سبتمبر لكي تحشد الجهود الدولية الأوروبية والعربية والإسلامية من أجل تضييق الخناق على حركات وفصائل المقاومة الفلسطينية. ولم تقتصر هذه الحملة على فصائل المقاومة الفلسطينية، بل تعدّتها لتطال قيادة السلطة المتمثلة بياسر عرفات، منسجمةً بشكل كامل مع الأجندة الاسرائيلية. إلا أن هذا التوجه الأمريكي من السلطة الفلسطينية لم يلق اتفاقاً دولياً، وخاصة من الجانب الأوروبي الذي لم يقاطع رئيس السلطة، وإن كانت السياسات الأوروبية هذه لم ترق إلى المستوى المؤثر، وبقيت في إطار التحركات الدبلوماسية.

الولايات المتحدة وخريطة الطريق

جاءت خطة الطريق مغايرة لما سبقها من طروحات ورؤى لحل الصراع العربي الاسرائيلي، فقد ركزت على التوازي في التعامل وليس التتابع، ثم التوقيت الزمني الذي لم يكن مُعوَّماً، وأخيراً ما ستنتهي إليه الخطة وهو إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. لقد جاءت هذه الرؤى الجديدة نتيجة لعدة عوامل ومنها:

أولاً: الحرب على العراق، فقد عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاطي بنفس العقلية والأداة التي تم استخدامها قبل الحرب على أفغانستان، ولكن الآن يجب على الولايات المتحدة أن تبدو أكثر موضوعية، خاصة وأن أي حدث تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة يسجل في عقلية الجماهير على أنه حدث بالوكالة تقوم به الولايات المتحدة لمصلحة "اسرائيل". فسياسة التحالفات الواسعة أُعيدت لتضمن أمريكا دعماً دولياً يشمل في هذه المرة دولاً عربيةً وإسلاميةً

تعطي حربها الشرعية الدولية خاصة بعد المشاكل التي جابهتها في الحصول على شرعية من قبل الأمم المتحدة.

ثانياً: التطورات على الأرض الفلسطينية، فقد جاءت خريطة الطريق بعد سلسلة من المحاولات الأمريكية وما قد يسمى الخطط الجزئية أو الصغيرة Mini Plans كتقرير ميتشل وتفاهمات تينيت وزيارات زيني، والتي ركزت على التعاطي الكلاسيكي الأمريكي مع القضية الفلسطينية، المتمثل بوقف العنف من كِلا الجانبين والعودة إلى طاولة المفاوضات. إلا أن الانتفاضة وما صنعته من متغيرات على أرض الواقع، ما كانت لتقف عند هذا الحد لذا أتت خريطة الطريق كحلٍ شاملٍ ببرنامج زمني واضح، وبتسلسل يفضي إلى توضيح نهاية العملية برمتها وهي إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ثالثاً: إشراك الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في العملية أو ما أصبح يطلق عليه اللجنة الرباعية.

وعند الوقوف على تحليل أهم جوانب خريطة الطريق يمكن اعتبار أن الخريطة لم تأتِ بجديد، بل بالعكس أجهضت كل الإنجازات التي سبقت إعلانها. وكانت هذه الخطة مجاملة لروسيا ولأوروبا وللأمم المتحدة بإدراجها راعيةً لعملية السلام[٥]. وفي ذلك تنازل شكلي عن الدور الأمريكي المتفرد في هذه القضية الذي عزل القوى الأخرى عن التدخل فيها. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه وبالرغم من أن هذه الخطة كانت في مجملها صياغة للتوجهات الأمريكية الجديدة في المنطقة، ففي الحرب على العراق التقت المصالح الأمريكية الاسرائيلية[٦]. إن خريطة الطريق ليست عاملاً مستقلاً يمكن أن يؤدي إلى تحقيق السلام، وإنما كانت عاملاً تابعاً لظروف إقليمية أنتجتها.

وقد فتحت خريطة الطريق ملف إصلاح السلطة الفلسطينية، ليس بهدف الإصلاح فعلاً بل للضغط على السلطة الفلسطينية لتنفيذ الشق الأمني. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق ذلك من خلال الضغط على قيادات السلطة، وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، والتلويح بملفات الفساد. وهنا ضاعت الفكرة الأساسية التي وُجدت خريطة الطريق من أجلها وعادت لتدور في نفس الرحى الذي دارت به جميع المشاريع السابقة المطالبة الجانب الفلسطيني بما عليه من التزامات، وتجاهل حتى ما يقوم به الجانب الاسرائيلي من سياسات تجعل من الاستحالة بمكان تهيئة أجواء تكون مناسبة لصناعة ظرف سياسي تُبنى عليه عملية سلمية. وكان هذا واضحاً أثناء تولي محمود عباس أبو مازن منصب رئيس الوزراء، والذي أتى استجابة لموضوع الإصلاح في السلطة الوطنية وكذلك لتطبيق الشق الأمني من الجانب الفلسطيني. فكان الرد الاسرائيلي على الهدنة الفلسطينية من طرف واحد هو استمرار

الاغتيالات الاسرائيلية ومطالبة الفلسطينيين باقتلاع ما يسمونه جذور الإرهاب والحركات الإرهابية(٧).

الولايات المتحدة ومفهوم الأمن

على هذه الأرضية التي صُقلت في أقل من عقد من الزمان تشكل الوضع الدولي عام ٢٠٠٥، والذي ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية. وما يميز الفترة الحالية هو وجود قوى دولية متعددة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الأكبر والأوضح في التأثير على الساحة الدولية(٨)؛ وبالذات فيما يخصّ متغيرات السياسة الدولية وتفاعلات الأقطاب الدولية مع القضية الفلسطينية. ويشهد العالم اليوم بروز معاني جديدة لمفهوم الأمن، ويأتي ذلك نتيجةً منطقيةً للتغيرات ولانتشار العولمة، إذ لم يعد بمقدور الدولة أن تعيش بمعزل عن الوسط الذي تتواجد فيه، فلم يعد التأثير في معالم الوضع الدولي حِكراً على قدرات الدولة القومية. لذلك ظهرت تسميات جديدة تتعلق بالأمن، مثل الأمن الإنساني، و"الأمن العالمي World Security"(٩) و"الأمن المتكامل Comprehensive Security"(١٠) و"الأمن المتبادل Mutual Security"(١١) و"الشراكة الأمنية Security Partnership"(١٢). هذا التغيير لمفهوم الأمن، الذي تفرضه الهيمنة الأمريكية والرغبة الأمريكية في إحكام السيطرة على الشأن الدولي، أدى إلى اتساع مفهوم الأمن ليتعدى حدود الدولة القومية. ويعدّ هذا المتغير من أهم العوامل الدولية التي أثرت على الصراع العربي الاسرائيلي منذ مطلع العام ٢٠٠٥. كما أن ما حدث مؤخراً من تطورات على صعيد العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية، تمثلت في الانسحاب الاسرائيلي من غزة والطروحات الجديدة حول الانسحاب من الضفة وبرنامج حزب "كديما" الجديد، كل هذه التطورات من الصعب فهمها بمعزل عن المتغيرات في مفهوم الأمن الأمريكي.

ويلعب هذا العنصر دوراً بارزاً في تحديد مستقبل العلاقة الفلسطينية الاسرائيلية، فبالنسبة لـ"اسرائيل"، فإنها قد تجاوزت مرحلة ما يمكن تسميته "اسرائيل" الأولى Phase One التي بُنيت على إثبات الذات والوجود، لتنتقل إلى "اسرائيل" الثانية Phase Two والتي يجب أن تبنى على لعب "اسرائيل" دوراً مميزاً في محيطها الإقليمي. ولا يتأتى ذلك إلا عبر اعتراف الوسط الإقليمي بالتميّز الاسرائيلي، وهذا لن يحدث إلا إذا استطاعت "اسرائيل" أن تقنع دول الجوار بأنها أنهت احتلال ما تريد احتلاله من الضفة الغربية والفصل مع الفلسطينيين. كذلك فان "اسرائيل"، ضمن حلّ كهذا، ستتخلص من معضلة كبيرة تواجهها وهي المشكلة الديموغرافية الداخلية. أما فلسطينياً، فإن هذا العامل كذلك يلعب دوراً أكثر أهمية وبالذات عند النظر إلى الإمكانيات التي تفتقر إليها الضفة الغربية والقطاع سواء الجغرافية أو الاقتصادية لإقامة دولة مستقلة معتمدة على ذاتها ولو جزئياً. وعند النظر إلى المحيط الإقليمي لهذه الدولة سنجد أن

الدولة الوحيدة القادرة على إنجاح مشروع الدولة الفلسطينية هي "اسرائيل"، مما سيخلق نوعاً جديداً من الاحتلال لا يمكن تصوره لغاية الآن. وهنا يمكن تفسير الحصاد الاسرائيلي للعلاقات التي نسجتها مع الدول الإسلامية عشية انسحابها من قطاع غزة.

ومن أهم المتغيرات التي شهدها العام المنصرم فشل السياسة الأمريكية في إدارة حربها على الإرهاب. إن عدم قدرة الولايات المتحدة على التوفيق بين متطلبات الرسالة الديمقراطية التي روّجت لها إبان الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين أوجد متغيراً حقيقياً على صعيد النظام العالمي من جهة وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. فعلى الصعيد العالمي تعالت الأصوات غير الراضية عن الاحتلال الأمريكي للعراق وبدأت هذه الأصوات تنادي بإجراء تعديلات في بُنية النظام الدولي ومنح الأمم المتحدة دوراً أكثر فعالية عبر إدخال بعض الدول الأعضاء الجدد. كما سقطت نظرية الولايات المتحدة الأمريكية في التغيير. كذلك فإن اتساع نطاق الحرب على الإرهاب ليشمل دولاً أوروبية شكّل حافزاً لدى بعض القوى الأوروبية لتقف ضد السياسة الأمريكية، وخاصة بعد الفضائح التي بدأت تخرج عن طبيعة التعاطي مع سجناء أبو غريب وغوانتنامو. كل هذا أضعف موقف الولايات المتحدة وحجّم من دورها المركزي في قيادة العالم.

الولايات المتحدة والوضع السياسي الفلسطيني

بدأت متغيرات ٢٠٠٥ بغياب الرئيس التاريخي لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات. هذه البداية شكلت إحراجاً للإدارة الأمريكية، إذ أنها طالما أرجعت التأخر في العملية السلمية إلى ذلك الرجل المسيطر على المنظمة والسلطة. وهذا تطلّب من واشنطن العمل على صعيدين: الأول، هو السّير قُدُماً في العملية السلمية؛ والثاني، التعاطي مع إفرازات الساحة الفلسطينية (الانتخابات وإعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية) بعد رحيل عرفات. وكان لزاماً على الولايات المتحدة أن تتحرك لتثبت صِدق مقولتها بأن عرفات هو المشكلة وغيابه هو الحل، وهذا بالفعل ما عبّرت عنه بعد الوفاة بإعلانها أن الفرصة الآن متاحة لإجراء إصلاحات جذرية في السلطة من أجل التقدم في العملية السلمية. وتسارع التحرك الأمريكي في المنطقة بشكل ملفت للنظر، وخاصة بعد فوز أبو مازن برئاسة السلطة الفلسطينية والمعروف بمعارضته للانتفاضة أو بالأدق لعسكرة الانتفاضة. بل إن هذا الفوز لأبي مازن دفع وزيرة الخارجية الأمريكية لإعلان رضا الولايات المتحدة عن هذه الانتخابات، ووصفها بالعادلة والنزيهة، وكان ذلك في جلسة أمام لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥[١٣]. وفي تعبير عملي عن الرضا الأمريكي عن السلطة في تلك الفترة أعلنت كوندوليزا رايس في زيارتها لرام الله في ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ عن

تعيين جنرال أمريكي ليتولى مهمة مراقبة الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة و"اسرائيل"، كما أعلنت عن تقديم ٤٠ مليون دولار كمساعدات لدعم جهود الإصلاح وحفظ الأمن(١٤). كما أعلن بوش أن بلاده ملتزمة كلياً تجاه خريطة الطريق، وقال إن الدولة الفلسطينية المستقلة يجب أن تقوم خلال ولايته(١٥).

وقد زار محمود عباس الولايات المتحدة مرتين خلال سنة ٢٠٠٥، أولاهما في أيار/ مايو، وثانيهما في تشرين الأول/ أكتوبر، حيث استقبله الرئيس بوش. ولم يفلح هذين اللقاءين في الضغط على الجانب الاسرائيلي في تفعيل خريطة الطريق، ولكنهما استُغلا للضغط على الجانب الفلسطيني لمحاربة ما يسمى بالإرهاب. وعلى ذلك، فإن الإطراء الأمريكي لأبي مازن والدعم المالي لم يكن مجانياً، بل كان مدخلاً للمطالبة بإصلاحات أمنية، هي في مضمونها قمع حركات المقاومة الفلسطينية، وإصلاح سياسي يضمن تحقيق الرؤية الأمريكية، من خلال التركيز على شعارات نشر الديمقراطية ومحاربة الفساد وإصلاح المناهج التعليمية. ولكنها شعارات تسعى في جوهرها إلى فرض القيم والمعايير الأمريكية على الحالة الفلسطينية.

سارت الإصلاحات الإدارية والسياسية والقضائية بشكل بطيء جداً، وأما الأمنية فسارت في طريق مختلفة تماماً، فقد اعتمد أبو مازن على إقناع حركات المقاومة الفلسطينية على إعلان هدنة، تُوِّجت باتفاق القاهرة الذي جمع مختلف الفصائل الفلسطينية. هذه الطريقة في التعامل مع الملف الأمني لم تلق استحساناً أمريكياً واسرائيلياً، لأن فيها اعترافاً ضمنياً بشرعية وحق المقاومة وهو ما يتنافى مع التصور الأمريكي لهذه الفصائل، والتي أظهرها على أنها حركات إرهابية لا يجوز التفاهم معها ويجب قمعها وتدمير بنيتها. وبالإضافة إلى هذه الظروف، فقد اصطدمت السياسة الأمريكية بواقعين:

١ – خطة فك الارتباط من طرف واحد.

٢ – إعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية.

لقد أتت خطة فك الارتباط من طرفٍ واحدٍ خارج سياق العملية السلمية واصطدمت بشكل أو بآخر مع المخطط الأمريكي في الساحة الفلسطينية، ففي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية مَنح القيادة الفلسطينية الجديدة فرصة إثبات الذات، أجهزت خطة فك الارتباط على هذا الإنجاز. كذلك، فإن عدم موافقة الجانب الاسرائيلي ربط الخطة بخريطة الطريق يشكل حرجاً للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الإدارة الأمريكية اعتادت أن تُكيف نفسها وفق الأجندة الاسرائيلية، لا أن تمارس ضغوطاً حقيقية تجعل من "اسرائيل" تتكيف مع قرارات الأمم المتحدة أو ما يسمى "الشرعية الدولية". لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على ربط خطة فك الارتباط بخريطة الطريق، واعتبار خطة فك الارتباط خطوة على طريق السلام(١٦).

وقد لاقت الخطة دعماً أمريكياً رسمياً تمّ الإعلان عنه خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده بوش وشارون في واشنطن في ١٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤. وبخلاف الموقف الرسمي الأمريكي المعتاد المتعلق بالاستيطان، وبخلاف القانون الدولي، استبق بوش نتائج المفاوضات النهائية، فأعلن التزام الولايات المتحدة بأمن "اسرائيل" وكونها دولة يهودية، وأنّ بإمكان "اسرائيل" الاحتفاظ بالسيطرة على مستوطنات الضفة الغربية في محادثات الوضع النهائي، وأنه "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض بما في ذلك الكتل الاستيطانية الرئيسية، فإنه من غير الواقعي أن نتوقع بأن تنتهي مفاوضات الوضع النهائي إلى عودة كاملة حتى خط الهدنة للعام ١٩٤٩". ولذلك، وبحجة تشجيع الحكومة الاسرائيلية على المضيّ قدماً في تنفيذ خطة فك الارتباط، تراجعت أمريكا عن سياساتها المعهودة فيما يخص الاستيطان. وفي أثناء جولتها في الشرق الأوسط في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن هناك حقائق على الأرض يجب أخذها بالحسبان عند الكلام عن أي عملية سلمية، مشيرة إلى موضوع الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية[١٧]. ولذلك، تركز النقد الأمريكي على التوسع الاستيطاني، وما أسماه مستوطنات "غير مشروعة"[١٨]؛ وهي تصريحات حملت في طياتها قبولاً ضمنياً بما يمكن أن يسمى "مستوطنات مشروعة"، أو الكتل الاستيطانية التي تنوي "اسرائيل" ضمّها.

وقامت الولايات المتحدة بلعب دورٍ في تسهيل تنفيذ خطة فك الارتباط على الأرض، وكان لها دور رئيسي في الوصول إلى اتفاقية المعابر المتعلقة بقطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، والتي قامت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس برعايتها بنفسها.

أما التطور الآخر والذي لا يقل إشكالية عن خطة فك الارتباط فهو العلاقة مع حماس. فحماس مصنفةٌ ضمن التنظيمات الإرهابية أمريكياً، إلا أن ما يلوح في الأفق أن حماس ستصبح لاعباً أساسياً على صعيد صناعة القرار الفلسطيني، إما بقدرتها على تشكيل حكومة فلسطينية، وإما بقدرتها على أن تكون معارضة ذات ثقل مغاير لما عهدته البرلمانات العربية. ومن هنا جاء الجدل الأمريكي حول قضية التعامل مع حماس، حيث أصبح السؤال المهم يتمحور حول متى تتحول حماس إلى العمل السياسي الكامل. وبغض النظر عن الموقف الأمريكي، وما يمكن اعتباره ارتباكاً في التعاطي مع حركة حماس، فإن الواقع الفلسطيني يشير إلى أن حماس قد أصبحت اليوم لاعباً أساسياً في السلم والحرب على الساحة الفلسطينية، ولا يمكن الكلام عن أي عملية ديمقراطية تستبعد وجود حركة حماس كفاعل سياسي أساسي. وعاد السؤال الملحّ أمريكياً في الطريقة والكيفية التي يمكن من خلالها تحجيم دور حماس[١٩].

وكان ٣٣٩ نائباً أمريكياً قد وجهوا رسالة تطالب الرئيس جورج بوش بمنع حركة حماس من

دخول الانتخابات التشريعية إذا لم تنزع سلاحها. ووقّع ٧١ من أعضاء مجلس الشيوخ و٢٦٨ عضواً في مجلس النواب على الرسالة التي تدعو بوش إلى الضغط على السلطة الفلسطينية لنزع سلاح الفصائل تزامناً مع عملية الانسحاب من غزة وقبل إجراء الانتخابات[٢٠].

وفي ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تقرير "المجموعة الرئاسية للدراسات" Presidential Study Group Report والذي جاء تحت عنوان: "الأمن الإصلاح والسلام: الأعمدة الثلاثة لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط"، وهو تقرير صادَقَ عليه الأعضاء الثلاثة والخمسون في هذه المجموعة، الذين ينتمون إلى كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. والهيئة الرئاسية لهذه المجموعة شملت شخصيات مشهورة أمثال: مادلين أولبرايت، وصمويل برجر، وألكسندر هيغ، وجين كيركباتريك، وروبرت ماكفرلين، وجيمس وولسي. وقد حاول التقرير أن يضع لبوش خطة عمله خلال فترة رئاسته الثانية. وطالب التقرير بضم حزب الله وحركة حماس إلى لائحة المنظمات الإرهابية المحاربة دولياً، وتعزيز جهود استهداف البُنى الاقتصادية والدعوية والعملياتية لها. ورأى أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إحراز تقدم على صعيد الحل القائم على إيجاد دولتين. وأن هذا يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال التركيز على ثلاثة أمور أساسية: الوقوف إلى جانب "اسرائيل" في مجازفتها الفعلية من خلال قيامها بفك الارتباط، ودعم الفلسطينيين وهم يحاولون ملء الفراغ السياسي في مرحلة ما بعد عرفات من خلال إرساء دعائم مجموعة من المؤسسات التمثيلية والقانونية والرقابية، وترشيد نوايا اللاعبين الأساسيين على الساحة الإقليمية والدولية الذين يسعون إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على إحلال إدارة سياسية ملتزمة بالمحاسبة والشفافية والسلام مكان الاحتلال العسكري الاسرائيلي. ودعا إلى رفض أي استراتيجية جديدة للسلام.

ولم تنجح محاولات عزل حماس، إذ أن دخولها في التهدئة، وأداءها القوي في الانتخابات البلدية، وإصرار أبي مازن على مشاركتها في العملية السياسية، قد جعل الإدارة الأمريكية أكثر ميلاً لمشاركتها في الانتخابات التشريعية، وإعطاء فرصة لمحاولة استيعابها وتحجيمها سياسياً. وأعلنت الإدارة الأمريكية في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ أنها لن تحاول أن تملي على الفلسطينيين منع حماس من المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة[٢١].

الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية

لم تشهد سنة ٢٠٠٥ تغييراً جوهرياً في السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فرغم تمتّع الموقف الأوروبي بهامش مرونة وحركة أكبر، وبقدرةٍ أعلى على تفهُّم

وتقدير المواقف الفلسطينية والعربية مقارنة بالولايات المتحدة؛ إلا أن الأوروبيين لم يسعوا إلى ممارسة أية ضغوط فعلية على الجانب الاسرائيلي لوقف ممارساته الاحتلالية والقمعية وضمّ الأراضي وبناء الجدار العازل. كما استمروا في إبقاء حماس في قائمة المنظمات الإرهابية رغم تمثيلها لقطاع واسع من الشعب الفلسطيني. وتواجه السياسات الاسرائيلية انتقادات واسعة ومتزايدة على الصعيد الشعبي والأكاديمي الأوروبي، ويَعدّ كثير من الأوروبيين "اسرائيل" خطراً على السلم العالمي.

وعلى صعيد الخريطة السياسية الأوروبية، فإن فوز الحزب الاشتراكي العمالي في انتخابات ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥ الإسبانية أدى إلى إضعاف التماهي السياسي الأمريكي – الإسباني، والذي ظهر واضحاً بعد سحب إسبانيا قواتها من العراق، ودعوة الحكومة الإسبانية الجديدة إلى السماح لحماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية[٢٢]. ومن جهة أخرى، فإن فوز الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة مريكل في الانتخابات الألمانية بتاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وسعي الأخيرة إلى التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، قد زاد من قوة حلفاء أمريكا داخل الاتحاد الأوروبي. بينما واجه توني بلير انخفاضاً في شعبيته وشعبية حزب العمال الذي يتزعمه في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥، رغم فوزه فيها، إذ خسر أكثر من مائة مقعد من حجم الأغلبية التي كان يتمتع بها. وكان ذلك على الأرجح بسبب السياسة الخارجية البريطانية، وخصوصاً في العراق وفلسطين، وارتباطها القوي بالسياسة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن تاريخ أوروبا حافل بالمواقف التي أثّرت على القضية الفلسطينية، إلا أن هذه المواقف تغيرت وتبدلت واختلفت في درجة تأثيرها مع مرور الزمن. وقد برز الموقف الأوروبي في بيان فلورنسا في حزيران/ يونيو ١٩٩٦، والذي دعت فيه المجموعة الأوروبية إلى تعزيز العملية السلمية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلى جانب دولة "اسرائيل" الآمنة[٢٣]. وتأتي المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في ظل محدّدات داخلية وخارجية لهذه المواقف، ويمكن إيضاح أبرزها في الآتي:

- لا يمكن القول حتى الآن أن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى سياسة خارجية موحدة يمكن أن تعبر عن موقف محدد وواضح ومستقل[٢٤]، فقد واجه مشكلة توحيد الدستور والسياسة الخارجية والدفاعية وما زال منقسماً إلى اتجاهين الأول بقيادة بريطانيا والآخر بقيادة فرنسا.
- كما أن دخول عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي من دول أوروبا الشرقية قد زاد من حدّة الانقسام السابق الذكر، فهذه الدول لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودخولها في الاتحاد الأوروبي يقوي التكتل الذي تقوده بريطانيا، بما يعنيه ذلك من انسجام أقوى في السياسة الخارجية لمعظم دول الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه وعند مناقشة دور الاتحاد الأوروبي كوحدة أو الدول الأوروبية كلٌّ على حدة من القضية الفلسطينية فإنه يمكن ملاحظة التالي:

١ - تميزت السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وبالذات منذ مطلع سنة ٢٠٠٥ بنوع من الحيادية والموضوعية، فقد رفضت الدول الأوروبية تبني وجهة النظر الاسرائيلية في جملة من القضايا، المتمثلة بالمواقف من جدار الفصل العنصري والاستيطان وغيرها من القضايا، فقد أعلنت الناطقة المساعدة باسم وزارة الخارجية الفرنسية سيسيل بوزو دي بورغو أن بناء المستوطنات والجدار يؤثران على نتائج مفاوضات الوضع النهائي التي يُفترض أن تبحث في قضايا الاستيطان(٢٥).

ويتناسق الموقف البريطاني الرافض لبناء الجدار والاستيطان مع الموقف الفرنسي(٢٦). ومن الممكن تلخيص الموقف البريطاني من خلال مقالٍ كتبه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، ونقلته جريدة البيان الإماراتية في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥ عن الـ(إي بي سي) البريطانية، وحدّد بلير موقفه تجاه القضية الفلسطينية بالنقاط التالية:

أولاً: الالتزام بفكرة الدولتين كما هو منصوص عليها في خطة خريطة الطريق مع أهمية وجود إدارة أمريكية مستعدة للالتزام بذلك.

ثانياً: حشد الدعم العالمي لخطة تضمن للفلسطينيين امتلاك بنية تحتية سياسية واقتصادية وأمنية لإنشاء دولة قابلة للحياة.

ثالثاً: دعم الانسحابات الاسرائيلية مع الأخذ بعين الاعتبار أمن "اسرائيل" وانفتاح غزة تجارياً عن طريق ميناء ومطار يؤدي وظيفته.

رابعاً: الاستمرار في العملية السلمية على أساس خريطة الطريق(٢٧).

ويظل الموقف البريطاني بشكل عام أقرب المواقف الأوروبية للسياسة الأمريكية، لكنه يتميز بقدرة أعلى على تفهُّم الواقع الفلسطيني والعربي، بسبب خبرته السياسية والاستعمارية الواسعة في المنطقة.

٢ - لم يكن هناك تباين كبير بين المواقف الأوروبية والأمريكية تجاه القضية برمتها ولكن كانت هناك قضايا مفصلية ميزت السياسة الأوروبية عن الأمريكية، وجاء ذلك واضحاً فيما يخص الجدار، والمستوطنات، وحركة حماس. إذ كان الموقف الأوروبي واضحاً من جهة رغبته بمشاركة حركة حماس في الحياة السياسية كخطوة أولى تجاه التخلي عن السلاح والاعتراف بـ"اسرائيل"(٢٨)، وهذا الموقف مناقض لرغبة أمريكا بإبعاد حماس عن الحياة السياسية ما لم

تتخلّ عن سلاحها، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك في مخالفة أمريكا وقامت بإجراء اتصالات مع حماس، فقد أبلغ الاتحاد الأوروبي الإدارة الأمريكية بخصوص التحول الجوهري في الاتصالات التي يجريها مع حركة حماس[٢٩]. أما بالنسبة للجدار الفاصل فقد بدا الموقف الأوروبي واضحاً، فقد وصفه الوزير البريطاني كيم هاولز بالكريه والمشين[٣٠].

٣ – حاول الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية لعب دورٍ أكثر فاعلية، وبالذات بعد خطة فك الارتباط، ومعتمداً على موقف الجانب الفلسطيني والعربي الداعي إلى لعبه مثل هذا الدور.

وأما الموقف الأوروبي من المقاومة الفلسطينية، فهو أقل حدة من الموقف الأمريكي. إذ أكدت رئيسة لجنة التنمية في الاتحاد الأوروبي لويزا مورغانتيني على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال مع عدم المسّ بالمدنيين[٣١]، وبالرغم من وضع الاتحاد الأوروبي لحركة حماس على قائمة الإرهاب، إلا أن بعض الدول الأوروبية لم تجد حرجاً في التواصل مع حركة حماس خاصة بعد الانتخابات البلدية. وقامت أطراف أوروبية، مثلاً، بترتيب لقاء بيروت، الذي انعقد يومي ٢١ و٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥، بين حماس وشخصيات أوروبية وأمريكية. وكان عرّاب هذا اللقاء أليستر كروك وهو مسئول أمني بريطاني سابق[٣٢].

كل ما أسلفناه حول طبيعة التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية، تأثر مؤخراً بمتغيرات جديدة كان لها دور مهم في صياغة جديدة للدور الأوروبي في المنطقة ومن هذه المتغيرات: عضوية أوروبا في اللجنة الرباعية والإشراف على خطة خريطة الطريق. هذا الدور الجديد لأوروبا يجعلها لاعباً أكثر فاعلية في المنطقة، كما إن مواقف أوروبا السابقة تجاه القضية الفلسطينية، جعل منها لاعباً أكثر قبولاً للطرف الفلسطيني. لذا من الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي ومنذ تطبيق خطة فك الارتباط بدأ يتجه نحو لعب دور فاعل على الساحة الفلسطينية، وذلك عبر تبني جملة من المواقف التي تحسب اسرائيلياً على أنها تُحابي الفلسطينيين ومنها:

١ – التركيز الأوروبي على ربط خطة فك الارتباط بخارطة الطريق، وما يطلق عليه التواصل بين أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة[٣٣]. والدعوة إلى تنفيذ انسحابات أخرى من الضفة الغربية من خلال تصريحات الموفد الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام برغبة الاتحاد أن تمتد تجربة إخلاء مستوطنات غزة إلى المستوطنات الاسرائيلية كلها، شريطة أن يتم ذلك من خلال مفاوضات فلسطينية – اسرائيلية وليس كإجراء منفرد[٣٤].

٢ – اعتبار أن إحداث تنمية اقتصادية في قطاع غزة غير ممكن ضمن السياسات الاسرائيلية الحالية الهادفة إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير[٣٥].

٣ – التركيز على بناء دولة قابلة للحياة عبر الدعم الاقتصادي للمشاريع في القطاع والضفة

الغربية، حيث قدّمت المفوضية الأوروبية خطة استراتيجية لإقامة دولة قابلة للحياة سياسياً واقتصادياً. وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم سنة ٢٠٠٥ مساعدات بمبلغ ٢٩٥ مليون دولار أمريكي، ذهب معظمها للمشاريع التنموية، كما قدمت دول في الاتحاد الأوروبي (بشكل منفرد) منحاً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، كان أكبرها من ألمانيا: ٥٦ مليون دولار، وبريطانيا: ٥٠ مليوناً. وقد تعهّد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته من ٢٥٠ مليون يورو إلى ٥٠٠ مليون يورو إذا ما ظهرت بوادر النمو[٣٦].

٤ – اعتبار السياسة الاستيطانية الاسرائيلية المبنية على توسيع المستوطنات انتهاكاً لخارطة الطريق، وتقويضاً للعملية السلمية، وهذا ما أكده تقرير الخبراء الأوروبيون المكلفين من قبل البرلمان الأوروبي. كما عدَّ الناطق باسم الخارجية الفرنسية هيرفيه لادسو أن "مواصلة الاستيطان مخالفٌ لخريطة الطريق التي تنصّ على تجميد الحركة الاستيطانية"، وأن بناء مساكن جديدة في المستوطنات "يحكم مسبقاً على نتيجة المفاوضات النهائية"[٣٧].

وقد حاولت بريطانيا لعب دور أكبر في تفعيل عملية السلام من خلال الدعوة إلى مؤتمر لندن، لكن "اسرائيل" لم تتردد في مقاطعته، خشية أن يقع عليها ضغطٌ من أي نوع، مع سعيها لتحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية. عُقد المؤتمر في الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٥ بحضور الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس ووزراء خارجية أكثر من عشرين دولة[٣٨]. وقد ركز البيان الختامي على المطالبة بإصلاح السلطة الفلسطينية، والتأكيد على وقف الهجمات الفلسطينية، وجمع سلاح الفصائل الفلسطينية، مع التمسُّك بمواصلة الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية[٣٩].

وقد أثبت الاتحاد الأوروبي حضوره الفاعل على الساحة الفلسطينية، وذلك عندما توافق الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي على تواجد مراقبين أوروبيين على المعابر بين قطاع غزة ومصر.

وعند النظر إلى طبيعة الدور الأوروبي المستقبلي في الصراع العربي الاسرائيلي يمكن الخلوص إلى أن الاتحاد الأوروبي سيحاول مضاعفة ثقله في العملية السلمية، وذلك بسبب الفشل الذي تواجهه السياسة الأمريكية في المنطقة من جهة، وتعاظم الدور الروسي من جهة أخرى. ولكن ما قد يضعف الدور الأوروبي هو التقارب الأمريكي المتزايد مع الحكومة الألمانية الجديدة، والفتور بين الأخيرة وحليفتها الأوروبية التقليدية فرنسا.

روسيا

أعطت سنة ٢٠٠٥ مؤشرات عن رغبة روسيا في استعادة دور مؤثر في قضية فلسطين وقضايا الشرق الأوسط والشؤون العالمية. وقد أسهم في ذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية، وترتيب الأوضاع الداخلية الروسية بما كفل مزيداً من استقرار

الأوضاع الأمنية والسياسية. وفي مراسم تكريم السفير الفلسطيني لدى موسكو خيري العريدي أكد الروس على "عمق العلاقة مع فلسطين"، التي وصفوها بأنها تشكّل "واحدة من أهم مرتكزات السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط"[٤٠]. وأشار نائب وزير الخارجية الروسي الكسندر سلطانوف، أن العلاقات الفلسطينية – الروسية تتطور بشكل كبير جداً، وأن هناك حواراً وتفاهماً فلسطينياً روسياً عميقاً جداً، مشيراً إلى أنه بحث مع الرئيس عباس في ١٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥ تعزيز العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الروسية[٤١].

وسعياً من روسيا للعب دور أكبر دعا بوتين أثناء زيارته لمصر في ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥ إلى عقد مؤتمر دولي في موسكو من أجل بحث عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن الحكومة الاسرائيلية رفضت عقد مؤتمر سلام في موسكو، وأكدت أن موقف "اسرائيل" المبدئي يعارض أي تدخل دولي في الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي. وأنها "على استعداد للقبول بتدخل الولايات المتحدة فقط وليس أي جهة أخرى"[٤٢]. كما قوبل الاقتراح الروسي باستخفاف أمريكي، وعلّقت وزيرة الخارجية رايس، على الدعوة، بالقول: "أعتقد أن ما علينا فعله هو أن نقوم بما هو حاضر أمامنا، أي أن نتأكد من أن الانسحاب من غزة سيكون ناجحاً، وبعدها بوسعنا أن نرى ماذا ستكون الخطوات الضرورية المقبلة"[٤٣]. وقد اضطر ذلك روسيا إلى التراجع مؤقتاً عن الفكرة[٤٤]. ثم عاد وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف لطرحها في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥[٤٥]، لكنها لم تجد آذاناً اسرائيلية صاغية.

استمرت روسيا في دعم اللجنة الرباعية، ووعد الرئيس بوتين المبعوث الخاص الجديد للجنة الرباعية جيمس ولفنسون بأن روسيا "ستقدم مساعدتها التامة والمباشرة والواضحة للجنة"[٤٦]. وتابعت روسيا دعمها خريطة الطريق التي تبنتها الرباعية، ورغم أن روسيا رحبت بالانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، إلا أنها عارضت فرض الحلول من طرف واحد، كما عارضت نشاط "اسرائيل" الاستيطاني في الضفة الغربية وإنشاء "الجدار الفاصل"، وقد أكد ذلك وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف، والناطق باسم وزارة الخارجية الروسية ميخائيل كامينين[٤٧].

وأشار لافروف في تعليقٍ على الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة "إلى أهمية أن يشمل جميع الجوانب لضمان حياة متواصلة لقطاع غزة"، وبيّن تطابق الموقفين الروسي والفلسطيني تجاه ضرورة عدم إطالة أمد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة ببنود خريطة الطريق، بما في ذلك مباحثات الوضع النهائي، التي أكد على أهمية أن تكون شاملة لمجمل مسارات التسوية السلمية في المنطقة[٤٨].

ومن جهة أخرى، حرص الروس على استمرار العلاقات الحسنة والمتوازنة مع "اسرائيل"،

وأبلغ الرئيسُ الروسي بوتين أثناء زيارته إلى "اسرائيل" في ٢٨ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، رئيسَ الحكومة الاسرائيلية شارون أنه "بوسعه في كل ما يتعلق بالأمن والإرهاب أن يرى في روسيا حليفاً استراتيجياً لاسرائيل". وطمأن القادة الاسرائيليين إلى أن المؤتمر الدولي الذي دعا إليه هو مؤتمر على مستوى الخبراء، لا على مستوى القمة. وأوضح بوتين أنه في كل ما يتصل بأمن "اسرائيل" فإنه ما دام في الحكم، فلم ولن تُقدم بلاده على أي خطوة تضرّ بالدولة اليهودية[٤٩].

وخلال سنة ٢٠٠٥، لم يؤثر طرد السلطات الروسية حاخام موسكو، بسبب الشكوك التي دارت حوله بأنه كان يتجسس لصالح الموساد الاسرائيلي، كثيراً على العلاقات الروسية مع "اسرائيل"[٥٠].

وقد شهدت سنة ٢٠٠٥ ارتفاعاً في حجم التبادل التجاري بين "اسرائيل" وروسيا، وعَدَّها الاسرائيليون سنةً جيدة للعلاقات الاسرائيلية الروسية[٥١]. وحسب الإحصائيات الاسرائيلية الرسمية لسنة ٢٠٠٥، فقد بلغت الصادرات الاسرائيلية إلى روسيا ٤١٥ مليوناً و٨٠٠ ألف دولار، أما الواردات الاسرائيلية من روسيا فبلغت قيمتها ملياراً و٥٥ مليوناً و٧٠٠ ألف دولار (انظر الجدول ٥ / ٢)[٥٢].

الصين

كانت الصين من أوائل الدول التي افتتحت مكتباً "تمثيلياً" لمنظمة التحرير الفلسطينية في بكين بعد إنشائها ثم عينت سفيراً لها في أراضي السلطة الفلسطينية. وقد خففت الصين تدريجياً من تشددها تجاه "اسرائيل" في السنوات العشرين الماضية، وتبنت سياسة مبنية بشكل أساس على رعاية مصالحها العليا وخصوصاً الجوانب الاقتصادية، واستمرت في دعمها "المحسوب" للقضية الفلسطينية، ولكنها ظلت أقرب من غيرها من الدول الكبرى في التعاطف مع الشأن الفلسطيني.

أكّد رئيس الوزراء الصيني وين جياو باو، بعد لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي زار الصين في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥ في بكين، على أهمية تعزيز علاقات التعاون السياسي والاقتصادي مع السلطة الفلسطينية. وقد وقّعت السلطة الفلسطينية والصين في تلك الزيارة خمس اتفاقيات، من بينها واحدة للتعاون الاقتصادي والتقني[٥٣].

كذلك، زار وزير خارجية الصين لي جاو شينغ الرئيس محمود عباس في مقره في رام الله يوم الاثنين في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ حيث أكد أن هدف الزيارة الأول هو دفع عملية السلام والثاني هو تعزيز التعاون مع دول المنطقة، وقد وقع الوزير الصيني ونظيره الفلسطيني ناصر القدوة اتفاقاً تقوم بموجبه الحكومة الصينية بتمويل إنشاء مبنى جديد لوزارة الخارجية الفلسطينية

في رام الله، كما تعهدت الصين بتقديم مساعدات مالية بقيمة ٧ ملايين دولار للإسهام في تأهيل دبلوماسيين فلسطينيين في بكين، إضافة إلى ذلك تعهدت الصين بتقديم منحة بقيمة ٥ ملايين دولار لتجهيز مستشفى تجهيزاً كاملاً بالأجهزة الطبية كما تعهدت بتدريب ٨٠ كادراً فلسطينياً في مختلف المجالات. وقرّرت دراسة إمكانية إنشاء منطقة صناعية فلسطينية – صينية شمال قطاع غزة[٥٤]. كما قدمت الصين ٣٠٠ ألف دولار مساعدة عاجلة لمتضرري الاجتياح الاسرائيلي لمدينة رفح، ومليون ونصف المليون دولار لدعم الانتخابات الفلسطينية التشريعية[٥٥]. وتابعت الصين تقديم الدعم لا سيما في مجالي الأمن والاتصالات[٥٦].

ومن جهة أخرى، يُعدُّ آموس يودان الاسرائيلي الأول الذي فتح آفاق التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الدولتين عام ١٩٨١ سالكاً الأبواب الخلفية بسبب الظروف السياسية السائدة آنذاك فقد كان آموس مديراً لإحدى أكبر شركات الصناعة التحويلية في "اسرائيل" وقد قام باستكشاف أفق التبادل التجاري مع الصين وقدّم دراسة للحكومة الاسرائيلية حول مستقبل الصين وحجم سوقها الاستهلاكي ومتطلباته مفتتحاً التبادل التجاري بين الدولتين إلى أن قامت الحكومة الاسرائيلية بتبنّي هذه العلاقة وتطويرها مع بداية العام ١٩٨٧[٥٧].

إن التعاون العسكري الاسرائيلي – الصيني يشكل الجزء الأساسي والمهم (والغامض في الوقت نفسه) من التبادل التجاري بين الطرفين. وتكمن أهميته في أن التكنولوجيا والصناعة العسكرية الاسرائيلية تشكل "البوابة الخلفية" لنقل تكنولوجيا السلاح الأمريكية والغربية إلى الصين، فضلاً عن كونها مورداً مالياً هاماً لـ"اسرائيل"، رغم ما تسببه من انزعاج أمريكي.

ففي أواخر سنة ٢٠٠٤ صدر تقريران: أحدهما عن البنتاغون وآخر عن الكونغرس الأمريكي، أشارا إلى أن "اسرائيل" تُعدُّ ثاني أكبر مُصدِّر للأسلحة للصين بعد روسيا، وبما يتجاوز المليار دولار سنوياً. كما أن الصحافة الأوروبية تحدثت عن أن "اسرائيل" تبيع الصين أسلحة بقيمة مليار و٢٥٠ مليون دولار سنوياً، لكن "اسرائيل" تنفي ذلك وتؤكد أن هذه الأرقام غير صحيحة، وتدّعي أنها تبيع أسلحة دفاعية لا تتجاوز قيمتها ٣٥ مليون دولار[٥٨].

ومن الصفقات التي تم الكشف عنها توقيع الصين مع "اسرائيل"، في مطلع سنة ٢٠٠٥ عقداً تقوم بموجبه "اسرائيل" بإجراء تحسينات على طائرات عسكرية من دون طيار من طراز "هارفي كيلر" كانت بيعت للصين من قبل[٥٩]. ويتعاون البلدان على تطوير صاروخ بحري مشتق من الصاروخ الاسرائيلي بحر– بحر (غبريال)، كذلك يتعاونان في إنتاج طائرة مقاتلة (أف–١٠) وقدّمت "اسرائيل" للصين أيضاً تكنولوجيا إنتاج صاروخ جو– جو، وهُو تقليد للصاروخ الأمريكي سايدوندر[٦٠].

ولمحاولة استيعاب الغضب الأمريكي، قام وزير خارجية "اسرائيل" سيلفان شالوم في مقابلة مع الإذاعة الاسرائيلية في ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥ بالاعتذار للولايات المتحدة عن أية صفقة أسلحة قد تكون أساءت للأمن القومي الأمريكي، وتفادياً لذلك فقد طلب الوزير (موفاز) من مديري ٥٠ شركة اسرائيلية الالتزام بتقديم طلبات رسمية للوزارة قبل التوجه إلى الصين[٦١].

أما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية غير العسكرية، فتجدر الإشارة إلى أنه في سنة ٢٠٠٣ قام وفد تجاري اسرائيلي كبير برئاسة إيهود أولمرت، وزير الصناعة الاسرائيلية ونائب رئيس الوزراء، بزيارة الصين في مهمة لرفع الصادرات الاسرائيلية إلى الصين من ٦٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ إلى حوالي ملياري دولار بحلول سنة ٢٠٠٥. وقد قُدِّر حجم التطور في التبادل التجاري بين البلدين، مقارنةً بما بدأ عليه قبل عقدين بما يقارب الثلاثين ضعفاً، والقطاعات التي يتركز عليها التبادل التجاري إضافة للعسكري هي: التكنولوجيا المتطورة، والأمن، والسيارات، والمنتجات الزراعية، والصناعات البلاستكية، والتكييف. وتسعى "اسرائيل" إلى تسويق منتجاتها في قطاع التكنولوجيا المتطورة (نظم الاتصالات اللاسلكية، المعدات الطبية، الحواسيب، برامج المعلوماتية وتقنيات الإنتاج الزراعي التي تلقى اهتماماً صينياً)[٦٢].

وفي ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ وقّع كلٌّ من لي يونغ عن الجانب الصيني ويارون زاليكا عن الجانب الاسرائيلي بروتوكولاً للتعاون الاقتصادي والمالي، يسمح بتقديم تسهيلات مالية طويلة الأجل للشركات الصينية عند استيرادها المنتجات والبضائع الاسرائيلية وهذه التسهيلات مكفولة من قبل المؤسسة الاسرائيلية لتأمين التجارة الخارجية المملوكة من الحكومة الاسرائيلية[٦٣].

وحسب الإحصائيات الاسرائيلية الرسمية لسنة ٢٠٠٥، فقد بلغت الصادرات الاسرائيلية إلى الصين ٧٤٣ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار، أما الواردات الاسرائيلية من الصين فبلغت قيمتها ملياراً و٨٨٨ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار (انظر جدول ٥/ ٢)، وهو ما يعكس تنامي المصالح المتبادلة والعلاقات التجارية بين الطرفين[٦٤].

كل هذا يعطي مؤشراً على أن التبادل التجاري بين "اسرائيل" والصين سوف يتطور وأن أرقامه سوف تتضاعف نتيجة هذا التعاون الصناعي خاصة في الميدان العسكري؛ إضافة إلى الاستثمار في القطاع الزراعي الصيني، الذي يُبدي اهتماماً بالتقنيات الاسرائيلية المتبعة في المستوطنات الزراعية، والتي تؤسس لاستثمارات ضخمة نظراً لحجم القطاع الزراعي الصيني.

الهند

كانت الهند داعماً تقليدياً للقضية الفلسطينية، وتمثل ذلك بالدعم القوي الذي قدمه حزب المؤتمر بزعامة جواهر لال نهرو وأنديرا غاندي وغيرهما للقضية، ورفضت الهند الاعتراف بدولة "اسرائيل"، ولكن المتغيرات التي شهدتها القضية الفلسطينية، وتخلي الكثير من الدول العربية عن مواقفها المبدئية من الصراع، ودخول م.ت.ف. في المفاوضات ومشروع التسوية، جعل الهند تغير سياستها بشكل براغماتي يخدم مصالحها مع الطرفين: العربي والاسرائيلي. وتتلخص المصالح الهندية في المنطقة في ثلاث جوانب أساسية: أولها: المصالح الأمنية، وثانيها: طرق التجارة والمصالح الاقتصادية، وثالثها: وهو مرتبط بالثانية إلى حدٍّ كبير: المهاجرون الهنود والعمالة الهندية وخصوصاً في الخليج العربي. فالهند لها مصالح أمنية تدفعها إلى الاستفادة من الخبرات العسكرية الاسرائيلية من أجل إيجاد توازن قوى أو بالأحرى توازن رعب بينها وبين جارتها اللدود الباكستان، كما تسعى الهند إلى تقوية علاقاتها مع أمريكا، وهي تدرك تماماً أن "اسرائيل" هي إحدى أهم المداخل المهمة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن الهند من ناحية أخرى، لها صِلات اقتصادية قوية مع الدول العربية، بالإضافة إلى كون المنطقة العربية منطقة عبور لتجارتها خاصة عن طريق قناة السويس، فضلاً عن وجود نحو ثلاثة ملايين و٥٠٠ ألف من العمالة الهندية[٦٥]، ترفد الاقتصاد الهندي بمبالغ طائلة، بالإضافة إلى كون ٦٠٪ من واردات الهند النفطية تأتي من الدول العربية[٦٦]. ولذلك تحرص الهند دائماً على أن تكون مواقفها من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي مواقف متوازنة لا تضرّ بمصالحها مع أيٍّ من الأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار أيّدت الهند في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ الانسحاب الاسرائيلي من غزة، وأعربت عن أملها أن يؤدي انسحاب "اسرائيل" من الضفة الغربية وشمال قطاع غزة إلى قيام دولة فلسطينية حقيقية السيادة والاستقلال، فجاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية الهندية يوم الاثنين ١٢ أيلول/ سبتمبر أن نيودلهي ترحب بالخطوة الاسرائيلية، ووصفتها بأنها خطوة ايجابية وبداية لخطوات يؤمَّل أن تؤدي إلى حل متفق عليه بين الطرفين. وأضاف البيان "نثق بأن نافذة الأمل هذه سوف يتم استغلالها بواسطة الأطراف المعنية للأخذ إلى الأمام بمباحثات السلام التي سوف تؤدي وفي إطارٍ زمني معقول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود معترف بها وآمنة تعيش إلى جانب الدولة الاسرائيلية"[٦٧].

وعلى غرار الصين، فإن الهند سعت إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الكيان الاسرائيلي. وحسب الإحصائيات الرسمية الاسرائيلية لسنة ٢٠٠٥، استوردت الهند من "اسرائيل" ما قيمته ملياراً و٢٢٤ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار، أما الصادرات الهندية إلى "اسرائيل" فبلغت ملياراً و٢٧٦ مليوناً و٣٠٠ ألف دولار[٦٨]. وهناك إشارات إلى أن تجارة الماس تشكّل حوالي نصف التبادلات التجارية بين الطرفين. وقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين

نحو عشرة أضعاف منذ أن أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية رسمية سنة ١٩٩٢[٦٩].

وفي سنة ٢٠٠٥ فازت هيئة الصناعات الحربية الاسرائيلية (أي أم أي) بعقد قيمته ١٤٠ مليون دولار لإقامة خمسة مصانع لإنتاج المواد الكيماوية التي تُستخدم في صنع المتفجرات في ولاية بيهار بالهند. كما تردّدت أخبار عن عقد صفقتين إحداهما بقيمة ١٢ مليون دولار، وتقضي بتزويد الهند بقذائف متطوّرة للدبابات، والثانية تصل قيمتها إلى ٤٠ مليون دولار، وتهدف إلى تطوير صناعة صواريخ الجيش الهندي[٧٠].

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ نقلت وكالة الأنباء الهندية عن مصادر اسرائيلية أن "اسرائيل" سوف تطلق بعد عام قمراً تجسّسياً من مركز الفضاء "ستيشن داون" في الهند، في إطار توثيق العلاقات بين البلدين[٧١]. وبينما كانت السلطات الباكستانية تتابع بقلق التعاون العسكري الهندي الاسرائيلي، ذكرت صحيفة ديلي تايمز الباكستانية أن الهند تستعدّ لشراء خمسين طائرة تجسّس من دون طيار من "اسرائيل" بقيمة ٢٢٠ مليون دولار[٧٢].

ولا شكّ أن "اسرائيل" تحاول استثمار إمكاناتها العسكرية ونفوذها في الولايات المتحدة في بناء علاقات قوية مع الهند، في وقت لا يغيب فيه عن اعتباراتها الاستراتيجية أن الهند مرشّحة لأن تكون إحدى القوى العظمى في السنوات العشرين القادمة. كما تستفيد "اسرائيل" من حالة الضعف والتفكّك العربي، وتحاول اللعب على حبل الدعم والتعاطف العربي لباكستان عندما يتعلق الأمر بخلافاتها مع الهند.

اليابان

من الصعب فصل المواقف والسياسات اليابانية عن الإطار العام للسياسات الغربية والأمريكية في المنطقة، وتركز اليابان بشكل أساسي على مصالحها التجارية والاقتصادية، ولا تطمح حتى الآن في لعب أدوار سياسية نشطة. وتُعدُّ اليابان التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من الدول المانحة التي دعمت مشاريع السلام الفلسطينية الاسرائيلية سياسياً ومادياً، فقد بلغ مجموع المساعدات التي قدمتها اليابان للفلسطينيين منذ توقيع اتفاق أوسلو ٧٦٠ مليون دولار[٧٣]، كما شهدت العلاقات بين الطرفين زيارات متبادلة حيث زار الرئيس الفلسطيني في أيار/ مايو ٢٠٠٥ العاصمة اليابانية طوكيو، وتوصل الطرفان إلى توقيع اتفاقات مختلفة، إلى جانب تقديم المساعدات المادية العاجلة إلى الشعب الفلسطيني. ويمكن تقسيم المساعدات التي قدمتها اليابان للفلسطينيين في عام ٢٠٠٥ إلى عدة أقسام:

أولاً: مساعدات عبر قنوات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ووكالة غوث اللاجئين "الأونروا". ففي شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٥ قررت الحكومة اليابانية تقديم مساعدات

عاجلة إلى الشعب الفلسطيني بنحو ٣٠ مليون دولار من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقالت السفارة اليابانية في عمّان في بيان لها إن هذه المساعدات جزء من مساعدات أخرى تصل إلى ٦٠ مليون دولار من الميزانية الموضوعة لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط[٧٤]. وخلال سنة ٢٠٠٥ قررت اليابان تقديم ٩ ملايين و٥٨٦ ألف دولار للأونروا لدعم نشاطاتها الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين[٧٥].

ثانياً: مساعدات مباشرة للسلطة الفلسطينية: فخلال زيارة الرئيس الفلسطيني إلى طوكيو في أيار/ مايو ٢٠٠٥ أعلنت الحكومة اليابانية عن تقديم عدة مشاريع في إطار مساعدة الشعب الفلسطيني، ومن هذه المشاريع تقديم مساعدة لاستكمال مشروع الصرف الصحي، وتطوير الواجهة البحرية لقطاع غزة، إضافة إلى مشاريع أخرى تصل قيمتها إلى ٤٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة[٧٦]. كما تعهدت طوكيو بتقديم مساعدات إضافية بقيمة مائة مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية من أجل المساعدة في إقامة سلام في الشرق الأوسط[٧٧].

ثالثاً: مساعدات في إطار مشاريع تنموية مختلفة، أو نتيجة اتفاقات ثنائية بين الطرفين: وكان من ضمن ما تم الاتفاق عليه خلال زيارة عباس لطوكيو في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥ تخصيص جزء من المساعدات اليابانية لتمويل مشروع تأهيل الطريق الساحلية "كورنيش غزة" التي ستمتد من شمال القطاع إلى جنوبه بمسافة تُقدّر بنحو ٤٠ كيلومتراً، منوهاً إلى أن الكلفة التقديرية لتنفيذ هذا المشروع حسب الدراسات التي أُعدت له تتراوح من ٦٠ إلى ٦٥ مليون دولار[٧٨]. وفي مراحل لاحقة، تم الاتفاق على تنفيذ مشاريع أخرى عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جايكا" لبرنامجي تحسين الإدارة المحلية والصحة الإنجابية[٧٩]. ودعم مشروع "الدراسة التنموية لمنطقة أريحا والأغوار"[٨٠]. كما وقّعت السلطة الفلسطينية في تموز/ يوليو ٢٠٠٥ اتفاقية دعم ياباني لصالح إنشاء مجلس خدمات مشتركة لإدارة النفايات الصلبة في محافظة أريحا والأغوار[٨١].

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ قررت الحكومة اليابانية رفع قيمة مساعداتها للفلسطينيين في سنة ٢٠٠٦ من ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار[٨٢].

وتظلّ سياسة طوكيو تجاه الفلسطينيين غير معزولة عن مسار العلاقات مع كل من الأطراف الدولية المعنية بالسلام – وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، و"اسرائيل" من جهة أخرى–، ولذلك فإن المساعدات التي تقدمها للفلسطينيين تخضع دائماً للتجاذبات السياسية والضغوط الدولية على الشعب الفلسطيني.

وعلى الجانب الاسرائيلي يرتبط الطرفان الياباني والاسرائيلي بعلاقات اقتصادية متينة. ففي

سنة ٢٠٠٥ بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية إلى اليابان ٧٩٢ مليوناً و٤٠٠ ألف دولار، بينما بلغت الواردات الاسرائيلية من اليابان ملياراً و٢٧٨ مليوناً و١٠٠ ألف دولار[٨٣].

وقد حاولت "اسرائيل" جذب اليابان لشراء أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ، تحتاجها طوكيو بسبب خشيتها على أمنها القومي من ترسانة الجارة كوريا الشمالية من أسلحة الدمار الشامل، غير أن أمريكا تدخلت، وأفشلت المساعي الاسرائيلية[٨٤].

البرازيل

إذا كان فوز الاتجاهات الاشتراكية أو تلك المعادية للهيمنة الأمريكية في أمريكا اللاتينية والعالم، فلعلّ سنة ٢٠٠٥ تكون قد صبّت إيجاباً في تحسين التعاطف تجاه القضية الفلسطينية. ويبدو أن ذلك ينطبق بشكل أو بآخر على البرازيل وفنزويلا وبوليفيا. وفي هذا التقرير نختار البرازيل نموذجاً، لكونها أكبر دول قارة أمريكا الجنوبية.

كان الحياد هو عادة ما يميّز السلوك البرازيلي التقليدي، غير أن سنة ٢٠٠٥ شهدت شيئاً من التوتر أو شد الحبال في العلاقات البرازيلية الاسرائيلية، إذ اعتبرت مصادر دبلوماسية اسرائيلية أن الرئيس البرازيلي أكثر استجابة للرئيس الفلسطيني من استجابته للمواقف الاسرائيلية، وكان نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت رأى خلال زيارة قام بها إلى البرازيل في آذار/ مارس ٢٠٠٥ أن هذا البلد لا يمكن له أن يشارك في عملية السلام في الشرق الأوسط إلا إذا أقام حواراً جدياً مع "اسرائيل".

وقد انتقدت البرازيل بشدة العمليات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ اشتكى وزير الدولة البرازيلي لحقوق الإنسان نيلماريو ميراندا من الصعوبات التي خلقتها "اسرائيل" أمام المراقبين الذين قاموا بمتابعة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية. وقال ميراندا إن الاسرائيليين يعتمدون على السلاح والدعم الأمريكيين، مشيراً إلى أن إرسال وفد من المراقبين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة يعكس دعم الحكومة البرازيلية للفلسطينيين[٨٥].

لكن الدبلوماسيين البرازيليين ينفون أن يكون هناك أي تغيير في مبدأ الحياد التقليدي الذي تعتمده البرازيل، مشيرين إلى أن الاحتجاجات الاسرائيلية ليست سوى أزمة بين أصدقاء. وأوضح دبلوماسي برازيلي لوكالة فرانس برس: "علاقاتنا مع اسرائيل ممتازة ومن الطبيعي أحياناً ألا نتفق بشأن بعض النقاط تماماً كما يختلف صديقان يتواجهان بصراحة". ويرى غونتر رودزيت أستاذ العلاقات الدولية في مؤسسة أرماندو الفاريز بنتيادو في ساو باولو، أن المساعي التي يبذلها الرئيس البرازيلي "لولا" في الشرق الأوسط تحركها دوافع تجارية بصورة خاصة.

ويضيف أن البرازيليين فهموا كيف يتعاملون مع المسألة الفلسطينية وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للعرب لكن هدفهم هو المال والأعمال في المنطقة[٨٦].

أما على صعيد العلاقات الفلسطينية البرازيلية، فقد أشاد الرئيس البرازيلي في شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥ بـ"صبر" الشعب الفلسطيني، خلال لقاء في برازيليا مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن)، وكرر استعداد البرازيل لتقديم المساعدة في عملية السلام[٨٧].

كما دُعيت غرفة التجارة والصناعة الفلسطينية في نابلس للمشاركة في المؤتمر الاقتصادي الذي أقيم برعاية الغرفة التجارية العربية البرازيلية على هامش مؤتمر القمة العربية الأمريكية اللاتينية خلال الفترة ما بين ١٢-١٣ من أيار/ مايو[٨٨].

وفي شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥ عقد المؤتمر الوطني الأول للمساواة ومناهضة العنصرية في البرازيل ولكنه لم يخرج بأي إدانة واضحة للممارسات العنصرية الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وإنما اكتفى المؤتمرون بالموافقة على أن ترسل الحكومة البرازيلية وفداً برازيلياً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة للوقوف على الممارسات الاسرائيلية العنصرية وإجراءاتها العسكرية تجاه الشعب الفلسطيني[٨٩].

الأمم المتحدة

تعاني مؤسسة الأمم المتحدة من خلل بنيوي في نظامها لا يمكنها من القيام بدور دولي فاعل أو مؤثر دون موافقة الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن. ورغم صدور مئات القرارات عن الهيئة العامة للأمم المتحدة المؤيدة للحقّ الفلسطيني، إلاّ أنها بقيت حبيسة الأدراج لأنها تفتقد إلى صفة الإلزام، أما القرارات التي يمكن أن تحمل صفة الإلزام والتي تصدر عن مجلس الأمن، فإن الفيتو الأمريكي كان جاهزاً دائماً إذا ما تعلق الأمر بـ"اسرائيل"، حيث استخدمته أمريكا طوال السنوات الماضية نحو أربعين مرة لهذا الغرض.

ظلّت توجهات الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بفلسطين على رتابتها المعتادة خلال سنة ٢٠٠٥، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ خمسة قرارات تضمنت تأكيد الأسرة الدولية أن "اسرائيل" قوة محتلة، عليها أن تنسحب من الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، وتأييد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة عاصمتها القدس وفي حق اللاجئين بالعودة. وانتهت المناقشات بالمطالبة باستئناف سريع للمفاوضات التي يُؤمل أن تؤدي إلى تسوية دائمة للصراع العربي الاسرائيلي، وبانتقاد النشاطات الاستيطانية غير القانونية. وصوّتت الولايات المتحدة و"اسرائيل" ضد جميع القرارات ومعهما مايكرونيزيا

وذلك بعد حملة أمريكية – اسرائيلية لإلغاء شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة والبرنامج الإعلامي الخاص في شأن فلسطين واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف[٩٠].

ولم يخرج سلوك الأمين العام كوفي عنان عن إطار التمنيات والتصريحات الرسمية الهادئة، والتي تعبر عملياً عن عجز الهيئة عن إحداث أي تغيير ذي بال على الأرض. وقد أدان كوفي عنان الممارسات الاسرائيلية التي تعمل على مصادرة أراضي الفلسطينيين، وبناء الجدار الفاصل، لكنه في الوقت نفسه، طالب الفلسطينيين بعدم مواجهة ذلك بالعنف المضاد. كما طلب من "اسرائيل" عدم المضي قُدُماً في تنفيذ أعمال قد تخلق الأمر الواقع على الأرض، وتؤثر سلباً على أي مفاوضات مقبلة حول التسوية النهائية. ومن جهة أخرى، قال عنان إنه يعترف بحاجة "اسرائيل" الأمنية، ولكنه يأمل أن يجد الاسرائيليون بديلاً آخر لتلبية هذه الحاجة دون اللجوء إلى بناء الجدار الذي أحدث ضرراً كبيراً بالفلسطينيين[٩١]. وقد شجبت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة استخدام "اسرائيل" للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين ودعت تل أبيب إلى وقف بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة[٩٢].

وقد حققت "اسرائيل" في سنة ٢٠٠٥ كسباً معنوياً، إذ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين لأول مرة قراراً اعتمدته بالإجماع، يعلن يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير يوماً دولياً سنوياً لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود (الهولوكست)[٩٣].

ولا يُتوقع أن يتغير سلوك الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بشكل أكثر فاعلية لصالح القضية الفلسطينية، طالما ظلّت أنظمتها وهيمنة الدول الكبرى عليها على حالها.

خاتمة

لا تزال الهيمنة الأمريكية العالمية تلقي بظلالها الثقيلة على الوضع الفلسطيني، فقد فقدت الولايات المتحدة دور "الوسيط النزيه" منذ سنوات طويلة، وليس من المؤمل في الوقت القريب أن تتغير السياسة الأمريكية على نحو جاد، لتتعامل بشكلٍ أكثر عدلاً مع الحالة الفلسطينية، خصوصاً وأن اليمين الديني والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني لا زالوا يتمتعون بدور عظيم في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. وقد كان الدعم الأمريكي المتزايد لـ"اسرائيل" سنة ٢٠٠٥، وخصوصاً فيما يتعلق بالكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وبالانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة، خطوة إلى الوراء، مقارنة بخريطة الطريق التي تبنتها أمريكا وباقي أطراف الرباعية.

شجع تشوه الصورة الأمريكية، بسبب سياساتها وممارساتها الخارجية خصوصاً في الشرق

الأوسط، عدداً من الدول على تبني سياسات أكثر استقلالاً. وقد أخذ ذلك يظهر في السلوك الروسي الذي يتطلع لاستعادة مكانته في المنطقة. كما أثّرت نتائج الانتخابات البرلمانية في عدد من الدول على سلوكها السياسي، وظهر ذلك في ابتعاد نسبي إسباني واقتراب ألماني من السياسة الأمريكية. وانعكس التحالف البريطاني الأمريكي سلباً على التصويت لحزب العمال الحاكم في بريطانيا. فضلاً عن تزايد دول أمريكا الجنوبية التي تنأى بنفسها عن السياسات الأمريكية أو تتخذ مواقف معادية.

ويبقى الخط العام للسياسات الدولية مرتبطاً بالمصالح والحسابات الخاصة لكل دولة. غير أن إحداث اختراقات حقيقية في المواقف الدولية، ليس من السهل تحصيلها في المدى القريب، وتحتاج إلى موقف فلسطيني فعّال وموحّد، وإلى تغيير جذري في طريقة تناول العالم العربي والإسلامي لقضية فلسطين. ومن ناحية أخرى، فإن السياسات الفوقية والحسابات الضيقة الأمريكية والاسرائيلية قد تجرّ عليهما مزيداً من الاستياء وعدم الرضا، واللذان قد يترجمان مستقبلاً إلى مزيد من الاقتراب من الحقوق الفلسطينية والعربية.

هوامش

(١) Middle East Institute, Lessons of Arab–Israeli Negotiating: Four Negotiators look back and ahead. Washington DC. 20036, April 25, 2005

(٢) محمد خالد الأزعر، " السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، محددات الاستمرار والتغيير،" **شئون عربية**، ع ١٠٩، ربيع ٢٠٠٢، ص٣٨.

(٣) كلمة الرئيس بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، ع ٤٩، شتاء ٢٠٠٢، ص١٧٣.

(٤) أحمد صدقي الدجاني، "العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق؟،" أكاديمية المملكة المغربية، ربيع ٢٠٠٢، ص ٥٢–٥٤.

(٥) ياسر الزعاترة، "خريطة الطريق: مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيع،" من موقع الجزيرة الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C22E5E4849-1260-CE-98C71-A1E3ED688D4.htm

(٦) منير شفيق، "بوش يعلن حرباً على الفلسطينيين،" من موقع الجزيرة الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5F75B6864-1990-EB9-BA073657-AE58BB74.htm

(٧) كولن باول، "استراتيجية الشراكة: معاً نقمع الإرهاب،" ترجمة وتحرير سالي هاني، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٤، من موقع إسلام أون لاين الاليكتروني:
http://www.islamonline.net/arabic/politics/200402//article14.shtml

(٨) أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٢٧–١٣١

(٩) Samouhi Fawq el'adah, *A Dictionary of Diplomacy and International Affairs, Lebanon Library*, Beirut, 1996, p.389

(١٠) عادل زقاغ،" إعادة صياغة مفهوم الأمن،" من الموقع الاليكتروني:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

(١١) Samouhi Fawq Eladah, **op. cit.** p.274

(١٢) عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن،" من الموقع الاليكتروني:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

(١٣) **الأيام**، فلسطين، ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥.

(١٤) عبدالحكيم حلاسة، "المواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية بعد الرئيس عرفات،" من الموقع الاليكتروني:
htm. 18-http://www.oppc.pna.net/mag/mag18/p4

(١٥) جريدة **عكاظ**، السعودية، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٦) موقع وزارة الخارجية الأمريكية:
http://usinfo.state.gov/ar/archive/2005/may/26282956-.html

(١٧) **القدس**، ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(١٨) انظر مثلاً: تصريح بوش، المنشور في **الأهرام**، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(١٩) حيث أن رمزية السياسة الاسرائيلية والتعاطي الاسرائيلي الرمزي يحرج السياسة الأمريكية وبالذات

في مواضيع كقضية التعاطي مع حركة كحماس، وقد تمثل ذلك في التهديدات الاسرائيلية بالاعتقالات وإلغاء الانتخابات إذا شاركت بها حماس.

(٢٠) **الحياة**، ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٢١) **الغد**، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٢٢) http://www.mafhoum.com/press7223/p51.htm

(٢٣) محمد عبد العاطي، "الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية،" من موقع الجزيرة الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE34-B6D-9D40984-F4DA423C2.htm

(٢٤) عاطف أبو سيف، "القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي،" من موقع مجلة رؤية الاليكتروني: http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/20/page4.html

(٢٥) **القدس العربي**، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٢٦) **الأيام**، فلسطين، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، و**الأيام**، البحرين ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٢٧) **البيان**، الإمارات، ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٢٨) **الشرق الأوسط**، ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢٩) عرب ٤٨، ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=28934

(٣٠) **الأيام**، فلسطين، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣١) **القدس العربي**، ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٢) **القدس العربي**، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٣٣) **الغد**، ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٣٤) **الوطن**، قطر، ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٣٥) **عكاظ**، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٣٦) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No. 1, Dec. 2005, p. 5.

(٣٧) **الأيام**، البحرين، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٣٨) **السفير**، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٣٩) **الوطن**، السعودية، ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٤٠) **الحياة**، ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٤١) **الأيام**، فلسطين، ١٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٤٢) **يديعوت أحرونوت**، ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥:
http://www.arabynet.com/Article.asp?did=130918.EN

(٤٣) **السفير**، ٢٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٤٤) **الأيام**، فلسطين، ٢٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٤٥) **الخليج**، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٤٦) **الأيام**، البحرين، ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

(٤٧) **الخليج**، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(٤٨) **الرأي**، الأردن، ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٤٩) **السفير**، ٢٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٥٠) **القدس العربي**، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

(٥١) **السفير**، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.
(٥٢) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
(٥٣) **الخليج**، ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٥٤) وكالة وفا للأنباء، ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، و**الأيام**، فلسطين، ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.
(٥٥) **الحياة**، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.
(٥٦) **القدس**، ١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.
(٥٧) http://www.comodan.co.il/management/yudan.htm
(٥٨) **الحياة**، ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، و**هآرتس**، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥.
(٥٩) جريدة **البلد**، لبنان، ٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.
(٦٠) **السفير**، ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٦١) انظر: **الحياة**، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٥ و٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.
(٦٢) **القدس العربي**، ٨ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.
(٦٣) **يديعوت أحرونوت**، ١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٦٤) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
(٦٥) جريدة **الهند اليوم**، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦:
http://www.alhindelyom.com/200601/01/02/indo1.shtml
(٦٦) **المصدر نفسه**.
(٦٧) **المصدر نفسه**، ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥:
http://www.alhindelyom.com/200513/09//indo1.shtml
(٦٨) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
(٦٩) **المستقبل**، ٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.
(٧٠) **البيان**، الإمارات، ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٧١) **الغد**، ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.
(٧٢) **عكاظ**، ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.
(٧٣) **الأيام**، فلسطين، ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٧٤) **الرأي**، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥.
(٧٥) المبلغ محصلة قرارين أحدهما في آذار/ مارس والثاني في كانون الأول/ ديسمبر، انظر: **الأيام**، فلسطين، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٥، ووكالة الأنباء الفلسطينية وفا، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥:
http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=73670
(٧٦) **الخليج**، ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٧٧) **الأيام**، فلسطين، ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٧٨) **الأيام**، فلسطين، ٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٥.
(٧٩) **الأيام**، فلسطين، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.
(٨٠) **الحياة الجديدة**، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.
(٨١) **الحياة الجديدة**، ٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.
(٨٢) **الخليج**، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.
(٨٣) مكتب الإحصاءات المركزي الاسرائيلي: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/td1.htm
(٨٤) **الأهرام**، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

(٨٥) **القدس العربي**، ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٨٦) **القدس العربي**، ١٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٨٧) **الشرق الأوسط**، ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(٨٨) **الأيام**، فلسطين، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٨٩) الحوار المتمدن، العدد: ١٢٦٦، ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥:
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=41789

(٩٠) **الحياة**، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٩١) **الوطن**، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥، و**عكاظ**، ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥.

(٩٢) **الخليج**، ١٥ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٩٣) **الشرق الأوسط**، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

الفصل السادس

المؤشرات السكانية الفلسطينية

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

انتهت سنة ٢٠٠٥ ولا يزال أكثر من نصف شعب فلسطين يُعاني مرارة اللجوء والعيش القهريّ في الخارج، كما لا يزال أكثر من مليونٍ و٦٠٠ ألف فلسطيني آخرين مشردون، لكنهم يعيشون في الإطار الجغرافي لفلسطين، مما يجعل قضية اللاجئين الفلسطينيين أقدم وأضخم قضية لاجئين في العالم. وعلى الرغم من عشرات القرارات الدولية التي تدعم حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم، فإنّ "اسرائيل" لا تكتفي بإنكار حقوق الفلسطينيين والقرارات الدولية، وإنما تسعى بشكلٍ حثيثٍ لتهويد فلسطين، وفرض حقائق جديدة على الأرض تؤدي إلى تهجير مزيدٍ من الفلسطينيين الصامدين على أرضهم.

ولا تزال نسبة المواليد العالية وسط الفلسطينيين، مقارنةً بالنسبة المنخفضة للمواليد الاسرائيليين، عنصرَ أملٍ للفلسطينيين، ومصدرَ قلقٍ كبيرٍ للاسرائيليين. وليس من المستبعد أن يتجاوز عددُ الفلسطينيين في فلسطين التاريخية عدَدَ اليهود في السنوات القليلة القادمة. غير أنه لا يُمكن التعويل على مجرد الزيادات السكانية في الشّأن المتعلق بحسم الصراع، واسترداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

مؤشرات سكانية عامة

يقدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد الفلسطينيين في العالم مع نهاية عام ٢٠٠٥ بنحو عشرة ملايين و١٠٠ ألف فلسطيني، بواقع ٤ ملايين و٩٠٠ ألف في فلسطين التاريخية موزعين على: مليونين و٤٠٠ ألف في الضفة الغربية، ومليون و٤٠٠ ألف في قطاع غزة، وحوالي مليون و١٠٠ ألف فلسطيني يقيمون في الكيان الاسرائيلي. أما أكبر تجمع للفلسطينيين في الشتات فهو في الأردن حيث يقيم نحو ٣ ملايين[1].

ويُعدُّ الشعب الفلسطيني من الشعوب ذات الخصوبة العالية إذ يبلغ معدل الخصوبة الكلي ٤,٦ مواليد لكل امرأة حسب آخر إحصائية سنة ٢٠٠٣. كما يبلغ معدل المواليد العام ٣٧,٣ مولوداً لكل ألفٍ من السكان، أما بالنسبة للعمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة فقد بلغ ٧١,٧ سنة للذكور، و٧٣,٤ سنة للإناث وذلك في العام ٢٠٠٥[2]. وتشير بعض المصادر إلى أن نسبة الخصوبة في الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٥ كانت ٤,٤ مواليد لكل امرأة، أما في قطاع غزة فكانت ٥,٩١ مواليد لكل امرأة[3].

جدول رقم ٦/١: مؤشرات سكانية عامة لسنة ٢٠٠٥

عدد الفلسطينيين الكلي(بالمليون)	معدل المواليد (لكل ألف)	معدل العمر (للذكور)	معدل العمر (للإناث)
١٠.١	٣٧.٣	٧١.٧	٧٣.٤

ويمتاز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتيّ، حيث تبلغ عدد الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ٥٢,٨٪، أي حوالي مليوني شخص من مجموع السكان في الضفة والقطاع. وقد بلغ عدد الذكور الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في الضفة الغربية ٦٠٥ آلاف و٣٦٠ ذكراً مقابل ٥٨٢ ألفاً و٧٨٠ أنثى، أما في قطاع غزة، فقد بلغ عدد الذكور ٣٩٠ ألفاً و٨٣ ذكراً مقابل ٣٨٤ ألفاً و٥٠٠ أنثى. أما المسنين (٦٥ سنة فأكثر) فقد بلغ عددهم ١١٤ ألفاً و٨٠٠ مُسِنٍّ، أي بنسبة ٣٪ من مجمل السكان، منهم ٤٩ ألفاً و٣٠٠ ذكرٍ، و٦٥ ألفاً و٥٠٠ أنثى[٤].

اللاجئون الفلسطينيون

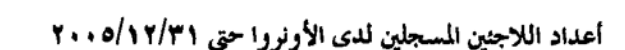
هناك لبسٌ أو سوء فهم يقع فيه بعض من يكتب عن الفلسطينيين في الخارج، فبعض الباحثين يظن أنهم اللاجئون الفلسطينيون نتيجة حرب ١٩٤٨ وهذا خطأ، فكثير من لاجئي الـ٤٨ لا يزالون يعيشون داخل فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعضهم الآخر يضيف إلى لاجئي الـ٤٨ أولئك الذين تشردوا نتيجة حرب الـ٦٧ من الضفة الغربية وغزة (أُطلق عليهم لقب نازحين)، وهذا أيضاً لا يكفي لتحقيق الدقة المطلوبة، وذلك لأن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين خرجت من الضفة الغربية وقطاع غزة لأسباب مختلفة خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧، وخصوصاً من انتقل منهم للضفة الشرقية من الأردن أو ذهب إلى بلدان الخليج العربي والمهجر طلباً للرزق، وهؤلاء محرومون أيضاً من حق العودة إلى الأرض المحتلة، وهناك أيضاً أعداد كبيرة من الشباب خرجت للدراسة أو للعمل من الضفة والقطاع منذ ١٩٦٧ وحتى الآن، وحرمتهم السلطات الصهيونية من حق العودة بحجج مختلفة، مثل انتهاء تصريح الخروج وغيره، فضلاً عمن أُبعدوا قسراً عن فلسطين بسبب مقاومتهم للاحتلال. وعلى هذا، فإن قدراً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين هم مشردون، ولكنهم لا يزالون يقيمون في الحدود الجغرافية لفلسطين، وهناك عددٌ كبير آخر من الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين، وهم ليسوا بالضرورة من اللاجئين بسبب حرب ١٩٤٨.

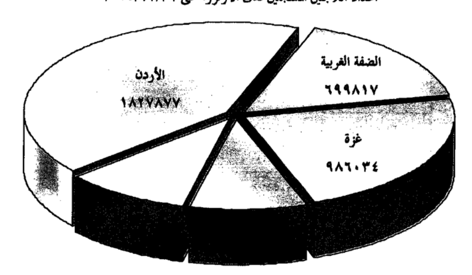
لقد نجح الغزو الصهيوني المنظم في الاستيلاء على ٧٧٪ من أرض فلسطين وطرد أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية، من ذلك الجزء من فلسطين الذي أصبح يسمى "اسرائيل". هؤلاء "اللاجئون الفلسطينيون" بلغ عددهم عام ٢٠٠٠ حوالي ٥ ملايين و٢٥٠ ألف لاجئ، موزعون على ٦٠٠ مخيم وقرية في ما تبقى من فلسطين والبلاد العربية المجاورة، هذا بالإضافة إلى أماكن اللجوء في

مدن عربية وأجنبية أخرى. وأوضح تقرير للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ٤٢,٥٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام ٢٠٠٥ هم لاجئون من الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨[٥]. وتُظهر أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية يبلغ نحو ٧٠٠ ألف لاجئ، بينما يبلغ عدد اللاجئين في قطاع غزة ٩٨٦ ألفاً، أي ما مجموعه حوالي مليون و٦٨٦ ألف لاجئ[٦].

الجدول رقم ٦/٢: إجمالي عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في كل بلد حتى تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١[٧]

المنطقة	عدد الأفراد	المواليد	العائلات
الضفة الغربية	٦٩٩٨١٧	٧٧٦٨	١٥٣٤٨٥
غزة	٩٨٦٠٣٤	٢٤٣٢١	٢١٢٩٤٣
لبنان	٤٠٤١٧٠	٣٤٨٢	١٠٢٦٠٣
سوريا	٤٣٢٠٤٨	٨٠١٤	١٠٢٥٠٨
الأردن	١٨٢٧٨٧٧	٢٥٨٦٣	٣٥١٩٩١
المجموع الكلي	٤٣٤٩٩٤٦	٦٩٤٨٨	٩٢٣٥٣٠


أعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حتى ٢٠٠٥/١٢/٣١



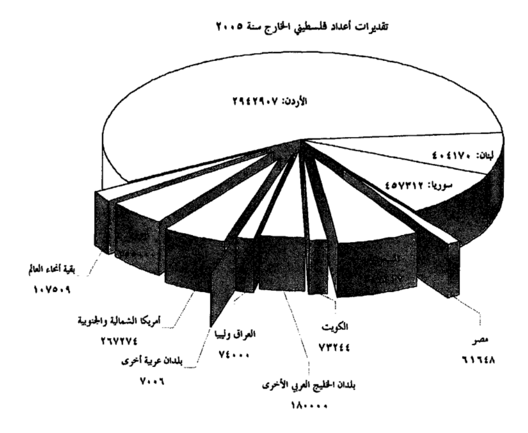
أما الفلسطينيون المقيمون في الخارج فيُقدّرُ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عددهم في نهاية سنة ٢٠٠٥ بنحو خمسة ملايين و٢٠٠ ألف فلسطيني[٨]، يتركز نحو ثلاثة ملايين منهم في الأردن، بينما يقيم نحو ٤٣٢ ألفاً في سوريا، ونحو ٤٠٤ آلاف في لبنان. ونلاحظ أن عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في الأردن بلغ مليوناً و٨٢٧ ألفاً و٨٧٧ لاجئاً، وهو ليس العدد الحقيقي للفلسطينيين المقيمين في الأردن، بسبب وجود أعداد كبيرة من الفلسطينيين

الذين لم يسجلوا أنفسهم في الأونروا، ولم يحتاجوا إلى خدماتها (انظر الجدول رقم ٢ / ٦).

وهناك صعوبة بالغة في تقدير أعداد الفلسطينيين حسب أماكن تواجدهم في الخارج، فهم يحملون في الأردن الجنسية الأردنية، وهناك بلاد كثيرة لا تُفرِد لهم إحصائيات خاصة، كما أن هناك حالة حراك مستمرة لآلاف الفلسطينيين باتجاه دول الخليج العربي، والمَهَاجر في أوروبا وكندا وأستراليا وغيرها. فضلاً عن أن كثيراً منهم يحملون جنسيات مختلفة في مهاجرهم وشتاتهم. وبناء على استخلاص وتركيب ومقارنة العديد من التقديرات والجداول، وتقدير نسبة الزيادة السكانية السنوية للفلسطينيين ٣,٤٪، مع مراعاة الهجرة من بلدان مثل لبنان، وتزايد المهاجرين القادمين إلى بلدان الخليج وأوروبا وكندا وأستراليا، نُقدّم الجدول التالي (رقم ٣ / ٦) الذي نرى أنه أقرب إلى الدقة، وإن كانت الأرقام لا تزال بحاجة إلى مزيد من المراجعة، وهو على أي حال، قريب جداً في محصلته العامة من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

الجدول رقم ٦/٣: تقديرات الفلسطينيين المقيمين في الخارج

	١٩٩٨	٢٠٠٥
الأردن	٢٣٢٨٨٠٣	٢٩٤٢٩٠٧
لبنان	٣٥٧٥٥٩	٤٠٤١٧٠
سوريا	٣٦١٨٨٤	٤٥٧٣١٢
مصر	٤٨٧٨٤	٦١٦٤٨
السعودية	٢٧٤٧٦٢	٣٤٧٢١٧
الكويت	٥٧٩٦٠	٧٣٢٤٤
بلدان الخليج العربي الأخرى	١٠٥٥٧٨	١٨٠٠٠٠
العراق وليبيا	٧٤٢٨٤	٧٤٠٠٠
بلدان عربية أخرى	٥٥٤٤	٧٠٠٦
أمريكا الشمالية والجنوبية	٢٠٣٥٨٨	٢٦٧٢٧٤
أوروبا	١٩٠٠٠٠	٢٥٥٠٠٠
بقية أنحاء العالم	٦٩٢٤٨	١٠٧٥٠٩
مجموع الفلسطينيين في الخارج	٤٠٧٧٩٩٤	٥١٧٧٢٨٧



ومن نماذج إشكالات التقديرات ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في أوروبا، إذ يُقدّر العدد بشكل عام بحوالي ٢٠٠ ألف حسب المجلس الأوروبي موزعين كالتالي: ألمانيا ٨٠ ألفاً، الدانمرك ٢٠ ألفاً، بريطانيا ١٥ ألفاً، السويد ٩ آلاف، وفرنسا ٣ آلاف. ولكن هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن عدد الفلسطينيين في ألمانيا وحدها يتجاوز الـ ٢٠٠ ألف، وفي بريطانيا حوالي ٥٠ ألفاً، فضلاً عن الدول الأخرى التي لم يشملها تقدير المجلس الأوروبي، والتي يتواجد بها عدد لا بأس به من الفلسطينيين كهولندا وإيطاليا والنمسا وإسبانيا وغيرها[٩]. وقدّر د. عباس شبلاق، الباحث في مركز دراسات اللاجئين في جامعة أوكسفورد البريطانية، عدد الفلسطينيين الموجودين في دول الاتحاد الأوروبي وحدها بنحو ربع مليون شخص، من ضمنهم زهاء ٢٥ ألفاً في بريطانيا وحدها، والتي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث مجموع الفلسطينيين القاطنين فيها[١٠].

الصراع الديموغرافي الفلسطيني - الاسرائيلي

إن مبدأ الصهيونية الثابت منذ نشأتها إلى اليوم هو الاستيلاء على الأرض والقضاء على أهلها بالقتل أو الطرد أو الاضطهاد. وهذا هو ما يسمى اليوم في القانون الدولي بالتنظيف العرقي. وهو جريمة حرب لا تسقط بالتقادم ويتوجب

تطبيق العدالة بالقصاص لجريمة تمّت، وإرجاع الشيء إلى أصله قبل الجريمة، أو التعويض إن لم يكن ذلك ممكناً. ومهما تغيرت المبررات والوسائل على مدى العقود الماضية، لا يزال هذا المبدأ الصهيوني سارياً إلى اليوم.

في أثناء الانتداب البريطاني الذي طبق وعد بلفور المشئوم، سنّت حكومة الانتداب القوانين لتسهيل استيلاء المهاجرين اليهود الصهاينة على الأرض الفلسطينية وطرد الأهالي الذين كانوا يعيشون عليها. وقد نجحت هذه الخطط في زيادة ملكية الصهاينة في فلسطين بمقدار ٣٪ من مساحتها، أي من ٢٪ في العهد العثماني إلى ٥٪ في نهاية الانتداب. لكن الخطر الأكبر كان في تدفق المهاجرين اليهود الذين وصل عددهم في نهاية الانتداب إلى ٣٠٪ من مجموع السكان. وغالب هؤلاء كانوا من حملة السلاح وكثير منهم خدم في الحرب العالمية الثانية. هؤلاء جاءوا إلى فلسطين ليس لغرض اللجوء المستكين كما يدّعون، بل لغزو فلسطين واقتلاع أهلها منها.

وهذا يأتي بنا إلى نكبة ١٩٤٨ التي نجح الغزو الصهيوني المنظم في طرد أهالي ٦٧٥ مدينة وقرية، والتي أصبح أهلها لاجئون، والذين بلغ عددهم عام ٢٠٠٠ حوالي ٥ ملايين و٢٥٠ ألفاً. وقد كانت هذه أكبر جريمة منظمة ومستمرة للتنظيف العرقي في التاريخ الحديث. وخلاف كل جرائم الحرب والفظائع الأخرى التي كانت تبدأ وتنتهي في أثناء الحرب المستعرة، استمرت هذه الجريمة في الحدوث بشكل يومي منذ عام ١٩٤٨ إلى اليوم، وإن اختلفت صورها، تحت غطاء الحرب المكشوفة أو السلام الساخن، أو الاحتلال، أو المناوشات. ولعل هذا الاستمرار في اقتراف جرائم النكبة لأكثر من نصف قرن، بجانب حجمها الهائل، ما يميزها عن غيرها من الجرائم في التاريخ الإنساني. ورغم أن جرائم كثيرة حدثت في التاريخ، إلا أن معظمها أو كلها، عدا النكبة، قد حدثت في التاريخ البعيد غير المسجّل، أو حدثت وانتهت في أثناء الحرب المستعرة، أو حدثت وأوقفتها قوى معارضة لهذه الجريمة، أو حدثت بشكل عفوي أو غوغائي أو جماهيري أو غير مخطط له على نطاق واسع.

أما النكبة فهي حالة مستمرة، في أثناء الحروب وفيما بينها، ولم توقفها القوى الغربية التي أمدتها منذ البداية بالمال والسلاح والتأييد السياسي والمعنوي، بل واستمرت في هذا الإسناد إلى يومنا هذا، وهذا الحدث مخطط له منذ أمد بعيد. ولا يزال تنفيذه مستمراً دون هوادة، تحت سمع وبصر العالم الذي يرى هذه الجرائم على شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد في البلاد التي تسمح بحرّية التعبير وعدم الازدواجية في المعايير. لذلك فإن تاريخ الصهاينة سيوصم منذ القرن الماضي، بدورهم في تدمير الشعب الفلسطيني على أرضه مع سبق الإصرار والاستمرار.

في عام ١٩٦٧ احتل الصهاينة كل فلسطين وأجزاء من مصر وسوريا، وكذلك جنوب لبنان في عام ١٩٨٢. وبفضل المقاومة اللبنانية، خرجوا من لبنان. وكذلك خرجوا من سيناء مقابل خروج

مصر من دول المقاومة وبقاء قوات الأمم المتحدة مكانهم في سيناء. وهم اليوم يأكلون من الضفة الغربية قطعة قطعة، ويحشرون أهلها وراء جدار الفصل العنصري والكانتونات المغلقة.

ومع السيطرة الاسرائيلية شبه الكاملة على الأرض يبقى الضلع الثاني من جريمة التنظيف العرقي، وهو التخلص من الشعب صاحب الأرض. في عام ١٩٤٨، تخلصت الصهيونية من أصحاب الأرض باقتراف ٧٠ مجزرة في حقهم وطردهم خارج الأراضي المحتلة، وفسّروا ذلك للعالم بأن الأهالي غادروا ديارهم مختارين طائعين أو فرّوا خوفاً من الحرب أو بأوامر من البلاد العربية، وهذا كله بهتان عظيم.

اليوم يريدون طرد الفلسطينيين مما تبقى من ديارهم باختراع مسمى جديد هو "القنبلة الديموغرافية". وهذا المسمى العدواني يعتبر أن وجود الفلسطينيين على أرضهم هو "قنبلة"، وهو تعبير واضح عن السياسة العنصرية الصهيونية. فكيف يكون وجود شعب على أرضه "قنبلة" مدمّرة، إلا إذا كان غرض هذه السياسة هو في الأصل القضاء على وجود الشعب الفلسطيني، وعدم نجاح هذه السياسة يعتبر "قنبلة" مدمرة للمشروع الصهيوني.

وكما سيتضح فيما بعد، فإنه رغم كل الجهود الصهيونية، لن يتم القضاء على الشعب الفلسطيني، وسيحصل مَن تبقى مِنَ الفلسطينيين المقيمين على أرض فلسطين على الأغلبية العددية سواء في فلسطين ١٩٤٨ "اسرائيل" أو في فلسطين التاريخية بحدودها الانتدابية. والمسألة هي مسألة وقت. وكلّ الدراسات تتنافس، وتتناقض نتائجها أو تتفق حول المدة الزمنية التي يتم فيها ذلك. ولذلك فإن سعي "اسرائيل" الدؤوب، ومن يؤيدها، هو الحصول على اعتراف فلسطيني مكتوب بحق "اسرائيل" في طرد الشعب الفلسطيني من أرضه لو زاد عدده عن حدٍ معين؛ وهذا قمة الفاشية العنصرية. وهذه العنصرية تتعدى معنى "الأغلبية" البسيطة بمعناها الديمقراطي. فلو كان الفلسطينيون في "اسرائيل" ١٠٪ من السكان، هل يعطي هذا "اسرائيل" الحق في اضطهادهم أو حرمانهم من حقوقهم؟ أو لو كانوا ٢٠٪ أو ٣٠٪ من السكان هل يقلّ اضطهادهم قليلاً أو يزيد حسب رغبة "اسرائيل" في التخلص منهم؟ هذه كلها مبادئ عنصرية وتُجافي القانون الدولي وحقوق الإنسان، ويجب أن تُنبذ من أصلها، ويجب أن تُكشف أمام المجتمع الدولي، وتستدعي شجبها بالمقاطعة والعقاب والحصار كما حدث في جنوب أفريقيا.

فلنتأمل قليلاً الجدول رقم ٤ / ٦ الذي يبين زيادة عدد السكان في فلسطين أو أجزاء منها من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠. والجدول يبيّن تقديرات عام ٢٠٠٠ وهي أرقام فعلية، أما أرقام عام ٢٠٢٠ فهي مأخوذة من تقديرات المخطط الاسرائيلي لعام ٢٠٢٠[١١] أو تقديرات أخرى للباحثين.

الجدول رقم ٦/٤: توقعات زيادة السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين (بالآلاف)

المنطقة		عام ٢٠٠٠	التوقعات لعام ٢٠٢٠		
		العدد الفعلي	المخطط الاسرائيلي ٢٠٢٠	تقديرات حد أدنى (٤)	تقديرات حد أقصى (٤)
"اسرائيل"	يهود	٥١٨٠ (١)	٥٨٣٢ (٣)	٦٠٥٨ (٥)	٧٤٣١ (٥)
	فلسطينيون	١١٨٨ (٢)	٢٢٦٨	٢٢٣٣	٢٢٣٣
المجموع		٦٣٦٨	٨١٠٠	٨٢٩١	٩٦٦٤
نسبة الفلسطينيين إلى اليهود ٪		٢٣	٣٩	٣٧	٣٠
الضفة وغزة/ فلسطينيون		٣١١٥	٦٠٠٠	٦٥٠٠ (٧)	٦٥٠٠ (٧)
كامل فلسطين/ فلسطينيون		٤٣٠٣	٨٢٦٨	٨٧٣٣	٨٧٣٣
نسبة الفلسطينيين إلى اليهود ٪		٨٣	١٤٢	١٤٤	١١٨
سنة التساوي (٨)			٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مجموع السكان في فلسطين (فلسطينيون ويهود)		٩٤٨٣	١٤١٠٠	١٤٧٩١	١٦١٦٤
مجموع الفلسطينيين في العالم		٨٣٣٣ (٦)		١٦٧٤٨ (٦)	١٦٧٤٨ (٦)

(١) يشمل اليهود في المستوطنات ويشمل المهاجرين الروس غير اليهود (حوالي نصف مليون) ويشمل أجانب غير يهود (حوالي ربع مليون).

(٢) يشمل الفلسطينيين في القدس.

(٣) يشمل زيادة طبيعية بنسبة ١,٣٪ سنوياً.

(٤) تقديرات الكاتب.

(٥) يشمل الحد الأدنى والأقصى للهجرة.

(٦) تقديرات مكتب الإحصاء الفلسطيني.

(٧) الأرقام محسوبة على أساس نمو طبيعي صافي ٣,٧٥٪ سنوياً. دراسات كرباج الجديدة (٢٠٠٥) بينت انخفاض هذه النسبة إلى ٣,٢٦٪ مما يخفض توقعات عدد السكان عام ٢٠٢٠ إلى ٥,٩٢٠,٠٠٠.

(٨) السنة التي يتساوي فيها عدد السكان اليهود وغير العرب إلى العرب في فلسطين الانتدابية. دراسات كرباج الجديدة (٢٠٠٥) تبعد سنة التساوي إلى عام ٢٠١٨.

يبين الجدول أن نسبة الفلسطينيين إلى اليهود وغير العرب في "اسرائيل" ستزيد من ٢٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٩٪ عام ٢٠٢٠، إذا لم تحدث هجرة يهودية كبيرة، أو إلى ٣٠٪ إذا حدثت هذه الهجرة.

وفي هذه الفترة سيتضاعف عدد الفلسطينيين ١٠٠٪، بينما سيزيد عدد اليهود وغير العرب بنسبة ١٢٪ دون هجرة، أو ٢٧٪ في حال أدنى هجرة، أو ٤٢٪ في حال أقصى هجرة. ولو حذفنا من عدد اليهود، عدد الروس غير اليهود الذين تختلف التقديرات في نسبتهم ما بين ٤٠–٦٠٪

من الروس المهاجرين وأيضاً عدد العمال الأجانب الذين يصل عددهم إلى حوالي ثلث مليون على الأقل، أي ما يصل مجموعه إلى ٧٥٠ ألف نسمة، ستكون نسبة الفلسطينيين إلى اليهود المعترف بهم عام ٢٠٢٠ تتراوح بين ٤٥٪ في حال هجرة يهودية قليلة، إلى ٣٣٪ في حال هجرة يهودية كبيرة. أي أنه على أسوأ الفروض من ناحية فلسطينية، بزيادة الهجرة اليهودية، لن تقل نسبة الفلسطينيين عن شخص فلسطيني واحد مقابل ثلاثة يهود عام ٢٠٢٠، والنسبة عام ٢٠٠٠ كانت شخص فلسطيني واحد مقابل ٤ يهود.

وقد ذكر تقرير صادر عن مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي أن نسبة النمو عند السكان اليهود بلغت نحو ١,١٪ في السنة مقابل السكان العرب الذين تصل نسبة النمو لديهم نحو ٢,٧٪. في المقابل فإنه من المتوقع أن تشهد نسبة الشيخوخة (أعمار ٦٥ فما فوق) بين السكان اليهود تزايداً خلال الـ ٢٥ سنة القادمة، ففي العام ٢٠٠٠ شكل كبار السّن ما نسبته ١٠٪ من السكان في الكيان الصهيوني، وبعد ٢٥ سنة من ذلك، ستبلغ نسبتهم نحو ١٣٪، وبحسب التقرير فإن عدد كبار السّن في الكيان الصهيوني عملياً سيتضاعف من ٦٢٣ ألفاً في نهاية العام ٢٠٠٠ إلى مليون ومائتي ألف في العام ٢٠٢٥.

وقال التقرير نفسه إنه من المتوقع أن ترتفع أعمار الاسرائيليين بنحو ٢,٦ سنة، ليصل متوسط عمر الرجال نحو ٧٩,٨ سنة، والنساء نحو ٨٣,٨ سنة، منوهاً إلى أنه في مقابل الارتفاع في مدى العمر، سيطرأ انخفاضٌ على عدد الولادات، من ٢,٩ إلى ٢,٧ بالمتوسط لكل امرأة، مما سيؤدي إلى انخفاض النَصيب النسبي للأطفال في "اسرائيل"، من ٢٨٪ إلى ٢٦٪ فقط[١٢].

ويُقدّر يوسف كرباج، المحلل الديموغرافي البارز، أنه عند مرور مائة سنة على إيجاد "اسرائيل" (٢٠٤٨) سيكون عدد الفلسطينيين فيها نصف عدد السكان، أي شخص فلسطيني مقابل شخص يهودي، وأنه في عام ٢٠٢٥ يمكن أن يكون للفلسطينيين ٢٣ نائباً في الكنيست من أصل ١٢٠ نائباً، لو اتحدوا وصوّتوا جميعاً[١٣]، وهذا بالطبع عدا عدد الفلسطينيين في باقي فلسطين والشتات.

التنظيف العرقي سياسة مستمرة

العنصرية الصهيونية لا تقبل ببقاء أصحاب الأرض التي احتلتها "اسرائيل" على تلك الأرض. ولا تقبل بالديمقراطية إذا كانت تعني مساواة اليهودي بالعربي، وتتمسك بنظرية "الطابع اليهودي" لـ"اسرائيل"، وهو الطابع الذي ليس له أساس أخلاقياً وقانونياً. ومن الناحية الفعلية، فإن الحل الاسرائيلي هو إكمال عملية التنظيف العرقي بالتخلص من أصحاب الأرض وساكنيها الفلسطينيين.

في مفاوضات طابا الفاشلة، قدّم الاسرائيليون اقتراحاً بضمّ مناطق غنية بالمياه وعليها مستوطنات اسرائيلية في الضفة مقابل التخلي عن صحراء جرداء على الحدود المصرية ليس بها مياه، هي أصلاً أراض احتلتها "اسرائيل" زيادة عن مشروع التقسيم. وهذا يعني في العرف الاسرائيلي ضمناً أن خط الهدنة (١٩٤٩)، المعروف خطاً بالخط الأخضر، الذي يفصل بين الضفة وغزة من جهة، وفلسطين ١٩٤٨ من جهة أخرى، هو خط التقسيم الجديد لفلسطين، وأن الأراضي خلف خط الهدنة هي ملك اسرائيلي شرعي خالص. وهذه مقايضة بين أرض فلسطينية محتلة وأخرى مسروقة.

أما طرد الفلسطينيين من أرضهم فقد أُطلق عليه لأغراض الدعاية كلمة "الترانسفير" – أي الترحيل – وسيقت له التبريرات المزورة بأمثلة "تبادل السكان" بين الهند وباكستان وبين تركيا واليونان. لكن "الترانسفير"[١٤] عمود من أعمدة الصهيونية الثابتة بدأ الحديث عنه في الدوائر الصهيونية منذ عام ١٩٣٧، وطُبّق على نطاق واسع في فلسطين عام ١٩٤٨، ولا يزال مستمراً إلى اليوم.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين، انتقل الحديث عن الترانسفير من الهمس في الجلسات المغلقة إلى مناقشات علنية بين الأحزاب[١٥]. وفي آخر اجتماع سنوي عُقد في هرتزليا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، والذي ضم نخبة من الساسة والجنرالات ورجال الأعمال والأكاديميين، بدت الصورة واضحة تماماً. وتُعتبر هذه النخبة أهم من الكنيست من حيث أن أفكارها هي التي تحدد مسار الحكومة. وقد تلخصت توصياتها فيما يلي[١٦]: استقدام عدد أكبر من المهاجرين اليهود، وإلغاء أو تحجيم حقوق المواطنة للفلسطينيين في "اسرائيل"، و"تشجيع" السلطة الوطنية الفلسطينية على قبول تبادل الأراضي، بما في ذلك ضمّ المناطق العربية في "اسرائيل" إلى الضفة، وضمّ أهم المستوطنات في الضفة إلى "اسرائيل".

وعلى نفس النسق، وافق المجتمعون على خطة شارون بالانسحاب الأحادي من غزة، وعلى التخلص من مليون و٤٠٠ ألف فلسطيني مع بقاء القطاع تحت الاحتلال جواً وبحراً وحول الحدود واستمرار حرية القتل والتدمير فيه دون خسائر من قوات "اسرائيل" البرية.

أما المحلل الاسرائيلي المشغول بديموغرافية اليهود والعرب، سرجيو ديلا بيرجولا، فقد أبلغ المجتمعين أن المساواة بين عدد الفلسطينيين واليهود في كامل فلسطين سيتحقق في عام ٢٠٢٠ إن لم يتحقق في عام ٢٠١٠.

أما الديموغرافي المعروف بعنصريته المتطرفة، آرنون صوفر، والمستشار الخاص لشارون، والذي تُعزى إليه فكرة إنشاء جدار الفصل العنصري فيقول: إن "التدمير القادم للدولة اليهودية

قادم لا محالة ما لم تُتخذ الإجراءات الحاسمة ضد [خطر] زيادة السكان الفلسطينيين".

وقد قرر المجتمعون أن خلاص "الدولة اليهودية" يكمن في الاستحواذ على المناطق الرئيسية في الضفة وعلى مصادر المياه وعلى غور الأردن وعلى كامل القدس وما حولها، وحصْر الفلسطينيين في عدة كانتونات متباعدة، مفصولة عن قطاع غزة، وليست لها سيادة على ما تحت الأرض وفوقها أو ما بين الكانتونات. وتضمن "اسرائيل"، أنها بالغارات الجوية والاغتيالات والتدمير، كما هو حاصل في قطاع غزة، أن هذا الكيان، ولو سُمّي بدولة، ليست له أي حيثية، وأن سكانه تحت هذه الأحوال البائسة سيُجبرون على الرحيل عنه "طوعياً" كما تتمنى "اسرائيل".

ويعطي الاسرائيليون تركيزاً خاصاً على تهجير الفلسطينيين من القدس، فقد أشارت دراسة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن السياسات الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ بحقّ المواطنين الفلسطينيين في القدس، أدت إلى تراجع أعدادهم بشكل مذهل، حيث أدت تلك السياسات إلى طرد مائة ألف مقدسي عام ١٩٤٨ من بينهم نسبة كبيرة من المسيحيين، وتكررت العملية في عام ١٩٦٧ بطرد خمسة عشر ألف مقدسي من بينهم آلاف المسيحيين(١٧). هذا بالإضافة إلى آلاف المقدسيين الذين فقدوا "الهوية" بسبب السياسات العنصرية الاسرائيلية التي يسمح الاسرائيليون بموجبها بالسكن في القدس. وتضع السلطات الاسرائيلية قيوداً شديدة على بناء مساكن فلسطينية في القدس الشرقية، لذلك يحصل الفلسطينيون كلّ عام على أقل من مائة تصديقٍ للبناء. ونتيجة لذلك فإن معظم المساكن الفلسطينية الجديدة قد بُنيت بدون تراخيص، وبالتالي اعتُبرت غير شرعية بالنسبة للسلطات الاسرائيلية (مع أنه ووفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لا يجوز للسلطات المحتلة تطبيق تشريعاتها على المناطق المحتلة). إن القيود وعمليات الإزالة للمساكن جعلت الأراضي غير المستغلة (لكنها مملوكة للفلسطينيين) أرضاً متاحةً للمستوطنين الجدد أو امتدادات للمستوطنات الموجودة(١٨).

ولا يقتصر الأمر على مدينة القدس، فهناك محاولات من أحزاب صهيونية لتنفيذ ما يسمى "التهجير الطوعي" تستهدف مدناً وقرى فلسطينية أخرى، ففي مدينة اللّد قام حزب موليدت الاسرائيلي اليميني الذي يسعى بنشاط من أجل تشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج، وتقضي خطته بتقديم المعونات للعرب على شكل ضمان أماكن عمل وحياة أفضل من النواحي المادية والتعليمية والأمنية في كندا وأوروبا وجنوب أفريقيا واستراليا. وأفاد بعض المواطنين العرب أن النشطاء اليهود يعرضون عليهم الانتقال للعراق أيضاً، زاعمين أنها بحاجة ماسة لأصحاب المهن الحرة وللمثقفين. وفي رسالة وجّهها للوكالة اليهودية، يدعو أرييه كينغ، مدير حزب موليدت في القدس، إلى عدم الاكتفاء بالهجرة اليهودية إلى الكيان الاسرائيلي، من أجل الحفاظ على الأغلبية اليهودية، لافتاً إلى أهمية تبني خطته "بالترحيل الطوعي" لفلسطينيي الـ ٤٨

الذين سيصبحون الأغلبية بعد ٥٠ عاماً. وأشار كينغ في رسالته إلى أنه يتوقع تجاوب الكثيرين من العرب مع الخطة بسبب الأوضاع الاجتماعية والسياسية الخانقة التي يواجهونها داخل "اسرائيل"، كاشفاً أن أعضاء حزبه شرعوا في تطبيق خطته مع مطلع سنة ٢٠٠٥ في عكا ومدن الضفة الغربية أيضاً[١٩].

أما بالنسبة لجدار الفصل العنصري فيُقسّم المناطق الفلسطينية إلى كانتونات معزولة، ويحرِم الكثير من الفلسطينيين من مصادر رزقهم، عبر مصادرة أراضيهم أو عزلهم عن أماكن عملهم. ويُظهر استطلاعان أجراهما معهد القدس للبحوث الاسرائيلية، أن الجدار يؤثر أولاً وقبل كل شيء على مجال التشغيل والعمل. وقد تحدث ٥٢٪ من المستطلَعين عن فقدان مكان عملهم، و أشار ٣٩٪ من المستطلَعين إلى وقوع أضرار عليهم في موضوع الصحة، واشتكى ٣٧٪ من أضرار في المجال الاجتماعي[٢٠].

ومن جهة أخرى، فإن تحكم "اسرائيل" في الاقتصاد الفلسطيني وسعيها لخنقه وإضعافه، وازدياد نسبة الفقر والبطالة بين الفلسطينيين، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، والإغلاقات والحواجز في كثير من الأوقات... كل ذلك يحُول دون تحصيل الحد الأدنى من مستوى المعيشة، كما يُعيق تحرك الفلسطينيين؛ ومن ثَمّ يسعى لوضع الفلسطينيين في أوضاع تجبرهم على الهجرة[٢١].

إن البيانات الموثوقة عن الهجرةِ الفلسطينية للفترة التي تلت انتفاضة الأقصى قليلة، وحسب إحصاءات وتقديرات اسرائيلية لم يتسنّ التأكد من صحتها، فإن الهجرة الفلسطينية من الضفة والقطاع في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ بلغت ٣٤٧٠٠ فلسطيني، (انظر الجدول رقم ٥ / ٦)[٢٢]. بينما يعتبر معهد البحث السكّاني النرويجي أن موجة الهجرة من الضفة الغربية وغزة ابتداءً من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ بلغت نحو مائة ألف فلسطيني تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة، وهم في الغالب من الطبقة المتوسطة. وهناك تقديرات أخرى تذكر أنه خلال العام ٢٠٠٢ هاجر من قطاع غزة والضفة الغربية نحو ٨٠ ألف فلسطيني[٢٣].

جدول رقم ٦/٥: تقديرات اسرائيلية للهجرة الفلسطينية من الضفة والقطاع

السنة	المجموع
المجموع الكلي	٤١٤٨٠٠
١٩٦٧ - ١٩٦٩	٧٤٩٠٠
١٩٧٠ - ١٩٧٤	٢٧١٠٠
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٨١٨٠٠
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٦٨٧٠٠
١٩٨٥ - ١٩٨٩	٤٥٣٠٠
١٩٩٠ - ١٩٩٤	٢٩٤٠٠
١٩٩٥ - ١٩٩٩	٥٢٩٠٠
٢٠٠٠ - ٢٠٠٣	٣٤٧٠٠

هناك جانب من خطة التهجير الإسرائيلية، جرى ويجري تنفيذه، لم يتم الحديث عنه علناً وربما دُون كتابةٍ أيضاً في الملفات السرية. فقد لاحظ المراقبون أن هبوطاً مفاجئاً قد حدث في خصوبة نساء الفلسطينيين في "اسرائيل"، والتي كانت ٦ أطفال لكل امرأة في الستينيات، فأصبحت أقل من ٤ أطفال عام ٢٠٠١. وهو أمر يُعزى عادةً إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة التعليم، الأمر الذي يدعو غالباً إلى تحديد النسل وتربية عدد قليل من الأطفال بشكلٍ أفضل. لكن هذه الظروف نفسها تساعد على تقليل وفيات الأطفال التي كانت تصل إلى نصف نسبة المواليد في العهد العثماني.

وحيث أن الأسرة الفلسطينية ترحب دائماً بالعائلة الكبيرة، فإنه عند نقص وفيات الأطفال بسبب العناية الصحية، لا بدّ أن يزداد صافي النمو الطبيعي، أو على الأقل يبقى كما هو دون انخفاض، فما السبب في الانخفاض إذن؟

يحلل يوسف كرباج ظاهرة مماثلة في الضفة وغزة بشكل موسّع، كالآتي[٢٤]:

> خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧– ١٩٩٣)، زادت الخصوبة الفلسطينية في الضفة والقطاع بسبب الزواج المبكر وعدم حرية الانتقال. ولكن هذا لا يفسر كل شيء. فالمرأة الفلسطينية ذات التعليم الأولي (أقل من ٦ سنوات) لديها أطفال أكثر من الأمية، بمعدل ٧,١٨ طفل مقابل ٦,٦٦ طفل. وخصوبة المرأة ذات التعليم المتوسط والثانوي أقلّ قليلاً ولكنها لا تزال عالية (٦,٠٣ – ٦,٤٢)، أما الجامعية فلا تزال خصوبتها عالية (٤,٠٩). وهذا يعكس الاتجاه المنطقي، إذ كلما زاد وعي المرأة السياسي في فلسطين، كلما رأت غريزياً ضرورة زيادة عدد الأطفال في الأسرة. وهذا عكس الاتجاه السائد في معظم بلاد العالم، حتى في المجتمعات العربية المشابهة، إذ يتناقص عدد الأطفال في الأسرة مع تزايد تعليم الأبوين.

ولكن حدث ابتداء من عام ١٩٩٩ انخفاض حاد في الخصوبة في فلسطين. وفي عام ٢٠٠٠ انخفض معدل الخصوبة بشدة من ٦,٢٥ طفلاً للمرأة إلى ٤,١٨ "وهي ظاهرة نادرة جداً، وأمرٌ لافتٌ للنظر، ولا سابق له"، كما يقول يوسف كرباج.

ولا يُعزى هذا الانخفاض المفاجئ إلى انخفاض عدد الزيجات، خصوصاً في غزة الذي زاد بنسبة ٣١٪، كما أنه لا يُعزى أيضاً إلى ازدياد استعمال موانع الحمل، ولا يُعزى بالكامل إلى ظروف الانتفاضة وارتفاع عدد القتلى وقلة الأمان وانخفاض المستوى الاقتصادي وما يتبعه من هبوط دخل الفرد الذي يمكن أن يفسر انخفاض الخصوبة في أعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٣، لأن يوسف كرباج يوضح أن هذا الانخفاض قد ظهر قبل الانتفاضة في عام ٢٠٠٠، ولا يجد له تفسيراً علمياً واضحاً.

ما هو السبب إذن؟ من الواضح أن لـ"اسرائيل" مصلحة كبرى في هذا الانخفاض. فهل دبّرته بطريقة ما؟ لقد جاء في التقارير الصحفية حالات إغماء وهستيريا جماعية بين طالبات المدارس، وكذلك سقط الكثيرون ضحايا استنشاق الغازات السامة، التي أطلقها الاسرائيليون على المتظاهرين وبعضها غير معروف طبياً[٢٥]. كما جاء في تقارير وزارة الصحة الفلسطينية زيادة حالات الإجهاض والسرطان بشكل غير مسبوق[٢٦].

إنّ استعمال "اسرائيل" للأسلحة البيولوجية قديم وموثق[٢٧] ولديها الآن أكبر ترسانة من هذه الأسلحة ما بين باريس وطوكيو. و"اسرائيل" لديها الدافع ولديها الوسيلة. فهل أقدمت على جريمة وأد الأطفال الفلسطينيين قبل ولادتهم، كما قامت بذلك بعد ولادتهم؟

الديموغرافية اليهودية

من جهة أخرى تحاول الصهيونية زيادة الخصوبة للنساء اليهوديات بأشكال متعددة.

أولاً تقدم جهات أهلية يهودية طعاماً وكساء وتموينا وتأميناً لتكاليف الولادة لكل امرأة يهودية تنجب طفلاً[٢٨]. وفي هذا السياق يشجع مليونير يهودي أمريكي الشبان والشابات اليهود على زيارة مدفوعة التكاليف إلى "اسرائيل" في برنامج يسمّى "Birth Right" (حقّ المولد)، بغرض التعريف بـ"اسرائيل" والهجرة إليها.

إن الاعتقاد بأن خصوبة المرأة اليهودية أقل بكثير من خصوبة المرأة الفلسطينية هو أمر ملتبس تماماً. إذ كما وضّح يوسف كرباج[٢٩]، تختلف نسبة الخصوبة لدى اليهود اختلافاً كبيراً حيث أنهم ليسوا قوماً متجانسين، بل هم يمثلون خصائص البلاد التي هاجروا منها، خصوصاً في مجموعتين: ذوي الأصل الأفريقي الآسيوي وذوي الأصل الأوروبي الأمريكي. كما أن اليهود

المتدينين المتشددين من أكثر المجموعات البشرية توالداً، إذ تبلغ النسبة ٧,٦ أطفال لكل امرأة في أواخر التسعينيات، أي أربعة أضعاف ونصف اليهود العلمانيين الروس (١,٧ طفل لكل امرأة)، وهو معدل لا يتجاوزه إلا خصوبة نساء النيجر في أفريقيا. وبالطبع فإن هذا المعدل يفوق خصوبة الفلسطينيات بكثير. وخصوبة المتدينات عالية لأسباب استراتيجية وليست دينية فقط، حيث أن المجموعات المتدينة تتواجد بشكل كبير في المستوطنات. وإذا ما أضيفت الهجرة إلى المستوطنات فإن نسبة نمو اليهود في المستوطنات تفوق النمو الديموغرافي الفلسطيني بشكل واضح. وهو، كما يشرح كرباج، يذكّرنا بسرعة نمو المهاجرين اليهود في فلسطين الانتدابية الذي أدى عام ١٩٤٨ إلى احتلال معظمها بالقوة العسكرية.

ورغم هذا التنافس الديموغرافي الحاد، فإن نسبة الفلسطينيين ستسود سواء في "اسرائيل" أو في فلسطين الانتدابية. وكل الدراسات تؤكد ذلك ولكنها تختلف على الفاصل الزمني لذلك.

وكما سبق القول، فإن الحل الاسرائيلي لهذا الوضع هو الإبادة الجغرافية، إن لم تتم الإبادة الفعلية. وهذا عن طريق الترحيل القسري، أو التهجير بسبب قسوة ظروف المعيشة الذي تمارسه "اسرائيل" وهو ما يسمى دبلوماسياً "بالهجرة الطوعية"، أو عن طريق إعادة تقسيم فلسطين بحيث تأخذ "اسرائيل" أجوَدَ الأراضي ومصادر المياه وتتخلص من السكان الباقين بالخروج من غزة وضم المناطق الفلسطينية في "اسرائيل" إلى كيان الكانتونات في فلسطين.

ولكي تسّوق "اسرائيل" هذه الإبادة العنصرية، رفعت شعار "الطابع اليهودي لاسرائيل"، أو عرّفت "اسرائيل" بأنها دولة "ديمقراطية يهودية" وهو تناقض في المعنى والمبنى. ويكتسب هذا الشعار أحياناً طابعاً إنسانياً لدى المضلّلين من الساسة والكتاب في الغرب المتحيز لـ"اسرائيل"؛ وهو خدعة كبرى.

والأسباب كثيرة وواضحة. إذ لا يوجد أي معنى قانوني أو حتى أخلاقي لدولة "يهودية" في فلسطين، ولا يوجد نصّ أو تعريف في القانون الدولي لذلك.

كما أن إعلان قيام "اسرائيل" اعتمد في شرعيته على قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧. والأمم المتحدة لا يمكن أن تقيم دولة عنصرية دينية أو إثنية. وواضح في قرار التقسيم أن نصف سكان الدولة المقترح تخصيصها لسُكنى اليهود في فلسطين هم فلسطينيون، ولذلك نصّ القرار على حقهم في المساواة في جميع الحقوق السياسية والمدنية، وعليه لا يمكن تسمية "اسرائيل" بالدولة اليهودية حسب القانون الدولي.

وإذا كان المقصود "بالطابع اليهودي لاسرائيل" هو تجانس اليهود ووحدانية صفاتهم الخلقية والثقافية، فهذا أمر لا يقبله العقل في دولة جاء سكانها من ١١٠ بلدان ويتكلمون ٨٢ لغة.

والقصد الحقيقي من وراء محاولة إسباغ نوع من الشرعية على صفة "الطابع اليهودي" على

"اسرائيل" هو قبول العالم (والعرب والمسلمين أولاً) بقوانينها العنصرية التي تشمل كافة نواحي الحياة، والتي تطبقها مؤسسات الدولة بحكم القانون، وليست مجرد تمييز عنصري يمارسه بعض أفراد المجتمع خلافاً للقانون. هذه القوانين تمارس العنصرية والأبارتهايد ضد كل من هو ليس يهودياً (مع الاختلاف على تعريف صفة اليهودي) في المواطنة والجنسية ودخول البلاد والخروج منها واستملاك الأرض واستعمالها والتعليم والخدمات العامة وغير ذلك.

وبانهيار النظام العنصري في جنوب أفريقيا، تبقى "اسرائيل" المكان الوحيد في العالم الذي يمارس أبشع الشرور الإنسانية بقوة القانون. ولا شك أنه لن يُكتب البقاء على المدى المتوسط والبعيد لمثل هذه الجريمة في حق الإنسانية.

الحل الفلسطيني

مهما اختلفت الآراء السياسية حول هذا الحل وعن طبيعة الوضع السياسي لفلسطين بعد تطبيقه، فإن الإجماع قائم بين الفلسطينيين والعرب والمسلمين وقطاعات واسعة في العالم، على ضرورة استعادة الحقوق التاريخية والشرعية الثابتة في فلسطين.

ولسنا في معرض خوض هذه التفاصيل وتياراتها المختلفة، ولكن يكفي أن نبرهن من منظور تخطيطي، جغرافي وديموغرافي، أن حق العودة، وهو الحق الثابت غير القابل للتصرف، وهو الحقّ الجامع لكل الآراء السياسية، وهو أيضاً الحق الذي يعيد ربط التاريخ الفلسطيني بجغرافيته، ممكن تنفيذه على أرض الواقع.

وبجانب أهمية هذا المنظور كونه مخطط لتحقيق حق العودة، فإنه أيضاً يثبت بطلان الدعاية الصهيونية في الغرب بأن هدف الفلسطينيين من العودة هو القضاء على اليهود المهاجرين إلى فلسطين ورميهم في البحر من حيث جاؤوا، وهي صيحة الحرب التي أطلقوها في الغرب لتبرير جرائمهم ضد الفلسطينيين.

تبين من الدراسات السابقة[٣٠] أن حوالي ٨٠٪ من اليهود في "اسرائيل" لا يزالون يعيشون في نفس المناطق اليهودية في أثناء الانتداب، وإن اتسعت لتشمل ما لا يزيد عن ١٥٪ من مساحة "اسرائيل". أما اليهود الباقون (٢٠٪) فيعيشون في مدن فلسطينية أصلاً، ومن بينهم ١,٥٪ فقط هم سكان الكيبوتز والموشاف الذين يستغلون أراضي اللاجئين في ٨٥٪ من مساحة "اسرائيل".

ومن ناحية عملية، لا يعوق عودة اللاجئين إلى ديارهم أي عائق عمراني، ما عدا اتساع مدينة تل أبيب والقدس الغربية. وعلى الأخص، فإن عودة أهالي الجليل اللاجئين في سوريا ولبنان، واللواء الجنوبي من فلسطين اللاجئين في غزة، لا تمثل أي عائق، فعدد هؤلاء مجتمعين هو نفس عدد

المهاجرين الروس الذين استوعبتهم "اسرائيل" في التسعينيات دون أي ازدحام غير عادي.

وقد قمنا بدراسة ديموغرافية مفصلة لمواطن الفلسطينيين الأصلية في فلسطين، وعددهم في كل قرية، وأين هم الآن في أي من مناطق وكالة الغوث الخمسة. ثم قمنا بدراسة مماثلة للقرى والمدن في "اسرائيل" اليوم وحدّدنا أصول سكان كل قرية – في تقسيماتٍ ستة: الفلسطينيون الباقون في ديارهم، اليهود الروس، الأشكناز القدامى، اليهود العرب، سكان الكيبوتز والموشاف، اليهود الجدد والوافدون غير اليهود من عمال وتبشيريين وروس مسيحيين؛ وهم السكان الذين سيواجههم الفلسطينيون العائدون إلى ديارهم لو نزعت صفة العنصرية عن "اسرائيل" وآثروا العيش في بلد ديمقراطي يتمتع فيه الفرد بالمساواة القانونية والفعلية. ومن لم يقبل بنزع صفة العنصرية عنه فإنه لا شك لن يطيق البقاء في البلاد.

والنتيجة الواضحة أنه يمكن عودة اللاجئين إلى ديارهم دون أي صعوبة، رغم زيادة عدد اليهود حوالي عشر مرات (من ٦٠٠ ألفٍ عام ١٩٤٨)، وزيادة عدد اللاجئين حوالي ٦ مرات (من ٩٠٠ ألفٍ عام ١٩٤٨). ومن الطبيعي أن يكون هناك ازدحام في المدن المختلطة أو التي كانت عربية صرفة، لكن مشاكل الازدحام والخلاف على الملكية أمر تم استجلاؤه بشكلٍ واسعٍ جداً، خصوصاً بعد تجربة البوسنة والهرسك، وبعد اعتماد الأمم المتحدة لمبادئ بنهيرو (Pinheiro Principles) التي تنظم عملية إعادة استملاك الأراضي والممتلكات التي فقدها أهلها بالعنف أو البطش أو الاحتلال العسكري والمصادرة.

خاتمة

وفي الخلاصة تتبين لنا الحقائق الآتية:

أولاً: رغم محاولات الصهيونية إبادة الشعب الفلسطيني فعلياً أو جغرافياً على مدى نصف قرن، فإنها لم تنجح أبداً، رغم أنها نجحت في الاستيلاء على أرضه وممتلكاته.

ثانياً: الرهان على أن الشعب الفلسطيني سينسى أو يندثر فشل تماماً، ورغم تهجير حوالي نصف الفلسطينيين إلى خارج فلسطين، فإنهم باقون على جزء من أراضيهم، وسيصبحون أغلبية في فلسطين التاريخية وفي "اسرائيل" نفسها. والرهان هو على التاريخ الذي سيتم فيه ذلك في المستقبل. لكن اعتبار أغلبية ٥٠٪ الحدّ الفاصل أو المؤثر الذي يستعيد الحقوق هو اعتبار مضلل، لأن الأقلية الناشطة التي تدافع عن حقوقها تستطيع الحصول عليها حتى لو قلت نسبتها عن ٥٠٪.

ثالثاً: الهاجس الصهيوني ضد حقيقة النمو الفلسطيني الصاعدة هو هاجس عنصري غير أخلاقي، ولا يختلف عن الأمثلة الكثيرة في التاريخ، الذي تحاول فيه فئة إبادة فئة أخرى. ومحاولات الصهيونية في هذا الصدد بالقتل والترهيب والتجويع وإقامة حائط الفصل العنصري ومنع التنقل ومنع التئام شمل العائلات، كل هذه المحاولات حتى لو نجحت، لن تفلح في تهجير أكثر من بضعة آلاف أو بضعة عشرات الآلاف. وستبقى الغلبة للفلسطينيين حتى لو تحقق ذلك في الزمن البعيد.

رابعاً: رغم تحيّز الغرب السافر لـ"اسرائيل" واستمراره في جرائمه التي اقترفها سايكس وبيكو وبلفور وبن جوريون وشارون، إلا أن العالم لن يستمر في تقبل جرائم "اسرائيل" ونظامها العنصري، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تمارس ذلك اليوم.

إن ازدياد الضغوط على "اسرائيل"، سواء بالصحوة الشعبية، أم بالمقاومة، أم بالمقاطعة، أم بازدياد تأثير الجماعات الأهلية في العالم الداعية إلى حقوق الإنسان ونبذ العنصرية، سيؤدي بلا شك إلى انهيار هذا الصّرح العنصري الوحيد في العالم اليوم. لكن المعركة طويلة. والمهم الاستمرار في الدفاع عن الحقوق الثابتة في جميع الجبهات بانتظام وكفاءة وإصرار وعزيمة وتضحية. وما ضاع حق وراء مطالب.

هوامش

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

http://www.pcbs.org/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=36&mID=11170

(٢) المركز الفلسطيني للإعلام، ١١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/july057_10//details4.htm#1

(٣) See: CIA world Fact Book, 2005 in:

http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/we.html#People, and

http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/gz.html#People

(٤) **الأيام**، فلسطين، ٥ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

http://www.pcbs.org/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=36&mID=11170

(٦) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين: http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE3.PDF

(٧) **المرجع السابق.**

(٨) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

http://www.pcbs.org/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=36&mID=11170

(٩) مركز العودة الفلسطيني، لندن: http://www.prc.org.uk/data/aspx/d5925/.aspx

(١٠) **الأيام**، فلسطين، ٢٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥:

http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/Doc_View.aspx?did=19526&Date=42005/24/

(١١) سلمان أبو سته (مقدم)، إلياس شوفاني وهاني عبد الله (مراجعان)، **اسرائيل ٢٠٢٠، خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، ٦ مجلدات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، انظر المجلد الثاني: **صورة المستقبل** والمجلد السادس: **اسرائيل والشعب اليهودي.**

(١٢) المركز الفلسطيني للإعلام، ٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥:

http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2005/apr054_6//details4.htm#2

(١٣) يوسف كرباج، "إعادة خلط الأوراق السكانية في الشرق الأوسط: المستقبل الديموغرافي لمنطقة فلسطين/ اسرائيل،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٣٨، ربيع ١٩٩٩، ص ٥٦-٧٩. وكذلك انظر:

Youssef Courbage, "Reshuffling the Demographic cards in Israel / Palestine", *Journal of Palestine Studies*, XXVIII, no.4 (Summer 1999) pp 2139-.

(١٤) Nur Masalha, The Politics of Denial: *Israel and the Palestinian Refugee Problem*, Pluto Press, London, Virginia, 2003

Nur Masalha, Expulsion of the Palestinians: *The Concept of Transfer in Zionist Political Thought, 1882 – 1948*, Institute of Palestine Studies, Washington DC, 1992

Nur Masalha, A Land without a People: *Israel, Transfer and the Palestinians*, Faber and Faber, London, 1997 Nur Masalha, *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion*, Pluto

Press, London and Virginia, 2000

(١٥) د. سلمان أبو سته، "سياسة الترحيل والتوطين في الفكر الصهيوني – إلى عمل عربي موحد لمقاومة مشاريع التوطين (١)،" **السفير**، ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩٩، ص ١٩. ود. سلمان أبو سته، "سياسة الترحيل والتوطين في الفكر الصهيوني – القرار ١٩٤ ملزم والعودة ممكنة عملياً (٢)،" **السفير**، ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٩.

(١٦) Jonathan Cook, "Disturbing Israeli ideas from Herzliya", *The Daily Star*, Beirut, January 27, 2006

(١٧) جريدة **النهار**، لبنان، ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥:

http: / /www.annaharonline.com / htd / ADIAN0509183–.HTM

(١٨) تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله – مركز التنمية البيئية والاجتماعية:

http: / /www.etccsy.org / modules / news / article.php?storyid=190

(١٩) **الخليج**، ١٦ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥:

http: / /www.alkhaleej.ae / articles / show_article. cfm?val=157974

(٢٠) **القدس العربي**، ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥:

http: / /www.alquds.co.uk / index.asp?fname=2005\10\1011–\s27.htm&storytitle=ff52بالثلث20%

20fff%من20%سكان20%محيط20%القدس20%فقدوا20%اعمالهم20%بسبب20%جدار20%العزل20%العنصري

(٢١) انظر: تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله – مركز التنمية البيئية والاجتماعية:

http: / /www.etccsy.org / modules / news / article.php?storyid=190

(٢٢) مركز موشي ديان: http: / /www.carim.org / Publications / AR2005CARIM_lite01.pdf

(٢٣) ابراهيم حمامي، "الجاليات الفلسطينية في أوروبا،" في مركز العودة الفلسطيني:

http: / /www.prc.org.uk / data / aspx / d5925 / .aspx

(٢٤) يوسف كرباج، "الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦٣، صيف ٢٠٠٥، ص ٦٨ – ٩١.

(٢٥) James Brooks, "How Israel "Disperses" Demonstrations Chemical Warfare on the West Bank?, *Counter Punch*, 5 July 2004, http: / /www.counterpunch.org / brooks07062004.html

(٢٦) State of Palestine, Ministry of Health http: / /www.moh.gov.ps / index.asp?deptid= 8&pranchid=61&action=details&serial=349

(٢٧) Salman Abu Sitta, "Traces of Poison", *Al-Ahram Weekly*, Issue No. 627, 27 Feb – 5 Mar 2004, http: / /weekly.ahram.org.eg / 2003627 / / focus.htm

(٢٨) يمكن الاطلاع على البرنامج بقراءة الإعلانات المنشورة في الصحف وعلى سبيل المثال:

www.haaretzdaily.com

(٢٩) يوسف كرباج، "الرهان الديموغرافي في الصراع على هوية،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦٣، صيف ٢٠٠٥، ص ٦٨ – ٩١.

(٣٠) Salman Abu Sitta, *From Refugees to Citizens at Home*: The End of the Palestinian–Israeli Conflict, Palestine Land Society and The Palestinian Return Centre, London, 2001.

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل السابع

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غــزة

مقدمة

قبل الحديث عن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع لسنة ٢٠٠٥، فإن الحقيقة الأساسية التي يجب ألا تغيب عن البال هي أنه اقتصاد تحت الاحتلال. إنه أقرب إلى إدارة مجموعة من السجناء جانباً من شئونهم الاقتصادية في سجن كبير هو الضفة والقطاع. و"السجّان" الاسرائيلي يتحكم بالحدود والمعابر وفي حركة البضائع والأشخاص، ويستطيع قتل الناس وتدمير الممتلكات ومصادرتها، وإقامة الحواجز وتقطيع أوصال الأرض ومنع الصادرات والواردات فضلاً عن التحكم بمصادر المياه والكهرباء والنقل والطاقة. ولذلك لم يكن غريباً أن تكون سنة ٢٠٠٥ هي مجرد سنة أخرى تحت الاحتلال لا تعكس إطلاقاً إمكانات وطاقات الشعب الفلسطيني بقدر ما تعكس الأوضاع الشاذة لشعب يعاني مرارة الظلم والقهر. والاقتصاد الفلسطيني وإن كان ضعيفاً بموارده المادية، إلا أنه غنيٌّ بالموارد البشرية التي يُعوّل عليها في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة. غير أن هذه الموارد البشرية رغم كفاءتها، تعاني من البطالة الصريحة أو المقنعة، كما أن كثيراً منها لا يوضع في المكان المناسب، بحيث يتم استغلال كفاءتها أفضل استغلال.

وقد كان للسياسات والإجراءات الاسرائيلية أكبر الأثر في تدمير الاقتصاد الفلسطيني تدميراً مبرمجاً ومخططاً لإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاسرائيلي بحيث يكون تابعاً له من جهة، وحتى لا تتوفر له مقومات الاستقلال من جهة أخرى. لقد نجح الاحتلال الصهيوني في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي، فأصبح أكثر من ثلثي الواردات الفلسطينية تأتي من مصادر اسرائيلية كما أن تسعة أعشار الصادرات الفلسطينية تذهب إلى السوق والمؤسسات الاسرائيلية.

ورغم تشكُّل السلطة الفلسطينية إلا أن الاتفاقات الاقتصادية المجحفة (بما فيها اتفاقية باريس) مكّنت الكيان الاسرائيلي من التحكّم بأهم مصادر الدخل الفلسطيني وهي إيرادات الجمارك والضرائب التي تجمعها "اسرائيل"، فأصبحت أداة ضغط سياسي تمنعها أو تسلمها متى شاءت.

إن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع تتمّ إدارته في أجواء احتلال قهري تسلّطي مُعادٍ يستهدف إخراج الفلسطيني من أرضه وإذلاله، وإحلال المستوطن اليهودي مكانه، وإن أية علاجات جذرية للاقتصاد الفلسطيني تتطلب التركيز على إزالة الاحتلال، وليس فقط محاولة التخفيف من آثاره.

وقد تزاحمت خطط السلطة الفلسطينية للإعمار والتنمية، إضافة إلى خطط البنك الدولي. غير أن ما كان يميز العديد من الخطط أنها كانت استجابةً لتعليمات واشتراطات المولين، واعتمدت على افتراضات غير واقعية لا تأخذ بالاعتبار حقيقة الواقع السياسي والاقتصادي الحالي. ومما زاد الأوضاع سوءاً وجود فساد إداري ومالي كبير في أجهزة السلطة أدى إلى إنفاق أموال كبيرة (من القليل الموجود) في غير وجهتها الصحيحة.

أبرز المؤشرات

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنه من المتوقع أن تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بالضفة والقطاع لسنة ٢٠٠٥ بالأسعار الثابتة باستثناء محافظة القدس حوالي أربعة مليارات و٤٥٦ مليوناً و٤٠٠ ألف دولار أمريكي[١]. وتشير المعطيات العامة للاقتصاد أنه شهد نمواً بنسبة ٩٪، ومع ذلك كان لا يزال أقل بـ ٢٩٪ من سنة ١٩٩٩، وكان الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٣ قد بلغ ثلاثة مليارات و ٨٨١ مليون دولار أي ما يعادل تراجعاً بنسبة ١٤٪ مقارنة مع العام ١٩٩٩، وفي عام ٢٠٠٤ وصل إلى ثلاثة مليارات و٩٢٨ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعاً بنسبة ١٢,٩٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٩[٢].

ووفق حسابات البنك الدولي فإن نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٠٪ سنوياً خلال أربع سنوات ٢٠٠٥–٢٠٠٨ سيحتاجه الاقتصاد الفلسطيني للوصول إلى أوضاع سنة ١٩٩٩[٣]، وهو ما يعكس قسوة الإجراءات الاسرائيلية في مواجهة الانتفاضة ومحاولات التركيع عبر التدمير والحصار والتجويع والمصادرات. وباعتراف البنك الدولي فإن عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استخدام إمكانياته تعود أولاً وبشكلٍ أساسي لعدم القدرة على التحكّم في حركة الأفراد والبضائع بسبب الاحتلال.

وعادة ما يرجع الباحثون إلى سنة ١٩٩٩ باعتبارها معياراً اقتصادياً، لأنها السنة التي سبقت الانتفاضة، ولأنها كانت أفضل السنوات من حيث أداء الاقتصاد الفلسطيني، وتشير بعض المصادر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٩ كان أربعة مليارات و٧٥٠ مليون دولار، أما الناتج القومي الإجمالي فبلغ خمسة مليارات و٨٥٠ مليون دولار، وأن نصيب الفرد لتلك

السنة من الناتج المحلي الإجمالي كان ١٥٧٥ دولاراً، أما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فكان ١٩٤٠ دولاراً[٤]. وحسب تقديرات الكتاب السنوي لـ (سي أي إي CIA)، فإن دخل الفرد في الضفة الغربية انخفض من نحو ٢٠٠٠ دولار سنوياً سنة ١٩٩٩ إلى ٨٠٠ دولار سنة ٢٠٠٣، وانخفض دخله في قطاع غزة من نحو ١٨٠٠ دولار سنوياً سنة ١٩٩٩ إلى ٦٠٠ دولار سنة ٢٠٠٣، في الوقت الذي بلغ فيه دخل الفرد الاسرائيلي السنوي نحو ١٩ ألف دولار سنة ٢٠٠٣[٥]. وهو ما يعكس حالة الاختلال الاقتصادي الهائل بين المحتلين الصهاينة وبين أهل البلاد الفلسطينيين.

وبشكل عام، فإن الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ (بداية الانتفاضة) وحتى نهاية سنة ٢٠٠٢ شهدت تراجعاً في دخل الفرد الفلسطيني مقداره ٣٦٪، أما الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥ فشهدت نمواً اقتصادياً تدريجياً معدله ٧٪ سنوياً، لكنه لا يزال بعيداً عن الوصول إلى مستويات ١٩٩٩[٦].

وخلال سنة ٢٠٠٥، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته ١٢٦٨ دولار أمريكي مقارنة بـ ١٢١٨ دولار للعام ٢٠٠٤. غير أن دخل الفرد لسنة ٢٠٠٥ كان لا يزال أقلّ بـ ٣٠٪ عنه في سنة ١٩٩٩، وإذا ما روعيت نسبة تطوّر الدخل منذ سنة ٢٠٠٣، فإنه سيحتاج من خمس إلى سبع سنوات أخرى (سنة ٢٠١٠–٢٠١٢) حتى يتمكن من الوصول إلى مستوى ما قبل الانتفاضة (سنة ١٩٩٩)[٧].

وقد اتصفت سنة ٢٠٠٥ بتوسع أكبر في سياسة السلطة الفلسطينية المالية مما رفع الاستهلاك المحلي بنسبة الرّبع. كما شهدت السنة ارتفاعاً بنسبة ٣٠٪ في إيداعات القطاع الخاص مما عزّز بقوة قطاعي البناء والمواصلات، فشهِد قطاع البناء نسبة نمو مقدارها ٢٥٪، وشهِد قطاع المواصلات نسبة نمو مقدارها ١٨٪ سنة ٢٠٠٥، وهما القطاعان اللذان شهدا أعلى نسبة نمو، وثلث الوظائف الجديدة كانت في هذين المجالين. ومن ناحية ثالثة ارتفعت المساعدات الخارجية بنسبة ٢٠٪. ثم إن تحسّن الاقتصاد الاسرائيلي رفع الحاجة للعمال الفلسطينيين، كما استفاد الفلسطينيون من التخفيف الاسرائيلي النسبي في إغلاقات الحدود، وتجاه حركة الأشخاص والبضائع[٨].

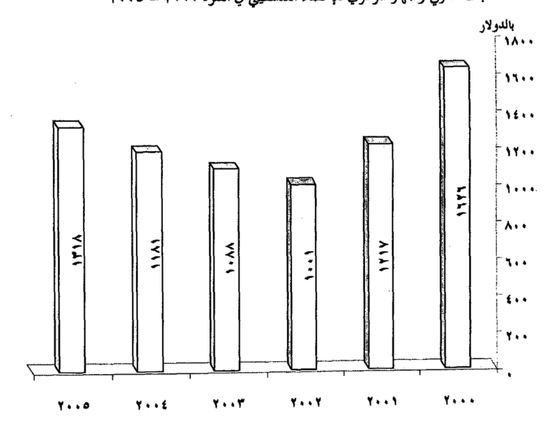
جدول رقم ٧/١: أبرز المؤشرات الاقتصادية للضفة والقطاع[٩]

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥(*)
نسبة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	%٥.٦-	%١٤.٨-	%١٠.١-	%٦.١	%٦.٢	%٨.٧
نسبة النمو التراكمي منذ سنة ١٩٩٩	%٥.٦-	%١٩.٦-	%٢٧.٧-	%٢٣.٣-	%١٨.٥-	%١١.٤-
نسبة النمو التراكمي منذ سنة ١٩٩٩ حسب دخل الفرد	%٩.٥-	%٢٥.٩-	%٣٥.٧-	%٣٤.١-	%٣٢.٤-	%٢٩ -
تعداد السكان – بالملايين	٢.٩٣	٣.٠٥	٣.١٦	٣.٢٧	٣.٣٩	٣.٥١
سعر الصرف الشيكل مقابل الدولار	٤.٠٨	٤.٢١	٤.٧٤	٤.٥٥	٤.٤٨	٤.٣٥
دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي GNI بالدولار	١٦٢٦	١٢١٧	١٠٠١	١٠٨٨	١١٨١	١٣١٨
التضخم في أسعار الاستهلاك	%٢.٧	%١.٢	%٥.٧	%٤.٤	%٣	%٣
معدل البطالة	%١٤	%٢٦	%٣١	%٢٥.٦	%٢٦.٦	%٢٢.٤
معدل الفقر	%٣١	%٤٦	%٥٩	%٦١	%٤٦	%٤٣

المصدر: World Bank Staff calculations and PCBS ملاحظة: الأرقام تستثني شرقي القدس.

(*) تقديرات

دخل الفرد في الضفة والقطاع من إجمالي الدخل القومي GNI بالدولار حسب تقديرات البنك الدولي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥



وتخدم الفلسطينيين بنية تحتية ضعيفة جداً لا تكاد تفي بحاجة السكان الحاليين فضلاً عن النمو المتوقع في السكان خلال السنوات القادمة. هذه البنية تشكل تحدياً كبيراً للكيان أو الدولة الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، فإن الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم القدرة على التواصل الجغرافي أسهم في إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستمرار والنمو، ومن هنا جاءت دراسة مؤسسة (Rand Corporation) الأمريكية بعنوان (القوس) لتبين آلية إعادة بناء البنية التحتية للأراضي الفلسطينية عبر إنشاء سكة حديد على شكل قوس يربط جميع محافظات الضفة الفلسطينية مع قطاع غزة من جنين إلى رفح ومع العالم الخارجي، كذلك عبر ميناء ومطار غزة[١٠].

وعندما بدأت السلطة الفلسطينية عملها، بدأت بسجل خالٍ من الديون، واعتبر ذلك من مزايا الاقتصاد الفلسطيني مقارنةً باقتصاديات المنطقة، غير أن هذا السجل سُوّد بالديون، وقد فاقت هذه الديون ملياراً و٣٤٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٤. هذا مع العلم أن المجلس التشريعي لم يصادق إلا على ٤,٦٪ من إجمالي الدين العام وفق ما أشار إليه السيد د. سعدي الكرنز (رئيس لجنة الموازنة والشئون المالية في المجلس التشريعي) في مؤتمر الموازنة الثالث[١١].

كما أن أسلوب التعامل مع الطاقات البشرية المُتاحة فلسطينياً، لم يُمكّن الفلسطينيين من الاستفادة منها على أكمل وجه. ويرجع السبب في ذلك إلى السياسة الخاطئة في التعيين والتوظيف. هذه السياسة التي اشتُهر بين الفلسطينيين أنها تعتمد على الواسطة ومحاباة الأقارب وأبناء الجهاز أو التنظيم أو الحزب الحاكم، مما يحرم المجتمع من الكفاءات التي يمكن أن تحمل عبء التنمية الاقتصادية في ظل الحاجة الماسة لهذه الكفاءات لبناء الاقتصاد والدولة، الأمر الذي يخلف جيشاً من العاطلين الناقمين على السياسة العامة، أو على الأقل غير المنتمين لهموم الشعب أو الساعين لحل مشاكله. كما ظهرت مشكلةُ تراجعِ أداءِ الاقتصاد الفلسطيني الخاص مع نُموٍّ دور القطاع العام في التشغيل وفق ما يسمى بالبطالة المقنعة.

ويعمل الاقتصاد الفلسطيني في بنية محلية تغيب عنها الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة، مع غياب سيادة القانون واستقلال القضاء. وهذا العامل الذاتي لم يمكن الاقتصاد الفلسطيني من تجاوز التحديات الخارجية، ولم يمكّن الاقتصاد الفلسطيني من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المحدودة. وتأتي تداعيات انتفاضة الأقصى لتؤكد الدور الاسرائيلي الفاعل في التأثير السلبي على الاقتصاد الفلسطيني وعامل الإرباك الأساسي فيه.

ويُلاحظ أن أهم ما يميز الاقتصاد الفلسطيني حسب ما ذكر سابقاً، لم يتم استغلاله جيداً. فلم نستفد بالشكل الأمثل من طاقاتنا البشرية، ولم نحافظ على سجلنا خالياً من الديون الخارجية. كما لم يتم توظيف هذه الديون في المجالات التي يمكّن أن تحقق عائداً يسهم في حل مشكلات

الاقتصاد، ويمكّن من خدمة القروض في الأجل القصير وسدادها في الأجل الطويل، بالإضافة إلى استخدام الإعانات استخداماً إغاثياً بعيداً عن مجال التنمية الحقيقية.

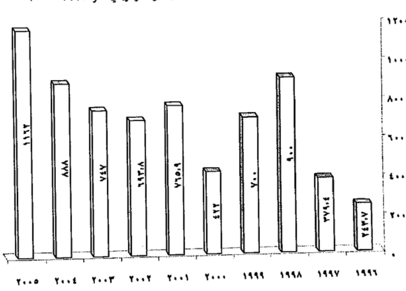
ميزانية السلطة

حسب دائرة الموازنة العامة، في وزارة المالية، قُدّرت موازنة السلطة الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ بنحو مليار و٥٨ مليون دولار لإجمالي الإيرادات، منها جباية محلية مقدارها ٣٩٦ مليوناً، وإيرادات ضرائب وجمارك خاصة بالفلسطينيين، يتم جمعها عن طريق الاحتلال الاسرائيلي مقدارها ٦٦٢ مليوناً. أما إجمالي النفقات فقدرت بنحو مليارين و٢٢٠ مليون دولار، يستحوذ بند الأجور فيها على نحو ٩٣٦ مليون دولار. ولذلك كان العجز المتوقع قبل الحصول على مساعدات خارجية يقدر بنحو مليار و١٦٢ مليون دولار[١٢].

جدول رقم ٧/٢: خلاصة الموازنة العامة من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠٠٥ (المبالغ بالمليون دولار)[١٣]

البيان	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الإيرادات العامة	٩٢٧.٩	١١٩٥.٤	١٨٢١.٥	١٦٠٣.٨	١٣٦٤	١١٢٥.١	٩٧٧.٤	٥٣١	١٧٠٥.٩	١٠٥٨
الإيرادات المحلية	٦٨٤.٢	٨١٦	٩٢١.٥	٩٠٣.٨	٩٦٤	٢٨٧.١	٢٨٣.٦	٢٠٧	٨٠٥.٩	٣٩٦
المنح والمساعدات والقروض الميسرة	٢٤٣.٧	٣٧٩.٤	٩٠٠	٧٠٠	٤٢٢	٧٦٥.٩	٦٩٣.٨	٧٤٧	٨٨٨	١١٦٢
النفقات العامة	٩٢٧.٩	١٢١١	١٨٥٨.٤	١٧٥٨.١	١٣٦٤	١٢٣٩.٣	١٢٢٧.٨	١٢٧٨	١٦٩٤	٢٢٢٠
النفقات الجارية	٧٠٩.٦	٨١٨.٣	٨٩٤.٤	١٠٠٨.٧	٩٩٠	١٠١٦.٦	١٠٢٣	١٠٤٠	١٤٤٤	١٩٥٢
النفقات الرأسمالية والتطويرية تمول من الخزينة والدول المانحة	٢١٨.٣	٣٩٢.٧	٩٦٣.٩	٧٤٩.٢	٤٣٦	٥٩٥.١	٥٦٣.٣	٦٥٤	٢٥٠	٢٦٨
العجز قبل المنح والمساعدات	-	٣٩٥	٩٣٦.٩	٨٥٤.٣	٤٢٢	١٨٦.٣	٢٥٠.٤	٧٤٧-	٨٨٨	١١٦٢
العجز الكلي	-	١٥.٦	٣٦.٩	١٥٤.٣	٥٠	٢٦٥.٢	١٧٤.٧	٠	٠	٠

المنح والمساعدات والقروض الميسرة المقدمة إلى السلطة الفلسطينية (بالمليون دولار) في الفترة ١٩٩٦–٢٠٠٥



ومن الناحية الفعلية فإن الإيرادات الفلسطينية الشهرية خلال سنة ٢٠٠٥ كانت بحدود ٩٥ مليون دولار شهرياً، ولكن إذا لم تسلم "اسرائيل" إيرادات الضرائب، فإن المبلغ المتبقي كلّه لا يكفي لتغطية رواتب الموظفين. فضلاً عن أن يغطي أية خدمات أخرى. وهو ما يجعلها تعتمد على المساعدات والمِنح الخارجية.

وخلال الأشهر التسع الأولى لسنة ٢٠٠٥ كان العجز الشهري في ميزانية السلطة ٥٧ مليوناً و١٠٠ ألف دولار، حيث وصل مجموعه إلى ٥١٤ مليون دولار مع نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، وارتفع في نهاية السنة ليبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار. أما الزيادة الشهرية في الرواتب سنة ٢٠٠٥ فبلغت حوالي ١٥–٢٠ مليون، وهو ما سيرفع العجز سنة ٢٠٠٦ إلى ٩٠٠ مليون دولار. وهو ما لا يمكن توفير غطاء مالي له. فقد بلغ الدعم الخارجي للميزانية نحو ٣٢٠ مليون دولار للسنوات الثلاث الماضية، أما القروض من البنوك فقد وصلت إلى معدلات عالية جداً. وقد استفادت السلطة من المنح والمساعدات الخارجية والقروض الميسّرة التي بلغت (حسب موازنة سنة ٢٠٠٥) نحو مليار و١٦٢ مليون دولار، أي بزيادة تقدّر بنحو ٣١٪ عن سنة ٢٠٠٤. وفي اجتماع تموز/ يوليو ٢٠٠٥ تعهدت مجموعة الثمانية G8 مبدئياً بجمع ما يصل إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً من مصادر رسمية وخاصة في السنوات الثلاث التالية[١٤].

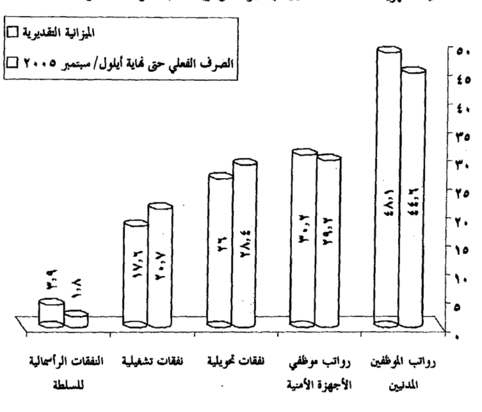
شكلت رواتب الموظفين سنة ٢٠٠٥ نحو ٨٢,٥٪ من إجمالي دخل السلطة (٧٨ مليوناً و٣٠٠ ألف من أصل ٩٤ مليون و٩٠٠ ألف شهرياً)، هذا في حالة تسليم "اسرائيل" ما تجمعه من ضرائب وجمارك خاصة بالفلسطينيين. أما إذا لم تسلم ما جمعته (وقد كان معدله الشهري نحو ٦٠ مليون دولار)، فإن إجمالي دخل السلطة لا يغطي أكثر من ٤٥,٥٪ من إجمالي رواتب موظفيها. ولا تتردد "اسرائيل" في حجز الأموال كأداة من أدوات التركيع السياسي والاقتصادي كما فعلت في السنوات الأولى للانتفاضة.

وقد لاحظ وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط أن هناك تضارباً في أولويات الدول الأجنبية تجاه الشعب الفلسطيني، حيث كانت هناك ضغوط لإعطاء أولوية لبناء الأجهزة الأمنية من جديد. وهو ما اضطر السلطة لرفع ميزانية الأجهزة الأمنية إلى ٤٠٪ وقال: "لم نعط للزراعة سوى ١,٥٪ ولم نعط للصحة أكثر من ١٥٪، فهذا كان بطلب من الدول المانحة لكي نعمل على الحد من الفلتان الأمني". وأكد أن الحكومة قررت ضمّ نحو ١٥ ألف شخص من الذين عملوا في الأجهزة الأمنية والذين كان لهم أيضاً نوع من التوجهات النضالية في الشارع الفلسطيني والمطاردين، فزادت الرواتب. وأوضح أن الرواتب زادت بين ٢٥ إلى ٣٠٪ فأصبحت الفاتورة اليوم تقدر بنحو ١١٠ ملايين دولار شهرياً وأصبح عدد الموظفين ما بين الجهازين الأمني والمدني ١٥٠ ألف[١٥].

جدول رقم ٧/٣: العمليات المالية الشهرية للسلطة الفلسطينية للعام ٢٠٠٥

المعدلات الشهرية (بالمليون دولار)	ميزانية ٢٠٠٥	الفعلي (حتى نهاية شهر أيلول ٢٠٠٥)
الإيرادات	٨٤.٩	٩٤.٩
الدخل المحلي	٣١.٢	٣٥.٦
المقاصة (ضرائب وجمارك تجمعها "اسرائيل")	٥٣.٧	٥٩.٣
النفقات	١٢٤.٧	١٢٥.٨
مجموع الرواتب:	٧٣.٨	٧٨.٣
- المدنية	٤٤.٦	٤٨.١
- الأمنية	٢٩.٢	٣٠.٢
نفقات أخرى غير الرواتب:	٤٩.١	٤٣.٦
- تشغيلية	٢٠.٧	١٧.٦
- تحويلات	٢٨.٤	٢٦.٠
النفقات الرأسمالية للسلطة	١.٨	٣.٩
صافي القروض	١٠.٢	٢٤.٣
مرتجعات الضريبة المضافة	١.٦	١.٩
الموازنة	-٥١.٥	-٥٧.١

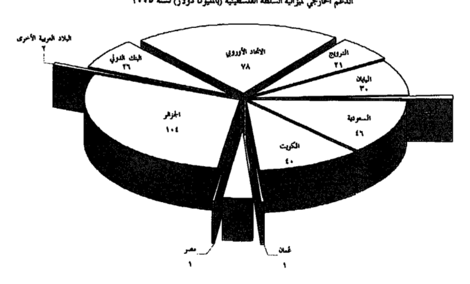
النفقات المالية الشهرية للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار) حسب الميزانية التقديرية لسنة ٢٠٠٥



جدول رقم ٤/٧: الدعم الخارجي لميزانية السلطة الفلسطينية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥[٤٤] (بالمليون دولار)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥
مجموع ميزانية الدعم	٣٥٣	٣٦٣
البلاد العربية	٩٨	٢٠٥
كما يلي:		
السعودية	٧٧	٤٦
الكويت	٠	٤٠
عُمان	٠	١
قطر	٠	١١
ليبيا	١٤	٠
مصر	٣	١
الجزائر	٠	١٠٤
تونس	٢	٠
البلاد العربية الأخرى	٢	٢
الاتحاد الأوروبي	٥٠	٠
البنك الدولي	٦٧	٢٦
بنك تمويل الائتمان Bank Trust Fund كما يلي:	١١٨	١٣٢
الاتحاد الأوروبي	٥٦	٧٨
البنك الدولي	٢٠	٠
النرويج	١٢	٢١
كندا	٧	٠
بريطانيا	١٢	٠
اليابان	١٠	٣٠
أستراليا وكوريا	١	٠
فرنسا	٠	٣
مساعدات أخرى	٢٠	٠

الدعم الخارجي لميزانية السلطة الفلسطينية (بالمليون دولار) لسنة ٢٠٠٥



تلقّت السلطة دعماً نقدياً مباشراً لميزانيتها بلغ ٣٦٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، مقارنة بـ٣٥٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٤، وقد أسهمت الدول العربية سنة ٢٠٠٥ بنحو ٢٠٥ ملايين دولار من هذا المبلغ (انظر الجدول ٤/٧)، أما باقي أموال الدعم (نحو ٧٣٨ مليون دولار) فتذهب لدعم مشاريع تنموية محددة.

وكان من أبرز ما خَلُص إليه مؤتمر الموازنة العامة الثالث – لمركز الميزان لحقوق الإنسان، المنعقد في ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥:

١. أن خللاً فادحاً قد حدث بعدم تقديم الموازنة في موعدها، الأمر الذي يربك خطط السلطة التنفيذية ويُضعف أداءها ويُضعف فرص الرقابة المالية على الموازنة، مع محاولة تبرير سبب هذا التأخير في تقديم الموازنة.

٢. أن الموازنة تعتمد اعتماداً كبيراً على المانحين حتى في تغطية الرواتب للموظفين في السلطة، الأمر الذي يعني عدم دفع الرواتب في حال عدم توفر أموال الدعم من المانحين، وهو ما يعني تحكماً كاملاً في سياساتنا الداخلية بناءً على ذلك.

٣. أن هناك خللاً كبيراً في أداء السلطة في استغلال المال العام، وقد طالبت لجنة الموازنة في المجلس التشريعي بوقف بند إيجارات المقارّ الحكومية بوصفه نفقة "غير مبررة"، وذلك مع إمكانية بناء مجمعات حكومية بكلفة حوالي (١٥–٢٠) مليون دولار سنوياً، مع العلم بأن السلطة الوطنية أنفقت ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار على هذا البند غير المبرر.

٤. عدم تنفيذ إجراءات تصحيحية بشأن قانون التقاعد العام على الوجه الأمثل، الأمر الذي يسهم في خفض صافي التعيينات ويحقق وفراً مالياً قدره ١٢٥ مليون دولار لبند صافي الإقراض، و٢٠ مليون دولار لبند الإيجارات وضبط التعيين، إضافة إلى ما يتعلق بالاستخدام الأمثل للقروض والمساعدات الخارجية.

انعكاسات الاحتلال الاسرائيلي

بعد قيام "اسرائيل" باحتلال قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء والجولان، قامت مباشرة بتشكيل لجنة اقتصادية من بنك "اسرائيل" المركزي ولجنة الإحصاء المركزية، وذلك بهدف ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي وجعله سوقاً خاصاً للسلع الاسرائيلية ومصدراً للعمالة ومعبراً للانطلاق إلى السوق العربية.

واستمر حال الاقتصاد الفلسطيني تابعاً تبعية مطلقة للاقتصاد الاسرائيلي، وعلى سبيل المثال، شكلت صناعة الملابس نسبة كبيرة من الصناعات الفلسطينية، تعمل بشكل تعاقد من الباطن

(Subcontracting) مع المصانع الاسرائيلية، هذه الصناعات توقفت مباشرة بعد توقف العلاقة مع "اسرائيل".

سعَت "اسرائيل" إلى تغيير مجمل العلاقات الاقتصادية الطبيعية للضفة الغربية وقطاع غزة مع العالم الخارجي بشكل عام، والدول العربية على وجه الخصوص، بحيث شكّلت حصة المبادلات التجارية مع "اسرائيل" أو من خلالها أكثر من ٨٥٪ بالمتوسط، من إجمالي حجم التجارة الخارجية الفلسطينية، وعليه فقد أحكمت "اسرائيل" السيطرة على مفاتيح التحكم بوتيرة واتجاه حركة الاقتصاد الفلسطيني.

بعد اتفاق أوسلو تعددت القيود الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني بحجّة المبرّرات الأمنية، إلى درجة تلاشت معها التوقعات المتفائلة بخصوص "المكاسب الاقتصادية للسلام" التي كان متوقعاً أن تعود على الشعب الفلسطيني بالرفاه والتنمية. كما أن اتفاق باريس الاقتصادي لم يحرّر الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي بل لربما زادت هذه التبعية، وجعلت السلطات الاسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني رهينةً لخدمة مخططاتها السياسية.

وحسب ما جاء في معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان حجم الصادرات الفلسطينية للعام ٢٠٠٢ هو ٤٠١ مليون دولار منها ٣٧٠ مليوناً لـ"اسرائيل" بنسبة ٩٢,٣٪، و٢٩ مليون للدول العربية بنسبة ٧,٢٪، ومليونين لباقي دول العالم بنسبة ٠,٥٪. وكان حجم الواردات الفلسطينية في السنة نفسها مليارين و٣٥٦ مليون دولار موزعةً على النحو التالي[١٨]:

جدول رقم ٥/٧: حجم الواردات الفلسطينية سنة ٢٠٠٢

١٧٣٩ مليون دولار من "اسرائيل"	٧٣,٨٪
٢٤٧ مليون دولار من دول الاتحاد الأوروبي	١٠,٥٪
٤٠ مليون دولار من الدول العربية	١,٧٪
٦٧ مليون دولار من الدول الأمريكية	٢,٨٪
٢٦٣ مليون دولار من شرق دول آسيا وباقي دول العالم	١١,٢٪

وذكر وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط في معرض تقييمه للاقتصاد الفلسطيني سنة ٢٠٠٥ أن "اسرائيل هي الشريك التجاري الأول لفلسطين بالاتجاهين فهي تصدّر لنا من منتجاتها ومعادنها أكثر من ٣ مليارات دولار سنوياً وتستورد منا حوالي ٣٥٠ مليون دولار فهذه النتائج ناجمةً عن هذا الارتباط القسري"[١٩].

وتعاني السلطة الوطنية من أنها لا تملك إمكانية التحكم الكامل بالسياسة المالية، وأن "اسرائيل" مارست عملية سلب الموارد المالية الفلسطينية وتحويلها للخزينة الاسرائيلية، وكانت عملية السلب تتم عبر ثلاث قنوات:

- قناة التعرفة والضرائب الجمركية.
- قناة ضرائب الدخل والضمان الاجتماعي.
- قناة ريع استعمال العملة الاسرائيلية أو ما يُسمى بريع السيادة.

ويقدّر بعض الباحثين حجم النهب الاسرائيلي للموارد المالية الفلسطينية بحوالي ١٥–٢٠٪ من حجم الناتج القومي سنوياً[٢٠].

ومن جهة أخرى يضع الاحتلال الفلسطينيين في أوضاع قاسية تضطرهم لطلب العمل في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، حيث وصل عددهم إلى نحو ١٥٠ ألفاً سنة ١٩٩٩ مما شكل مصدراً كبيراً للدخل، غير أن سلطات الاحتلال كثيراً ما تغلق الحدود والمعابر، ليجد هؤلاء أنفسهم فجأة بلا عمل، أو تسمح لأعداد محدودة، وفق سياسات الضغط والتركيع المعتادة التي تمارسها.

وكان لاستخدام الاحتلال الاسرائيلي أسلوبَ الإغلاقات الداخلية وحواجز التفتيش الثابتة و"الطيارة" والبوابات وحظر التجول وجدار الفصل العنصري أسوأ الأثر على الاقتصاد الفلسطيني، وقدّر البنك الدولي أن الإغلاقات الداخلية الاسرائيلية كانت مسئولة عن نصف الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢. واستمرت المعاناة الفلسطينية الكبيرة بسبب الحواجز طوال سنة ٢٠٠٥، وانخفض عدد الحواجز من ٦٨٠ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ إلى ٣٧٦ في آب/ أغسطس ٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى ٣٩٦ في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وهي حواجز تكفي لتدمير أي اقتصاد، هذا فضلاً عن الحدود والمعابر مع الخارج[٢١].

وقد تعهدت "اسرائيل" في اتفاقية المعابر المتعلقة بقطاع غزة والموقّعة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، بالسماح بنقل البضائع حسب حاجة السوق، ورتّبت حركة الأشخاص بين الضفة والقطاع اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، وحركة الشاحنات اعتباراً من ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، كما أقرت تحكّم الفلسطينيين بمعبر رفح مع مصر (بوجود رقابة دولية)، كما وافقت "اسرائيل" على بناء ميناء غزة وتشغيله. وقدّر البنك الدولي أن الإمكانات

الحالية لاقتصاد غزة يسمح بتصدير ١٥٠ شاحنة يومياً (سمحت الاتفاقية بتصدير ١٥٠ شاحنة يومياً اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ بالإضافة إلى أيّة منتجات زراعية فوق هذا الحجم). إنَّ معبر كارني هو المعبر الوحيد، وقد كان معدّل العبور اليومي من خلاله في الأشهر الستة التي سبقت الفصل ٤٣ شاحنة، وفي أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول/ أكتوبر كان المعدّل ١٨ شاحنة، ثم أصبح ٤٤ شاحنة منذ توقيع الاتفاقية(٢٢).

خسائر الانتفاضة

يقدّر الدكتور نصر عبد الكريم الخسائر اليومية التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني الكلّي بحوالي (١١–١٥) مليون دولار ناجمةً عن تعطيل أنشطة الإنتاج والاستهلاك والتبادل التجاري من جهة، وفقدان أكثر من ١٢٠ ألف فلسطيني عملهم في "اسرائيل"، إضافة إلى إعاقة حركة التبادل الخارجي، فضلاً عن أضرار البنية التحتية والمنشآت الاقتصادية العامة والخاصة من جرّاء القصف الإسرائيلي(٢٣). هذا بالإضافة إلى خسائر غير مباشرة تمثل الفرصة الضائعة بسبب حالة الحصار الاقتصادي.

ويُظهر الجدول التالي (٦/٧) خسائر الاقتصاد الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي جراء الحصار والإغلاق والعدوان الاسرائيلي خلال الفترة ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠– ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥(٢٤).

جدول رقم ٧/٦: خسائر قطاعات الاقتصاد الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠/٩/٢٩-٢٠٠٥/٩/٢٨)

	القطاعات الاقتصادية	نسبة الإسهام في الناتج المحلي %	قيمة الإسهام بالمليون دولار في الناتج المحلي	متوسط نسبة الانخفاض في الناتج المحلي	قيمة التراجع بالمليون دولار في السنة	إجمالي التراجع من ٢٠٠٠/٩/٢٩ - ٢٠٠٥/٩/٢٨
١	الزراعة	٧	٣١٦.١٩	٥٥	١٧٣.٨	٨٦٩
٢	الصناعة	١٨	٨١٣.٠٦	٥٢	٤٢٢.٧	٢١١٣.٥
٣	الإنشاءات والتشييد	١٢	٥٤٢.٠٤	٥٠	٢٧١.٢	١٣٥٦
٤	التجارة	١١	٤٩٦.٨	٣٠	١٤٨.٠٤	٧٤٥.٢
٥	نقل، مواصلات، اتصالات	٤	١٨٠.٦	٣٨	٦٨.٦	٣٤٣
٦	الوساطة المالية	٣	١٣٥.٥	٢٠	٢٧.١	١٣٥.٥
	الإجمالي	٥٥	٢٤٨٤.٣	٢٧.٢	١١١٢.٤	٥٥٦٢
٧	الإدارة العامة والدفاع	٩	٤٠٦.٥	٣٥	١٤٢.٢	٧١١
٨	الخدمات الاجتماعية	٢٦	١١٧٤.٤	٣٠	٣٥٢.٣	١٧٦١.٥
٩	قطاعات أخرى	١٠	٥٤١.٧	٥٠	٢٢٥.٨	١١٢٩
	الإجمالي	٤٥	٢٠٣٢.٦	١٢.٨	٧٢٠.٣	٣٦٠١.٥
	الإجمالي الكلي	١٠٠	٤٥١٧	٤٠	١٨٣٢.٧٤	٩١٦٣.٧

وتشير تقديرات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد خسر منذ اندلاع الانتفاضة وحتى ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ نحو ١٥ مليار و٦٠٠ مليون دولار[٢٥].

الصناعة

يُعدُّ القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي توليها السلطة الفلسطينية اهتماماً مميزاً لزيادة إنتاجيته وقدرته على تنمية الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال الرغبة في تبنّي الاستراتيجيات التصنيعية الملائمة للمستجدات الحالية، كتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية والمكثفة للعمالة[٢٦]، وتلك المشاريع ذات التكنولوجيا العالية الموجهة للتصدير، إلا أن الإرث الثقيل الذي خلفه الاحتلال من تشوّه وتخلّف في قطاع الصناعة، بالإضافة للمعوقات المتكررة التي تفرضها "اسرائيل" على الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في هذا القطاع، يجعل من الصعب على السلطة تحقيق أهدافها الصناعية.

لم تمنع المعوقات الاسرائيلية القطاع الصناعي من الإسهام بما نسبته ١٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي للعام ١٩٩٩، غير أن نسبة الإسهام هذه انخفضت إلى حوالي ١١٪ لعامي ٢٠٠١–٢٠٠٢ وحوالي ١٥,٢٪ للعام ٢٠٠٣، وتشير تقديرات أخرى إلى نسبة ١٤٪. كما أن إسهام القطاع الصناعي في التشغيل قد انخفضت كذلك من حوالي ١٦٪ للعام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٢٪ لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣. أما عدد المشتغلين في الصناعة فقد كان ٥٠٥٣٢ سنة ١٩٩٤، ثم ارتفع إلى ٧٢٦٦٠ سنة ١٩٩٩، ثم عاد للانخفاض إلى ٦٠١٨٦ سنة ٢٠٠٣. وفيما يلي جدول يُبيّن نسبة إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلّي[٢٧]:

جدول رقم ٧/٧: إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي

السنة	نسبة الإسهام
١٩٩٤	٪١١,٥
١٩٩٥	٪٩,٩
١٩٩٦	٪١١,٥
١٩٩٧	٪١١,٩
١٩٩٨	٪١٣,٢
١٩٩٩	٪١٧,٤
٢٠٠٠	٪١٥,٧
٢٠٠١	٪١١,٢
٢٠٠٢	٪١٠,٨
٢٠٠٣	٪١٥,٢
٢٠٠٤	٪١٢,٣
٢٠٠٥	٪١١

هذا مع العلم أن الصناعة التحويلية تُسهم في المتوسط بحوالي ٨٨ ٪ من القطاع الصناعي، يليه قطاع إمدادات المياه والكهرباء بنسبة ٨ ٪ وأخيرا قطاع التعدين بنسبة ٤ ٪. أي أن القطاع الصناعي في فلسطين يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الصناعة التحويلية، وذلك لضعف الموارد المادية الاستخراجية كالمعادن والبترول[٢٨].

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، إلى أن إسهام مختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الربعي، تأثر على المدى القصير، بالمقارنة مع كلٍّ من الربع الثالث من العام ٢٠٠٥ والربع الرابع من العام ٢٠٠٤، حيث انخفض إسهام نشاط التعدين، والصناعة التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء من (١٢,٣٪) خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٤ إلى (١٢٪) و(١١٪) خلال الربعين الثالث والرابع من العام ٢٠٠٥[٢٩].

الزراعة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة تاريخياً في الأراضي الفلسطينية، فقد كان الاقتصاد الفلسطيني يُصنّف على أنه اقتصاد زراعي. كما أن الزراعة في فلسطين ترتبط بمفهوم الأمن الغذائي، إضافة إلى إسهامه بنسبة مهمة من إجمالي الصادرات الفلسطينية والتشغيل والناتج المحلي الإجمالي.

فقد أسهَم هذا القطاع بما نسبته ١١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة ٤٠٥ ملايين و٢٠٠ ألف دولار للعام الزراعي ٩٤/ ٩٥، وفي عام ٩٧/ ٩٨ أسهم القطاع الزراعي بما قيمته ٤٤٥ مليون و٦٠٠ ألف دولار، لتنخفض نسبة إسهامه إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما في العام ٩٩/ ٢٠٠٠ فقد ارتفعت نسبة الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١١٪، ثم انخفضت لتصل إلى ٩٪ للعام ٢٠٠٣.

وقد انخفضت نسبة الإسهام في نشاط الزراعة من (٩,٥٪) خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٤ إلى (٧٪) خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٥، إلا أنها عادت وارتفعت لتصل إلى (٧,٢٪) خلال الربع الرابع من العام ٢٠٠٥[٣٠].

كانت نسبة إسهام القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي متذبذبة خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٠، وبلغ معدل إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال الفترة السابقة ١٠,٦٪. هذا التذبذب يرجع بالدرجة الأولى إلى السياسات الاسرائيلية ضد الاقتصاد الفلسطيني من جهة، وإلى عدم وجود خطة تنموية زراعية وطنية من جهة أخرى.

أما من حيث استيعاب العمالة في القطاع الزراعي الفلسطيني و إسهامه في التشغيل، فقد وفّر هذا

القطاع ٣٧٤٠٠ فرصة عمل في الموسم الزراعي ٩٤/٩٥، أما في العام ٩٩/٢٠٠٠ فقد ارتفعت العمالة بنسبة ١٣٪ لتبلغ ٥٠٥٠٠ عامل. وتشير التقديرات إلى أن هناك تدهوراً كبيراً قد حصل في القطاع الزراعي الفلسطيني، بسبب الإجراءات العسكرية المتمثلة في تجريف الأراضي الزراعية وتدميرها منذ بدء انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، حيث انخفض عدد العمال في الموسم ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ بمعدل (١٣,٩٪) ليصل عدد العاملين إلى ٤٣٥٠٠ عامل. وفي ٢٠٠٢ وصل المعدل إلى ١٥,٤٪[٣١].

وحتى كتابة هذا التقرير، لم تتوفر بيانات رسمية كافية خاصة بالزراعة عن سنة ٢٠٠٥، إلا أن نتائج المسح الزراعي الهيكلي للموسم الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥ أشارت إلى أن أشجار البستنة (الزيتون، واللوز، والعنب، والحمضيات...) تشكل ٥٨,٧٪ من إجمالي المساحات المزروعة، تليها المحاصيل الحقلية بنسبة ٣٠,٩٪، ثم الخضروات بنسبة ١٠,٨٪[٣٢].

ويمكن تقريب الصورة حول سنة ٢٠٠٥ بالاستعانة بنتائج الأداء في السنة التي سبقتها (سنة ٢٠٠٤)، إذ أشار تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني إلى أن إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية وأشجار البستنة والخضراوات والزهور في الأراضي الفلسطينية بلغ حوالي مليون و٨٢٤ ألف دونم، منها ٩١,١ ٪ في الضفة الغربية مقابل ٨,٩٪ في قطاع غزة. وأن إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بلغت حوالي ٩٤٠ مليون دولار أمريكي موزعة بنسبة ٥٧,٦٪ للإنتاج النباتي و٤٢,٤٪ للإنتاج الحيواني. ولاحظ التقرير تَركُّز الزراعة المروية في قطاع غزة، حيث تحتل ٦٩,٣٪ من مجموع المساحة المزروعة. أما في الضفة الغربية فان نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز ٧,٩٪ من إجمالي المساحة المزروعة فيها. وبلغ إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية حوالي مليون و١٥٣ ألف دونم، منها حوالي مليون و٩٦ ألف دونم في الضفة الغربية وحوالي ٥٧ ألف دونم في قطاع غزة. ويلاحظ في قطاع غزة سيادة مساحة الأراضي المروية من أشجار البستنة حيث تشكل ٨٢,٤٪ من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بأشجار البستنة. أما بالنسبة للضفة الغربية فزراعة الأشجار البعلية تحتل المساحة الأكبر حيث تشكل ٩٧,٦٪ من إجمالي مساحة أشجار البستنة. وتغلب على أشجار البستنة زراعة الزيتون حيث تحتل ٨١,١٪ من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة في الأراضي الفلسطينية، بينما بلغت نسبة المساحة المزروعة بالعنب ٦,٦٪، واللوز ٤,١٪، ثم الحمضيات ٢,٣٪ من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار البستنة. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي حوالي ٥٥٥ مليون دولار[٣٣]. ولا يوجد ما يشير إلى اختلاف كبير في الأداء سنة ٢٠٠٥ عنه في سنة ٢٠٠٤، وإن كانت هناك مؤشرات أولية غير نهائية تفيد بانخفاض نسبة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي بنحو ٢٪.

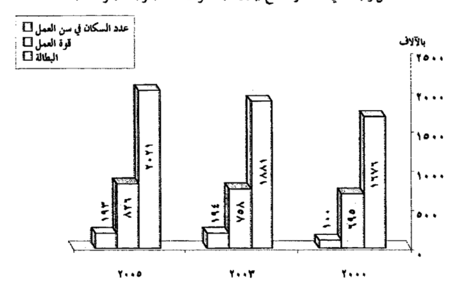
البطالة والفقر

ارتفع معدل البطالة من ١٠٪ قبل بدء انتفاضة الأقصى إلى ٢٧٪ خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٥، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أي حوالي ٢٠٨ آلاف عاطل عن العمل، أما وزارة العمل فتقدرها بحوالي ٤٠٪[٣٤]. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه خلال سنة ٢٠٠٥ دخل سوق العمل ٤٤ ألف عامل بينما استحدثت ٦٤ ألف فرصة عمل، فانخفض عدد العاطلين عن العمل عشرين ألفاً، وانخفضت نسبة عدد الأفراد المعتمدين على الشخص العامل من ٦,٦ أفراد سنة ٢٠٠٤ إلى ٥,٨ أفراد سنة ٢٠٠٥. ويتوقع البنك الدولي أن ينخفض عدد العاطلين عن العمل بنسبة ٤,٥٪ (من ٢٧٪ إلى ٢٢,٥٪) مع نهاية ٢٠٠٥. أما العاملون في "اسرائيل" فقد انخفض عددهم من ١٥٠ ألفاً قبل الانتفاضة إلى ٦٦ ألفاً في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. وكان معدل العمال الفلسطينيين في "اسرائيل" والمستوطنات قد بلغ نحو ٥٠ ألفاً سنة ٢٠٠٤ (انظر جدول رقم ٧/٨)[٣٥].

جدول رقم ٧/٨: العمل والبطالة في الضفة والقطاع (الأرقام بالالاف)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
عدد السكان في سنّ العمل	١٦٧٦	١٧٤٤	١٨١١	١٨٨١	١٩٥٥	٢٠٢١
نسبة المشاركة في قوة العمل	٪٤١.٥	٪٣٨.٦	٪٣٨.١	٪٤٠.٤	٪٤٠.٥	٪٤٠.٩
قوة العمل	٦٩٥	٦٧٥	٦٩٠	٧٥٨	٧٩٠	٨٢٦
العاملون:	٥٩٥	٥٠٥	٤٧٣	٥٦٣	٥٧٧	٦٣٣
في الضفة الغربية	٣٣٤	٣١٠	٢٩٦	٣٤٣	٣٧٠	٣٩٢
في قطاع غزة	١٤٥	١٢٥	١٢٨	١٦٦	١٥٧	١٧٧
في إسرائيل والمستوطنات	١١٦	٧٠	٤٩	٥٤	٥٠	٦٤
العاطلون عن العمل (البطالة)	١٠٠	١٧٠	٢١٦	١٩٤	٢١٢	١٩٣
نسبة العاطلين عن العمل (نسبة البطالة)	٪١٤.٣	٪٢٥.٢	٪٣١.٣	٪٢٥.٦	٪٢٦.٩	٪٢٣.٤

العمل والبطالة في الضفة والقطاع (بالآلاف) لستوات ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ و٢٠٠٥



وتشكل معدلات البطالة هاجساً كبيراً في فلسطين، فهي شديدة الارتفاع كما أنها خارجة عن السيطرة الفلسطينية. وقد زادت البطالة حدّةً بسبب الإغلاقات المتكررة والسياسات الخارجية تجاه العمالة الفلسطينية. وتشير إحصاءات وتقارير وزارة العمل إلى خطورة المشكلة بشكلٍ كبير، فقد بلغت معدلات البطالة حسب تقديرات وزارة العمل في السنوات الأولى للانتفاضة ٥٥٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما في قطاع غزة وحده فوصلت النسبة إلى حوالي ٦٥٪، وأكدت هذه النسب أيضاً تقاريرُ صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ولعل هذه التقديرات مبنية على ما يُعرف بالتقدير الواسع للبطالة[٣٦]. وفي المؤتمر الوطني للتشغيل[٣٧] المنعقد في ٢٧-٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ في غزة والضفة الغربية، أكد المشاركون على زيادة معدلات البطالة الحالية عن ٥٠٪. واعتبر الاتحاد العام لعمال فلسطين أن سياسة التعيين في القطاع العام بحجم كبير، لا يتناسب مع الحاجة، هو سببٌ حقيقيٌّ في البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الحكومي[٣٨].

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نسبة الفقر خلال سنة ٢٠٠٥ بلغت نحو ٤٣٪ بينهم ١٥٪ يعانون من فقر مُدقع، بينما كانت نسبة الفقر ٤٦٪ سنة ٢٠٠٤[٣٩]. وأشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ما نسبته ٦٢,٦٪ من مُجمل الأسر الفلسطينية فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة، بواقع ٦١,٣٪ في الضفة الغربية و٦٥,٦٪ في قطاع غزة خلال العام الحالي، وأن ما نسبته ٤٨,٧٪ من الأسر خفضت نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال الشهور ١٢ الماضية بواقع ٥١,٣٪ في الضفة الغربية و٤٣,٧٪ في قطاع غزة، وقد تركز ذلك التخفيض على الملابس والغذاء. وأشارت البيانات أيضاً إلى أن هناك نسبة عالية من الأسر قامت بتغيير نمط استهلاكها للمواد الغذائية التي اعتادت على استهلاكها قبيل الانتفاضة، حيث قامت ٩٧,٢٪ من الأسر بتخفيض كمية اللحوم، وخفّضت ٩٥,٣٪ من الأسر كمية الفواكه، وخفّضت ٩١,٢٪ من الأسر كمية الطعام التي اعتادت على استهلاكها قبل الانتفاضة[٤٠].

الخطط التنموية الفلسطينية وبرامج الإعانات والمساعدات الأجنبية

في بداية الثمانينيات ظهر شعار "التنمية من أجل الصمود"، وعُقد تحت هذا الشعار مؤتمرات شاركت فيها معظم المؤسسات المحلية، وفي عام ١٩٨٦ عُقد مؤتمر حول التمويل لمناقشة مصادره وتحديد موقف منها ومن الخطط التنموية الخارجية. وتتالت المؤتمرات والندوات وبدأت اتجاهات فكرية متعددة بالتبلور فظهرت شعارات "التنمية المقاوِمة" و"التنمية بالحماية الشعبية"، و"التنمية من أجل الصمود"، و"التنمية مع فك الارتباط".

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، كان هناك أول محاولة لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني "البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠٠٠"، وقدرت تكاليف هذا البرنامج بحوالي ١١ ملياراً و٦٠٠ مليون دولار أمريكي (بأسعار ١٩٩١) ولكن لم يتم تطبيقه نظراً لعدم توفر التمويل اللازم له، ولعدم واقعية الافتراضات التي قام عليها.

وعند قدوم السلطة الوطنية، كان من أهم أولوياتها عمليةُ إعادة بناء وإعمار المجتمع الفلسطيني؛ فأصدرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي تقريراً حول "استراتيجية التنمية في فلسطين (٩٦-٩٨)" وقدمته للدول المانحة في مؤتمر باريس في يناير ١٩٩٦، والتي كان من أهم ملامحها قيام النشاط الاقتصادي على أساس مبدأ السوق الحرة وتشجيع الاستثمارات العربية والدولية، في حين يشرف القطاع العام على توفير البنية التحتية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة من خلال إطار قانوني وتنظيمي ثابت.

وفي مؤتمر باريس، في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٦، قدمت السلطة الوطنية "برنامج الاستثمار العام" وتضمن البرنامج قائمة مشروعات تبلغ قيمتها ٨٤٥ مليون دولار موزعة على قطاع البنية التحتية والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص وقطاع بناء المؤسسات ثم بعد ذلك جاءت خطة التنمية الفلسطينية (١٩٩٨-٢٠٠٠) و(١٩٩٩-٢٠٠١) من منطلق تطوير عملية التخطيط القومي في فلسطين.

كما قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بإعداد "خطة التنمية ١٩٩٩-٢٠٠٣" التي أولت فيها قطاع البنية التحتية النصيب الأكبر في التمويل ٤٨ ٪ من إجمالي الخطة. ويقدر السقف المالي لهذه الخطة بحوالي أربعة مليارات و٥٠٠ مليون دولار[٤١]. وأخيراً قدّمت وزارة التخطيط خطة "إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤-٢٠٠٥" والبالغ تكلفتها ملياراً و٢٠٠ مليون دولار إلى الدول المانحة في روما من أجل مجابهة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠[٤٢].

إن الواقع الاقتصادي الفلسطيني يتميز بتطلعات وآمال اقتصادية مرتفعة، بينما توجد عليه قيود ويواجه معوقات صعبة مع وجود فرص وإمكانيات إيجابية ولو محدودة. وضمن هذا الواقع، تبنّت السلطة الفلسطينية هدف الإنماء الاقتصادي بالزيادة المستدامة في مستوى المعيشة لسكان فلسطين، بشكل يتناسب مع التوزيع العادل لثمار العملية كهدفٍ واقعي، وكان بناء المؤسسات من أولويات التنمية التي ركزت عليها السلطة في بداية نشأتها، لذا تم توجيه جزء من الأموال المتوفرة لبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية.

آلية تقديم المساعدات ومراحلها

أولاً: المساعدات الدولية:

استفادت السلطة من المنح والمساعدات الخارجية التي بلغت سنة ٢٠٠٥ نحو مليار و١٢٣ مليون دولار، وكانت موزعة على الشكل التالي:

- الاتحاد الأوروبي: ٢٩٥ مليون دولار أمريكي، يُنفَق معظمها في المشاريع التنموية.
- مِنح منفردة من دول في الاتحاد الأوروبي: ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، أكبرها تقدمها كل من ألمانيا: ٥٦ مليون دولار أمريكي، وبريطانيا: ٥٠ مليون دولار أمريكي.
- الولايات المتحدة الأمريكية: ٢٣٤ مليون دولار أمريكي يذهب معظمها للمشاريع التنموية.
- الدول العربية: ٢٠٥ ملايين دولار أمريكي.
- النرويج: ٦٠ مليون دولار أمريكي.
- اليابان: ٣٠ مليون دولار أمريكي[٤٣].

وقد تعهّد الاتحاد الأوروبي بمضاعفة مساعداته من ٢٥٠ مليون يورو إلى ٥٠٠ مليون يورو إذا ما ظهرت بوادر النمو. أما مساعدات الدول العربية في ٢٠٠٥ فتصل إلى ٢٠٥ ملايين دولار أي ١٨٪ من المجموع الكلّي، بعد أن كانت ٣٨٨ مليون دولار أي ٤٢٪ من مجموع المساعدات سنة ٢٠٠١[٤٤].

وذكر وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط أن مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن بعد انتخاب الرئيس محمود عباس قدّم ضمانات، وأقرّ حوالي مليارين و١٠٠ مليون دولار دعماً للشعب الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، ولكن لم يقدّم لنا منها سوى ٣٥٠ مليون دولار[٤٥].

وتُعدّ المساعدات الدولية أحد أهمّ مصادر العملات الصعبة للدول النامية بالإضافة إلى المصادر الأخرى التي تولدها الاحتياطيات والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم تقديم هذه المساعدات بشكل ثنائي أو متعدد بين الدول المختلفة. وتهدف المساعدات الدولية بشكل عام إلى أمور عدة، لعلّ أهمها ما يتعلق بتحقيق أهداف سياسية واقتصادية بإزالة واحتواء أسباب التوتر والعنف التي تضر بمصالح الحلفاء الاستراتيجيين، وذلك عن طريق تقديم حوافز اقتصادية، يتم ربطها بتوقف حالات النزاع.

وقد بلغ عدد الدول والمؤسسات التي أعلنت عن نيتها تقديم مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية أكثر من ٤٤ دولة ومؤسسة مالية، أصبحت تعرف بالدول المانحة، واتفقت هذه

الدول بمجموعها على خطوط عريضة لأهداف وأغراض تقديم المساعدات للمناطق الفلسطينية والتي من أهمها(٤٦):

أ – دعم عملية السلام بين "اسرائيل" والفلسطينيين عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، وتنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للفلسطينيين.

ب – إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك واحد بالنظام الاقتصادي العالمي.

ت – إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

إن هذه الأهداف والأسباب الدافعة لتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية تخرج عن الإطار التقليدي لسياسة الدول المتقدمة في تقديم المساعدات للدول النامية، والتي كانت تتمحور في إيجاد التوازن بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف. وهكذا، وجدت الدول المانحة في المناطق الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو ساحة جديدة لتجربة أفكارها وتوجهاتها.

وعلى الرغم من أهمية المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني، ومن الاعتماد الكبير عليها في وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسارات النمو والتنمية المستدامة، إلا أن هذه المساعدات قد فشلت في تحقيق التنمية المنشودة نتيجة عوامل متعددة أبرزها سياسة الاحتلال الإسرائيلي.

بعد توقيع اتفاق باريس عام ١٩٩٤، أصبحت المنح والإعانات تشكل هاجساً لصنّاع القرار الاقتصادي الفلسطيني، كما أنها أصبحت تلامس حياة الناس عموماً. ودخل عدد من المصطلحات والمفاهيم على الحياة الاقتصادية الفلسطينية ويهمّنا هنا الحديث عن ثلاثة مصطلحات هي: التعهد، الالتزام، الصرف.

ذلك أن الدول المانحة عند رغبتها في تقديم معونة للدول المتلقية عموماً ومنها فلسطين، فإنها تتعهد بدفع مبلغ معين عبر مؤتمر أو خلافه، ثم تلتزم بمبلغ أقل منه، ولا تقوم بالصرف الفعلي إلا بعد اتفاقات، والمبلغ يقلّ عادةً عن الالتزام.

والتعهد (Pledge) هو إعلان عن نية دولة أو جهة أو مؤسسة مانحة تقديم مساعدة أو معونة مالية سواء كانت نقدية أو عينية أو فنية لدولة أخرى، تحدد فيه إجمالي المبلغ أو القيمة المنويّ تقديمها دون أي التزام رسمي بذلك، ودون الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديم المبلغ أو الغرض النهائي منه. أما الالتزام (Commitment) فيتم بتقديم المساعدة بموجب اتفاقية أو مذكرة تفاهم حول حجم المساعدة وأهدافها وإجراءات تقديمها. بعد الاتفاقية يصبح تقديم المعونة التزاماً على

الدولة المانحة ويتعاون الطرفان بعد ذلك في تنفيذ الاتفاقية التي تحدد واجبات وحقوق وأعمال وإجراءات كل طرف. فالالتزام خطوة أو مرحلة متقدمة من مراحل تقديم العون، وأهم عنصر من عناصر الالتزام هو تحديد المشاريع والبرامج التي سيتم تنفيذها بواسطة المعونة.

ومنذ عام ١٩٩٣ يتولى المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) مهمات إدارة المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، وانضم إليه فيما بعد (سنة ١٩٩٤) كل من وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي. وبعد الالتزام تبدأ مرحلة الإعداد لتنفيذ المشروع ضمن إطار وبموجب بنود وأحكام الاتفاقية الموجبة لذلك.

وتمرّ عمليات الصرف (Disbursement) للمنح والقروض عبر صناديق مالية تخصص لذلك، ويشرف البنك الدولي على عدد كبير من هذه الصناديق المخصصة للمناطق الفلسطينية. كما تلجأ بعض الدول أحياناً إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمساعدات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة.

والجدول التالي (٧/٩) يبين حجم المساعدات الدولية منذ العام ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠٠٣، من حيث الالتزام والصرف الفعلي.

جدول رقم ٧/٩: مساعدات الدول المانحة حسب السنوات (١٩٩٤-٢٠٠٣) (مليون دولار)

السنة	الالتزام	الصرف	النسبة ٪
١٩٩٤	٨٢٠.٨٤٩	٥١٥.٢٨٩	٦٢.٨
١٩٩٥	٦٢٠.٨٠١	٤٣٥.٩٢٦	٧٠.٢
١٩٩٦	٧٧٠.٢٩٥	٥١٦.٠٦٦	٦٧
١٩٩٧	٦٤٦.٩٩٥	٥٢٦.١٢٨	٨١.٣
١٩٩٨	٦٧٣.٧٤٢	٤٢٠.١٤٨	٦٢.٤
١٩٩٩	٧٤٢.٥٩٢	٤٨٦.٥٩٨	٦٥,٥
٢٠٠٠	٨٥٢.٨٠٥	٥٠٠.٤٦٧	٥٨.٧
٢٠٠١	٦١٩.٨٨١	٥١٦.١٥٦	٨٣.٣
٢٠٠٢	٥٨٢.٠٩٥	٤٦٣.٢٦٧	٧٩.٦
٢٠٠٣	٣٧٨.١٨٧	٦٧,٥٩٤	١٧.٩
المجموع	٦٧٠٨,٢٤٢	٤٤٤٧,٦٣٩	٦٦,٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المساعدات الدولية، أوراق مختلفة.

ثانياً: القروض الخارجية:

عادة ما تحصل الدولة على القروض الخارجية من عدة مصادر أهمها: قروض بعقود ثنائية مع الحكومات الأجنبية، أو قروض من المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، أو قروض مع الأفراد والمؤسسات الخاصة الأجنبية. وغالباً ما تلجأ الدول إلى سياسة الاقتراض الخارجي، نتيجةً لانخفاض حجم مدّخراتها المحلية وحاجاتها للعملات الأجنبية.

وبلغت قيمة القروض الخارجية المتعاقد عليها مع السلطة الفلسطينية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٣) حوالي مليار و٢٥٧ مليون دولار، المسحوب منها بلغ ٩١٤ مليون دولار أي ما نسبته ٧٢,٧٪ من قيمة القروض. حيث بلغ مجموع القروض ٦٢ قرضاً، منها ٢٢ قرضاً من البنك الدولي. واستمر الاقتراض حتى وصل مجموعه إلى مليار و٣٤٠ مليون دولار في بداية سنة ٢٠٠٥.

ثالثاً: المساعدات الدولية حسب القطاعات الاقتصادية:

يبين الجدول رقم (٧/٩) توزيع المساعدات الدولية المقدمة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبشكلٍ عام فإن خطة التنمية الفلسطينية تتعامل مع أربعة قطاعات أساسية من أجل التطوير الاجتماعي والاقتصادي وتطوير القدرات البشرية، والدعم الاقتصادي للاستثمار الخاص، وهذه القطاعات هي[٤٧]:

١- قطاع البنية التحتية:

يشمل هذا القطاع ثمانية قطاعات فرعية، وقد بلغ مجموع الالتزامات لهذا القطاع حوالي مليارين و٥٠٠ مليون دولار، صُرف منه حوالي مليار و٣٠٠ مليون دولار أو ما نسبته ٥٣٪ من مجموع الالتزامات، وحوالي ٢٥,٤٪ من إجمالي الصرف. ومن الواضح حسبما يشير جدول (رقم ٧/١٠) أن قطاع المياه والرّي هو المستفيد الرئيسي في قطاعات البنية التحتية، حيث استحوذ على حوالي مليار و٣٠٠ مليون دولار.

٢- القطاع الإنتاجي:

بلغت قيمة ما تّم صرفه على هذا القطاع حوالي ٤٠٦ ملايين دولار، أي ما نسبته ٥٣,١٪ من مجموع ما تّم الالتزام به لهذا القطاع، وما نسبته ٩,١٪ من مجموع المساعدات الدولية التي تّم صرفها، ويشمل هذا القطاع خمس قطاعات فرعية. كما في الجدول (رقم ٧/١٠).

٣- القطاع الاجتماعي:

بلغت قيمة ما تّم صرفه على هذا القطاع حوالي مليار و٤٠٣ ملايين دولار، أي ما نسبته ٧٩,٣٪

من مجموع ما التزمت به الدول المانحة لهذا القطاع ويشكل حوالي ٣١,٦٪ من إجمالي ما تمّ صرفه، ويشمل هذا القطاع ثمانية قطاعات فرعية حسب الجدول (رقم ٧/١٠).

٤- قطاع بناء المؤسسات:

استحوذ هذا القطاع على ما نسبته ٢٦,٣٪ من إجمالي الصرف وبقيمة مليار و١٦٨ مليون دولار، وما نسبته ٨٠,٩٪ من مجموع الالتزامات الخاصة بهذا القطاع. يحتوي قطاع بناء المؤسسات على خمسة قطاعات فرعية توزعت فيه المساعدات كما يظهر في الجدول رقم (٧/١٠).

نلاحظ أن القطاعات الأكثر استفادة من هذه المنح والمساعدات هي:

١- بناء المؤسسات: ١٩,٨٪ من إجمالي الصرف.

٢- المياه والرّي: ١٣,٧٪ من إجمالي الصرف.

٣- التعليم: ١٠٪ من إجمالي الصرف.

٤- الصحة: ٨,٦٪ من إجمالي الصرف.

٥- المساعدات الإنسانية: ٧,٨٪ من إجمالي الصرف.

٦- البنية التحتية: ٦,٥٪ من إجمالي الصرف.

٧- بالإضافة إلى قطاعات أخرى لم تُصنَّف ضمن القطاعات الرئيسية باعتبارها مساعدات طارئة، حيث بلغ إجمالي الصرف لها حوالي ١٢٨ مليوناً و٦٠٠ ألف دولار، أي ما نسبته ٢,٩٪ من إجمالي الصرف.

إن الاستثمار العام ما زال يعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الدولية، ويرتهن بما يتوفر من تلك المساعدات، كما أن تنفيذ مشاريعه ما زال يتم بشكل انتقائي تتحكم به الدول المانحة من خلال توفير التمويل لمشاريع محددة، الأمر الذي يُربك الخطط الاستثمارية ويعيد جدولة أولوياتها بما قد لا يتفق بالضرورة مع الأولويات التنموية الوطنية، هذا بالإضافة إلى عدة عوامل تعيق التقدم في هذه المشاريع من بينها:

١- عدم الوضوح فيما يتعلق بسيادة السلطة الفلسطينية على الأرض والمياه والحدود.

٢- شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٤-١٩٩٧ تقدماً كبيراً في تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية صغيرة الحجم، والانتقال إلى المشاريع التطويرية الأكبر حجماً والأكثر تعقيداً، تحتاج المزيد من الوقت والإعداد والتحضير وإضافة مبالغ أكبر.

٣- صعوبة في الوصول إلى إجماع في الرأي بين الدول المانحة والسلطة الفلسطينية في تحديد الأولويات والإجراءات وممارستها رغم وجود عدة خطط للتنمية الفلسطينية خلال تلك الفترة.

جدول رقم ٧/١٠: توزيع المساعدات الدولية على القطاعات المختلفة (١٩٩٤ – ٢٠٠٣) (بالمليون دولار)

	الالتزام	الصرف
قطاع البنية التحتية:	٢٥٢٤,٧٥	١٣٤١,٧١
الطاقة	٢٣٩.٩٥	١٢٥.٠٧
البيئة	٣٢.٣٨	١٢.٩٩
الإسكان	٢٢٥.٣٧	١١٣.٩٨
البنية التحتية	٤١٤.٥٠	٢٩١.٣٢
النفايات الصلبة	٤٩.١٥	٣٦.٤٨
الاتصالات	٤.٢٢	٣.٥٨
المواصلات	٢٢٣.٨٨	١٤٨.٨٦
المياه والري	١٣٣٥.٣٠	٦٠٩.٤٣
القطاع الإنتاجي:	٧٦٤.٤٠	٤٠٥,٧٧
الزراعة	١٢٠.٤٥	٩٥.٤٩
تطوير الصناعة	١٣٤.٣٦	٣٨.٦٠
القطاع الخاص	١٠٥.٩٢	٥١.٦٠
تطوير القطاع الإنتاجي	٣٠٧.٦٨	١٥٢.٥٠
السياحة والثقافة	٩٥.٩٩	٦٧.٥٨
القطاع الاجتماعي:	١٧٧٠.٣٠	١٤٠٣.١٦
الطفولة والشباب	٢٢.٣٢	١٢.١٣
المحررون والعائدون	٤٣.٨٩	٣٩.٦٢
التعليم	٦٣١.٨٥	٤٥٠.٠٠
الصحة	٤٨٥.٤٢	٣٨١.٥٨
تطوير اجتماعي و إنساني	١٣٩.٤٦	١١٦.٩٣
المجتمع المدني وحقوق الإنسان	٣٧.٣٢	٣٦.٦٤
المساعدات الإنسانية	٣٩٢.٠٥	٣٤٨.٨٥
المرأة	١٨.٠٠	١٧.٤١
قطاع بناء المؤسسات:	١٤٤٣.٨٨	١١٦٨.٤٢
تطوير الديمقراطية	١٩٢.٢٦	١٤١.٩٠
بناء المؤسسات	١٠٥١.٩٣	٨٨١.٤٣
الشرطة	١٤٤.٥٣	١١٩.٠٤
الشئون القانونية	٤٧.٤٠	٢٥.٢١
الوظائف العليا	٧.٧٦	٠.٨٤
قطاعات أخرى:	٢٠٤.٩١	١٢٨,٥٧
قطاعات متنوعة	٤١.٣٤	٢٨.٧٤
قطاعات متعددة	١٣١.١١	٧٩.٣٧
قطاعات غير محددة	٣٢.٤٧	٢٠.٤٦
المجموع العام:	٦٧٠٨,٢٥	٤٤٤٧.٦٣

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المساعدات الدولية، أوراق مختلفة.

٤- افتقار السلطة الوطنية النسبي للخبرة في مجالات الإدارة وقصور أنظمة توزيع الأرض والتراخيص والإطار القانوني أدى ذلك إلى إبطاء تنفيذ المشاريع.

٥- أسهمت الإجراءات الاسرائيلية المعيقة وخاصة في المنطقة "ج" في تعطيل تنفيذ مشاريع الاستثمار العام بالإضافة إلى الإغلاقات والقيود الشاملة والمعقدة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع التي حدّت من الوصول إلى الأسواق الخارجية. كل ذلك أدى إلى تأخير التنفيذ الفعلي للمشاريع وإعاقة المشاريع المحتملة.

لقد تدفقت أموال المانحين، غير أن استغلال هذه الأموال لم يكن على النحو المنشود، فالتمويل له أجندة سياسية، ويرتبط بالظرف السياسي، وللمانحين أهدافهم الخاصة، كما يُنفَق جزء كبير من هذا التمويل على أمور لوجستية وفنية وخبراء أجانب، الأمر الذي يجعل جزءاً كبيراً من هذا التمويل ضائعاً وقليل الأثر في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة. كما أن جانباً آخر من عدم الشفافية وعدم تبنّي أولويات المجتمع الفلسطيني أضعف الاستفادة من هذه الأموال.

إن تجارب العالم النامي ليست إيجابية غالباً في رؤيتها لدور الإعانات الدولية وأثرها على التنمية الاقتصادية المحلية، حيث تروي التجارب أن العديد من شعوب الدول النامية خرجت في تظاهرات ضد الإعانات والقروض الدولية، لما كان لها من آثار سلبية على اقتصاداتها، وقد كانت الشعارات لهذه التظاهرات (Trade not Aid)، وهي تحتجّ على عدم العدالة في شروط التبادل التجاري الدولي الذي مكّن الدول الغنية من الاستيلاء على موارد الدول النامية الفقيرة بأتفه الأثمان، في حين تبيع منتجاتها التكنولوجية بأسعار باهظة باسم حرية التجارة، وباسم العولمة والاقتصاد الحر.

وعلى الرغم من أن الشارع الفلسطيني لم يشعر بالتغير نتيجة ضخّ التمويل الأجنبي للضفة والقطاع، إلاّ أنه ليس من الحكمة التسليم بعدم أهمية الإعانات الدولية، أو عدم قدرة التمويل الدولي على إحداث التنمية لأن جانباً أساسياً من المسئولية يقع على الطرف الفلسطيني في تحقيق الاستثمار الأمثل لهذه المساعدات.

الانسحاب الاسرائيلي والأراضي المخلاة

يعيش حوالي مليون و٤٠٠ ألف نسمة في قطاع غزة بمساحته الصغيرة جداً (٣٦٣ كم٢)، وتقدر الكثافة السكانية بحوالي ٤٢٠٠ نسمة/كم٢، وهي كثافة سكانية شديدة الارتفاع مقارنة مع الدول المحيطة وغيرها من المدن الكبرى. ومع هذه الكثافة السكانية الكبيرة، يمكن النظر إلى قطاع غزة على أنه لا يزال سجناً كبيراً وعزلاً جماعياً، حيث يفتقر إلى

السيادة الكاملة على المعابر والميناء والمطار والبحر والحدود بأكملها.

ويكاد قطاع غزة يكون خالياً من الموارد الطبيعية ومن المواد الخام بأنواعها، عدا ما ذُكر من اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر غزة والذي لا يزال تحت الحصار الاسرائيلي. إن استمرار هذا الواقع السياسي المضطرب، وعدم الاستقرار يُضعف أية قدرة على جلب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تشجيع الاستثمار المحلي.

كما أن معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة لا تزال مرتفعة جداً، حتى عند مقارنتها مع مثيلتها في الضفة الغربية. ولا بد أن تكون هناك تغيرات سياسية تؤدي إلى استغلال حقيقي للأراضي الفلسطينية، في غزة والضفة الغربية، وأن يتحقق بتواصل جغرافي مستمر لا تهدّده السياسات الاسرائيلية، وأن تكون هناك سيطرة كاملة على الأراضي والحدود والمعابر والبحر، ويتمّ إنشاء الميناء وترميم المطار. وأن تُعقد اتفاقات عادلة للتعاون التجاري مع الدول المحيطة. وأن تتولى زمام أمور الدولة الجديدة سلطة فلسطينية شفافة غير فاسدة مخلصة لمصلحة الوطن والمواطن. فضلاً عن الحاجة الماسة لاستمرار الإعانات والتمويل الدولي لفترة غير قصيرة. وبعبارةٍ أخرى فإن إصلاح الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بالاستقلال وزوال الاحتلال.

أتاح الانسحاب من قطاع غزة، للفلسطينيين الانتفاع بحوالي ٤٠٪ إضافية من أراضي غزة، لم يكن بمقدورهم الانتفاع بها في أثناء الاحتلال. هذه الأراضي يمكن استغلالها في مجالات عديدة، فهي أراض زراعية يمكن استغلالها في الزراعة، كما يمكن استغلال جانب آخر منها لبناء الميناء، واستكمال حاجة الشعب الفلسطيني من مدارس وجامعات وما شابه.

أما فيما يتعلق بالدفيئات التي تركها الاحتلال الاسرائيلي، فنجد السيد عبد الكريم عاشور مدير الإغاثة الزراعية في غزة يقول: "لو خُيِّرت بين بقاء الدفيئات أو هدمها مثل بيوت المستوطنين لاخترت هدمها لمصلحة الشعب الفلسطيني"[٤٨]. فبدايةً نجد أن الاسرائيليين خرّبوا هذه الدفيئات ونظامها حسبما أشار إليه رئيس الطواقم الفنية للانسحاب، ومن ناحية أخرى فإن المنهجية التي قامت عليها هذه الدفيئات هي منهجية الاستغلال، استغلال المياه الفلسطينية المجانية، واستغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تصدير هذه المنتجات للدول الأوروبية ولـ"اسرائيل"، الأمر الذي كان يحقق عوائد مجزية للمستوطنين.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فلا بد من مراعاة جانب ندرة المياه وتقنية الزراعة بما يتناسب مع حجم المياه المتوفر. ومن ناحية أخرى، فليس لديهم القدرة على التصدير بانفتاح للدول الأوروبية وغيرها، بسبب القيود والمعوقات الاسرائيلية لأي نجاح فلسطيني. ومن هنا فإن العوائد المزعومة للدفيئات ليست حقيقية.

كما نجد أن هناك حوالي ١٠-١٢ ألف دفيئة حسب إحصاءات وزارة الزراعة تنتج حوالي ٣٧٠ ألف طن من الخضار، لا يمكن استهلاك إلا ٣٠٪ منها، والباقي يواجه مشكلة التصدير الخارجي وحتى التسويق الداخلي للضفة الغربية، لصعوبة الانتقال إليها.

ثم إن إعطاء هذه الدفيئات كمنشآت عامة لشركة احتكارية خاصة لتأهيلها، دون إخضاعها لقوانين القطاع الخاص مباشرة، أو اعتبارها ملكاً عاماً يخضع لإشراف ورقابة الدولة، يُعدّ تكريساً للاحتكار واستمراراً للفساد المالي والإداري.

الفساد المالي

حسب استطلاعات الرأي خلال سنة ٢٠٠٥، كان أكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين يعتقدون بوجود فساد في السلطة الفلسطينية. وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٥ تمت إجازة قانون الكسب الحرام، وتم تعيين مفوضٍ له حق جمع المعلومات والتحقيق، لكن بدأ التحقيق مع عدد من الشخصيات الهامة منذ عهدٍ قريب. وقد جرى تعيين نائب عام جديد في خريف ٢٠٠٥، حيث تابع الكثير من الملفات. ثم ظهر ملف الفساد إلى العلن بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، حيث كشف النائب العام الفلسطيني أحمد المغني في مؤتمر صحفي، نقلته وسائل الإعلام المختلفة بتاريخ ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ عن عدد كبير من ملفات الفساد، وأن النيابة العامة تحقق في ٥٠ قضية فساد مالي وإداري، تبلغ قيمة الأموال المهدورة والمختلسة فيها أكثر من ٧٠٠ مليون دولار[٤٩]، بينها قضية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، وأشار المغني إلى أن الأمر يتعلق بمسئولين كبار ومتنفذين. وعلى إثر فتح ملفات الفساد هرب العديد من الشخصيات المتورطة بالفساد، فقد أكّد القائم بالأعمال الفلسطيني في عمّان عطا خيري في مقابلة مع صحيفة العرب اليوم نشرت بتاريخ ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ عن وجود متهمين بقضية الفساد المالي في الأردن، لكنه لم يحدد عددهم. ومما يدل على انتشار الفساد أن العديد من الدول المانحة للمساعدات للسلطة الفلسطينية كانت تقدم منح مشروطة بإصلاح الفساد أو على شكل مشاريع إنمائية. ولكن هناك دراسات تعتبر أن الأرقام الحقيقية للفساد أعلى بكثير مما أعلن عنه النائب العام.

وكان الحديث قد كثر عن الفساد المستشري في أجهزة السلطة الفلسطينية منذ بداية تسلم السلطة الفلسطينية إدارة شئون الشعب الفلسطيني، حيث كُشف عن ملفات فساد كبيرة في السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٧، فقد تناولت الصحف والتقارير في حينها اختفاء مبلغ ٣٢٦ مليون دولار من ميزانية السلطة، ورغم تحويل القضية للرقابة الإدارية، فإنها وجدت طريقها لأدراج الإهمال والتغطية. وفي عام ١٩٩٩ وقّع عدد من الشخصيات الفلسطينية على بيان عرف باسم بيان العشرين، انتقدوا فيه انتشار الفساد المالي في أجهزة السلطة، وقد تعرّض العديد من الموقّعين على

البيان للاعتقال والتهديد بالقتل. وفي ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ وجّه فاروق القدومي في تقرير نشرته صحيفة الخليج اتهاماً لمحمد رشيد بسرقة مئات الملايين من الدولارات، وقال إنه تمّ استعادة ٦٠٠ مليون منها فقط[٥٠].

خاتمة

١. لعبت السياسات الاسرائيلية دوراً كبير الأثر في تدمير الاقتصاد الفلسطيني وإلحاقه بالاقتصاد الاسرائيلي وعدم إعطائه الفرصة المستقبلية للنهوض باستقلالية.

٢. لم تتمكن القيادة الفلسطينية من فكّ التبعية بسبب عوامل عديدة منها عوامل موضوعية خارجة عن إرادتها، وأخرى عوامل ذاتية ترجع إلى نمط الأداء في السلطة الفلسطينية.

٣. إن أموال الدعم والإعانات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية، وإن كانت كبيرة إلى حد ما، إلا أن استغلالها لم يؤدِّ إلى تنمية الاقتصاد الفلسطيني ولا إلى علاج مشكلاته ويرجع ذلك أيضاً إلى أسباب خاصة بالدول المانحة، بسبب أجندتها الخاصة ولأسباب ترجع إلى نمط استغلال هذه الأموال.

٤. إن عدم التوافق على خطة فلسطينية تنموية موحدة شاملة، تأخذ في الاعتبار الواقع الفلسطيني وظروفه وموارده المتاحة أدى إلى تشتت الجهود وتضاربها بما لا يخدم الوصول إلى اقتصاد فلسطيني مستقل ومستقر وقابل للنمو.

٥. المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الفلسطينيون منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، مع وجود بعض الفروقات البسيطة المتعلقة بزيادة معدلات البطالة والفقر والكثافة السكانية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

٦. القطاع الصناعي الفلسطيني يعاني من ضعف كبير، فإلى جانب ضعف إسهامه في التشغيل والناتج المحلي، فهو عبارة عن مجموعة من الورش الصغيرة والصناعات اليدوية والبيتية يغلب عليها الطابع الحرفي الصغير والصغير جداً، والتمويل الذاتي وملكية العائلة أو الأفراد، كما زادت فيه معدلات الخروج من الصناعة.

٧. رغم أن الاقتصاد الفلسطيني يعتبر اقتصاداً زراعياً من الناحية التاريخية، إلا أن الزراعة لم تعُد ذات أهمية كبيرة في التشغيل وفي الناتج القومي الفلسطيني.

٨. إن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المخلاة في قطاع غزة والضفة الغربية أضاف بعض المساحة التي يمكن أن يستفيد منها الفلسطينيون، غير أن الضجة الإعلامية الكبيرة حول

الدفيئات ليست حقيقية، حيث أنها لا تحقق العوائد المدّعاة في ظل العوائق الاسرائيلية.

٩. إلى أن يزول الاحتلال وآثاره، فمن الواجب الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لدعم صمود شعبنا، وعلينا العمل بقوة وأمانة وشفافية بعيداً عن الاحتكار والفساد والتبذير.

١٠. إن نهضة الاقتصاد الفلسطيني لا بد أن تمرّ عبر مرحلتين:

الأولى: إصلاح الخلل والتشوهات وحل مشكلات الاقتصاد الآنية.

الثانية: الاهتمام بالتنمية كمرحلة متقدمه لضمان النمو والاستقرار الاقتصادي.

١١. إن النهضة الحقيقية بالاقتصاد الفلسطيني يمكن لها أن تتحقق في ظل ما يلي:

أ – التواصل الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية دون أية معوقات اسرائيلية.

ب – السيطرة الكاملة على الحدود والمعابر وتشغيل المطار وإنشاء الميناء.

ت – عقد اتفاقات تجارية عادلة مع دول الجوار.

ث – أن تتولى قيادة السلطة الفلسطينية قيادة شفافة تحارب الفساد مخلصة لمصلحة الوطن تعمل وفق خطة وأجندة واضحة.

ج – استمرار تدفق الإعانات الدولية لفترة غير قصيرة.

ح – العمل على إصلاح خلل الاقتصاد الوطني من جهة ودعم التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

١٢. يمكن للتمويل الدولي والإعانات أن تؤدي دوراً فاعلاً في خدمة الاقتصاد الفلسطيني في ظل التالي:

أ – أن يتم التمويل وفقاً للأجندة والأولويات الفلسطينية وليس حسب أولويات الدول المانحة، بما يخدم البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الهامة.

ب – الاهتمام بالجانب التنموي وليس مجرد التمويل الإغاثي، وفي حال ضرورة التمويل الإغاثي، يجب أن يكون وفق خطة ومنظومة متكاملة توصل الاقتصاد الفلسطيني إلى حالة من الاستقرار.

ت – توجيه جزء مهم من التمويل للقطاع الخاص الذي مُني بخسارة فادحة عبر سياسة فاعله في هذا المجال.

ث – العمل على مساعدة الاقتصاد الفلسطيني في إيجاد منافذ للتسويق عبر برامج دعم التجارة (Trade not Aid).

ج – إسهام المانحين في إيجاد فرص عمل لجزء من العمالة الفلسطينية حسب الكفاءة.

١٣. تنمية الموارد البشرية كركنٍ أساسي للتنمية بما يوافق احتياجات السوق الفلسطينية، وحشد طاقات فلسطينيي الشتات ووضع الشخص المناسب في مكانه ليشارك في العملية التنموية.

١٤. تشجيع الاستثمار الخاص وتنمية الاستثمارات عبر:

أ – تهيئة المناخ السياسي والاقتصادي والأمني المناسب.

ب – تنظيم السياسة المالية بما يحقق الهدف.

ت – الانتهاء من صياغة الإطار المؤسسي والقانوني للاقتصاد بما يحقق الأهداف العامة.

١٥. لا بد من التمييز في التعامل بين القروض والهبات، فالقروض أعظم خطراً ولها آثارٌ مباشرة على الأجيال المقبلة، وعليه فلا ينبغي اللجوء إليها إلا باعتمادٍ من المجلس التشريعي، ولا ينبغي استغلالها إلا في مجالات منتجة، قادرة على سداد القروض وتكاليفها.

١٦. لا بد من بدء خطوة الألف ميل في مجال فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي والتوجه إلى العمق العربي، وإعادة النظر في الاتفاقات الموقّعة مع "اسرائيل" وخاصة الاقتصادية منها بما يضمن مصلحة الاقتصاد الفلسطيني ويحقق أهدافه المنشودة.

١٧. من المهم إعادة النظر في الاحتكارات الحكومية وإصلاح القضاء بما يضمن بيئة استثمارية مناسبة.

١٨. تشجيع القطاع المصرفي حتى يلعب الدور المناسب في تمويل القطاع الخاص الزراعي والصناعي.

١٩. إنجاز خطة اقتصادية وطنية متكاملة متناسقة في شتى المجالات وربط الخطة بالموازنة لسنة ٢٠٠٦ بما يخدم الاقتصاد والمصلحة الوطنية وليس غيرها، على أن تكون هذه الموازنة أداةً للرقابة ومعياراً للقياس وتقييم الأداء.

هوامش

(١) مؤشرات اقتصادية، مؤشرات حول الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع لعام ٢٠٠٥، في:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/indicators/indicators-2005.html

(٢) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/indicators/indicators-2004.html
الفصل الثاني ٢٠٪، وانظر تصريح وزير الاقتصاد الفلسطيني مازن سنقرط لوكالة فرانس برس، المنشور في الرأي، ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٣) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.6&p.9

(٤) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/encom.html
وانظر: English/nat_acco/time-ser/exe-file/nat.exehttp://www.pcbs.org/

(٥) See: CIA World Fact Book for years 1999 and 2003 in:
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/we.html,
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html,
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/gz.html, and
http://www.theodora.com/wfb

(٦) World Bank, The Palestinian Economy and the PA's Fiscal Situation: Current Status, 2 February 2006

(٧) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.6&p. 9

(٨) Ibid

(٩) Ibid, p.7

(١٠) Doug Suisman and others, the Arc, A Formal Structure for a Palestinian State, Rand Corporation, 2005

(١١) د. سعدي الكرنز، "علاقة الموازنة بالإصلاح المالي والإداري والسياسي،" مؤتمر الموازنة العامة الثالث، مركز الميزان لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(١٢) http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budj2005.html

(١٣) نقلاً عن وزارة المالية، "دائرة الموازنة العامة،" انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/budget/budjall.html

(١٤) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p4 & 8, and World Bank, The Palestinian Economy and the PA's Fiscal Situation: Current Status, 2 February 2006

(١٥) **الرأي**، ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(١٦) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.8

(١٧) International Monetary Fund, Macroeconomic Developments and Outlook in the West Bank and Gaza, AD HOC Liaison Committee Meeting, London, 14 December 2005.

(١٨) علي أبو شهلا، "مستقبل الاستثمار ورؤية القطاع الخاص لما بعد الانسحاب،" ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان "مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة ومستوطنات في شمال الضفة الغربية"، عقدتها الدائرة الاقتصادية في مركز التخطيط الفلسطيني، ١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٥ (حسب الجدول المرفق، فإن مجموع المبالغ هو ٢٣٥٦ مليون دولار، بخلاف ما ذكر المصدر في نصه الأصلي من أن المجموع هو ٢٣٨٣ مليون دولار).

(١٩) **الرأي**، ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦.

(٢٠) نصر عبد الكريم، "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل التمويل الخارجي، والدين العام،" ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الموازنة العامة الثالث، مركز الميزان لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م.

(٢١) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.12

(٢٢) .12-Ibid, p.3 & pp. 11

(٢٣) نصر عبد الكريم، "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل التمويل الخارجي، والدين العام،" ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الموازنة العامة الثالث، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

(٢٤) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

http: / /www.pnic.gov.ps /arabic /quds /arabic /losses /28– 9 –2005.html

ملاحظة: تختلف تقديرات الناتج المحلي والدخل القومي لوزارة المالية الفلسطينية والبنك الدولي عن تقديرات جهاز الإحصاء المركزي إذ قدرتها وزارة المالية ٤٩٥٤ مليون دولار عام ١٩٩٩.

(٢٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:

http: / /www.pnic.gov.ps /arabic /quds /arabic /losses /28 –92005–.html

(٢٦) رغم أن هذه هي السياسة المعلنة، إلا أن قانون تشجيع الاستثمار يشجع أكثر الصناعات الكبيرة، كما أن عدم توفر حماية حقيقية للصناعات الصغيرة يجعل من السياسة المعلنة مفرغة من محتواها.

(٢٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي أعداد مختلفة، لقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة في إعداد أرقام الناتج المحلي.

(٢٨) يذكر الباحث لدى إسهامه في إعداد خطة تجسيد الدولة في العام ٢٠٠٠ مع وزارة التخطيط، أنه لما تناقشنا في

الموارد المتاحة ذكر اكتشاف الغاز في بحر غزة وبُنيت عليها آمال الصناعة الاستخراجية. غير أنه ومنذ ذلك الحين لم يحدث شيء. توجد مشكلة جوهرية متعلقة بالسيادة الحقيقية التي لم يحصل عليها الفلسطينيون بعد وليس من السهل الاستفادة من هذه الموارد دون التنسيق، بل وموافقة الجانب الاسرائيلي.

(٢٩) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مؤشرات اقتصادية، مؤشرات حول الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع لعام ٢٠٠٥، في:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/indicators/indicators-2005.html

(٣٠) Ibid

(٣١) مجلة **المراقب الاقتصادي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، العدد رقم ١٠، ٢٠٠٣.

(٣٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الزراعي الهيكلي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، المؤتمر الصحفي حول النتائج السياسية للمسح، رام الله، فلسطين، ص ٨.

(٣٣) مركز الإحصاء الفلسطيني، المؤشرات الأساسية، ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، الإنتاج الزراعي، في:

http://www.pcbs.org/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=902&mid=11571

(٣٤) انظر تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: الخسائر الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من تاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ في:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html

(٣٥) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.3, p.6 & p.9

(٣٦) الفرق بين المفهوم الضيق والواسع للبطالة هو إهمال فئة العمال المحبطين الذين لم يعودوا يبحثون عن عمل بسبب عدم شعورهم بإمكانية الحصول عليه.

(٣٧) وزارة العمل، المؤتمر الوطني للتشغيل، ٢٧-٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، فندق الكومودور، غزة.

(٣٨) في ورقة العمل الخاصة بالاتحاد في المؤتمر السابق ذكره.

(٣٩) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.7

(٤٠) انظر تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: الخسائر الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من تاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ حتى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ في:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/losses/28-9-2005.html

(٤١) السلطة الوطنية الفلسطينية، **خطة التنمية الفلسطينية ١٩٩٩-٢٠٠٣**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حزيران/ يونيو ١٩٩٩.

(٤٢) الموقع الاليكتروني لوزارة التخطيط الفلسطينية.

(٤٣) تقرير الأسوشييتد برس، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٦، والإحصاءات معتمدة على المصادر التالية: البنك الدولي، وزارة المالية الفلسطينية، الاتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية الأمريكية، الحكومة النروجية.

(٤٤) World Bank, The Palestinian Economy & the Prospects for its Recovery, Economic Monitoring Report to the Ad. Hoc. Liaison Committee, No.1, Dec. 2005, p.5

(٤٥) **الرأي**، ١١ شباط / فبراير ٢٠٠٦.

(٤٦) محمد اشتيه، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، ٢٠٠٣.

(٤٧) البيانات الواردة هنا للفترة ١٩٩٤- منتصف ٢٠٠٣، كما أنها لا تشمل المساعدات المقدمة لدعم الموازنة الجارية.

(٤٨) مركز التخطيط الاستراتيجي، **مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة ومستوطنات في شمال الضفة الغربية**، السنة الأولى، العدد الأول، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥

(٤٩) عرب ٤٨، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=34634

(٥٠) دراسة للدكتور ابراهيم حمامي نشرت على الجزيرة نت بتاريخ ١٢ شباط / فبراير ٢٠٠٦:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/81725EB7-B36946-F488-F0-B9701472BA65.htm

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الثامن

التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

تجاهد الشعوب في كل أصقاع الأرض للحفاظ على هويتها، والتعايش مع هذه الهوية والعمل على تطويرها. وتشكل الثقافة والتعليم مركبات أساسية في هذه العملية، ولذلك لعبت البرامج التعليمية والثقافية دوراً أساسياً لدى الدول الاستعمارية في إخضاع البلدان المستعمَرة، وتغيير عقلية شعوبها لتتساوق مع مشاريعها.

وفي حالتنا الفلسطينية فقد تعرض الشعب الفلسطيني مبكراً للاستعمار منذ ١٩١٧، وتحت الاحتلالين البريطاني والصهيوني تشابهت السياسات المتّبعة تجاه التعليم في فلسطين، وكان أبرز سماتها: شحّ الميزانية المرصودة للتعليم، وعدم الاهتمام الحقيقي بمحو الأمية، وعدم توفر المعلمين، وعدم رصد ميزانية كافية لبناء المدارس. والتركيز على التعليم الابتدائي دون الثانوي لإرغام الطلبة على الاكتفاء بالسنوات الخمس الأولى الابتدائية، وتضييق سُبل تكملة دراستهم في المرحلة الابتدائية العليا وفي المرحلة الثانوية بأكملها، مع الحرص على ربط التعليم الثانوي بسياسة تخريج معلمين للمدارس وخاصة الابتدائية وفصله عن سُبل الحياة المختلفة. ووضع نظام تعليمي يرمي أساساً إلى تحقيق غاية الاحتلال، وهي وضع البلاد في أحوال سياسية واجتماعية واقتصادية من شأنها أن تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي، والحيلولة دون قيام حركة ثقافية تكاملية أو اندماجية مع أرجاء الوطن العربي، وضعف التعليم المهني والصناعي مما أدى إلى عدم تلبية ضروريات الحياة المتقدمة. فضلاً عن عدم تركيز التعليم على التوجهات الثقافية العربية والقيم الإسلامية والحضارية.

وكان البريطانيون، مثلاً، يرفضون ٥٠٪ من طلبات الطلاب للمرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية، وتشير الدراسات الإحصائية إلى أن ٦٦٪ ظلوا أميين ولم يدخلوا المدارس أو تركوها مبكراً، وكان القسم الأكبر من الطلاب العرب في المدارس الحكومية من تلاميذ المدارس الابتدائية، إذ بلغ مجموع الطلبة في المدارس الحكومية عام ١٩٤٦/٤٥ ٨٢٧٧٥ طالباً منهم ٨٠٩١٥ في المدارس الابتدائية، شكّلوا ٩٧,٨٪[1].

ورغم الظروف الصعبة التي نشأت عام ١٩٤٨ نتيجة قيام الكيان الاسرائيلي على أنقاض الشعب الفلسطيني بسياقاته المجتمعية المدنية والثقافية والاقتصادية ودمار المدينة الفلسطينية والشتات القسري، إلاّ أن الفلسطينيين أقبلوا بشغفٍ كبير على التعليم، وحققوا مراكز متقدمة مقارنة بغيرهم.

في أعقاب نكبة الشعب الفلسطيني، اعتمد الفلسطينيون بشكلٍ كبير على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، ومنذ ٥٠/ ١٩٥١ شكّلت ميزانية التعليم من الميزانية العامة للأونروا ١٪ فقط لترتفع إلى ٢٣٪ عام ١٩٦٠ ثم إلى ٤٧٪ عام ٧٠/ ١٩٧١ ثم إلى ٦٢٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥. على أن وتيرة التحاق الفلسطينيين بمدارس الأونروا واعتمادهم عليها في التراجع بشكلٍ مستمر، وقد لوحظ مثلاً أن نسبة الملتحقين في الستينيات كانت ٥,٣٪، ثم انخفضت إلى ٥٪ في أواسط السبعينيات، ثم إلى ٢,١٪ في النصف الثاني من أواسط السبعينيات، ثم إلى ١,٥٪ في أواسط الثمانينيات.

وقد أبقى الاحتلال الاسرائيلي في الضفة والقطاع على معظم القوانين الأردنية والمصرية، وأبقى على مناهج التعليم كما كانت، ولكن مع إجراء تغييرات محددة. إلا أنه سعى بكل ما أوتي من قوة لتهويد التعليم في القدس، وقد أصدر الحاكم العسكري في الضفة الغربية الأمر العسكري رقم ٩١ والقاضي بتفويض ضابط الجيش الاسرائيلي (الحاكم العسكري) مهمات وزير التربية مع كامل الصلاحيات المنصوص عليها في القوانين الأردنية وإدخال ما يراه مناسباً من التعديلات. وقد أدى هذا الإجراء، أي العمل تحت ستار القوانين الأردنية والمصرية إلى إيجاد ثنائية تعليمية أفقدته توازنه إذ أنه أبقى على البنية أو الهيكلية القديمة، بينما وُضعت المدارس والميزانيات ومجريات الأمور تحت سلطة الاحتلال. ومن هذا الباب، استمر المعلمون الذين عُيّنوا قبل الاحتلال باستلام رواتبهم من وزارة التربية في عمان والذين عُيّنوا بعد الاحتلال تلقّوا رواتبهم من وزارة الدفاع الاسرائيلية (الإدارة المدنية). كما أحدثت المؤسسة الاسرائيلية العسكرية الاحتلالية جملة من التعديلات على الكتب المدرسية ومضامين التعليم، ومن ذلك أن "اسرائيل" بعد الاحتلال بشهرين أي في تموز/ يوليو ١٩٦٧ منعت تداول ٧٨ كتاباً من مجموع ١٢١ كتاباً مقرراً وفقاً لمناهج وزارة التربية والتعليم الأردنية، بحجة أنها تحرّض على كراهية "اسرائيل"، واستعملت السلطات العسكرية القمع والردع كوسيلة من وسائل الاحتلال العسكري وبالذات في الجامعات، إلى جانب سياسات الإغلاق ومنع التجول، واحتلال المدارس وتحويلها إلى نقاط حراسة وتفتيش ومقار للعسكر، وهذا كله أثّر بقوة على عملية الاستقرار التعليمي والتربوي. وتُعدُّ مرحلة "مناحيم ميلسون" الحاكم العسكري في الضفة الغربية، ومع انفجار الانتفاضة الأولى في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، بدايةً لانتهاكات مشينة يومية من

قبل المؤسسة لتدمير التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد شكل الاحتلال معيقاً بنيوياً للعملية التعليمية، ولذلك ظل التعليم خلال فترة الاحتلال هدفاً للسياسة الاحتلالية المدمرة، لأن السياسات الاحتلالية هدَفت إلى تحقيق ما يلي:

١. صرف النظام التعليمي الفلسطيني عن مساره في بناء شخصية فلسطينية متنامية مناضلة وخلاقة.

٢. عرقلة المسيرة التعليمية، وتجلى ذلك بوضوح أثناء الانتفاضة الأولى وإغلاق المدارس والقتل المتعمد للطلاب وتحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية، والسّعي لتعميق الفقر والحصار ومنع التعليم حتى تتهيأ له الأرضية لتجنيد العملاء من الشباب والشابات الصغار وتتهيأ الأرضية لكل فساد اجتماعي وأخلاقي.

٣. السيطرة على المدارس الحكومية (التابعة للسلطات الأردنية والمصرية)، ووضعها تحت إشراف الحاكم العسكري، وإخضاعها لتعليماته.

وقد صاحب ذلك نقص في الغرف التدريسية والمدرسين، وهذا بدوره انعكس على نوعية التعليم وتحديث أدواته.

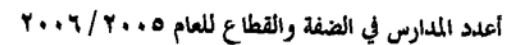
وعندما تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية، كان قطاع التعليم من ضمن الصلاحيات التي تم نقلها من الحاكم العسكري والإدارة المدنية إلى السلطة سنة ١٩٩٤. وفي عام ٢٠٠٢ تم دمج وزارتي التعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة حملت اسم وزارة التربية والتعليم العالي.

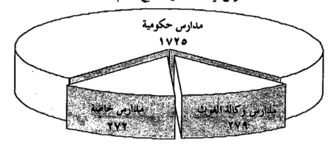
قطاع التعليم المدرسي

توجّه مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٥/٤ أكثر من مليون تلميذ فلسطيني، وبلغ عدد المدارس للعام الدراسي ٢٠٠٥/٤ ما مجموعه ٢١٩٠ مدرسة أما عدد رياض الأطفال فبلغ ٩٤٧ روضة، يدرس فيها ٧٥٣٢٤ طفلاً، وفي العام الدراسي التالي أصبح عدد المدارس ٢٢٧٦ مدرسة، وفقاً للتقسيم التالي[٢] (جدول رقم ٨/١):

جدول رقم ٨/١: المدارس في الضفة والقطاع

السنة الدراسية	مدارس حكومية	مدارس وكالة الغوث	مدارس خاصة	المجموع
٢٠٠٥/٤	١٦٥٩	٢٧٣	٢٥٨	٢١٩٠
٢٠٠٦/٥	١٧٢٥	٢٧٩	٢٧٢	٢٢٧٦





وزاد عدد الطلبة من مليونٍ و٥٠ ألفاً و٣٢٧ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٤ إلى مليونٍ و٧٨ ألفاً و٤٨٨ طالباً في العام الدراسي التالي. ومن الملاحظ أن هناك تقارباً بين نسبة أعداد الطلاب الذكور والإناث وأعداد مدارسهم. (انظر: جدول رقم ٨/٢ وجدول رقم ٨/٣).

جدول رقم ٨/٢: إحصاءات إجمالية عن التعليم الفلسطيني للعامين ٢٠٠٥/٤ – ٢٠٠٦/٥ حسب الجنس[3]

الجنس	عدد المدارس		عدد الطلبة		عدد المعلمين		عدد الشُعب	
	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥
ذكور	٧٥٢	٨٠٢	٥٢٨٢٢١	٥٣٦٧٥٢	٢٤٣٨٣	٢٢٧٠٠	١٢٠٥٣	١٢٦١٠
إناث	٧٤٩	٧٨٦	٥٢٢١٠٦	٥٤١٧٣٦	٢٢٠٣٤	٢٥٩٧٤	١٢١٧١	١٢٧٣٦
مختلطة	٦٨٩	٦٨٨	–	–	–	–	٥٦٢٠	٥٦٥٥
مجموع	٢١٩٠	٢٢٧٦	١٠٥٠٣٢٧	١٠٧٨٤٨٨	٤٦٤١٧	٤٨٦٧٤	٢٩٨٤٤	٣١٠٠١

جدول رقم ٨/٣: توزيع الطلبة حسب الصف والجهة المشرفة والجنس للعام ٢٠٠٦/٥[4]

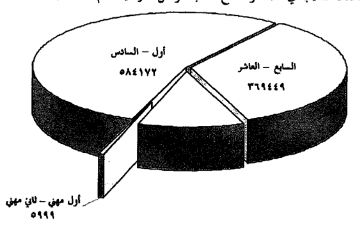
الصف	حكومة		وكالة		خاصة		المجموع العام	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأول	٢٩٠٧١	٢٩٠٩٣	١٣٠٣٤	١٣١٥٧	٦٨٤٠	٤٩٠٧	٤٨٩٤٥	٤٧١٥٧
الثاني	٢٩٥٨٢	٢٩٢٩٨	١٣٠٧١	١٣٣٦٦	٥٦٢٩	٣٩٠١	٤٨٢٨٢	٤٦٥٦٥
الثالث	٢٩٢٠٧	٢٨٩٩٢	١٣٧٢٦	١٣٧٥٣	٤٦٨٩	٣١١٩	٤٧٦٢٢	٤٥٨٦٤
الرابع	٣٢٢٥٣	٣١٠٠٤	١٤٤٦٤	١٤٨٤٨	٤٠٥٢	٢٦٩٢	٥٠٧٦٩	٤٨٥٤٤
الخامس	٣٣٢٢١	٣٢٢٤٧	١٥٧٨٧	١٥٧١٩	٣٦٣١	٢٤٠٣	٥٢٦٣٩	٥٠٣٦٩
السادس	٣٢٨٤٥	٣١٣٩١	١٣٧٤٠	١٤٠٧٨	٣١٧٤	٢١٨٨	٤٩٧٥٩	٤٧٦٥٧
السابع	٣٥٦٣٨	٣٥٠٥٤	١٦٠٩١	١٥٩٣٩	٢٥٩٥	١٨٤٧	٥٤٣٢٤	٥٢٨٤٠
الثامن	٣١٥٠٠	٣١١٧٣	١٣٥٩٠	١٤٢٥٧	٢٣٤٥	١٦٢٦	٤٧٤٣٥	٤٧٠٥٦
التاسع	٢٩٨٢٨	٣٠١٤٣	١٢٦١٩	١٣١٦٢	٢٠٥٩	١٣٦٤	٤٤٥٠٦	٤٤٦٦٩
العاشر	٣٥٨٥٨	٣٩٧٧٤	٥٠	١٠١	١٦٧٦	١١٦٠	٣٧٥٨٤	٤١٠٣٥
اول اكاديمي	٢٧٦٨١	٣٢٣٨٢	٠	٠	١٢٠٨	٨٠٨	٢٨٨٨٩	٣٣١٩٠
ثاني اكاديمي	٢٥٦٥٥	٢٩٠٧٢	٠	٠	١٢٠٠	٨٦٢	٢٦٨٥٥	٢٩٩٣٤
اول مهني	٢٠٣٢	٩٩١	٠	٠	١٥٢	٣٤	٢١٨٤	١٠٢٥
ثاني مهني	١٨٠٩	٨٢١	٠	٠	١٣٤	٢٦	١٩٤٣	٨٤٧
المجموع الكلي	٣٧٦١٨٠	٣٨١٤٣٥	١٢٦١٧٢	١٢٨٣٨٠	٣٩٣٨٤	٢٦٩٣٧	٥٤١٧٣٦	٥٣٦٧٥٢

يُلاحظ أن الأجيال الابتدائية في الضفة والقطاع شكلت أكثر من ٥٤٪ من مجموع الطلاب، ويلاحظ أنه كلما ارتفعنا في مستويات الدراسة قلّت أعداد الطلاب حيث يهبط إلى ١١٪ في المرحلة الثانوية وإلى أقل من ١٪ على المستوى المهني.

جدول رقم ٨/٤: أعداد الطلاب في الضفة والقطاع حسب المراحل الدراسية

الصفوف	الأعداد	النسبة ٪
أول - السادس	٥٨٤١٧٢	٪٥٤.١٧
السابع - العاشر	٣٦٩٤٤٩	٪٣٤.٢٦
أول أكاديمي - ثاني أكاديمي	١١٨٨٦٨	٪١١.٠٢
أول مهني - ثاني مهني	٥٩٩٩	٪٠,٥٦
المجموع	١٠٧٨٤٨٨	٪١٠٠,٠٠

أعداد الطلاب في الضفة والقطاع حسب المراحل الدراسية للعام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦



ومن الواضح أن العبء الأكبر للتعليم الثانوي يقع على المدارس الحكومية بنحو ٩٦,٥٪ من عدد الطلاب، بينما لا تتحمل مدارس الأونروا أية أعباء تجاه التعليم الثانوي (انظر جدول رقم ٨/٥).

جدول رقم ٨/٥: إحصاء إجمالي عن التعليم الفلسطيني حسب الجهة للعام ٢٠٠٥/٤-٢٠٠٦/٥

الجهة المشرفة	الأساسي				الثانوي			
	الطلبة		شعب		الطلبة		شعب	
	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥
الحكومة	٦٢٣٦٨٨	٦٣٧١٧٢	١٧٨٣٥	١٨٣٤٨	١١٠٠٤٧	١٢٠٤٤٣	٣٥٤٧	٣٧٣٤
وكالة الغوث	٢٥٤٥٨٢	٢٥٤٥٥٢	٥٩٦٠	٦١٢٤	٠	٠	٠	٠
مدارس خاصة	٥٧٨٧٢	٦١٨٩٧	٢٣٥٥	٢٥٥١	٤١٣٨	٤٤٢٤	٢٣٧	٢٤٤
المجموع	٩٣٦١٤٢	٩٥٣٦٢١	٢٦١٥٠	٢٧٠٢٣	١١٤١٨٥	١٢٤٨٦٧	٣٧٨٤	٣٩٧٨

ومن جهة أخرى، فإنه من خلال مقارنات جداول الأرقام بين أعوام ١٩٩٨ و٢٠٠٥ نلاحظ أن عدد الطلاب ارتفع من ٧٦٩ ألفاً و١٨ طالباً إلى مليونٍ و٥٠ ألفاً و٣٢٧ طالباً أي بمقدار ٢٨١ ألفاً و٣٠٩ طلاب، وهذا يعني ارتفاعاً كبيراً يقارب ٣٦,٦٪، وكذلك المدارس فقد ارتفع عددها من ١٦٢١ إلى ٢١٩٠ بفارق ٥٦٩ مدرسة. ويُلاحظ بشكلٍ خاص الارتفاع الكبير في أعداد المدارس الخاصة، فقد ارتفع عدد الطلاب من حوالي ٤٥ ألف طالب إلى حوالي ٦٢ ألف طالب أي بزيادة نحو ١٧ ألف طالب خلال فترة سبع سنوات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى مدارس وكالة الغوث العاملة في صفوف اللاجئين حيث ارتفع العدد من نحو ٢٠٠ ألف طالب إلى ٢٥٤ ألف طالب أي بزيادة نحو ٥٤ ألف طالب، وارتفع عدد الطلاب في المدارس الحكومية بمقدار ٢١٠ آلاف طالب، وهذا كله يعني مجموعة من المؤشرات:

١. الزيادة الطبيعية لتعداد السكان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

٢. أن الشعب الفلسطيني شعبٌ فتيٌّ، وهذا معناه أنه مجتمع شبابيّ ويحتاج إلى الكثير من العمل لسدّ احتياجاته وتثبيت مقوماته الحياتية والمجتمعية.

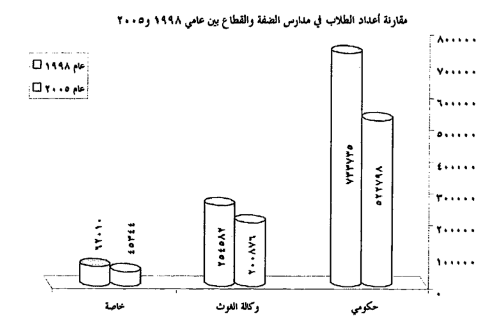
٣. أن ارتفاعاً في وعي الأهل بأهمية تعليم أبنائهم يستحوذ على المجتمع الفلسطيني، وهذا بحدّ ذاته يُعدُّ مؤشراً قوياً، وأساساً للخروج من دائرتي الأمية والتخلف.

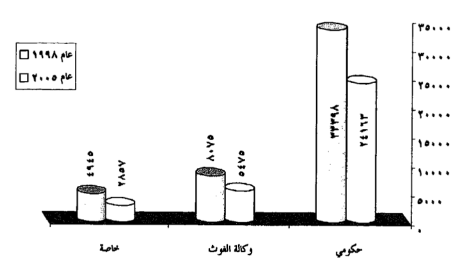
٤. إشارة قوية إلى انخفاض نسبة التسرب، على الرغم من أن الانتفاضة تركت آثاراً سلبية قوية على الشارع الفلسطيني في السياق التعليمي.

ومن الواضح من مقارنة عدد الطلاب والمدارس والمعلمين والشُعب بين عامي ١٩٩٨/٩٧ و٢٠٠٥/٤ أن ثمة قفزات تعليمية قد حصلت، وأن هناك عملاً جاداً لسدّ الحاجيات التعليمية على الرغم من الأوضاع الصعبة التي عاشها ويعيشها الشعب الفلسطيني (انظر الجدول رقم ٨/٦)(٦).

جدول رقم ٨/٦: مقارنة أعداد الطلاب والمدارس والمعلمين والشُعب بين عام ١٩٩٨/٩٧ وعام ٢٠٠٥/٤

المؤشر	حكومي		وكالة الغوث		مدارس خاصة		مجموع	
	١٩٩٨	٢٠٠٥	١٩٩٨	٢٠٠٥	١٩٩٨	٢٠٠٥	١٩٩٨	٢٠٠٥
أعداد الطلبة	٥٢٢٧٩٨	٧٣٣٧٣٥	٢٠٠٨٧٦	٢٥٤٥٨٢	٤٥٣٤٤	٦٢٠١٠	٧٦٩٠١٨	١٠٥٠٣٢٧
أعداد المدارس	١١٧٦	١٦٥٩	٢٦٨	٢٧٣	١٧٧	٢٥٨	١٦٢١	٢١٩٠
أعداد الشُعب	١٤٧٢٦	٢١٢٩٢	٤٣٥٣	٥٩٦٠	١٧٦٧	٢٥٩٢	٢٠٨٤٦	٢٩٨٤٤
أعداد المعلمين	٢٤١٦٣	٣٣٣٩٨	٥٤٧٥	٨٠٧٥	٢٨٥٧	٤٩٤٥	٣٢٤٩٥	٤٦٤١٧





ومن الواضح أن حكومة السلطة يقع على عاتقها العبء الأكبر في تعليم الطلاب (٧٠,٢٥٪) تليها مدارس وكالة الغوث (٢٣,٦٪) ثم المدارس الخاصة (٦,١٥٪)، كما أن نحو ٧١,٩٪ من المعلمين يتبعون المدارس الحكومية (انظر جدول رقم ٨/٧).

جدول رقم ٨/٧: إحصاءات إجمالية عن التعليم الفلسطيني حسب الجهة المشرفة للعام ٢٠٠٦/٥

الجهة المشرفة	مدارس	طلبة	معلمون	شعب
حكومة	١٧٢٥	٧٥٧٦١٥	٣٥٠١٣	٢٢٠٨٢
وكالة	٢٧٩	٢٥٤٥٥٢	٨٤٧٧	٦١٢٤
خاصة	٢٧٢	٦٦٣٢١	٥١٨٤	٢٧٩٥
مجموع	٢٢٧٦	١٠٧٨٤٨٨	٤٨٦٧٤	٣١٠٠١

وهناك ما يشير إلى أن السلطة الفلسطينية أخذت تعالج الخلل الذي سببه الاحتلال في المسار التعليمي في الفترة ١٩٩٤–٢٠٠٦، فقد ارتفع عدد المدارس الحكومية في مناطق السلطة من ١٠٨٤ مدرسة إلى ١٧٢٥ (زيادة ٥٩,١٪)، وارتفع عدد الطلبة فيها من ٤١٨ ألفاً و٨٠٧ إلى ٧٥٧ ألفاً و٦١٥ (زيادة ٨٠,٩٪)، كما ارتفع عدد المعلمين في الحكومة من ١٤٩٣٨ إلى ٣٥٠١٣ (زيادة ١٣٤,٣٩٪)، وارتفع عدد الشُّعَب من ١١٨١٧ إلى ٢٢٠٨٢ (زيادة ٨٦,٨٧٪) (جدول رقم ٨/٨).

جدول رقم ٨/٨: تطوّر عدد المدارس والطلبة والمعلمين والشعب في المدارس الحكومية

السنة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد الشُّعَب
١٩٩٥/١٩٩٤	١٠٨٤	٤١٨٨٠٧	١٤٩٣٨	١١٨١٧
١٩٩٦/١٩٩٥	١٠٧٠	٤٤٧٨٢٢	١٦٨١٠	١٢٥٢٤
١٩٩٧/١٩٩٦	١١١٣	٤٨١٦٧٨	١٨٨٥٨	١٣٦٢٣
١٩٩٨/١٩٩٧	١١٧٥	٥١٦١٦٠	٢١١٨٦	١٤٧٢٩
١٩٩٩/١٩٩٨	١٢٣٠	٥٤٩٤٠٤	٢٢٦٩٥	١٥٦٣٣
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٢٨٩	٥٨٦٧٧٧	٢٤٣١٨	١٦٥٤١
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٤٣	٦٢١٢٨٥	٢٦١٧٣	١٧٣٣٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٤٠٦	٦٥٣٦٥٠	٢٨٠١٥	١٨٢٧٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤٩٠	٦٨٦٥٠٧	٢٩٩٣٠	١٩٣٨١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥٧٧	٧١١٥٤١	٣١٨٥٨	٢٠٣٨٢
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٦٥٩	٧٣٣٧٣٥	٣٣٣٩٨	٢١٢٩٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧٢٥	٧٥٧٦١٥	٣٥٠١٣	٢٢٠٨٢

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للطلاب فقد بلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٥٠٦ آلاف و٩٢١ طالب وطالبة للعام ٢٠٠٥/٤، وفي السنة الدراسية التالية وصل عددهم إلى ٥٢٢ ألفاً و٤٦٤، فيما بلغ عدد الطلاب في قطاع غزة ٢٢٦ ألفاً و٨١٤ للعام ٢٠٠٥/٤، وفي السنة الدراسية التالية وصل عددهم إلى ٢٣٥ ألفاً و١٥١ (انظر الجدول رقم ٨/٩، والجدول رقم ٨/١٠).

جدول رقم ٨/٩: توزيع الطلبة في المدارس الحكومية حسب الصف والمديرية للعام ٢٠٠٥/٤

المديرية	اول	ثاني	ثالث	رابع	خامس	سادس	سابع	ثامن	تاسع	عاشر	اول اكاديمي	ثاني اكاديمي	اول مهني	ثاني مهني	المجموع
جنين	٣٢٧٤	٣١٩٩	٣٢٤٠	٣٣٩٧	٣٤٧٥	٣٦٣١	٣٢٨٨	٣٣٦٢	٣٠٤٩	٢٨١٩	٣٣٦٢	١٩٧٢	٢٣٢	١٥٣	٣٧٥١٣
نابلس	٥٩٨٠	٥٩٤٦	٦٣٧٠	٦٧٦٣	٦٩٢٥	٧٥٥٥	٦٨٦٤	٦٧٢٣	٥٩٨٢	٦١٠٥	٤٨٢٣	٣٩٦٩	٤٩٦	٣٩٣	٧٤٨٩٤
سلفيت	١٤٩٩	١٤٦٥	١٦٤٦	١٦٤٨	١٦٣٧	١٧٨٠	١٦٠٥	١٦١١	١٤٩٤	١٣١٥	١٠٠٥	٨٣٥	١٥٢	٨٩	١٧٧٨١
طولكرم	٣١٨٠	٣٢٠٨	٣٣٦٢	٣٥٢٧	٣٥٦٦	٣٨٧٠	٣٦٨٠	٣٥٦٣	٣٣١٢	٣٠٥٩	٢٤٦٣	١٩٣٣	٤٠٢	٢٩٦	٣٩٤٢١
قلقيلية	٢١٥٠	٢٠٩٦	٢١٥٨	٢٣٥٣	٢٢٤٩	٢٤٨٢	٢٢٥٨	٢١٢٨	١٩٤٧	١٨٥٨	١٥٤٢	١١٨٢	١٧٨	٩٥	٢٤٦٧٦
رام الله	٤٥٣٥	٤٤٧٨	٤٩١٨	٥٠٦٩	٥٢٠٧	٥٧٦٥	٥٢٧٣	٥٢١١	٤٨٣١	٥٠٨٤	٤٢٤٩	٣٣٦٥	١٤٠	١٠٠	٥٨٢٢٥
ضواحي القدس	١٤١٩	١٣٥٠	١٦٣٠	١٦١٢	١٦٥٦	١٧٦١	١٧١٢	١٦٦٤	١٥٦٠	١٥٤٥	١٢١٤	٩٠٣	٢٩	٢٥	١٨٠٨٠
القدس	١٠٤٩	٩٦٤	١٠٢١	١١٢٧	١١٢٦	١١٥٥	١١٤٠	١٠٠١	٩١٤	٩١١	٨٠٠	٦١٨	١٣	٥	١١٨٤٤
بيت لحم	٣٠٣٥	٢٨٦٣	٣٠٥٩	٣١٥٦	٣٢٩٤	٣٥٦٥	٣٢٠١	٣١٨٧	٢٧٨٩	٢٨٦٨	٢٥٢١	١٩٤٨	٩٩	٥٩	٣٥٦٤٤
أريحا	٤٠١	٣٩٤	٤٨٩	٤٦٦	٤٤١	٥٦١	٤٧٧	٤٥٣	٤٥٦	٥٩٩	٤٩٩	٣٩٥	٠	٠	٥٦٣١
الخليل	٧١٣٢	٧٠٣١	٧٧٥٩	٧٩١٢	٧٦٦٥	٨٤٠٥	٧٥٧٧	٧٦٠٥	٦٦٦٦	٦٦٠٨	٥٤٣٠	٤٠٠٣	٥٢٩	٤٩٦	٨٤٨١٨
جنوب الخليل	٥٥٢٩	٥٣٧٦	٥٧١٠	٥٩٢٢	٥٣٩٦	٦٢٥٧	٥٢٢٦	٥٠٠٥	٤٣٨٦	٤١٢٦	٣٥١٣	٢٧٥١	١٥٦	١١٣	٥٩٤٦٦
قباطية	٣٤١٣	٣٢٩٣	٣٥٥٤	٣٥٧٢	٣٦١٥	٣٧٩٤	٣٥٢٦	٣٤٥٢	٣٠٢٢	٢٨٧٩	٢٣٩٠	٢٠٢٤	٢١٨	١٧٦	٣٨٩٢٨
الضفة الغربية	٤٢٥٩٦	٤١٦٦٣	٤٥٠١٦	٤٦٥٢٤	٤٦٢٥٢	٥٠٥٨١	٤٥٨٢٧	٤٤٩٢٥	٤٠٤٠٨	٣٩٧٧٦	٣٢٨٩١	٢٥٨٩٨	٢٦٤٤	٢٠٠٠	٥٠٦٩٢١
غزة	٦٤٤١	٦٦٧٥	٦٨٣٧	٧٣٥٥	٧٤٧١	٧٩٨٦	٧٤٦٥	٧٢٨١	٦٦٢٨	١٠٠٣٦	٩٠٤٠	٧٣٦١	٦٥	٤٣	٩٠٦٨٤
شمال غزة	٤١٠٩	٤٢٣٢	٤٥٠٣	٤٨٨٨	٤٨٩٠	٥٣٥٩	٤١٠٩	٣٩٦٨	٣٢٩٨	٥٣٩٥	٤٢٠٣	٣٥٠٨	٢٧	٣٦	٥٢٥١٦
خانيونس	٣٨٢٥	٤٠٣٠	٤١٠٧	٤٥٣٨	٤٢٣١	٤٨٠٩	٤٢٣٠	٤١٥٣	٣٨٣٢	٩٩٢٧	٨٨٠٦	٧٥٢٢	٨٥	١٠٥	٦٤٢٠٠
رفح	٩٣٨	٩٢٠	٩٨٨	١١٣١	١٠٦٦	١١٤٦	١٢٢٤	١٢٧٣	١١٠٧	٣٧٢٨	٣٢٤٣	٢٦٥٠	٠	٠	١٩٤١٤
قطاع غزة	١٥٣١٣	١٥٨٥٧	١٦٤٣٥	١٧٩١٢	١٧٦٥٨	١٩٣٠٠	١٧٠٢٨	١٦٦٧٥	١٤٨٥٦	٢٩٠٨٦	٢٥٢٩٢	٢١٠٤١	١٧٧	١٨٤	٢٢٦٨١٤
المجموع العام	٥٧٩٠٩	٥٧٥٢٠	٦١٤٥١	٦٤٤٣٦	٦٣٩١٠	٦٩٨٨١	٦٢٨٥٥	٦١٦٠٠	٥٥٢٦٤	٦٨٨٦٢	٥٨١٠٣	٤٦٩٣٩	٢٨٣١	٢١٨٤	٧٣٣٧٣٥

الجدول رقم ٨/١٠: توزيع المدارس والطلبة والمعلمين والشُعب في المدارس الحكومية حسب المديرية والجنس للعام ٢٠٠٦/٥

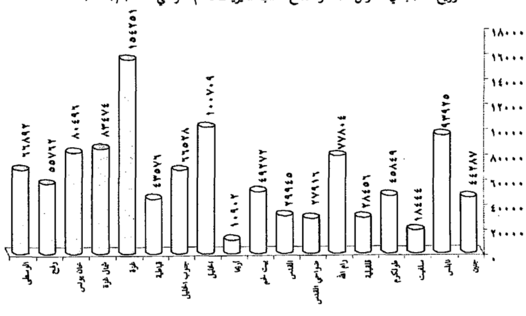
المنطقة	المدارس				الطلبة			المعلمون			الشُعب			
	ذكور	إناث	مختلطة	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مختلطة	مجموع
الضفة الغربية	٥٠٦	٥٢٤	٣٤٩	١٣٧٩	٢٦٠٥٦٩	٢٦١٨٩٥	٥٢٢٤٦٤	١٢١٦٥	١٣٣٩٣	٢٥٥٥٨	٧٠٥١	٧١٩٣	٢١٢٦	١٦٣٧٠
قطاع غزة	١٥٥	١٥٣	٣٨	٣٤٦	١١٥٦١١	١١٩٥٤٠	٢٣٥١٥١	٤٨٧٨	٤٥٨٠	٩٤٥٨	٢٥٧٠	٢٧٥٧	٣٨٧	٥٧١٤
المجموع العام	٦٦١	٦٧٧	٣٨٧	١٧٢٥	٣٧٦١٨٠	٣٨١٤٣٥	٧٥٧٦١٥	١٧٠٤٣	١٧٩٧٣	٣٥٠١٦	٩٦٢١	٩٩٥٠	٢٥١٣	٢٢٠٨٤

والصورة التعليمية الإجمالية التي تتضمن كافة المدارس الحكومية والخاصة ووكالة الغوث تُظهر أن مناطق غزة والخليل ونابلس هي الأكثف من حيث عدد المدارس والطلاب والمعلمين (انظر الجدول رقم ٨/١١).

جدول رقم ٨/١١: إحصاءات إجمالية عن التعليم الفلسطيني حسب المديرية للعام ٢٠٠٦/٥

المديرية	المدارس	الطلبة	المعلمون	الشعب
جنين	١٣٠	٤٤٢٨٧	٢٢٢٥	١٤٤٤
نابلس	٢٣٤	٩٣٩٢٥	٤٣٤٦	٢٧٧٦
سلفيت	٥٨	١٨٤٤٤	١٠٤١	٦٥٩
طولكرم	١٢٣	٤٥٨٤٩	٢٣٤٠	١٤١٩
قلقيلية	٧٦	٢٨٤٥٦	١٤٤١	٩٢٩
رام الله	٢٠٦	٧٧٨٠٤	٤٣٤٨	٢٦٤٤
ضواحي القدس	٩٦	٢٧٩١٦	١٦٠٣	١٠٢٨
القدس	٨٧	٢٩٩٤٥	١٨٥٣	١٠٩١
بيت لحم	١٣٥	٤٩٢٧٢	٢٦٢٤	١٦٠٢
أريحا	٢٦	١٠٩٠٢	٥٣٣	٣٤٧
الخليل	٢٥٣	١٠٠٧٠٩	٤٦٠١	٢٩٩٠
جنوب الخليل	١٧٥	٦٦٥٢٨	٣٠٨٠	٢٠٧٧
قباطية	١١٦	٤٣٥٧٦	٢١٥١	١٣٨٤
الضفة الغربية	١٧١٥	٦٣٧٦١٣	٣٢١٨٦	٢٠٣٩٠
غزة	٢١٠	١٥٤٢٥١	٥٨٧٧	٣٧٤٨
شمال غزة	١٠٠	٨٣٤٧٤	٣١٠٦	٢٠١٠
خان يونس	١٠٢	٨٠٤٩٦	٢٩٩٦	١٩٠٦
رفح	٧٠	٥٥٧٦٢	٢٠٣٤	١٣٣٣
الوسطى	٧٩	٦٦٨٩٢	٢٤٧٥	١٦١٤
قطاع غزة	٥٦١	٤٤٠٨٧٥	١٦٤٨٨	١٠٦١١
المجموع العام	٢٢٧٦	١٠٧٨٤٨٨	٤٨٦٧٤	٣١٠٠١

توزيع الطلاب في مدارس الضفة والقطاع حسب المديريات للعام الدراسي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦



وعند إلقاء نظرة سريعة على التعليم المهني نجد أنه لا يمثل أكثر من ٠,٦٪، وهو ما يحتاج إلى مراجعة من القائمين على العملية التعليمية، للتعامل مع الحاجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، (انظر الجدول رقم ٨/١٢).

الجدول رقم ٨/١٢: إحصاءات إجمالية عن التعليم الفلسطيني للمرحلة الثانوية المهنية للعام ٢٠٠٦/٥

الجهة المشرفة	طلبة	شُعب
حكومة	٥٦٥٣	٢٥٨
وكالة	٠	٠
خاصة	٣٤٦	٢١
مجموع	٥٩٩٩	٢٧٩

وتُظهر القراءة المستقبلية حسب توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يصل عدد الطلبة الفلسطينيين مع سنة ٢٠١٠/٩ إلى حوالي مليون و ٤٤١ ألفاً، أي بزيادة قدرها ٧٧,٧٥٪ عن العام الدراسي ١٩٩٩/٨، وطبعاً سيرافق هذه الزيادة زيادة متوقعة قدرها ٦١,٨١ ٪ في المعلمين، وأن يرتفع عدد الشُعب إلى ٣٨٦٨٢ بزيادة قدرها ٧٢,٥٪ (انظر الجدول رقم ٨/١٣).

الجدول رقم ٨/١٣: عدد الطلبة المتوقع في الأراضي الفلسطينية حسب العام الدراسي والمرحلة والجنس[١]

العام الدراسي	المجموع العام			المرحلة الأساسية			المرحلة الثانوية		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
٢٠٠٥/٤	٥٧٧٩٧٦	٥٦٢٢٩٨	١١٤٠٢٧٤	٥٢٥٥٧٢	٥١٠٦٥١	١٠٣٦٢٢٣	٥٢٤٠٤	٥١٦٤٧	١٠٤٠٥١
٢٠٠٦/٥	٦٠٨٧٠٨	٥٩١٥٩٩	١٢٠٠٣٠٧	٥٥١٩٢٤	٥٣٥٦٤٥	١٠٨٧٥٦٩	٥٦٧٨٤	٥٥٩٥٤	١١٢٧٣٨
٢٠٠٧/٦	٦٣٩٣٦٨	٦٢٠٦٦٢	١٢٦٠٠٣٠	٥٧٨٠٥٤	٥٦٠٣١٠	١١٣٨٣٦٤	٦١٣١٤	٦٠٣٥٢	١٢١٦٦٦
٢٠٠٨/٧	٦٧٠٢٤٦	٦٤٩٦٩٩	١٣١٩٩٤٥	٦٠٤٢٧٣	٥٨٤٩١٢	١١٨٩١٨٥	٦٥٩٧٣	٦٤٧٨٧	١٣٠٧٦٠
٢٠٠٩/٨	٧٠١٤٨٦	٦٧٨٨٨٩	١٣٨٠٣٧٥	٦٣٠٧٠٠	٦٠٩٦٣٢	١٢٤٠٣٣٢	٧٠٧٨٦	٦٩٢٥٧	١٤٠٠٤٣
٢٠١٠/٩	٧٣٣١٠٨	٧٠٨٣٤٧	١٤٤١٤٥٥	٦٥٧٣٧١	٦٣٤٥٧٨	١٢٩١٩٤٩	٧٥٧٣٧	٧٣٧٦٩	١٤٩٥٠٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إسقاطات التعليم العام في الأراضي الفلسطينية: ١٩٩٩/٢٠٠٠، ٢٠١٠/٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩

مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية

في الضفة الغربية وقطاع غزة ١١ جامعة فلسطينية (٨ منها في الضفة الغربية و٣ في قطاع غزة) وهناك ١٣ كلية جامعية تمنح شهادة البكالوريوس وأيضاً ١٩ كلية متوسطة تمنح شهادة الدبلوم المتوسط.

وفي العام الدراسي ٢٠٠٥/٤ بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة البكالوريوس في الجامعات الفلسطينية ٧٥٤٨٦ طالباً منهم ٣٥٧٧٧ ذكور و٣٩٧٠٩ إناث، وعدد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا ٣٩٤٣ طالباً. أما عدد الطلبة الجُدد الذين التحقوا بالجامعات التقليدية للعام ٢٠٠٥/٤ للحصول على درجة البكالوريوس فهو ١٧٩٤٨ طالباً، وللدراسات العليا ١٥٠٣

طالباً. وبلغ عدد الطلبة الملتحقين في جامعة القدس المفتوحة لدرجة البكالوريوس ١١٢٢٦ طالباً، وللتأهيل التربوي ١٥٧ طالباً. أما عدد الطلبة المسجلين فيها لنيل شهادة البكالوريوس فبلغ ٤٦٤٥٣ طالباً منهم ٢٢٣٩٨ ذكور و٢٤٠٥٥ إناث.

وبلغ عدد الطلبة الجُدد الملتحقين في الكليات الجامعية لدرجة البكالوريوس ٤٨٧ طالباً، ولدرجة الدبلوم المتوسط ١٧٠١ طالباً. وبذلك، بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة البكالوريوس في الكليات الجامعية ٢٠٦٨ طالباً منهم ٨٨٨ ذكور و١١٨٠ إناث، ولشهادة الدبلوم المتوسط ٣٩٦٦ طالباً منهم ١٧٩٣ ذكور و٢١٧٣ إناث. كما بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة الدبلوم المتوسط في كليات المجتمع المتوسطة ٩٠٠٢ طالباً منهم ٥٠٧٠ ذكور و٣٩٣٢ إناث.

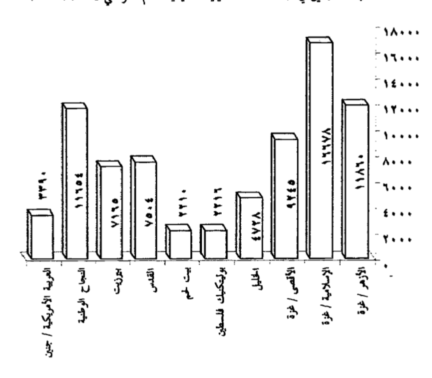
وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية (الأكاديمي التعليمي) المتفرغين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية (جامعات، وكليات جامعية، وكليات متوسطة) ٢٠٨٢ عضواً، أما عدد العاملين في غير التدريس لدى مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٣٧١٦ موظفاً.

وكان قد تخرج من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية عام ٢٠٠٤/٣ لشهادة البكالوريوس ١٢١٩٢ طالباً منهم ٥٤١٣ ذكور و٦٧٧٩ إناث والدبلوم المتوسط ٣٢٢٣ منهم ١٢١٣ ذكور و٢٠١٠ إناث (جامعة القدس المفتوحة ٣٠٤٠ طالباً منهم ١٤٦٩ ذكور و ١٥٧١ إناث)، وعدد المتخرجين من الدراسات العليا ٧٩٠ طالباً منهم ٤٥٧ ذكور و٣٣٣ إناث، وعدد المتخرجين من الكليات المتوسطة ١٧٢٧ منهم ٧٨١ ذكر و٩٤٦ أنثى.

جدول رقم ٨/١٤: توزيع الطلبة المسجلين في الجامعات التقليدية للعام الدراسي ٢٠٠٥/٤

الجامعات التقليدية	اسم الجامعة	الطلبة المسجلون		
		الذكور	الإناث	المجموع
١	الأزهر / غزة	٧٣٦٢	٤٤٩٧	١١٨٦٠
٢	الإسلامية / غزة	٦٩٥٣	٩٧٢٥	١٦٦٧٨
٣	الأقصى / غزة	٣٣١٤	٥٩٣١	٩٢٤٥
٤	الخليل	١٥٦١	٣١٦٧	٤٧٢٨
٥	بوليتكنيك فلسطين	١٤١٨	٧٩٨	٢٢١٦
٦	بيت لحم	٦٧٨	١٥٣٢	٢٢١٠
٧	القدس	٣٩١٥	٣٥٨٩	٧٥٠٤
٨	بيرزيت	٣٥٠٧	٣٦٥٨	٧١٦٥
٩	النجاح الوطنية	٥٤٤٧	٦٢٠٧	١١٦٥٤
١٠	العربية الأمريكية / جنين	٢٢٤٥	١١٤٥	٣٣٩٠
المجموع		٣٦٤٠٠	٤٠٢٤٩	٧٦٦٥٠

أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية التقليدية للعام الدراسي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥



جدول رقم ٨/١٥: توزيع الطلبة المسجلين في التعليم المفتوح للعام الدراسي ٢٠٠٥/٤

التعليم المفتوح	الجامعة	الطلبة المسجلون		
		الذكور	الإناث	المجموع
١	جامعة القدس المفتوحة	٢٢٣٩٨	٢٤٠٥٥	٤٦٤٥٣

جدول رقم ٨/١٦: توزيع الطلبة المسجلين في الكليات للعام الدراسي ٢٠٠٥/٤

الكليات	عدد الكليات	الطلبة المسجلون		
		الذكور	الإناث	المجموع
الجامعية	١٣	٢٦٨١	٣٣٥٣	٦٠٣٤
المتوسطة	١٩	٥٠٧٠	٣٩٣٢	٩٠٠٢
المجموع	٣٢	٧٧٥١	٧٢٨٥	١٥٠٣٦

التسرب بين الطلاب في مدارس السلطة الفلسطينية

في دراسة أعدتها وزارة التربية والتعليم العالي، بالتعاون مع مؤسسات علمية عديدة فلسطينية دولية، كشفت أن نسبة التسرب هبطت من ١,٨٪ سنة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ إلى ٠,٩٪ سنة ٤ / ٢٠٠٥. وتُعدُّ هذه النسبة من النسب الأقل في العالم الثالث والثاني. ويُلاحظ أن نسبة التسرب في هبوط مستمر من سنة ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥، ومردّ ذلك إلى الدور الكبير الذي تمارسه دوائر التربية والتعليم في وزارة التربية

والتعليم العالي، من جهة، والوعي الذي يتمتع به المجتمع الفلسطيني وأهمية التعليم عنده كركيزة وطنية وقومية، واعتباره الطريق للتحرير الوطني وتحقيق حلمه القومي[٨].

الدراسة التي أعدتها الوزارة شملت جميع المدارس الحكومية والخاصة في كافة محافظات الضفة والقطاع، وعزَت الدراسة أسباب التسرب من مقاعد الدراسة إلى:

١. تدنّي التحصيل العلمي لدى الطالب المتسرب .
٢. عدم اهتمام الطالب المتسرب بالدراسة أصلاً.
٣. الزواج أو الخطوبة.
٤. ضعف القدرة على الاستيعاب.
٥. الخروج إلى سوق العمل، حيث أشارت الدراسة إلى أن ٦٤٪ من المتسربين يعزون أسباب تسربهم إلى أوضاعهم الاقتصادية، وبالتالي خروجهم إلى سوق العمل، وعزا ٢٠٪ من المتسربات تسربهن إلى نفس السبب.

وهناك أسباب تتعلق بالمدرسة والبيئة التعليمية، إذ أشار ٤٠٪ من المتسربات و٤٤,٧٪ من المتسربين إلى أن نفورهم من المدرسة سبب في تسربهم، فيما أشار ٢٧٪ من الإناث و٤٩٪ من الذكور إلى أن أسباب التسرب تعود لاستخدام العقاب البدني من قبل المدرسين، فضلاً عن عدم الشعور بالانتماء للمدرسة وصعوبة مناهج التعليم والخوف والقلق من السقوط في الامتحانات.

أما الأسباب التي تعود إلى الأسرة فيمكن أن نعزوها إلى:
١. سوء الأوضاع الاقتصادية لأسرة الطالب، مما يدفعه للخروج إلى سوق العمل.
٢. عدم مقدرة الأسرة على دفع نفقات التعليم.
٣. إجبار الأسرة الطالب أو الطالبة على ترك مقاعد الدراسة للمساعدة في الأعمال المنزلية.
٤. وجود مشاكل أسرية يحول دون إتمام الدراسة.
٥. عدم وجود شخص يساعد الطالب داخل الأسرة.
٦. منع بعض الأسر أبناءها من التعليم.

وهناك أسباب خارجية تتعلق بسلطات الاحتلال الاسرائيلي.

يُذكر إلى أن المادة (١٩) من قانون التعليم العالي تشير إلى أن التعليم الأساسي إلزامي لكافة الأطفال، وأشارت المادة (١١) من القانون أن التعليم الأساسي إلزامي حتى الصف العاشر، وتتراوح نسبة التسرب في المدارس الأساسية، حيث التعليم الإلزامي بين ١,٨٨٪ بين الطلاب مقارنة بـ ١,٢٨٪ مع الطالبات للعام الدراسي ٢٠٠٣/٢ ليهبط إلى ١,٢٪ لدى الذكور و٠,٩٪ لدى الفتيات للعام الدراسي ٢٠٠٥/٤، ووصل عدد الطلاب المتسربين بين سنوات ١٩٩٧/٩٦–٢٠٠٥/٤ إلى ٨٨١٧٥ طالب خلال هذه السنوات، ويُلاحظ أن نسبة التسرب تزداد باضطراد مع ارتفاع مستوى الصف.

جدول رقم ٨/١٧: التسرب ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٥/٤

السنة	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٣/٢	٢٠٠٤/٣	٢٠٠٥/٤
نسبة التسرب ٪	٢.١٥	١.٦١	١.٣	٠.٩	٠.٩

أثر الاحتلال على التعليم الفلسطيني

لقد سعت "اسرائيل" إلى تدمير البُنى التحتية للمجتمع الفلسطيني، ومن ضمن ذلك التعليم والصحة، لذلك شاهدنا الدبابات الاسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى وهي تدمر كل شيء يأتي أمامها، ووصل عدد الشهداء من الطلاب إلى ٥٧٩ من طلبة المدارس، و١٩٩ طالباً جامعياً، وبلغ عدد الطلاب المعتقلين ٧٢٠ طالباً وبلغ عدد الطلاب الجرحى ٣٤٩١ (انظر الجدول ٨/١٨).

جدول رقم ٨/١٨: خلاصة الخسائر البشرية منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ – ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦[9]

الحالة		٢٠٠٠/٩/٢٨ إلى ٢٠٠١/٨/٣١	٢٠٠١/٩/١ إلى ٢٠٠٢/٨/٣٠	٢٠٠٢/٨/٣١ إلى ٢٠٠٣/٨/٣١	٢٠٠٣/٩/١ إلى ٢٠٠٤/٨/٣١	من ٢٠٠٤/٩/١ حتى الآن	المجموع العام
شهداء	معلمون	٣	١٢	١٠	٣	٤	٣٢
	طلبة مدارس	٩٦	١٥٤	١٤٥	١١٤	٧٠	٥٩٥
	موظفون	–	٤	٢	١	–	٧
	طلبة جامعات	–	–		٨	٢	١٩٩
	موظفو جامعات	–	–	٢	٤	–	٦
شهداء	طلبة محو امية	–	–	–	–	١	٧
معتقلين	معلمون	٢١	٥٥	٤٥	٤٦	٩	١٧٦
	طلبة مدارس	٧١	١٠١	١٤٠	٢٩٦	٦١	٦٦٩
	طلبة جامعات	–	–	–	١٠	–	٧٢٠
	موظفون	–	١٣	٥	١١	–	٢٩
جرحى	معلمون	–	٣١	١٨	٥	–	٥٤
	طلبة مدارس	٢١٥١	٤٥٣	٢٨٧	٢٨٦	٩٤	٣٥٠٠
	طلبة جامعات	–	–	–	–	–	١٢٤٥
	موظفون	–	٥	٤	١	–	١٠

لقد ألحق الاحتلال الاسرائيلي أضراراً بالغة، بالبنية التحتية للعملية التربوية، بطرق ووسائل مختلفة، فمنذ بداية العام الدراسي ٢٠٠٣/٢ وحتى سنة ٢٠٠٥ تم إغلاق ٤٩٨ مدرسة وتشويش الدراسة فيها بسبب حظر التجول والحصار وإغلاق المدن والقرى إضافةً إلى تعرض ١٢٨٩ مدرسة إلى الإغلاق المؤقت خلال انتفاضة الأقصى، منها ثلاث مدارس أُغلقت منذ بداية الانتفاضة حتى تاريخ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ وتم تحويلها إلى ثكنات عسكرية

اسرائيلية، كما تم تدمير بعضها. وتم قصف ٢٩٧ مدرسة بالصواريخ أو قذائف الدبابات منذ اندلاع الانتفاضة. كما تم إغلاق ٩ مدارس بأوامر عسكرية اسرائيلية، ومن ضمنها ٣ مدارس تم تحويلها إلى ثكنات عسكرية وهي: مدرسة أسامة بن المنقذ، وبنات جوهر، ومدرسة المعارف في مدينة الخليل، وبقيت كذلك حتى ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥. وقد خسر الطلبة ٧٨٢٥ يوماً دراسياً بسبب تعطيل الدراسة فيها خلال الفترة المذكورة[١٠].

ولا تتوفر لدينا إحصاءات دقيقة كاملة حتى لحظة كتابة هذا التقرير عن سنة ٢٠٠٥. ولذلك سنكتفي بذكر بعض الإحصاءات لسنوات قريبة سابقة لإعطاء صورة عامة عن الموضوع. فقد بلغ عدد المدارس المتعطلة عن التعليم ٥١٤ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢، أي أن ٣٤,٥٪ من المدارس عُطلت بسبب الاحتلال (انظر الجدول رقم ٨/١٩).

جدول رقم ٨/١٩: تعطيل المدارس خلال العام الدراسي ٢٠٠٣/٢

المحافظة	عدد المدارس المتعطلة	عدد الطلبة المتعطلين	عدد المعلمين والموظفين المتعطلين	عدد أيام التعطل	عدد أيام حظر التجول
رام الله	٣٧	١٩٠٠١	٨٤٤	٢٥٧	٢٦
قلقيلية	٣٥	١٧٤٨٥	٧١١	٣٢٩	٤٢
جنين	٤٧	٢٣٧٨٥	٩٤٧	٨١٦	٦٢
اريحا	٣	٩١٥	٥٢	٣	٣
قباطية	٢٨	١٣٥٨٨	٥٨٩	٧٧	١٢
بيت لحم	٣٣	١٥٠٨٢	٦٦٤	٦٨٥	٣٦
ضواحي القدس	١٣	٤٥٨٣	٢٥٥	٣٤	٥
جنوب الخليل	٥٥	٢٣١٢٣	٩٠١٨	٢٠٦	١٦
سلفيت	١٧	٦٣٣٤	٣٠٧	٢٢	١١
نابلس	٩٤	٣٨٤١٣	١٧٦١	٢٥٠٦	٧١
طولكرم	٥١	٢٣٦٠٣	١٠١١	٨٥٦	٤٧
الخليل	١٠١	٥٢٥٨١	٢١٣٧	٢٢١٤	٦٣
المجموع	٥١٤	٢٣٨٤٩٣	١٨٢٩٦	٨٠٠٥	٣٩٤

ولم تسلم مباني وزارة التربية والتعليم العالي. فقد قصفت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية كل شيء: مدارس، جامعات، غرف، إضافةً إلى اقتحام الجامعات والوزارات، إلى جانب إغلاق المدارس والجامعات (انظر الجدولين رقم ٨/٢٠ و٨/٢١).

جدول رقم ٨/٢٠: التدمير المادي منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ - ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤

طبيعة الضرر	المجموع
قصف واقتحام مدارس	٢٨٨
قصف واقتحام مديريات	٦
قصف واقتحام كليات	٥
قصف واقتحام جامعات	٨
قصف واقتحام وزارة التربية	٢
تحويل مدارس إلى ثكنات عسكرية ومعتقلات	٤٣
إغلاق مدارس	١٠
إغلاق جامعات	٢
هدم أسوار مدارس وغرف صفية	٤٩
تعطيل مدارس	١١٢٥
تفريغ مدارس	٥٠
تخريب محتويات مدارس	٥٠

ولم تسلم جامعة ولا كلية من انتهاك أو تدمير حيث بلغت قيمة الخسائر الناتجة عن التدمير أكثر من سبعة ملايين دولار.

جدول رقم ٨/٢١: الضرر اللاحق بالكليات والمعاهد والجامعات وذلك بناءً على تقييمها في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٣

الجامعة/الكلية	الأبنية ($)	المختبرات ($)	عجز الرواتب ($)	مخصصات طلبه ($)	نفوق حيوانات ($)	المجموع ($)
المجموع العام	٣٥٣٦٠٠٠	٢٠١٨٠٠	٤١٠٤٨٣٣	٥٠٠٠	٤٠٥٠٠	٧٨٨٨١٣٣

ولقد كان لاعتداء الاحتلال الاسرائيلي على مناطق السلطة بالغ الأثر على عرقلة المشاريع والبرامج التربوية والتعليمية، مما جعل وزارة التربية والتعليم تركز في مسيرتها التعليمية على الطوارئ وليس على التطوير، وقد كشف تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونسيف" عن حجم الجريمة التي ارتكبها الاحتلال الاسرائيلي بحق السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني عموماً وجهاز التعليم على وجه الخصوص.

وأعلنت "اليونسيف" أن الاحتلال الاسرائيلي وجّه ضربة قوية للتعليم في مناطق السلطة(١١)، وكانت جريدة الأيام قد كشفت عن دعم أمريكي لتطوير التعليم العالي الفلسطيني الذي تضرّر كثيراً من الانفلات الهمجي الاسرائيلي، حيث صرّح مازن سنقرط أن: "هذا التمويل (٤١ مليون دولار) سيُفيد مؤسسات التعليم العالي والطلاب والمدرسين على حدٍ سواء، حيث سيتيح لهم النفاذ

بشكل أفضل لأدوات البحث والتكنولوجيا والاطلاع على التوجهات المعاصرة في مجالات العلم والمعرفة"(١٢). فيما صرّح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٣) أن الإجراءات الاسرائيلية تركت أثارها السلبية بالكامل على سياقات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وأوضح أن التأثير تجلى بوضوح على الأسر وأوضاعها المعيشية متمثلاً بازدياد معدلات الفقر وترك أثاره على التعليم وسوق العمل والاقتصاد والوضع الصحي، وشكّل الحصار الاسرائيلي لـ٣٦,١٪ من الأسر الفلسطينية عائقاً للحصول على الخدمات الصحية واضطر ٤,٥٪ من الطلاب في المدارس لنقل مكان إقامتهم، فيما قام ٣٤,٦٪ من طلبة الجامعات بنقل مكان إقامتهم. ويمكن القول أن الأمية التي يعاني منها بعض الفلسطينيين تتحمل مسؤوليتها أساساً "اسرائيل" كدولة استعمارية، فتردّي الأوضاع الاقتصادية وحِرص الاحتلال في الإبقاء على هذه الحالة في بعض الأُسر واضطرارها إلى إخراج أولادها للعمل، أدى إلى عدم اعتنائهم بالأبناء بسبب عملهم الدائب للحصول على لقمة العيش، فمثلاً خلال نشوب الانتفاضة ١٩٨٧–١٩٩٤ توقفت برامج مكافحة الأمية والتي كانت تنظمها بعض المنظمات، ثم جاءت الانتفاضة الثانية والتي نشبت عام ٢٠٠٠، حيث ضربت "اسرائيل" برامج محو الأمية والعملية التعليمية ذاتها، مما أدى بالتالي إلى ارتفاع نسبة المتسربين من المدارس تحت وطأة سياسات نشر الحواجز والإغلاقات والحرب الشاملة، وقد وصلت نسبة الأمية في الضفة والقطاع إلى ٥ ١٪(١٤).

وكانت "اسرائيل" قد رفضت منح المعلمين من حَمَلة بطاقات هويات الضفة الغربية تصاريح للوصول إلى أماكن عملهم في شرقي القدس المحتل كدليل على هذه السياسة الرامية إلى تجهيل الشعب الفلسطيني حتى يظل تحت براثن الاحتلال والاستعمار الاسرائيلي.

أثر الجدار الفاصل على التعليم

أظهر التقرير الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أن ٧٪ من الأُسر الفلسطينية قد غيّرت مكان إقامتها أو هاجرت بسبب الجدار الفاصل وأشار ٣١٪ أنهم سيغيرون مكان إقامتهم بسبب الجدار العنصري، وفي تقرير لوزارة الدولة لشئون القدس بدا واضحاً أن جدار العزل العنصري يهدف في الأساس إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وليتحكم مطلقاً في عنق المدينة المقدسة الأمر الذي سيؤدي إلى حرمان القدس الشرقية من أن تكون مع ضواحيها وحدة سياسية واجتماعية واقتصادية، وكشف التقرير أن هناك ألفي مقدسي يعبرون السّور يومياً للوصول إلى المدارس في الرّام وضاحية البريد، أما فيما وراء السور فهناك ٦٥٠٠ مقدسي آخرون يأتون يومياً من شمال المدينة ليجتازوا السّور وليصلوا إلى المدارس الواقعة في قلب المدينة. وتعتبر مدرسة عطيروت الصناعية أكثر المدارس تضرّراً من هذا الجدار، فقد انخفض عدد طلابها من

٣٥٠ طالباً في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢ إلى ١٨٠ للعام ٢٠٠٦/٥. وشهدت مدرسة الجيل الجديد في أبو ديس تسرب ٧٧ طالب من أصل ٢٣٠ خلال العام الدراسي المنصرم ٢٠٠٥/٤ بسبب السور التخريبي، والحرية المقيدة للوصول إلى المدرسة(١٥). وللجدار أثر بالغ على تدمير البنية التعليمية في بعض المناطق أو المدارس. ولعلّ مدرسة نزلة عيسى تمثل الصورة الحية لهذا الجدار العنصري البغيض حيث فُصلت المدرسة عن القرية، وهذا الجدار يهدد باختراق جامعة القدس وتقطيع أوصالها، ولعلّ الجدول التالي (٨/٢٢) يبين الضرر اللاحق بطلاب بعض المدارس.

جدول رقم ٨/٢٢: عدد الطلبة والمدرسين المتضررين جراء إقامة الجدار

اسم المدرسة	المحافظة	عدد الطلبة المتضررين
ذكور برطعة الثانوية	جنين	٣٦٢
إناث برطعة الثانوية	جنين	٣٤٥
أم الريحان الأساسية	جنين	٩٨
الفاروق الأساسية	جنين	٨٥
المجموع العام	**جنين**	٨٩٠
ذكور نزلة عيسى الثانوية	طولكرم	٣٢٩
إناث نزلة عيسى الثانوية	طولكرم	٣٢٨
ذكور باقة الشرقية الأساسية	طولكرم	٣٨٩
إناث باقة الشرقية الأساسية	طولكرم	٢٤٤
ذكور باقة الشرقية الثانوية	طولكرم	٢٠٨
إناث باقة الشرقية الثانوية	طولكرم	٣٧٧
المجموع العام	**طولكرم**	١٨٧٥
رأس طيرة /الضبعة	قلقيلية	١٣٣
المجموع الكلي	ـ ـ ـ ـ ـ ـ	٢٨٩٨

ولتبيان المشاقّ التي يعاني منها الطلبة في التجمعات الواردة في الجدول (٨/٢٢) يتضح أن ٢٧٦٥ طالب أصبحوا داخل الجدار وأن ١٠١ مدرّس يأتون لتدريسهم (انظر الجدول رقم ٨/٢٣).

وفي محافظة بيت لحم سيترك الجدار آثاره على أكثر من ٦٠٠ طالب و١٤٠ مدرس ومدرسة، بحيث يمنعهم من الوصول إلى ١٤ مدرسة بشكل منتظم، وبالتالي سيتعيّن على الطلاب والمعلمين اللجوء إلى طرق أخرى مغايرة أو تحويل مناطق تعليمهم إلى مناطق يمكن الوصول إليها، مما يترتب على هذا الأمر معاناةً كبيرةً للطلاب والمدرسين والأهل، فضلاً عن ازدياد طول المسافات والتكاليف المالية الباهظة.

جدول رقم ٨/٢٣: المدارس والطلبة والمعلمين القادمين والخارجين من وإلى التجمعات التي أصبحت داخل الجدار في منطقة جنين وطولكرم وقلقيلية

التجمع	اسم المدرسة	عدد الطلبة	عدد الطلبة الخارجين منها	المعلمون القادمون من التجمعات الأخرى	المعلمون الخارجون من التجمعات الأخرى
منطقة جنين					
برطعة الشرقية	ذ. برطعة الثانوية	٣٦٢	١٥	١٠	٤
	ب. برطعة الثانوية	٣٤٥			
أم الريحان	أم الريحان الأساسية المختلطة	٩٨	١٣	٥	٢
خربة عبد الله اليونس	لا يوجد	-	٣٠	لا يوجد	١
خربة ظهر المالح	لا يوجد	-	١٧	لا يوجد	لا يوجد
خربة برطعة	الفاروق الأساسية	٨٥	لا يوجد	٣	١
منطقة طولكرم					
التجمع	المدرسة	عدد الطلبة	عدد الطلبة الخارجين منها	المعلمون القادمون من التجمعات الأخرى	المعلمون الخارجون إلى التجمعات الأخرى
نزلة عيسى	ذ. نزلة عيسى الثانوية	٣٢٩	لا يوجد	٢٩	٣
	ب. نزلة عيسى الثانوية	٣٢٨			
باقة الشرقية	ذ. باقة الشرقية الأساسية	٣٨٩	لا يوجد	٥٤	١٣
	ب.باقة الشرقية الأساسية	٢٤٤			
	ذ. باقة الشرقية الثانوية	٢٠٨			
	ب. باقة الشرقية الثانوية	٣٧٧			
نزلة أبو نادر	لا يوجد	-	٦١	لا يوجد	٠
خربة جبارة	لا يوجد	-	٦١	لا يوجد	٤
منطقة قلقيلية					
اسم التجمع	المدرسة	عدد الطلبة	عدد الطلبة الخارجين منها	المعلمون القادمون من التجمعات الأخرى	المعلمون الخارجون إلى التجمعات الأخرى
راس طيرة	الضبعة وراس طيرة المشتركة	٦٠	٩٥	لا يوجد	٢
خربة ضبعة	الضبعة وراس طيرة المشتركة	٧٣	٩٠	٨	٣
عرب الرماضين الجنوبي	لا يوجد	٠	٧٥	لا يوجد	لا يوجد

مناهج التعليم في عهد السلطة

الفلسطيني، ووَرَد في المدخل: "ينطلق التوجه العام للمنهاج الفلسطيني من النظرة الشمولية للعملية التربوية بكافة عناصرها، ومن الوحدة والتكامل بين المعارف المختلفة، ومن اعتبار المنهاج العمود الفقري لمنظومة التربية"(١٦).

وتُبنى المناهج على خمسة أُسسٍ هي: الأساس الفكري والوطني، والأساس الاجتماعي، والأساس

العُرفي، والأساس النفسي، والأساس التربوي.

وفي عام ٢٠٠٤ أصدرت الوزارة خطتها التفصيلية للتعليم للعام ٢٠٠٤ (وهو ما ينعكس على العام الدراسي ٢٠٠٥/٤)، والتي بلغت ميزانيتها حوالي ٣١٨ مليون و٦٠٠ ألف دولار، منها ٢٥٦ مليون و٩٠٠ ألف دولار اعتبرت تكاليف جارية ومقدارها ٨٠,٦٪.

جدول رقم ٨/٢٤: التكاليف المالية لخطة وزارة التعليم للعام ٢٠٠٤

	البرنامج	تكاليف (بالمليون دولار)
١	توفير فرص الالتحاق لجميع الطلبة من مختلف المراحل التعليمية	٣٢٢.٦
٢	تحسين نوعية التعليم والتعلم	٦.٦
٣	تطوير التعليم المهني والتقني	٥.١
٤	تطوير نظام التعليم العام والتعليم ما قبل المدرسة والتعليم غير النظامي	١.٢
٥	تطوير النظام الإداري والهيكل التنظيمي في الوزارة	١٦.٤

وتعتمد هيكليه التعليم العام في فلسطين على ثلاثه اسس هي:

١. مدة التعليم العام: وهي اثني عشرة عاماً دراسياً تبدأ من الأول الأساسي وتنتهي بالصف الثاني عشر.

٢. سِنّ قبول الطلبة في الأول الأساسي، وهي ست سنوات في نهاية كانون الأول/ ديسمبر من العام الدراسي الذي يقبل فيه.

٣. مراحل التعليم، وتقسم إلى قسمين أساسيين من الصف الأول وحتى العاشر، ثم المرحلة الثانوية.

ووفقاً للمنهاج فإن المرحلة الأولى (الأساسية الدنيا) والتي تشمل أجيال خمس سنوات وثمانية شهور وحتى ١٠ سنوات، بداية من الصف الأول وحتى الصف الرابع يدرس الطلاب وفقاً للمنهاج الفلسطيني: تربية إسلامية، لغة عربية، لغة إنجليزية، علوم عامة، رياضيات، علوم اجتماعية، تربية وطنية، فنون وحرف، تربية رياضية، نشاط حر، تربية مدنية وذلك بواقع ٣٠ حصة أسبوعية لكل صف. ووفقاً لما ورد في خطة المنهاج الفلسطيني الأول لعام ١٩٩٨ حول موضوع اللغة الإنجليزية: "سيبدأ بتدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول الأساسي وذلك لما لهذه اللغة من أهمية في تسهيل واقع الانفتاح للطلبة الفلسطينيين على الخارج". (جدول رقم ٨/٢٥)

جدول رقم ٨/٢٥: عدد حصص المواد الدراسية لكلّ صفّ في المرحلة الأساسية الدّنيا (١-٤) في المنهاج الفلسطيني

مواد	صف ١	صف ٢	صف ٣	صف ٤	مجموع	نسب ٪
التربية الإسلامية	٣	٣	٣	٣	١٢	٪١٠
اللغة العربية	٨	٨	٨	٨	٣٢	٪٢٦,٧
اللغة الإنجليزية	٣	٣	٣	٣	١٢	٪١٠
العلوم العامة	٣	٣	٣	٣	١٢	٪١٠
الرّياضيّات	٥	٥	٥	٥	٢٠	٪١٦,٦٦
العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية	٢	٢	٢	٢	٨	٪٦,٦٦
الفنون والحرف	٢	٢	٢	٢	٨	٪٦,٦٦
التربية الرياضية	٢	٢	٢	٢	٨	٪٦,٦٦
النّشاط الحرّ	١	١	١	١	٤	٪٣,٣٣
التربية المدنية	١	١	١	١	٤	٪٣,٣٣
المجموع	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	١٢٠	٪١٠٠

أما المرحلة الأساسية العليا والتي تبدأ من الخامس إلى العاشر فعدد الحصص فيها يبدأ ٣٥-٣٦ حصة، حيث أقرّت الوزيرة إضافة حصة واحدة وفقاً للجدول التالي (٨/٢٦):

جدول رقم ٨/٢٦: عدد الحصص الأسبوعية المقرّرة للمرحلة الأساسية العليا (٥-١٠)

الصّف	محافظات الضفة الغربية	محافظات غزّة		خطة المنهاج الفلسطيني
		إناث	ذكور	
الصّف ٥	٣٣	٣٥	٣٤	٣٥
الصّف ٦	٣٤	٣٦	٣٧	٣٥
الصّف ٧	٣٤	٣٤	٣٣	٣٦
الصّف ٨	٣٤	٣٤	٣٣	٣٦
الصّف ٩	٣٥	٣٥	٣٤	٣٦
الصّف ١٠	٣٥	٣٦	٣٤	٣٦

اقرّت إضافة حصة واحدة، فقط مع تعديل في توزيع الحصص كما هو مبين في جدول رقم (٨/٨) الذي يشير إلى المواد التي ستُدرّس، وعدد الحصص المطلوبة لكلّ صفّ في المرحلة الأساسية العليا (٥-٩).

وللصف العاشر في المنهاج الفلسطيني أهمية خاصة باعتباره مرحلة وسيطة بين الأساسي والثانوي، ويعتبر صفّاً تحضيرياً يسبق التفريع الخاص في المرحلة الثانوية بفرعيها الأكاديمي والتقني، ويمنح الطلبة فرصاً للاختيار بما يتلاءم وميولهم وقدراتهم وتطلعاتهم، لذلك يلاحظ أن المنهاج ركّز على الخماسية (اللغة العربية، اللغة الانجليزية، العلوم، الرياضيات، العلوم التقنية) كأساس لبناء توجُّه الطالب (انظر الجدول رقم ٨/٢٨).

جدول رقم ٨/٢٧: عدد حصص المواد الدراسية لكلّ صف في المرحلة الأساسية العليا (٥-٩) في المنهاج الفلسطيني

مواد	صف ٥	صف ٦	صف ٧	صف ٨	صف ٩	مجموع	النسبة المئوية
التربية الإسلامية	٣	٣	٣	٣	٣	١٥	٨,٤٣٪
اللغة العربية	٧	٧	٧	٧	٧	٣٥	١٩,٦٦٪
اللغة الإنجليزية	٤	٤	٤	٤	٤	٢٠	١١,٢٤٪
العلوم العامة	٥	٥	٥	٥	٥	٢٥	١٤,٠٤٪
الرّياضيّات	٥	٥	٥	٥	٥	٢٥	١٤,٠٤٪
العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية	٣	٣	٣	٣	٣	١٥	٨,٤٣٪
الفنون والحرف	٢	٢	٢	٢	٢	١٠	٥,٦٢٪
التربية الرياضية	٢	٢	١	١	١	٧	٣,٩٣٪
النّشاط الحرّ	١	١	١	١	١	٥	٢,٨١٪
التربية المدنية	١	١	١	١	١	٥	٢,٨١٪
التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	٢	٢	٢	٢	٢	١٠	٥,٦٢٪
المادة الاختيارية	- -	- -	٢	٢	٢	٦	٣,٣٧٪
مجموع	٣٥	٣٥	٣٦	٣٦	٣٦	١٧٨	١٠٠٪

وشكلت هذه الخماسية ٦٦,٧٪ من المنهاج الفلسطيني للطالب في الصف العاشر، فيما شكلت باقي المواد ٣٣,٣٪، حيث تعتبر مادة التربية الإسلامية الأولى في المجموعة الثانية وتشكّل ٨,٣٪. وفي إطار مقارنات مع المنهاج الأردني والمصري والذين طُبّقا في أثناء التحضير للمنهاج الفلسطيني. وقبل تطبيقه الكلي في بداية عام ٢٠٠٠ يُلحظ أن المنهاج الفلسطيني استفاد كثيراً من المنهاجين وأضاف إليهما (انظر الجدول رقم ٨/٢٩).

جدول رقم ٨/٢٨: عدد الحصص ونسبتها المئوية لمواد الصف العاشر الأساسي في المنهاج الفلسطيني

مواد	الحصص	النسبة المئوية	مواد تقنية يختار الطالب منها مادتين فقط	الحصص
التربية الإسلامية	٣	٨,٣٪	العلوم الزراعية	٣
اللغة العربية	٥	١٣,٩٪	العلوم الصناعية	٣
اللغة الإنجليزية	٤	١١,١٪	العلوم التجارية والإدارية	٣
العلوم (فيزياء وكيمياء وأحياء)	٤	١١,١٪	العلوم السّياحية	٣
الرّياضيّات	٥	١٣,٩٪		
العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية	٢	٥,٦٪		
الفنون والحرف	١	٢,٨٪		
التربية الرياضية	١	٢,٨٪		
التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	٢	٥,٦٪		
المادة الاختيارية	٢	٥,٦٪		
الثقافة المهنية	١	٢,٨٪		
المواد التقنية	٦	١٦,٧٪		
المجموع	٣٦	١٠٠٪		

جدول رقم ٨/٢٩: عدد الحصص الأسبوعية للمواد الأدبية والعلمية والتقنية للصّف العاشر الأساسي

المواد	محافظات الضفة الغربية	محافظات غزة		خطة المنهاج الفلسطيني
		ذكور	إناث	
المواد الأدبيّة	٢٢	٢٣	٢٥	١٩
الرياضيّات	٥	٥	٥	٥
العلوم: (فيزياء، كيمياء، احياء)	٦	٦	٦	٤
التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	٢	٠	٠	٢
العلوم التقنية: زراعية،سياحية، تجارية، صناعية	٠	٠	٠	٦
عدد الحصص لجميع المواد	٣٥	٣٤	٣٦	٣٦

تبلغ نسبة المواد العلمية في الصف العاشر (٤٧.٢٪)، بينما في المنهاج الحالي الأردني (٣٣.٣٪)، أما المنهاج المصري فتبلغ (٣٠.٣٪).

أما المنهاج الفلسطيني للمرحلة الثانوية (١١-١٢) فقد ورد في كتاب المنهاج الفلسطيني للعام ١٩٩٨ "... لرفع مستوى التعليم الثانوي راعى المنهاج الفلسطيني الأول إعداد الطلبة أكاديمياً لدراسة جميع المواد الأساسية التالية: التربية الإسلامية واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والأحياء، والكيمياء والفيزياء، والعلوم الاجتماعية والوطنية، والتكنولوجيا، والعلوم التطبيقية، والتربية الرياضية والفنية... وتكون هذه المقرّرات استمراراً لما درُسه في الصف العاشر الأساسي"(١٧).

جدول رقم ٨/٣٠: نسب المواد العلمية في المنهاج المطبّق سابقا وخطة المنهاج الفلسطيني

الصف	محافظات الضفة الغربية		محافظات غزة		خطة المنهاج الفلسطيني
	العلمي	الأدبي	العلمي	الأدبي	
الأول الثانوي	٤٥٪	١٥،٦٪	٤٧٪	٠٪	٣٧،٥٪
الثاني الثانوي	٥٣،٩٪	١٤،٣٪	٤٨٪	٠٪	٤١،٢٪

ويمتاز المنهاج الفلسطيني بعنايته بعلوم المستقبل كالرياضيات والعلوم التقنية من العاشر إلى الثاني عشر.

جدول رقم ٨/٣١: عدد الحصص الأسبوعية للمواد الأدبية والعلمية للصفّ الثاني الثانوي الأكاديمي

المواد	محافظات الضفة الغربية				محافظات غزّة				خطة المنهاج الفلسطيني
	ذكور		إناث		ذكور		إناث		
	العلمي	الأدبي	العلمي	الأدبي	العلمي	الأدبي	العلمي	الأدبي	
المواد الأدبية	١٤	٢٢	١٥	٢٣	١٦	٣٠	١٨	٣٢	٢٠
الرياضيّات	٦	٣	٦	٣	٧	٠	٧	٠	٤
العلوم (كيمياء، فيزياء، احياء)	١١	٣	١١	٣	٩	٠	٩	٠	٨
عدد الحصص لجميع المواد	٣١	٢٨	٣٢	٢٩	٣٢	٣٠	٣٤	٣٢	٣٢

شهد العام الدراسي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ تطبيق أول منهاج فلسطيني، وقد كان هذا الإنجاز محلّ كثير من الجدل والانتقاد ما بين مبارك ومؤيد لهذا المخطط ومعترض، ومعلوم أن المنهاج الفلسطيني جاء على مراحل بدءاً من الصف الأول في الأساسية الأولى، والسادس في الأساسية العليا، وخلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٠ سعت المؤسسة الاسرائيلية بواسطة معهد (MIP) الاسرائيلي اليميني المتطرف الذي قام بعديد من الدراسات والتقارير بقصد الإساءة للتعليم الفلسطيني، لوقف دعم السلطة لطباعة الكتب، وحمل كِبر التحريض المستمر على المنهاج الفلسطيني، رغم الليونة التي أبداها المبرمج الفلسطيني، حتى ذهب البعض لوضع مآخذ عليه. وأُخِذَ على المنهاج الفلسطيني أنه رضخ للضغط الذي مارسته المؤسسة الاسرائيلية على مناهج التعليم عبر الشبكات الدولية والدول المانحة. ويرى د. عزّو عفانة المحاضر في الجامعة الإسلامية في غزة أن عملية وضع المنهاج صاحبها كثير من الأخطاء، ذلكم أنها لم تقم على أسس علمية لتجاهلها خصائص الطفل الفلسطيني وإعداد المعلم وتجهيز المدارس بالإعدادات اللازمة لتنفيذه وتحديد فلسفة محددة للتعليم، أما د. نعيم أبو الحمص وزير التربية والتعليم الفلسطيني أكد أن المنهاج الفلسطيني الجديد يتمتع بالانفتاح على العالم (الآخر) ويبني شخصية الطالب من خلال منظومة التعليم، وأن الوزارة لم تتنازل عن الثوابت الوطنية الفلسطينية، وأنها تتعامل مع فلسطين على أنها وحدة تاريخية واحدة. وفي هذا تقول د. يسرى زيدان المتخصصة في المناهج وطرق التدريس: "إن السياسي هو الذي يرسم الحدود وليس التربوي من يقررها، لذلك فقد تعاملنا مع فلسطين التاريخية والمطلوب منا مطلوب من اسرائيل، فالاتفاقيات مُلزِمة للطرفين وطالما أن الاتفاق لم يتم التوصل إليه، فإننا سنتعامل مع فلسطين التاريخية كما أن اسرائيل لم تحدد خارطتها السياسية بعد، ولا تتيح مجالاً لتحديد دولتنا"(١٨).

أما الخبير الدولي جوناثان براون من جامعة جورج تاون، فيذكر أن المقاربة العامة للمناهج الفلسطينية سليمة، وأن المطلب الاسرائيلي الداعي إلى عدم ذكر المدن التاريخية هو محوٌ للذاكرة الفلسطينية(١٩)، وكان الكونغرس الأمريكي قد كلّف معهد (IPCRI) وهو معهد اسرائيلي فلسطيني يضمّ عدداً من الأكاديميين الاسرائيليين والفلسطينيين لفحص مناهج التعليم الفلسطيني ومدى مقاربتها للواقع السياسي. وقد شَهِد المعهد بأن المناهج ذات طابع سلمي وعلمي، فيما رأى وولفام (وهو باحث ألماني) أن المناهج الفلسطينية أفضل بكثير من غيرها، مشيراً أن مقاربات المنهاج حول الأديان تتسم بالتسامح، وهو ما ليس موجوداً في المناهج غير الفلسطينية(٢٠).

خاتمة

أثبت شعب فلسطين صموداً كبيراً وحرصاً هائلاً على التعليم في ظروف قهرٍ واحتلال استثنائية، وإن من الضرورة بمكانٍ أن تعتمد الرؤى المستقبلية للتعليم على:

١. توفير تعليم مهني متكامل.

٢. معالجات الصفوف ببناء المدارس لحل أزمة الاكتظاظ المدرسي والنمو الطلابي والقضاء على الغرف المستأجرة.

٣. تحسين وضع المدارس الوقفية/ الحكومية وتحديداً في القدس، بحيث تتناغم والمعايير العلمية.

٤. مكافحة التسرب.

٥. دعم استدامة النظام.

٦. مواجهة الجدار الفاصل.

٧. تعزيز دور المكتبات والخدمات الالكترونية.

٨. تخفيض نظام الفترتين.

٩. الاهتمام بالمعلم ورفع مستواه العلمي ومستواه المعيشي.

١٠. إيجاد جهاز رقابة متكامل يتابع تطبيق المنهاج والملاحظات عليه لدوام المقاربة في تطبيقه.

١١. تعميق الهوية الإسلامية والعروبية في ثنايا المواد ذات التربية الوطنية والدينية.

هوامش

(١) مصطفى الدباغ، **بلادنا فلسطين** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ٢١٠، و**الموسوعة الفلسطينية**، مجلد ٢، ص ١١١٢٦.

(٢) السلطة الفلسطينية، وزراة التربية والتعليم: http://www.mohe.gov.ps/stats/statistic.pdf

(٣) وزراة التربية والتعليم: http://www.mohe.gov.ps/stats/statistic.pdf
ومركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٤) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.pnic.gov.ps/arabic/edu/Indicators/2006.html

(٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/edu/Indicators/2006.html

(٦) وزارة التربية والتعليم: http://www.mohe.gov.ps/stats/statistic.pdf

(٧) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.pnic.gov.ps/arabic/edu/learn4.html

(٨) انظر تصريح وكيل وزارة التربية والتعليم في: **الأيام**، فلسطين، ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٩) وزارة التربية والتعليم: http://www.mohe.gov.ps/downloads/textdoc/assa.doc

(١٠) http://www.mohe.gov.ps/downloads/textdoc/assa.doc

(١١) **القدس**، ٢٠ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(١٢) **الأيام**، فلسطين، ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥.

(١٤) **الأهرام**، ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٥) **الحياة الجديدة**، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥.

(١٦) وزارة التربية والتعليم العالي، خطة المنهاج الفلسطيني الأول ١٩٩٨، ص ٥.

(١٧) وزارة التربية والتعليم العالي، خطة المنهاج الفلسطيني الأول ١٩٩٨، ص ٣٧.

(١٨) عبد الحليم أبو جاموس، **الطريق** رقم ١٧، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، المناهج الفلسطينية، أصوات نمتدحها وأخرى تراها تفتقر للأسس العلمية.

(١٩) **المرجع نفسه**.

(٢٠) **المرجع نفسه**.

التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

ملحق

وثائق مختارة

وثـائـق مختـارة

وثيقة رقم ١

خطاب الرئيس محمود عباس في حفل أدائه اليمين الدستوري[1] (مقتطفات)

رام الله، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْني مُدْخَلَ صِدْقٍ، وَأَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ، وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَاناً نَصِيراً)

(.....)

أخاطبكم اليوم وكُلّي فخرٌ بهذا الأداء الديمقراطي المميز لشعبنا الفلسطيني العظيم، هذا الشعب الذي وقف في وجه الاحتلال ليقول لنفسه أولاً وللعالم ثانياً، إننا ومهما عظمت التحديات فلن نتراجع عن مشروعنا الوطني، ومهما تراكمت العقبات فلن تثنينا عن مواصلة مسيرتنا الديمقراطية التي نعتز بها جميعاً. إن الذي فاز اليوم في هذه الانتخابات هو الشعب الفلسطيني البطل، صانع هذه المأثرة الديمقراطية وحاميها.

لذا فإنني أهدي هذا الفوز باسم كل الشعب إلى روح وذكرى القائد الخالد رمز مسيرتنا وبطلها، الأخ ياسر عرفات، الذي زرع البذرة الأولى لهذه التجربة الديمقراطية ورفع رايتها وكرس تقاليدها. فتحية الإجلال والإكبار إلى روحك الطاهرة يا أبا عمار في يوم الديمقراطية الفلسطينية.

وفي هذا اليوم التاريخي في مسيرتنا الوطنية أقول لجميع أبناء شعبنا الذين شاركوا في التصويت، وفي إحياء شعلة الديمقراطية، لكم جزيل الشكر والعرفان، ولكم العهد مني ببذل كل الجهد لتنفيذ البرنامج الذي انتخبتموني على أساسه، ولمواصلة السير على الدرب لتحقيق أهدافنا الوطنية. والشكر والتقدير لجميع الذين عملوا من أجل نجاح هذه الحملة الانتخابية، إخوتي في حركة فتح في مختلف المناطق، ولجميع القوى والهيئات والمؤسسات الوطنية، والفعاليات والشخصيات، التي بذلت أقصى الجهد دفاعاً عن برنامجنا الوطني الواضح الذي يحظى الآن بأوسع دعم شعبي.

وإلى جميع الإخوة المرشحين أقول: إننا نقدر عالياً جهودكم لإنجاح العملية الديمقراطية، ولكم

العهد مني بتشجيع وضمان الدور الفاعل لجميع القوى والاتجاهات، وحماية حرية التعبير وفق القانون. فنحن وإن اختلفت آراؤنا نبقى أصحاب قضية واحدة، وإن تعددت اجتهاداتنا ندافع عن هدف واحد، وسنحرص على أن نعمل سوياً لتحقيق تطلعاتنا الوطنية التي نصبو إليها جميعاً.

اليوم و بعد ظهور نتائج الانتخابات واجتياز شعبنا العظيم لهذا الامتحان، أقف أمامكم بصفتي رئيساً وممثلاً للشعب الفلسطيني بأسره لأقول: أننا سنواصل المسيرة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الحوار مع جميع القوى وكل التيارات الفاعلة في وطننا، والحرص على صلابة بنيان مجتمعنا ومؤسساتنا. كما سنواصل مسيرة ياسر عرفات من أجل تحقيق السلام العادل/ سلام الشجعان الذي كان يعمل دوماً في سبيله، والذي أعطى كل حياته وجهده وعرقه من أجل تحقيقه. (.....)

لقد اقترع الشعب من أجل إنهاء الاحتلال و الخيار الديمقراطي والتنمية والإصلاح بكل أشكاله واستمراره وتعميقه.

– لقد صوت الشعب من أجل سيادة حكم القانون والنظام والتعددية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع.

– لقد وقف الشعب مع خيار السلام العادل وإنهاء الاحتلال والتعايش على قدم المساواة وفق الشرعية الدولية.

إن هذا العام هو عام الانتخابات الفلسطينية، الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، فلنحشد كل طاقاتنا الوطنية لتشمل عملية الانتخابات كذلك كل المؤسسات والنقابات والقوى السياسية والفصائل، حتى نبث روحاً جديدة في حياتنا السياسية الداخلية.

إن التحدي الأكبر، والمهمة الأساسية أمامنا هي مهمة التحرر الوطني، مهمة إنهاء الاحتلال عن أرضنا وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس الشرعية الدولية وأولها القرار ١٩٤ ومبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن نهجنا سيبقى النهج الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية خياراً استراتيجياً، خيار السلام العادل الذي يمكن التوصل إليه بالتفاوض من أجل انتزاع حقوقنا الوطنية. أما الطريق نحو هذا الهدف، فهو ما اتفقنا والعالم حوله في خطة خارطة الطريق. لقد قلنا مراراً وتكراراً إننا ملتزمون بالشق المتعلق بنا في خارطة الطريق، وإننا سننفذ التزاماتنا حرصاً على المصلحة الوطنية الفلسطينية. وبالمقابل فعلى اسرائيل أن تنفّذ ما عليها. (.....)

إن يدنا ممدودة للشريك الاسرائيلي للمساهمة في صنع السلام. ولكن الشراكة ليست بالأقوال وإنما بالأفعال، إنها بإنهاء الاغتيالات والحصار والاعتقالات ومصادرة الأراضي والاستيطان والجدار الفاصل وتدمير المنازل. إن الشراكة لا يمكن أن تتم في ظل الإملاءات، وإن السلام لن

يتحقق أبداً عن طريق حلول جزئية أو مؤقتة، بل من خلال العمل سوياً نحو التوصل إلى حل نهائي ودائم يعالج كافة القضايا العالقة ويفتح صفحة جديدة على أساس دولتين جارتين. وأريد التأكيد هنا على استعدادنا التام لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وتوفر الجاهزية السياسية عندنا للوصول إلى اتفاق شامل حول مختلف القضايا.

ومن على هذا المنبر، وفي هذا اليوم، أقول للقيادة الاسرائيلية وللشعب الاسرائيلي: نحن شعبان كتب علينا أن نعيش جنباً إلى جنب وأن نتقاسم الحياة على هذه الأرض، والبديل الوحيد عن السلام هو استمرار الاحتلال والصراع. فلنبدأ في تطبيق خارطة الطريق، وبالتوازي لنبدأ في بحث قضايا الوضع الدائم كي ننهي إلى الأبد الصراع بيننا وبينكم. (.....)

إن العالم بأسره مطالب اليوم بأن يمنح شعبنا الأمل، وأن لا يكرر الأخطاء السابقة التي عطلت العديد من المبادرات والجهود الايجابية في الماضي. وأنا أتوجه بندائي هذا إلى جميع القادة في دول اللجنة الرباعية وإلى جميع المسؤولين الحريصين على بدء انطلاقة جدية لمسيرة السلام، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة لأنها صاحبة الدور الأساسي في هذا السياق. إن الترحيب بالديمقراطية الفلسطينية ودعمها هو أمر هام، ولكن هذا الدعم يبقى ناقصاً إذا لم يعززه العمل على إنهاء الاحتلال بجميع مظاهره وإجراءاته حتى يمكن لهذه الديمقراطية أن تستمر وتزدهر.

كما أطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي التي اعتبرت بناء جدار الفصل العنصري أمراً غير شرعي ودعت إلى إزالته.

إخوتي وأخواتي أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. إن إنهاء الاحتلال كان وسيبقى أول أولويات العمل الوطني الفلسطيني، ولكنه ليس الأولوية الوحيدة. ولا أجد مبرراً لإهمال بقية قضايانا الوطنية بذريعة أننا شعب تحت الاحتلال. فالروح الفلسطينية الأبية التي ناضلت لتأمين الاعتراف بقضيتنا العادلة يجب أن تكون محركنا في معالجة قضايانا الداخلية. لقد كان الشعب الفلسطيني على مر العقود منارة من منارات الإبداع والبناء، منارة صدّرت القدرات والكفاءات للعالم أجمع، ومن واجبنا أن نواصل وبإخلاص العمل بذات الروح وبنفس التصميم حتى نبني مجتمعاً متنوراً وحضارياً يكون بشقيه الرسمي والأهلي مثالاً يحتذى في الديمقراطية، ويؤسس لمستقبل مشرق لأجيالنا القادمة.

واعتقد أنكم تتفقون معي على إن الخطوة الأولى نحو بناء مجتمعنا تكمن في إرساء سيادة القانون، فعندها فقط سيتمتع المواطن بالأمن والأمان والعيش الكريم. (....)

إن سيادة القانون تتمثل بوجود سلطة واحدة، وسلاح شرعي واحد، في إطار من التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. (....)

لقد بدأنا مسيرة الإصلاح، وهي مسيرة مستمرة وستستمر بإذنه تعالى. إن إصلاح وتطوير القضاء، والمؤسسات الأمنية والحكومية، و استمرار تطوير نظامنا المالي والاقتصادي وإرساء آلية جدية للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص هي أولويات لتمكين السلطة الوطنية من أداء

دورها في خدمة مصالح شعبنا الفلسطيني، وهي واجب لإرساء أسس الدولة الفلسطينية التي نصبو إليها. ومن واجبنا جميعاً سلطة ومعارضة ومجتمعاً مدنياً أن لا نسمح للاحتلال بثنينا عن هذا الطريق وأن لا نتيح للفوضى الداخلية بأن تعطل هذه المسيرة. (.....)

وسوف نسعى بكل جهدنا من أجل إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ولزيادة الاهتمام بمصالح شعبنا خارج الوطن، وحتى تتبوأ المنظمة دورها القيادي الذي يعزز دور السلطة الوطنية، ويؤكد على وحدة القرار الوطني الفلسطيني، ويحمي البرنامج الوطني الذي صدر عام ١٩٨٨ وإعلان الاستقلال الفلسطيني. (.....)

لقد كانت فرصة رائعة أن تستعمل المرأة الفلسطينية حقها بالمشاركة في الانتخابات المحلية والرئاسية، وهذه خطوة هامة على طريق تأمين المساواة للمرأة بما في ذلك ضمان حقها في أن تتبوأ المناصب العليا في مؤسسات السلطة والمجتمع.

لقد ترك لنا رفيق الدرب الراحل أبو عمار إرثاً ينير دربنا ومسيرتنا، إرثاً يذكرنا دائماً بأنه مهما عظمت التحديات ومهما حيكت المؤامرات، فإن إرادة الشعب وثبات العزيمة والعمل الدؤوب كفيل بتحقيق الأهداف. وفي خضم عملية التحرر والبناء، لا مكان لليأس أو التخاذل. (.....)

ولقد التقيت خلال جولاتي الميدانية في مخيمات اللجوء في الوطن وفي سوريا ولبنان والعالم العربي، التقيت مع أبناء شعبنا الذين حملونا أمانة همومهم الوطنية والحياتية والتي ستبقى جزءاً أساسياً من همومنا. وإذا كنا نرفض التوطين خارج الوطن، فإننا نحرص أيضاً على أن نضمن لشعبنا أينما كان أفضل ظروف الحياة والعمل بالتعاون مع الأشقاء في الدول المضيفة. (.....)

وبهذه المناسبة أؤكد اليوم ثقتي التامة بالأخ أحمد قريع أبو علاء رئيس الوزراء وأطلب إليه أن يولي موضوع الأمن والانتخابات التشريعية والبلدية وموضوع الإصلاح كل اهتمام الحكومة، هذا وسنتشاور حول إعادة تشكيل الحكومة حسب القانون الأساسي. (.....)

وثيقة رقم ٢

نص كلمة الرئيس محمود عباس أمام قمة شرم الشيخ الرباعية[٢] (مقتطفات)

شرم الشيخ، ٨ شباط / فبراير ٢٠٠٥

(....)

اتفقنا ورئيس الوزراء أرييل شارون على وقف كافة أعمال العنف ضد الاسرائيليين والفلسطينيين أينما كانوا، إن الهدوء الذي ستشهده أراضينا ابتداءً من اليوم، هو بداية لحقبة جديدة وبداية للسلام والأمل.

ما أعلناه اليوم، بجانب أنه يمثل تنفيذاً لأول بنود خارطة الطريق، التي أسستها اللجنة الرباعية، فهو أيضاً خطوة أساسية هامة توفر فرصة جديدة كي تستعيد عملية السلام مسارها وزخمها، وكي يستعيد الشعبان الفلسطيني والاسرائيلي الأمل والثقة في إمكانية تحقيق السلام، وأحسب أننا ندرك جميعاً مسؤولياتنا الكبيرة والمشتركة لتعزيز هذه الفرصة وتطويرها، إن ذلك يكون بالسعي السريع لاستعادة روح الشراكة في السلام والمستقبل، وتكريس التبادلية والإقلاع عن الخطوات أحادية الجانب، ويترتب علينا ابتداءً من اللحظة أن نعمل لحماية ما أعلناه بتوفير الآليات الملائمة لضمان التنفيذ.

ما اتفقنا عليه اليوم هو مجرد بداية لعملية جَسر الهوة والخلافات بيننا، نختلف على أمور عدة وربما فيها المستوطنات والإفراج عن الأسرى والجدار والمياه وإغلاق مؤسسات القدس ضمن مواضيع أخرى، لن نتمكن اليوم من حل هذه المواضيع بأكملها، ولكن مواقفنا منها تبقى واضحة ثابتة.

إن تكثيف جهودنا لتنفيذ الاستحقاقات سيقودنا إلى التزام آخر من التزامات خارطة الطريق، ألا وهو استئناف مفاوضات الوضع النهائي، بهدف إنهاء الاحتلال الاسرائيلي الذي بدأ العام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية، وحل جميع قضايا الوضع النهائي وهي القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه وغيرها من القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، وذلك حسب المرجعيات المذكورة في خارطة الطريق.

السيد الرئيس، جلالة الملك، السيد رئيس الوزراء....

قبل أقلّ من شهر توجه الشعب الفلسطيني إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، التي عقدت بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وفي ممارسته الديمقراطية المشهودة، فإن الشعب الفلسطيني من خلال هذه الانتخابات أكد تمسكه بخيار السلام العادل، السلام الذي يضع خاتمة أخيرة لعقود من الحروب والعنف والاحتلال، السلام الذي يعني قيام دولة فلسطينية، أو دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة، إلى جانب دولة اسرائيل، حسبما جاء في خطة خارطة

الطريق.

إنني هنا في مدينة شرم الشيخ، مدينة السلام، أجدد باسم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، تمسكنا بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة اسرائيل، وبخطة خارطة الطريق، وأؤكد حرصنا على احترام جميع التزاماتنا وتنفيذ كامل استحقاقاتنا، ولن ندخر أي جهد مستطاع لحماية الفرصة الوليدة للسلام، التي يوفرها ما أعلنا عنه هنا اليوم.

إننا نأمل من أشقائنا في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية مواصلة جهودهم الطيبة، وكذلك فإننا ننتظر أن تتولى اللجنة الرباعية الدولية مهامها لضمان تحقيق تقدم متسارع على المسار الفلسطيني الاسرائيلي، مع السعي لبذل الجهود لإحياء عملية السلام على المسارين السوري واللبناني، لقد آن الأوان كي يسترد الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، وآن الأوان لأن تنتهي عقود طويلة من المعاناة والعذابات، وآن الأوان أن ينعم شعبنا بالسلام وبالحق في عيش حياة عادية كبقية شعوب العالم تحت سيادة القانون، تحت سلطة واحدة، وسلاح واحد، وتعددية سياسية، إننا نتطلع اليوم لحلول هذا اليوم في أقرب وقت كي تحل لغة الحوار محل لغة الرصاص والمدفع، وكي يحل فيه التعايش وحسن الجوار بدل الجدار، وكي نقدم لأبنائنا وأحفادنا من فلسطينيين واسرائيليين غداً مختلفاً واعداً، ها هي فرصة جديدة للسلام تولد اليوم في مدينة السلام، فلنتعاهد جميعاً على حمايتها، حتى تصبح أمنية السلام حقيقة وواقعاً يومياً في هذه المنطقة. والسلام عليكم

وثيقة رقم ٣

البيان الختامي للقاء لندن حول دعم السلطة الفلسطينية[٣] (مقتطفات)

١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

تضع هذه الوثيقة الرؤية السياسية التي عبر عنها المشاركون في لقاء لندن وأيدوها، وتحدد خطط السلطة الفلسطينية للتجديد المؤسساتي، إلى جانب مجموعة من التزامات المجتمع الدولي الواضحة لدعم برنامج السلطة الفلسطينية.

يجري عقد لقاء لندن في أوقات لتقديم الوعود وإتاحة الفرص للفلسطينيين والاسرائيليين. الغرض منه حشد المجتمع الدولي دعماً لخطط السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات دولة قادرة على البقاء. وبذلك يساعد هذا اللقاء على استمرارية العملية السلمية التي تّم تجديد العمل بها الآن.

أدان المشاركون الهجوم الذي جرى في تل أبيب في ٢٥ شباط/ فبراير، وعبروا عن عزمهم على وجوب إنهاء العنف، وألا يسمح له تخريب العملية السلمية. ورحبوا بالتزام الرئيس عباس على

تقديم المسؤولين عن ذلك الهجوم للمحاكمة.

أكد المشاركون على التزامهم بتحقيق تسوية لهذا الصراع من خلال المفاوضات المباشرة المؤدية لغاية وجود دولتين: دولة اسرائيل تنعم بالسلام والأمن، ودولة فلسطين تنعم بالسيادة والاستقلال، قادرة على البقاء وديموقراطية ومتصلة الأراضي، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. كما أكد المشاركون على التزامهم بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة تتماشى مع ما تنادي به خارطة الطريق ومبنية على قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و١٥١٥.

وأشار المشاركون إلى الأهمية المستمرة لتصريح الرئيس بوش في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. كما أكدوا على أهمية مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله بموجب ما تشير إليه خارطة الطريق، والتي أقرتها قمة جامعة الدول العربية في بيروت. وناشد المشاركون جميع المعنيين على تحقيق هذه المبادرة.

وأكد المشاركون بالاجتماع على التزامهم بخارطة الطريق، وناشدوا جميع الأطراف في الصراع على احترام الالتزامات المبينة بخارطة الطريق والتمسك بها. ويساعد لقاء لندن السلطة الفلسطينية في هذا السياق.

رحّب المشاركون بالخطوات الهامة التي اتخذها كلا الطرفين خلال الأسابيع الماضية، بما فيها التطور الهام الذي تم الإعلان عنه في شرم الشيخ، في مصر، في ٨ شباط/ فبراير. وبينما أشار المشاركون إلى أن الوضع على أرض الواقع يبقى هشاً، شددوا على أهمية العمل تجاه تأسيس دائرة من الخير وتجديد التطور الحاصل تجاه السلام من خلال تطبيق كامل لخارطة الطريق.

ورحّب المشاركون [بالوعود] التي قطعتها السلطة الفلسطينية التي تتمتع بقوة أكبر تحت قيادتها الجديدة. كما رحب المشاركون بخطة اسرائيل للانسحاب كخطوة نحو تحقيق رؤية الدولتين بموجب تصورات خارطة الطريق. وأيدوا موقف اللجنة الرباعية الداعي إلى أن الانسحاب من غزة يجب أن يكون كاملاً وتاماً، وأن يتم بطريقة تتماشي مع ما تنادي به خارطة الطريق. كما ناشدت اللجنة الرباعية كلاً من اسرائيل والسلطة الفلسطينية على التنسيق عن قربٍ حول الاستعداد لمبادرة الانسحاب وتنفيذها. وأكد المشاركون على أن الانسحاب يجب أن يتم دون أن يؤثر سلباً على مفاوضات الوضع النهائي، وبالتماشي مع القانون الدولي.

رحب المشاركون بلقاء أعضاء اللجنة الرباعية في الأول من آذار/ مارس. وقد أكد المشاركون على الدور المحوري الذي تلعبه اللجنة الرباعية في إحداث نقلة في عملية السلام من خلال الاتصالات المباشرة مع الطرفين، وطالبوا اللجنة الرباعية بأن تعكس نتائج لقاء لندن في اتصالاتها مستقبلاً مع كلا الطرفين بالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى التي تلعب أدوار رئيسة بعملية السلام.

حدّد الرئيس عباس خطط السلطة الفلسطينية لتعزيز فعاليتها وقدراتها. وقد رحّب المشاركون بهذه الخطط.

الهدف المحوري للقاء لندن هو مساعدة السلطة الفلسطينية على تعزيز المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي توفير أساس صلبٍ لبناء مؤسسات دولة فلسطين مستقبلاً. وقد لاحظ المشاركون التقدم

الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية بهذا الصدد. ومن شأن القيام بالمزيد لبناء جهاز أمني أكثر فعالية وحكم أفضل وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، بوجود دعم دولي ملائم وموجّه على نحوٍ فعّال، أن يحسن من قدرات السلطة الفلسطينية لتقديم فوائد حقيقية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، وأن يؤدي للنجاح بتولي إدارة الأراضي التي تنسحب منها اسرائيل.

ومن شأن التزام السلطة الفلسطينية الصادق بتطبيق خطة قابلة للاستمرارية للإيفاء بمعايير الحكومة الصالحة، أن يفتح الطريق للحكومات المانحة لتقديم دعم متجدد في فلسطين. وتمت الإشارة إلى أن أي دعم ناشئ عن هذا اللقاء سيكون تماشيا مع أولويات الفلسطينيين، وأن المساعدات المالية ستكون بالتماشي مع خطة التنمية الفلسطينية على المدى المتوسط. وقد أشار المشاركون إلى أن لدى السلطة الفلسطينية عدداً من الاحتياجات العاجلة للتمويل على المدى القصير، وشجعوا المجتمع الدولي بشدة على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

وأدرك المشاركون في لقاء لندن بأن تطبيق الالتزامات التي قطعتها السلطة الفلسطينية على نفسها يشكل خطوة كبيرة في تطبيق الالتزامات بموجب خارطة الطريق. وفي ذات الوقت، ناشد المشاركون اسرائيل لاتخاذ إجراءات، ويتوقعون منها ذلك، فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

أيد وشجع لقاء لندن عدداً من الخطوات التي حددتها السلطة الفلسطينية، ووافق على خطوات لتقديم الدعم الدولي في مجالات:

- الحكم
- الأمن
- التنمية الاقتصادية

وأيّد اللقاء نية فرقة العمل حول الإصلاح الفلسطيني ولجنة التنسيق الآنية لوضع آليات للمتابعة لإعطاء زخم أكبر لنشاطاتهما في مجالات الحكم والتنمية الاقتصادية. وسوف ترأس الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة توجيهية فيما يتعلق بموضوع الأمن.

وقد التزم المشاركون بالمتابعة في جميع المجالات الثلاث، الحكم والأمن والتنمية الاقتصادية، وبشكل خاص:

١. مراجعة والإعلان عن التقدم الذي تحرزه السلطة الفلسطينية في مقابل الرؤية المحددة في لقاء لندن وفي مناسبات سابقة.

٢. تحريك المساعدات الدولية لجهود السلطة الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأولويات على المدى القصير، بموجب ما تّم تحديده في لقاء لندن، وكذلك استجابة للتطورات الأخرى.

أشار المشاركون إلى أن الإجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية في بعض المجالات

المحددة تتطلب تعاوناً وتسهيلات من قبل اسرائيل. وبشكل خاص، يعتمد إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، بموجب ما أشارت لجنة التنسيق الآنية، على تفكيك على نحو واسع لأنظمة إغلاق الطرق والمدن وغير ذلك من القيود التي تفرضها اسرائيل على تحركات الأفراد والبضائع. ستعمل آليات المتابعة على التنسيق مع الحكومة الاسرائيلية للمساعدة على توفير ظروف مؤدية (على المدَيين الطويل والقصير) لتدعيم السلطة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار بالأولويات الفلسطينية واحتياجات الأمن الاسرائيلية. يجب أن تتماشى هذه الآليات، وكذلك الدعم الدولي بمجمله، تماما مع القانون الدولي. ويجب أن يتضمن ذلك مؤشرات، أو معايير، بالنسبة لظروف التنمية الاقتصادية يضعها البنك الدولي بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. (......)

وثيقة رقم ٤

بيان حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية[٤]

نابلس، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥

حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية حماس على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنبض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس وبعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، بإذن الله.

وثيقة رقم ٥

البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة (٥)

القاهرة، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥

تلبيةً لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

١ – أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢ – وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة، مقابل التزام اسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وُجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣ – أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

٤ – بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقا لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥ – وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

٦ – أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

وثيقة رقم ٦

بيان حماس السياسي حول الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة [٦] (مقتطفات)

غزة، ١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

(......)

إن حركة المقاومة الإسلامية حماس إذ تفتخر بهذا الإنجاز الوطني فإنها تود التأكيد على نهجها السياسي والميداني المتعلق بالانسحاب الاسرائيلي وما يعقبه من تطورات وذلك على النحو التالي:

١. إن الفضل في هذا الإنجاز أولاً وأخيراً هو لله تعالى، فهو سبحانه صاحب الفضل والمنة، والناصر والمعين. هو الذي ثبّت الأقدام وربط على القلوب، وأعان على الصمود وبارك في الجهود، وقوى عزم المجاهدين. (....)

٢. إن اندحار الاحتلال من غزة وشمال الضفة [يُعدُّ] إنجازاً للمقاومة وثمرة لتضحيات شعبنا وصموده وآلامه ومعاناته، وهو دليل على قدرة المقاومة على الإنجاز وتحقيق الأهداف، خاصة في مواجهة عدو كعدونا الصهيوني الذي لا تُجدي معه إلاّ القوة.

٣. إن هذا الإنجاز خطوة أولى على طريق تحرير أرضنا واستعادة قدسنا وجميع حقوقنا، وليست الخطوة الأولى والأخيرة كما يريد ذلك شارون، فغزة لن تكون أولاً وأخيراً ولن نقبل أن تتحول إلى سجن لشعبنا، من هنا فيجب أن يكون الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة شاملاً وكاملاً، بما في ذلك المعابر والبحر والأجواء.

٤. إن هذا الإنجاز المبارك يحسب لصالح شعبنا جميعاً، بمجاهديه وأبطاله وفصائله وقواه في الداخل والخارج، وأجياله كافة التي صمدت وجاهدت وناضلت طوال العقود الماضية، فجاء هذا الإنجاز ثمرة لنضالاتها المتعاقبة وتضحياتها المتراكمة. بل يشاركنا في هذا الشرف والإنجاز كل الذين ناصرونا ودعمونا ووقفوا إلى جانبنا من شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

٥. إنه ومن أجل حماية هذا الإنجاز الوطني، وبهدف قطع الطريق على المخطط الشاروني فإن حركة حماس تسعى للشراكة مع أبناء شعبنا في القرار، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة تجاه الوطن والشعب. وفي الوقت الذي تؤكد فيه حماس أنها ليست بديلاً لأحد، ولا تسعى للتفرد والاستفراد، فإنها ترفض استفراد الآخرين في القرار تحت أي مبرر كان. (....)

٦. إن الحركة حريصة على إتمام هذا الانسحاب، وعلى خروج الاحتلال كاملاً من القطاع وشمال الضفة وسوف تتعاون مع جميع أبناء شعبنا في إظهار الصورة الحضارية في التعبير عن الفرحة والابتهاج.(....)

٧. إن حركة حماس ليست سلطة داخل السلطة ولا هي في مواجهتها ولا هي فوق القانون، ولا تنازع أحداً في ذلك، لكن في نفس الوقت لابد من مرجعية وطنية للقرار الفلسطيني يشارك فيها

الجميع، ومن هنا أكدنا على ضرورة إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة.

٨. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بالمقاومة خياراً استراتيجياً حتى رحيل الاحتلال بإذن الله عن أرضنا ومقدساتنا وإنجاز أهدافنا وحقوقنا الوطنية. (....)

كما وتؤكد الحركة على تمسكها بسلاح المقاومة وحماية جهازها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام المظفرة في جميع الأحوال، دفاعاً عن أرضنا وشعبنا واستكمالاً لمسيرة التحرير والنصر بإذن الله.

٩. إن حركة حماس تؤكد على ثوابتها المعروفة في الحرص على الوحدة الوطنية وحمايتها وصيانتها، وتحريم الدم الفلسطيني، وحصر المعركة ضد الاحتلال. ونطمئن شعبنا وأمتنا أننا لن ندخل أو نُستَدرج إلى أية صراعات داخلية، وستظل معركتنا الوحيدة ضد الاحتلال الصهيوني بإذن الله.

١٠. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بثوابت القضية وبالحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها الأرض والقدس وحق العودة ورفض كل أشكال الاحتلال والاستيطان، والتصدي لمحاولات المساس بالمسجد الأقصى المبارك. وهذه الحقوق ليست منّة من أحد ولا ننتظر أن يعطيها لنا أحد، وإنما ننتزعها انتزاعاً بعون الله تعالى ثم بجهادنا وتضحيات شعبنا ودعم أمتنا المباركة.

١١. إن قضية الأسرى والمعتقلين كقضية وطنية أولى، تحرص حركة حماس وجميع القوى على العمل بكل اجتهاد من أجل ضمان الإفراج عنهم بإذن الله، ونطالب بالإفراج العاجل عن أسرى شعبنا الذين يسكنون في الأرض المحررة كخطوة على طريق تحرير بقية أسرانا الميامين. (......)

وثيقة رقم ٧

مرسوم رئاسي لسنة ٢٠٠٥ بشأن المناطق التي ستنسحب منها قوات الاحتلال الاسرائيلي[٧]

٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وعلى قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦، بشأن إزالة التعديات على الأراضي الحكومية بمحافظات

غزة، وعلى المرسوم الرئاسي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢، بإنشاء سلطة الأراضي، وعلى قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة رسمنا بما هو آتٍ:

مادة (١)

تبسط السلطة الوطنية سيطرتها فوراً على المناطق التي تنسحب منها قوات الاحتلال الاسرائيلي، وتضع يدها مؤقتاً على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة في هذه المناطق، إلى حين البتّ في أمرها بموجب القانون.

مادة (٢)

يُحظر على أي شخص طبيعي أو اعتباري التعرض أو التعدي على أي جزء من الأموال المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم.

مادة (٣)

تتولى اللجنة الوزارية المشكّلة بموجب قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥ المهام التالية :

١- إجراء كافة التحضيرات اللازمة لاستلام المسؤوليات والمهام في كافة القطاعات والمجالات بعد الانسحاب من محافظات غزة وشمال الضفة.

٢- التنسيق بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا الشأن.

٣- تقدم اللجنة تقارير دورية عن أعمالها لمجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة.

مادة (٤)

على كل من يدعى بأي حق على الأموال المنقولة وغير المنقولة المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم، أن يتقدم لرئيس سلطة الأراضي مؤيداً بالمستندات والوثائق الثبوتية، وتقوم لجنة مشكلة من رئيس سلطة الأراضي ووزير الداخلية والأمن العام ووزير المالية ووزير الأشغال العامة والإسكان والمحافظ في منطقته، بالبت في تلك الطلبات وعلى المتضرر اللجوء إلى المحكمة المختصة.

مادة (٥)

تُناط إدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم إلى لجنة متخصصة تشكل بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء ويبين في هذا القرار مهام وصلاحيات هذه اللجنة في كيفية إدارة هذه الأموال.

مادة (٦)

كل من يخالف المادة الثانية من هذا المرسوم، يعرض نفسه للمسؤولية الجزائية وفقاً لأحكام قانون العقوبات والقوانين الأخرى ذات العلاقة.

مادة (٧)

على جميع الجهات المختصة كلٌ فيما يخصّه تنفيذ أحكام هذا المرسوم ويُعمل به من تاريخ صدوره ويُنشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٨

خطاب لرئيس الحكومة الاسرائيلي، أرييل شارون أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة[٨]

نيويورك، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

أصدقائي وزملائي رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلوها

لقد جئتُ من أورشليم القدس، عاصمة الشعب اليهودي منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة وهي العاصمة الموحدة لدولة اسرائيل إلى أبد الآبدين.

في مستهل خطابي، بودّي التعبير عن عميق مشاعر التضامن التي يشعر بها الشعب الاسرائيلي مع الأمة الأمريكية، وعن تعازينا الصادقة للعائلات التي فقدت أعزاءها. كما أشدّ على أيدي صديقي، الرئيس جورج بوش، وأيدي الأمة الأمريكية في مساعيهم الحثيثة لتقديم يد العون للمنكوبين ضحايا الإعصار ولترميم الأنقاض. دولة اسرائيل، التي وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها في أوقات الامتحان، مستعدة لتقديم كل ما في وسعها لمساعدة الولايات المتحدة في هذه المهمة الإنسانية.

سيداتي وسادتي،

أقف هنا أمامكم وأمام جميع أمم المعمورة كيهودي وكمواطن في دولة اسرائيل، الديمقراطية، الحرة وذات السيادة، إنني ممثلٌ فخور لشعبٍ مغروس في أعماق التاريخ، شعب قليل من حيث العدد، ولكن مساهمته في الحضارة الإنسانيةً والقيم الأخلاقية، العدالة والإيمان تمتد إلى أنحاء العالم وتغطي التاريخ.

إن ذاكرة الشعب اليهودي طويلة المدى، وقد وحّدت الشتات اليهودي طيلة آلاف السنين، وهي الذاكرة التي ابتدأت بالأمر الإلهي، عندما قال الله تعالى لوالدنا إبراهيم عليه السلام: اذهب!!!،

مروراً بتلقي التوراة في جبل الطور ومراوحة بني اسرائيل في الصحراء تحت إمرة موسى عليه السلام وهم في طريقهم إلى الأرض الموعودة، أرض اسرائيل.

لقد وُلِدتُ في أرض اسرائيل، وأنا ابن لفلاحين طلائعيين من العاملين في الأرض، واللذان لم يريدا الصراع، ولم يأتيا إلى هذه الأرض من أجل انتزاعها من الساكنين فيها. ولولا الظروف التي اقتضت هذا ما كان لي أن أصير جندياً ولبقيت فلاحاً ومزارعاً. وما يزال حبي الأول للعمل اليدوي: الزراعة والحصاد، المراعي، الماشية والبقر.

وبعد أن اقتادني درب حياتي إلى أن أكون جندياً، ضابطاً وقائداً في جميع الحروب، ها أنا أمدّ يدي إلى جيراننا الفلسطينيين منادياً بالمصالحة والتسوية، ووضع حد للصراع الدموي، والارتقاء معاً فوق المسار الذي يؤدي إلى السلام والتفاهم بين شعبينا. إنني أعتبر هذا رسالتي الأولى ومهمتي الأكثر أهمية في السنوات القريبة القادمة.

إن أرض اسرائيل هي أغلى ما أملكه ونملكه نحن اليهود، وأي تنازل عن أي جزء من إرث أجدادنا عسير علينا، دونه خرط القتاد، لأن كل حفنة تراب، وكل جبل وغور، وكل وادٍ وصخرة في هذه الأرض مشبعة بالتاريخ اليهودي، الكنوز والذكريات. إن التواصل اليهودي الاستيطاني في أرض اسرائيل لم ينقطع مطلقاً. حتى هؤلاء اليهود الذين هاجروا من أرضنا، غصباً عنهم، إلى أطراف الدنيا، بقيت نفوسهم على مدار الأجيال مرتبطة بأرض اسرائيل بآلاف الخيوط الخفية من الحب والحنين التي كانوا يعبرون عنها بالصلوات اليومية الثلاث وفي شعر الأفراح ورثاء الأتراح.

إن أرض اسرائيل هي الكتاب المقدس المفتوح أمام الجميع، شهادة الملكية والهوية والحق للشعب اليهودي. تحت سماء هذه الأرض نادى أنبياء اسرائيل بالعدالة الاجتماعية ووحيهم الأبدي لعالم من التآلف الذي لا يعلم المزيد من الحروب بين الشعوب. أرض اسرائيل، مدنها، قراها، مناظرها، جبالها وصحاريها ومروجها شاهدة وفية على أسمائها العبرية القديمة.

صفحة بعد صفحة، تُروى رواية الأرض الوحيدة التي نملكها، وقلبها النابض أورشليم الموحدة، مدينة الهيكل المقدس على جبل موريا، مركز حياة الشعب اليهودي على مر أجياله وعنوان حنينه وصلواته منذ ثلاثة آلاف سنة. هذه المدينة التي نذرنا لها الوفاء وأقسمنا بيمين الخلد النابض للأبد في فؤاد كل يهودي: إنْ نسيتُكِ يا أورشليم تنسى يميني!

وها أنا اليوم أُسمِعكم هذه الأقوال لأنها خلاصة وعيي اليهودي، وإيماني بالحق الأبدي الذي لا جدال فيه للشعب الاسرائيلي على أرض اسرائيل. ولكن أقولها هنا أيضا، لأؤكد أمامكم عِظَم الألم الذي أشعر به في أعماقي، إدراكاً مني أنه من واجبنا أن نقدم التنازلات من أجل إحلال السلام بيننا وبين جيراننا الفلسطينيين. إن حق ملكية الشعب اليهودي على أرض اسرائيل لا يعني تجاهل حق الآخرين في الأرض، لأن الفلسطينيين سيبقون جيراننا إلى الأبد. ونحن نحترمهم ولا يوجد لدينا أي طموح للسيطرة عليهم. من حقهم أيضاً أن يعيشوا بحرية وفي كيان قومي ذي سيادة في دولة خاصة بهم.

هذا الأسبوع خرج آخر الجنود الاسرائيليين من قطاع غزة، وانتهى الحكم العسكري في هذه المنطقة. لقد أثبتت دولة اسرائيل أنها على استعداد لتقديم التنازلات المؤلمة من أجل حلّ النزاع بيننا وبين الفلسطينيين. لقد كان قرار الانفصال عسيراً جداً عليّ، وهو مرتبط بالنسبة لي بثمن شخصي لا ياستهان به، ولكن الوعي المطلق بأن هذا هو الطريق الصحيح للحفاظ على مستقبل دولة اسرائيل هو الذي هدى خُطاي. إن المجتمع الاسرائيلي يمر بأزمة عميقة نتيجة عملية الانفصال وهو بحاجة الآن إلى رأب الصدوع.

أما الآن فحان الوقت للفلسطينيين لأن يثبتوا رغبتهم في السلام. إن انتهاء سيطرة اسرائيل ومسؤوليتها عن قطاع غزة يمكّن الفلسطينيين، إذا كانوا يرغبون في ذلك، من تطوير اقتصادهم وبناء مجتمع يصبو للسلام، متطور، حر، قائم على القانون والنظام، ويتسم بالشفافية ويقوم على مبادئ الديمقراطية.

أما أهم امتحان ستواجهه القيادة الفلسطينية فهو الوفاء بالتزاماتها ووضع حد للإرهاب ولبنيته التحتية، والقضاء على فوضى العصابات المسلحة والكف عن التحريض وعن تربية الأجيال على كراهية اسرائيل واليهود.

وإلى أن يفعلوا ذلك، ستعرف اسرائيل كيف تدافع عن نفسها من فظائع الإرهاب.

ولهذا السبب أقمنا الجدار الأمني وسنتابع بنائه حتى إتمامه، كما كانت ستفعل كل دولة دفاعاً عن مواطنيها.

إن الجدار الأمني يحول يوماً بعد يوم دون وصول الإرهابيين والقتلة إلى مراكز المدن واستهداف المواطنين الآمنين في طريقهم إلى العمل، وإصابة الأولاد في طريقهم إلى المدرسة والمس بعائلات بأسرها وهي تنعم في المطعم.

هذا الجدار حيوي بصورةٍ لا نظير لها.

هذا الجدار ينقذ الحياة.

إن تنفيذ خطة الانفصال بنجاح يمنح الفرصة للمضيّ قُدُماً في اتجاه السلام حسب المبادئ المرسومة في خارطة الطريق. إن دولة اسرائيل ملتزمة بـ خارطة الطريق وبتطبيق تفاهمات شرم الشيخ. آمل أن يكون من المتاح بواسطتها تجديد العملية السياسية.

أنا واحد ممن يؤمن بإمكانية التوصل إلى تسوية عادلة وتعايش من خلال حسن الجوار بين اليهود والعرب، ولكن عليّ أن أؤكد على حقيقة واحدة: سوف لن تكون أية تسوية فيما يتعلق بحق دولة اسرائيل في العيش كدولة يهودية، ضمن حدود قابلة للحماية، وبأمن تام، بلا تهديدات أو إرهاب.

إنني أدعو القيادة الفلسطينية أن تُظهر الحزم والقدرة القيادية، وإزالة الإرهاب، والعنف وثقافة الكراهية من منظومة العلاقات بيننا. إنني واثق في قدرتنا، الطرفين على بناء أفق جديد وواعد بالأمل للشعبين.

أيها الحضور الكريم،

كما قلت لكم، فإن الشعب اليهودي يتمتع بذاكرة طويلة المدى، وهو يتذكر أحداثاً وقعت قبل آلاف السنين، ومن باب أولى أن يتذكر ما حدث في نفس هذا البيت خلال الستين عاماً الماضية. إن الشعب اليهودي يتذكر جيداً التصويت الدرامي في الجمعية العمومية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ حين اعترف ممثلو الأمم بحقنا في إقامة دولتنا في وطننا التاريخي، ولكن الشعب اليهودي يذكر أيضاً عشرات القرارات القاسية وغير المنصفة التي اتخذت في هذا البيت على مدار السنين، والشعب اليهودي يعلم أيضاً أنه يوجد في هذا البيت، ولغاية اليوم، ممثلون لدولة يدعو زعماؤها إلى إزالة اسرائيل من الوجود ولا ينبس أحد ببنت شفة. إن محاولات هذه الدولة التسلح بالسلاح النووي يجب أن يقضّ مضاجع كل من يريد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط خاصة، وفي العالم برمته. إن الدمج ما بين الأصولية الدينية المظلمة مع تقديم الدعم لمنظمات الإرهاب، يوجد تهديداً خطيراً يفرض على جميع الأمم، أعضاء الأمم المتحدة، واجب مواجهته.

آمل أن تتضمن الإصلاحات الشاملة التي تمر بها منظمة الأمم المتحدة في عامها الستين تغييراً وتحسيناً جذرياً في أسلوب تعامل المنظمة، بفروعها ومؤسساتها، مع دولة اسرائيل.

أيها الزملاء وممثلو الأمم،

إن السلام قيمة عليا في التراث اليهودي وهو الهدف المنشود لسياستنا. فبعد رحلات النفي والمشاقّ التي مر بها الشعب اليهودي، وبعد الكارثة التي أودت بحياة ثلث أبنائه، وبعد صراع طويل وصعب من أجل التحرر والاستقلال، وبعد أكثر من سبع وخمسين عاماً متلاحقة من الحروب والإرهاب التي لم توقف دولة اسرائيل عن المضي في مسيرة التطور، بعد كل ذلك ما زلنا نتمنى السلام مع جيراننا وإرادتنا في السلام قوية بما يكفي للتوصل إليه، لو كان جيراننا شركاء حقيقيين في نفس الهدف المنشود. فإذا علمنا كيف نعمل سوياً سنتمكن من تحويل قطعة أرضنا، الغالية على الشعبين، من أرض صراع إلى واحة سلام من أجل أولادنا وأحفادنا.

بعد أيام قليلة سيبدأ العام الجديد حسب التقويم العبري، العام رقم ٥٧٦٦ للتكوين، وطبقاً للمعتقد اليهودي فإن مصائر الناس والأمم تُحسم بيد الخالق في عيد رأس السنة، خيراً أم شراً. نتمنى على الله تبارك وتعالى أن يحسم مصيرنا ومصير جيراننا في هذه السنة باتجاه السلام والاحترام المتبادل وحسن الجوار.

من فوق هذا المنبر المحترم أتمنى باسمي وباسم الشعب الاسرائيلي، عاماً سعيداً لجميع شعوب المعمورة.

كل عام وأنتم بخير.

وثيقة رقم ٩

نص ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات (٩)

غزة، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

نحن القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، حرصاً منا بأن تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة، وأن يسودها التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية بما يخدم ويعزز المصلحة العامة، وإدراكاً منا لأهمية التزام القانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية، فإننا نتعهد، التزام ما يلي:

أولاً: التقيد التام بأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وبتوجيهات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية في ما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

ثانياً: التعاون مع لجنة الانتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، واحترام طواقمها.

ثالثاً: احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

رابعاً: التزام الحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحق الناخب في اختيار قائمته ومرشحه بحرية.

خامساً: التزام الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية المحددة قانوناً.

سادساً: عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو الهيئات الحزبية أو القوائم الحزبية والامتناع عن التشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

سابعاً: الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير، سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أي أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.

ثامناً: التزام عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضد أي من المرشحين و/أو أي من الناخبين.

تاسعاً: التزام عدم حمل السلاح و/أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

عاشراً: التزام عدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي أثناء العملية الانتخابية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الحادي عشر: عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب المحلات التجارية للمواطنين وجدرانها إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية أو للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام إزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

الثاني عشر: عدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية و/أو السلطة الفلسطينية أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية.

الثالث عشر: عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، وعدم استخدام المعسكرات والمقرات الأمنية الفلسطينية أو اللوازم العامة وذلك لإغراض الدعاية الانتخابية.

الرابع عشر: الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأمكنة العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

الخامس عشر: التزام عدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف حملتنا الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم الحصول أيضا على أموال من السلطة الفلسطينية لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية.

السادس عشر: التزام حدود الصرف على الحملة الانتخابية بحيث لا تتجاوز مليون دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للقائمة الانتخابية ككل، وستون ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

السابع عشر: الالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل التي حصلنا عليها والمبالغ التي أنفقناها أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية.

الثامن عشر: تدريب الوكلاء التابعين لنا على قواعد سلوك الوكلاء والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.

التاسع عشر: تحمل المسؤولية عن نشاطات الدعاية الانتخابية الصادرة عن جميع الوكلاء

التابعين لنا وعن العاملين في حملتنا الانتخابية.

العشرين: تزويد لجنة الانتخابات جميع الصفحات والمواقع الالكترونية التي من خلالها سنقوم بممارسة دعاية انتخابية.

الواحد والعشرون: تحمل المسؤولية عن أي نشرات أو ملصقات أو بيانات صادرة عن حملتنا الانتخابية.

الثاني والعشرون: التزام الأساليب السلمية والقانونية في ما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة في شأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوى.

الثالث والعشرون: التزام قرارات القضاء الفلسطيني في ما يخص العملية الانتخابية.

الرابع والعشرون: التزام نتائج الانتخابات الرسمية والنهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية و/أو المحكمة المختصة.

الخامس والعشرون: تشكيل لجنة وطنية لمتابعة التزام أحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع به.

والتزاماً منّا بالتقيد بما ورد في هذا الميثاق، فإننا نوقع عليه، والله الموفق.

القوى والفصائل الوطنية والإسلامية المشاركة في العملية الانتخابية التشريعية:

حركة فتح، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب، الاتحاد الديموقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة النضال الشعبي الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية. الجبهة الشعبية – القيادة العامة، منظمة الصاعقة، المبادرة الوطنية الفلسطينية.

وثيقة رقم ١٠

كلمة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يشكك فيها بحدوث المحرقة النازية[١٠] (مقتطفات)

طهران، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(.....)

بدلاً من الحديث عن القضية الأساسية (العدوان الاسرائيلي على الفلسطينيين) فإن الغرب يتحدث عن قصة خيالية عن مذبحة لليهود. (....)

لا يكترث أحد (في الغرب) إذا ما كفر أحد بالله عز وجل أو برسله ولكن إذا ما أنكر شخص تلك القصة الخيالية عن مذبحة ضدّ اليهود تبدأ آلة الدعاية الصهيونية في الندب والنحيب. (....)

إذا كان الغرب يؤمن حقاً بوقوع مذبحة راح ضحيتها ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية فإنه يتعين عليه تخصيص قطعة أرض (لإقامة اسرائيل عليها) في أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو آلاسكا.(....)

الغرب يقول إن الرئيس الإيراني يتفوه بالعديد من الأشياء الفظيعة وأنه غير متحضر ويُعربون عن إدانتهم لي.. إذا كانت حضارتكم تنطوي على العدوان ضد بلدان لا ذنب لها وكذلك على كبت الأصوات المنادية بإرساء العدل وأيضا على توسيع رقعة الفقر من أجل تحقيق الرفاهية في بلدانهم فإنني أمقت هذا النوع من الحضارة.

وثيقة رقم ١١

حوار مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس الأستاذ خالد مشعل[١١] (مقتطفات)

طهران، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(.....)

ثوابتنا واضحة: لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني على أرضنا، ولا تنازل عن أي جزء من حقنا وأرضنا. ومن ثوابتنا التمسك بخيار المقاومة باعتباره الطريق الاستراتيجي لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق، وهذا النضال هو جزء من الأمة وذو عمق عربي وإسلامي، بخاصة أن معركتنا مع المشروع الصهيوني هي معركة مع المشروع المعادي للأمة. (.....)

حماس وكثير من قوى المقاومة أعلنت مبكراً موقفها الرافض لأوسلو. الواقع هو الذي تغير، إذ كانت أوسلو إطاراً يحتكم إليه أصحابه وأطراف اللعبة وباتت اليوم خلف ظهورنا، ولم تعد هي المرجعية. لكن هياكلها السياسية بقيت، ومن يستعمل هذا الهيكل لتجارة مشروعة يختلف عمن يستعمله لتجارة غير مشروعة. لا مشكلة لدينا في أننا دخلنا في نتائج أوسلو، المشكلة هي هل نحتكم إلى أوسلو، وهل دخولنا في المجلس التشريعي يفرض علينا اعترافاً باسرائيل أو أن نسلم بأي تنازل عن حقنا الفلسطيني أو التزامات سياسية أو أمنية ما؟ لا نرى ذلك، خصوصاً أن أوسلو انتهى كجوهر وكمشروع، فيما بقيت معالمه مجرد هيكل كأمر واقع ولا مشكلة لدينا في ذلك أو في أن نجعل جوهره مشروعاً وطنياً، خصوصا بعد خمس سنوات على الانتفاضة.

الشعب الفلسطيني يحتكم إلى الرؤية التي أنتجتها هذه الانتفاضة بالتخلص من الاحتلال

والمطالبة بالدولة والسيادة وعودة القدس وحق العودة ورفض الاستيطان. والسلطة تتحدث عن هذه العناوين والمقاومة كذلك، بغض النظر عن حيثيات كل طرف، وبالتالي نحن أمام مرحلة جديدة تدخلها حماس من دون حرج، بخاصة أن السنوات العشر الماضية أفرزت نتائج سلبية في الفساد وتراجع النهج الديموقراطي وتعزيز الفردية والفوضى وغياب الإصلاحات الحقيقية والابتعاد عن هموم الإنسان الفلسطيني، ونحن نريد عبر هذه المشاركة أن نقترب من هذه الفلسفة وتعزيز الديموقراطية والشراكة بين القوى الفلسطينية كافة بعيدا من التفرد لان ذلك شرط موضوعي لمواصلة المقاومة. تحصين الجبهة الداخلية شرط موضوعي لا يمكن التخلي عنه ولا يمكن أن تتحقق معركة المقاومة ضد الاحتلال من دونه، وإلا سنرهق شعبنا. (......)

غزة أول الغيث، وعندما نحرر غزة والضفة سنقيم عليهما دولة وسلطة بسيادة حقيقية من دون ارتهان لمطالب اسرائيلية أمنية أو سياسية أو استجابة لضغوط خارجية. العبرة في هذه الدولة على أي مساحة كانت هي في أن تملك السيادة الحقيقية على الأرض التي تقوم عليها، وأن تكون حرة، وتأكيد أن ذلك ليس نهاية المطاف وليس سقف المطلب الفلسطيني، بل خطوة على الطريق. (......)

أعلناً صراحة أننا شركاء في الدم وفي القرار، والقضية الفلسطينية أكبر من أيّ فصيل بمفرده. واجبنا وحقنا أن نكون شركاء في القرار والمسؤولية وفي تحمل أعباء المقاومة وأعباء إنجاز حقوقنا الفلسطينية، (....). وهذا ينطبق على الضفة والقطاع وكذلك على الخارج، فحماس معنية بالشتات الفلسطيني وحق العودة، وجهودنا هي إيجاد المرجعية الوطنية الفلسطينية الجامعة، واتفقنا أن تكون منظمة التحرير بعد إعادة بنائها وتطويرها على أسس وطنية جديدة، وهذا لا يتعارض مع نهج المقاومة، فلكل ميدانه.

(.....) القضايا المتعلقة بالموقف السياسي المركزي للقضية وإدارة الصراع غير مرتبطة بالتشريعي. إدارة القرار الفلسطيني والبرنامج السياسي وإدارة المعركة مع الاسرائيلي تحتاج إلى حوار ولقاءات وتوافق فلسطيني، ونحن ندعو إلى بلورة إستراتيجية مشتركة وبرنامج سياسي مشترك وإدارة مشتركة للصراع مع العدو بالاستناد إلى ثوابت القضية وحقوق الشعب والى شراكة حقيقية بين كل القوى. (.....)

حماس تحاول اليوم المزج بين السياسة والمقاومة، وبين الصلابة مع الثوابت والمرونة مع المتغيرات، وتحاول أن ترسخ نهجاً صلباً ولكنه واقعي يناسب الحال.

وثيقة رقم ١٢

مبادئ خطة سياسية لحزب كديما(١٢)

كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

إنّ الهدف الأسمى لحكومة برئاسة كديما هو الحفاظ على وجود دولة اسرائيل كوطن قومي آمن للشعب اليهودي في أرض اسرائيل، وصبّ مضمون قومي في طابع دولة اسرائيل، مع منح الأقليات التي تعيش فيها مساواة كاملة في الحقوق، بحيث تكون قيمتها كدولة يهودية ديمقراطية متوازنة ومتداخلة.

وفي هذا السياق، يرى حزب كديما في دفع عملية السلام مع الفلسطينيين هدفاً مركزياً سيعمل على دفعه بجميع السبل، من أجل إرساء الأسس لرسم الحدود الدائمة لدولة اسرائيل وللتوصل إلى الهدوء والسلام، مع الحفاظ على أمن اسرائيل والحرب الحثيثة على الإرهاب والحفاظ على مصالح دولة اسرائيل القومية والأمنية.

الفرضيات الأساسية:

- لشعب اسرائيل الحق القومي التاريخي في أرض اسرائيل كلها.
- من أجل تحقيق الهدف الأسمى: سيادة يهودية في دولة ديمقراطية تشكّل وطناً قومياً آمناً للشعب اليهودي، ثمة ضرورة لوجود أكثرية يهودية في دولة اسرائيل.
- إن الحسم بين الإرادة في تمكين كل يهودي من أن يقطن كل أنحاء أرض اسرائيل وبين وجود دولة اسرائيل كوطن قومي يهودي يستوجب التنازل عن جزء من أرض اسرائيل.
- إن التنازل عن جزء من أرض اسرائيل ليس تنازلاً عن الايدولوجيا وإنما هو تجسيد للايدولوجيا التي تسعى لضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض اسرائيل.
- إن رسم الحدود الدائمة لدولة اسرائيل في إطار تسوية سلمية سيضمن مصالح دولة اسرائيل القومية والأمنية.

مبادئ لإدارة عملية السلام:

إن المصلحة في وجود اسرائيل كدولة قومية يهودية تستوجب قبول مبدأ أن إنهاء الصراع سيكون بقيام دولتين قوميتين على أساس الواقع الديموغرافي، تعيشان بسلام وأمن جنباً إلى جنب.

المبادئ الأساسية لكل عملية سياسية هي:

- دولتان قوميتان: إن موافقة اسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مشروطة بصورة مطلقة بأن تكون هذه الدولة هي الحل القومي والمطلق لجميع الفلسطينيين حيثما وُجدوا، بمن فيهم اللاجئون. وعليه، لن يُسمح بدخول لاجئين فلسطينيين إلى اسرائيل في إطار أية تسوية.

– العيش بسلام وأمن: يجب أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة خالية من الإرهاب، وأن تعيش في حسن جوار وسلام مع اسرائيل، وأن تكون مجردة من السلاح على نحو لا تشكل معه قاعدة لهجوم ضدها، وبالتالي على الفلسطينيين تفكيك الإرهاب بصورة كاملة ومطلقة قبل إقامتها.

– إن تحديد حدود اسرائيل سيتم في إطار التسوية الدائمة، وعلى أساس المبادئ التالية:

١. الاشتمال على مناطق يتطلبها أمن اسرائيل.

٢. الاشتمال على مناطق مقدسة للدين اليهودي ومهمة بصفتها رمزاً قومياً، وعلى رأسها القدس الموحدة، عاصمة اسرائيل.

٣. الاشتمال على الحد الأقصى من المستوطنين اليهود بالفعل، وخصوصاً الكتل الاستيطانية.

خطة العمل من أجل تقدم فوري:

– لقد أوجد فك الارتباط (بقطاع غزة) نافذة فرص تمكّن من تقدم فعلي، وحتى من اختراق، في الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سلمية والبدء برسم الحدود الدائمة لدولة اسرائيل. ونقل فك الارتباط رسالة فحواها أن لدى اسرائيل نية كاملة في التوصل إلى السلام حتى بثمن تنازل مؤلم، ونقل المسؤولية عن الخطة التالية إلى الفلسطينيين.

– ثمة اتفاق قومي وإقليمي ودولي على أن خريطة الطريق هي الخطة السياسية الوحيدة التي تمكّن من تقدم حقيقي نحو تسوية سلميّة كاملة ومطلقة.

– إن حكومة برئاسة كديما ستعمل بتصميم على تطبيق خطة الطريق، كما تمت المصادقة عليها في قرار الحكومة الاسرائيلية، وستعمل بتصميم على الوفاء بكامل التزاماتها في إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق، بما في ذلك تفكيك النقاط الاستيطانية غير الشرعية في أسرع وقت.

– إن الحكومة الاسرائيلية ستمكّن الجانب الفلسطيني وتشجعه بجميع السُّبل الممكنة على احترام التزاماته إزاء اسرائيل والأسرة الدولية، وعلى رأسها التزام نزع سلاح المنظمات الإرهابية، وجمع السلاح غير الشرعي، والإصلاح الأمني والحكومي والمالي الحقيقي، ومنع التحريض والتربية على السلام مع اسرائيل.

– بعد أن يفي الفلسطينيون أيضاً بكل التزاماتهم في المرحلة الأولى، سيكون في إمكانهم، في إطار المرحلة الثانية، إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة.

– سيكون في إمكان اسرائيل والدولة الفلسطينية البدء بمفاوضات بشأن إقامة تسوية دائمة من أجل حلّ جميع الموضوعات المعلقة بين اسرائيل والفلسطينيين بغية التوصل إلى سلام حقيقي بين الدولة القومية اليهودية والدولة القومية الفلسطينية.

الحرب على الإرهاب وبناء الجدار الأمني:

– ستعمل اسرائيل بتصميم من أجل ضمان أمن سكانها في مواجهة المنظمات الإرهابية التي تهدد بضربهم.

– ستواصل اسرائيل العمل بصورة فعالة، في كل مكان ومن دون توقف، من أجل إحباط وإرباك ومنع الهجمات الإرهابية ضد سكانها.

– ولهذا الغرض، ستكمل اسرائيل الجدار الأمني بالسرعة الممكنة بصورة توفر الأمن الأقصى لمواطنيها، مع الأخذ في الاعتبار حاجات السكان المدنيين الفلسطينيين في محاولة للحؤول دون معاناة مفرطة تلحق بهم.

هوامش

(١) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ١٥ كانون الأول/ يناير ٢٠٠٥:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/152005-1-.html

(٢) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/82005-2-.html

(٣) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥:
http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1109169300419

(٤) إسلام أون لاين ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥:
http://islamonline.net/Arabic/news/200512/03-/article05a.shtml

(٥) إسلام أون لاين ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/200517/03-/article09a.shtml

(٦) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ١٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٥:
http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-mawaqi-٥.htm

(٧) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/m2005/law_1.html

(٨) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، "اسرائيل"، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، نقلاً عن ديوان رئيس الوزراء:
http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=79&sid=23&ssid=0

(٩) الحياة، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥:
http://www.daralhayat.com/arab_news/levant_news/102005-/Item-20051016-fad8f7cd-c0a810-ed-00d8-f55c0d902a12/story.html

(١٠) **القدس**، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(١١) **الحياة**، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٢) مجلة **الدراسات الفلسطينية**، عدد ٦٥، ص ١٤٥-١٤٦، مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
http://www.kadimasharon.co.il

The Palestinian Strategic Report for Year 2005

Editors:

Dr. Mohsen M. Saleh
Dr. Basheer Nafi

Consultants:

Prof. Dr. Abdul Wahhab al-Maseri
Prof. Dr. Anis al-Sayegh
Mr. Moneer Shafiq

Writers:

Prof. Dr. Ahmad Said Nawfal
Dr. Amr Saadawi
Dr. Basheer Nafi
Dr. Ibrahim Abu Jaber
Dr. Mohammad Migdad
Dr. Mohsen M. Saleh
Dr. Raed Nueirat
Dr. Salman Abu Sitta

* * * * *

First published in 2006

* * * * *



Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations
Beirut – Lebanon
Tel: 00961 1 303644 Fax: 00961 1 303643
Website: www.alzaytouna.net E-mail: info@alzaytouna.net

The Palestinian Strategic Report for Year 2005

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005

هذا التقرير

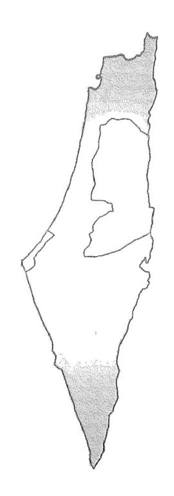
يسُرُ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، وجوانب الاقتصاد والتعليم والمؤشرات السكانية، ويدرس الوضع الاسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "اسرائيل"، كما يعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من الأساتذة الكبار، أمثال: أ.د. أنيس الصايغ، وأ.د. عبد الوهاب المسيري، والأستاذ منير شفيق.

وقد حرص مركز الزيتونة، في هذا التقرير، على الالتزام بخطه المعتمد في إصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة، التي تراعي أفضل معايير المصداقية والموضوعية. غير أن صدور التقرير للمرة الأولى، يفتح المجال واسعاً للاستماع للاقتراحات ولكلّ نقد بنّاء، وذلك لسد الثغرات المحتملة، وللارتقاء به إلى مستويات أفضل. وسنكون سعيدين جداً بالاطلاع على ملاحظات الباحثين والمهتمين ومراجعاتهم.

د. محسن صالح

المدير العام





ISBN 99530-0706-3



Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations - Beirut